



دورية دولية علمية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 11 ديسمبر 2019



V.R33616
ISSN 2568-6739

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا

ISSN 2568-6739

V.R33616

[illegible]

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

ديسمبر 2019
العدد الحادي عشر (11)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

الدكتور بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

هيئة التحرير

- د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.
أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.
أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.
أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د.أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستان، العراق.
- أ.د.بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- د.ادم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.معن قاسم محمد الشيايب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.

شروط النشر:

- مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:
- أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقراراً بذلك.
 - أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
 - أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
 - تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الإلكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط 12 simplified Arabic للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
 - تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
 - هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص (16 23.5X).
 - يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
 - بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
 - تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس. (APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
 - يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف(السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
 - المقالات المرسله لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
 - المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
 - يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
 - يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

كلمة العدد

يأتي العدد الحادي عشر لمجلة العلوم الاجتماعية في حلته الجديدة بعد مضي عامين من تأسيس المجلة التي كانت ولا تزال منارة للعلم والمعرفة تشجع الباحثين والأقلام العلمية الجادة على النشر العلمي.

إن مجلة العلوم الاجتماعية حرصت دائما على الموضوعية في مجال النشر من خلال مسار التنويع والإختلاف لإعطاء الفرصة لكل الباحثين لنشر معرفتهم لتكون بذلك الفضاء الراسخ في مجال العلوم الاجتماعية.

بقيت المجلة تحافظ على خطها ومسارها العلمي بفضل الكثير من الجهودات التي بذلت ولا تزال تبذل من طرف الكثير من الباحثين الذين منحوا المجلة وقتهم وجهدهم لترى النور في كل مرة بعدد جديد ووجهة جديد ومعرفة جديدة.

إننا نقف في هذا المقام وقفة إحترام وشكر لكل من هيئة التحرير والهيئة الإستشارية والعلمية التي لم تبخل على المجلة وطاقمها بأي جهد في سبيل الرقي وتطوير المجلة كما نقف وقفة أخرى لكل الباحثين الذين نشروا بحوثهم ضمن أعداد المجلة ونضرب موعدا في عدد قادم لعدد جديد بمقالات مختلفة ومتنوعة.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

فهرس المحتويات

صفحة

العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي

د. أحمد محمد الصمادي،.....11.

دور خطب الجمعة في مكافحة الإرهاب والتطرف واستئصالهما من المجتمع

د. محمد غياث الدين تعلقدار،.....24.

انتهاك حقوق الإنسان لنساء الروهنجيا في مخيم اللاجئين في بنغلاديش

د. محمد معين الدين،.....35.

أثر استخدام مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في التعلم الإلكتروني المنتشر على تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم

أ.د محمد زيدان عبد الحميد،.....46.

شرعية منظمة التحرير الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية والانقسام السياسي

أ. أحمد يونس الأغا، أ. نبيلة حسن اسماعيل الكحلوت،.....68.

دور الكارطوغرافية الآلية في تتبع احتمال الأخطار الجيومورفولوجية بأحواض الأطلس الكبير الغربي: أنموذج حوض أوريكة

أ. ميلود وشالة، أ. عبد الجليل الكريفة، أ. عبد الحفيظ العلوي

الفلس،.....82.

العنف الزوجي ضد النساء وانعكاساته على الأسرة والمجتمع

أ. أمينة زوجي،.....97.

الإطار القانوني للعنف المدرسي بالمغرب وأسئلة الحصيلة والآفاق

أ. كنزة مرحبو، أ. د. الحسن مادي.....110.

التطور الحالي للسفوح وأثره على انعدام استقرار المحاور الطرقية

بالريف الأوسط الجنوبي: دراسة الوقع وتقييم التدخلات من خلال حالة

انزلاق ساحل بطيوي على الطريق الجهوية 510 بإقليم تاونات، المغرب

أ. خالد المودني، عبد الغني الهواري، إسماعيل الخنتوري،.....120.

الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئات التدريس

وسبل تطويرها في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة

د. خالد ناصر العوهلي.....145.

المقاربة البيو طبية للصحة والمرض بين الطبيب البديل والشعبي

وسوسيولوجيا الصحة

بوشتي الزياتي.....167.

أثر ممارسة الرياضة على الصحة النفسية لدى المعاقين حركيا

د. بوعمامة حكيم، د. سعدو سامية.....180.

U.S. Great Transformation: The Contractualization of
Citizenship and the Immigration Regime

Karol Gil-Vasquez.....197.

Enjeux internationaux et politique migratoire en Europe

Christian MICOULEAU.....228.

العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي

Relationship between Comprehensive Quality Management and Strategic Planning

د. أحمد محمد الصمادي، جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

Dr. Ahmad M. Smadi, Albalqa Applied University

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهميتها والمبادئ التي تقوم عليها، كما تهدف إلى التعرف على التخطيط الاستراتيجي ومبادئ وأهميته، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. خلصت الدراسة إلى أن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن فلسفة إدارية متكاملة المداخل هدفها تحقيق النجاح طويل الأمد، وتعتمد على مشاركة أعضاء المؤسسة لتحسين المخرجات المرغوبة والخدمات وتقديمها بالصورة المثلى، وأن التخطيط الاستراتيجي يشمل التفكير المستقبلي للمؤسسة عند اتخاذ القرارات المرتبطة برسالة ورؤية المؤسسة، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة طويلة الأجل عن طريق دمج هذه الأهداف مع بعضها والتي ترنو المؤسسة إلى تحقيقها. وأن هناك عدم معرف بالعلاقة بين الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في المؤسسات، وقد أوصت الدراسة بالعمل على نشر الوعي والتعريف بمفاهيم إدارة الجودة والتخطيط الاستراتيجي والتركيز على الفوائد المرجوة والناجمة عن تطبيقها من خلال التخطيط المسبق وتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة والاهتمام بها، وتدريب وتوعية القيادات والكوادر البشرية بمبادئ وأدوات وتقنيات الجودة الشاملة، بما يحقق القناعة لديهم، ليعمل من قبلهم على تحقيقها. وأيضاً لا بد من وجود الشراكة مع المؤسسات الأخرى مجال التخطيط والجودة الشاملة للاستفادة من خبراتهم. ولتبنى إستراتيجية الجودة ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة بما يساهم في تطوير أهداف ورسالة ورؤية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: جودة، تخطيط، تخطيط استراتيجي، إدارة.

Abstract: The study aims to identify the concept of total quality management and its importance and the principles underlying it, and the concept of strategic planning and its principles and importance. The study concluded that Comprehensive Quality Management is an integrated management philosophy that aims to achieve long-term success and depends on the participation of all members of the organization in improving processes, products and services, and that strategic planning includes forward-thinking thinking to make decisions about the organization's mission to achieve the long-term objectives of Through the integration of the objectives pursued by the Organization. There is a lack of knowledge of the relationship between the overall

quality and strategic planning of the senior management in the institutions. The study recommended that the work should be aimed at spreading awareness and introducing the concepts of quality management, strategic planning and the benefits resulting from its application and focusing on the selection of effective educational leaders in schools to take the task of managing schools according to the principles of quality management Comprehensive planning and thorough planning for the application of quality management to the overall. As well as spreading the interest in the culture of total quality, and training and education of administrative leaders and human cadres on the principles of total quality management and tools, and techniques to achieve their conviction to apply and work to achieve. As well as the need for a partnership with institutions and entities specialized in total quality and strategic planning outside the scope of education to benefit from their expertise in this area. The adoption of a quality strategy within the strategic plan of the institution contributes to the development of vision and mission, and it's objectives.

Keywords: Quality, Planning, Strategic Planning, Management.

مقدمة

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بقدراته العقلية، فقد ميز الله الإنسان بهذا العقل الذي يحدد فيه مساره في حياته، ويختبره الله في سلوكه لوجود العقل لديه. ويقوم الإنسان بهذا العقل بتحديد هدفه في هذه الحياة فلا يعيش في هذا الكون عشوائياً بدون هدف ليحققه، لذا فلا بد من التخطيط لحياته ومن هنا بدأ اهتمام الإنسان بالتخطيط، ومع مرور الوقت ازداد اهتمام الإنسان بالتخطيط وأصبح يمثل بالنسبة له مناهج حياة، ومن هذا المنطلق أصبح حري بالمؤسسات بأن يكون التخطيط لديهم من أول أولوياتهم لتستطيع المؤسسة من الاستمرار والمنافسة. فعملية التخطيط عملية ممنهجة تبنى على أساس علمي ممنهج، بتحديد الهدف الرئيس من وجود المؤسسة، ومراقبة مدى تحقق هذه الهدف، لذلك يكون التخطيط لتحقيق أهداف المؤسسة مبني على أساس مراعية إمكانيات وقدرات المؤسسة وبيئتها المحيطة. يقوم البحث بإلقاء الضوء على مجموعة من المعلومات عن إدارة الجودة الشاملة كمفهوم عام وبعض آراء المفكرين، والمبادئ التي تقوم عليها، والعناصر الرئيسية والأساسية للإدارة. كما يقدم معلومات عن التخطيط الاستراتيجي، والمبادئ التي يقوم عليها، وميزاته، وأهدافه، وأهميته، والخصائص التي يقوم عليها، والتخطيط الاستراتيجي، وأخيراً يقدم العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي.

مشكلة البحث

بالرغم من أن إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي أصبحا ضرورة للوفاء بمتطلبات العملية الإدارية السليمة في إدارة المؤسسات، إلا أن العمليتين ما زالتا تحتاجان إلى دراسة لا

سيما عند إعداد الخطة الإستراتيجية، وضرورة مراعاة جميع المعايير التي من شأنها الارتقاء بالأداء وتنظيمه وتحسينه ومن هنا تتحدد مشكلة البحث بما يلي:

- ما مدى وضوح مفهوم التخطيط الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة؟.

- ما هي العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة؟.

أهمية البحث

يبنى التخطيط الاستراتيجي على أساس الرؤية المستقبلية للمؤسسة، وإدارة الجودة هي القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل الطرق. لذا فإن أهمية هذا البحث تأتي للتعرف على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة، من أجل الوصول إلى خطة مستقبلية للمنظمة لزيادة أرباحها والمحافظة على ديمومة الإنتاج، والمحافظة على الجودة في ذات الوقت.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة والمبادئ والأهمية التي يقوم عليها.
- التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومبادئه وأهميته ومميزاته التي يقوم عليها.
- التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي.
- التعرف على العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة

هناك عدة تعاريف لإدارة الجودة الشاملة فهي القيام بالعمل بشكل صحيح منذ البداية من أجل تحقيق الجودة الشاملة بأقصر زمن ممكن وبأفضل طريقة وذلك عن طريق استمرارية التقويم للخدمات التي تقدمها المؤسسة لمعرفة مدى التحسن في الأداء (أحمد الخطيب، 2006)، وهي مجموعة من الإجراءات والمعايير التي يتم تطبيقها لتحقيق أعلى درجة من الأهداف الموضوعه والتحسين المستمر في الأداء، وذلك بأقل تكلفة وبأفضل الأساليب (رشيدي أحمد طعيمة، 2006).

فإدارة الجودة الشاملة تعمل على نقل المؤسسة من الحد الأدنى للاتقان إلى الحد الأعلى من التميز والإتقان، والنظرة إلى المستقبل والتي تبني على التحسين والتطوير والتغير للأفضل (خالد الزواوي، 2003).

إن إدارة الجودة الشاملة كما يراها ويليامز هي عبارة عن فلسفة المؤسسة بالعمل على تحقيق رضا الزبون من خلال دمج التدريب والتقنيات والأدوات، لما لها الدمج من أثر على التحسين المستمر في العمليات، وفي النهاية يتم إيجاد منتج وخدمات عالية الجودة في المؤسسة (ريتشارد ل. ويليامز، 2004).

ومن خلال التعاريف السابقة وغيرها فإن تركز بمجملها على الإهتمام بتنمية الكادر البشري، والتحسين المستمر للإنتاج والخدمات، وعلى رضا الزبون، وكذلك استخدام الحسابات الكمية.

عناصر إدارة الجودة الشاملة

الإدارة: التركيز على تطبيق الموظفين للأنشطة والتي يمكن من خلالها توفير جودة المنتج والخدمة للزبون، والعمل على تطوير وديمومة التحسين للجودة في المؤسسة.

الجودة: يشتمل مفهوم الجودة على جودة المنتج وجودة الإنتاج وكذلك جودة العاملين، وتعني إلى أي مدى يتم تحقيق الخدمة التي يريدها العميل وفق رغباته، وتعتبر المحرك الرئيس للمؤسسة لتبقى في دائرة المنافسة.

الشمولية: وهي البحث عن الجودة في موقع من مواقع العمل في المؤسسة من أجل التعرف على رغبات العميل والمستفيد، ومعرفة مدى رضاه عن الخدمات المقدمة، وجاءت كلمة الشمولية لتعني أنها تؤثر على جميع العاملين في المؤسسة (محمد العزاوي، 2005).

مبادئ إدارة الجودة الشاملة

هناك بعض المبادئ والخصائص الإيجابية التي تسمح بتطبيق إدارة الجودة الشاملة على المؤسسة بنجاح وفاعلية وهي:

التركيز على المستهلك (الزبون): تركز المؤسسات في عملها على رضا العميل وتحقيق رغباته وهو الهدف الرئيسي لأي مؤسسة، فالجودة هي العامل الأساس التي يقوم العميل عليها في المنتج والخدمات المقدمة له، وهناك عوامل داخلية وعوامل خارجية يؤثر كل منهما على الجودة، وذلك حسب رأي (Adam, Evereh & Eber, Roland:1996).

مبدأ التحسين المستمر: يعتبر التحسين المستمر مبدأ أساسيا تتميز به في إدارة الجودة عن غيرها من الأنشطة في المؤسسة من رفع كفاءة وفاعلية الأداء للمؤسسة مما ينعكس إيجابا على المنافع التي تقدمها المؤسسة لعملائها. (Ross J.E:1995)

التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج: وبناء عليه يجب إيجاد حلول مستمرة للمشاكل التي تعترض عملية تحسين مخرجات المؤسسة، إذا لابد أن يكون للعمليات نصيب كبير من التركيز والاهتمام، والتأكيد على أن التحسين والتطوير عملية مستمرة، فالتركيز على الجودة في العمليات يمكننا من الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، وهذا يتطلب استخدام معايير مقبولة للقياس في مرحلة العمليات، كما ينبغي التركيز على الوقاية بدلاً من التفتيش.

شحن وتعبئة خبرات القوى العاملة: فالأفراد يحبون أن يشعروا بالثناء والامتنان مقابل جهودهم، وهذا بدوره يشجع على العمل الجماعي الذي يجعل الفرد يستحسن العمل بروح الفريق.

اتخاذ القرارات المتمركزة على الحقائق: وهذا يتطلب اتخاذ القرارات بموضوعية، على أن يتم حل المشكلات من خلال برنامج للتحسين يشترك في تنفيذه ممثلون لكافة العاملين على اختلاف مستوياتهم وبالإضافة لاشتراك المستهلك، وهذا يتطلب تمكين العاملين وحفزهم على تحمل المسؤولية ومنحهم الثقة وإعطائهم السلطة الكاملة لأداء العمل.

التغذية العكسية: وهنا تلعب الاتصالات الدور الرئيسي، إذ إن النجاح في الحصول على التغذية العكسية والأمنية في الوقت الملائم يسهم في زيادة فرص النجاح والإبداع، وهذا يتطلب تخفيف البيروقراطية وتعدد مستويات الهيكل التنظيمي (عبد الله عائض الحماني، 2005).

أهمية وفوائد إدارة الجودة الشاملة

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي أهمية كبرى ولعل ذلك راجع إلى أن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

-يقود إلى خفض التكاليف نتيجة قلة الأخطاء.

-يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في أداء الأعمال.

-يحسن أداء العاملين بنجاح، مما يسهم في رفع الروح المعنوية للعاملين، وخلق الإحساس بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تهم العمل وتطوره.

-يؤدي إلى رضا العاملين، والمستفيدين، وأسرهم والمجتمع.

-الاعتماد في إدارة الجودة الشاملة على أسلوب حل المشكلات من خلال الأخذ بآراء المجموعات العاملة مما يسهل اتخاذ الحلول الملائمة التي يمكن تطبيقها.

-إيجاد مقاييس ومعايير ومؤشرات صالحة للحكم على جودة النظام التربوي وضرورة الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة في المرحلة المقبلة، ومن ثم تعميم الدروس المستفادة من تنفيذ إدارة الجودة.

-بحث العاملين على البحث ومتابعة تجارب الجودة في مناطق أخرى عربياً ودولياً للاستفادة منها(محمد يوسف أبو ملوح، 2004).

عناصر إدارة الجودة

الالتزام الكامل: يجب أن يكون كل شخص داخل التنظيم ابتداء من أصغر موظف ممن يؤجرون على عملهم بالساعة، وحتى رئيس مجلس الإدارة ملتزم كلياً بإدارة الجودة وأن يجعلها جزءاً لا يتجزأ من ثقافة التنظيم أو الشركة، فالمدرء بشكل خاص لديهم من السلطة ما يمكنهم من وضع إدارة الجودة في صدارة أولويات التنظيم، أو قتلها بزمن قياسي، فالإدارة بالجودة الشاملة لا يمكن أن تعمر طويلاً دون التزام ودعم حقيقي لها من قبل فريق التنظيم الإداري.

تفويض الموظف: من المتعارف عليه أن موظفي الخط الأمامي يعرفون احتياجات الزبائن أكثر مما يعرفها مدرءوهم، وعندما يتوفر للموظفين ما يكفي من السلطة لإنجاز أعمالهم الموكلة إليهم تظهر النتائج بشكل أفضل وأسرع مما لو تدخل المدرء في عمليات الإنجاز.

تطوير مستمر: تشجع إدارة الجودة الموظفين على التطلع إلى إجراء تحسينات على الأنظمة التنظيمية، والعمليات والإجراءات، وعلى تقديم الاقتراحات واتخاذ المبادرات لتفعيل التغيير في التنظيم، تدخل الجودة ضمن المنتجات نفسها ولا يتوقع أن تتحقق في نهاية خط الإنتاج بشكل عام.

تركيز الزبون: إن إدارة الجودة الشاملة ترى أن من يحدد المعايير التي لا بد في أن تتوفر في المنتج هو العميل وليست المؤسسة، وكذلك تركز إدارة الجودة الشاملة على إرضاء العميل الداخلي والخارجي، وبناء علاقة شراكة قوية وطويلة الأمد والعمل على تطويرها.

تكامل المنتج والعملية: يجب أن يواكب تطوير منتجات جديدة، تطوراً في عمليات وإجراءات العمل، لا تقتصر فائدة هذا التنسيق على العمل على الفوائد التي يجنيها التنظيم على مستوى المنافسة، بل إن هذا النوع من التنسيق يخلق قيمة جديدة للتنظيم أيضاً.

(http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_6572.html)

التخطيط الاستراتيجي

يعتبر التخطيط قلب إدارة الجودة الشاملة والذي يعمل على بقائها في مجال عالم الأعمال، حيث يستخدم التخطيط كوسيلة لتوحيد كافة أنشطة المؤسسة حول مهمة ما، لذا فالتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة نابع من تخطيط استراتيجية الأعمال؛ لأنها عملية مهيكلية لتعريف رسالة وأهداف المؤسسة، وتحديد الأساليب والوسائل لتحقيق هذه الأهداف(الطاني، العبادي، 2005).

تعود كلمة إستراتيجية في أصولها اللغوية إلى اللغة الإغريقية، فهو اسم يعني جنرال، أو قائد، حيث يستخدم المصطلح (استراتيجي) في المجال العسكري والمجال السياسي، ويرى (ناطورية) بأن كلمة الاستراتيجية (Strategy) هو مصطلح يوناني اشتق من كلمة Strategic ومعناها علم الجنرال (علاء الدين ناطورية، 2013)

وقد انتشر استخدام مصطلح التخطيط الاستراتيجي وتطبيقاته بالاستفادة من الأساليب الرياضية المتقدمة في مجالات متنوعة تستخدم لشرح وتوضيح سلوك المنظمات الاقتصادية وإعطاء تفسيرات منطقية ذات علاقة وطيدة بالمعنى الشامل لعملية التخطيط. وفي الجانب التنظيمي النظري، فإن التخطيط المعنني بالفاعلية Effectiveness بصورة أكثر أهمية من

الاهتمام بمفهوم الكفاءة الكفاءة Efficiency، ويدل ذلك على أن التركيز في مثل هذا النوع من التخطيط يقوم على الحصول على نتائج أكثر فعالية وليس على إتمام الأعمال بصورة مثلى ومن المرة والأولى.

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أول مهمة من مهام الإدارة الاستراتيجية Strategic Planning. فهو يقوم بناء على تحليل الوضع الحالي والمستقبلي للبيئة المحيطة بالمؤسسة وقدراتها الذاتية، بتحديد اتجاه ومستقبل هذه المؤسسة، والذي بدوره يقوم بتحديد رسالة المنظمة وأهدافها، ومن ثم صياغة الأهداف بعد ترجمتها وتصنيفها لخطط وبرامج تمثل من خلال مستويات الاستراتيجية المختلفة. علما بأن وجود مصطلح "التخطيط الاستراتيجي" سبق وجود مصطلح "الإدارة الاستراتيجية"، حيث كان الضابط الرئيس للتخطيط الاستراتيجي متمثل بالإدارة العليا لتنفيذ ما تمت صياغته من خطط إستراتيجية من خلال تكليف أعضاء الهيئة التنظيمية في المؤسسة.

مفاهيم أساسية في التخطيط الاستراتيجي: يقوم التخطيط الاستراتيجي على مجموعة من المفاهيم الآتية:

الإستراتيجية Strategy: هي خطط المؤسسة وأنشطتها والتي يتم وضعها بأسلوب يضمن إيجاد تطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها، وبين البيئة المحيطة بها وهذه الرسالة بكفاءة عالية وفاعلية كبيرة. كما تعرف على أنها قرارات إستراتيجية هامة، ومؤثرة تقوم بها المؤسسة من أجل زيادة قدراتها للاستفادة من الفرص المتوفرة، ولوضع أفضل الأساليب والطرق لحمايتها من التهديدات المحتملة من البيئة المحيطة.

الإستراتيجيون Strategists: وهم موظفوا الإدارة العليا، ورؤساء الأقسام والأنشطة الرئيسية، والذين لهم لديهم إمكانية اتخاذ القرار الإستراتيجي.

رؤية المنظمة Vision: هي طموح المؤسسة وأحلامها التي تسعى لتحقيقها ضمن ما يتوفر لديها من الإمكانيات المادية والبشرية.

رسالة المنظمة Mission: الصفات والخصال المميزة للمؤسسة التي تتميز بها عن منافساتها وتجعلها متفوقة عليهم، والتي تسهم بالإجابة عن التساؤل الرئيس الذي تواجهه الإدارة العليا والمتمثل بما يلي "ما هو عملنا الجوهري المقدم نحو العميل والمجتمع؟"، ومن خلال التعريف الإجرائي فهي الوثيقة المكتوبة لدستور المؤسسة والمنارة الرئيسية لجميع الإجراءات والقرارات ضمن فترة فترة زمنية طويلة نسبياً.

أغراض المنظمة Goals: وهي الحالة المرغوبة والشاملة للمؤسسة في المستقبل، وفي مدى زمني يتراوح من سنة إلى عشر سنوات.

الأهداف Objectives: هي ما يراد تحقيقه من نتائج على مدى زمني متوسط، وهذه النتائج مطلوبة من أجل ترجمة مهمة المؤسسة ورسالتها إلى مجالات محددة يمكن قياسها، حيث تصبح هذه النتائج بيانات أثناء تفعيل المؤسسة لرؤيتها ورسالتها.

بيئة المنظمة الداخلية Environment Internal: تتمثل في مجموعة من عوامل ومتغيرات تمكن المنظمة من التحكم والسيطرة على مكونات المنظمة وأقسامها وجميع أنشطتها وكوادرها الداخلية ضمن الإمكانيات المتاحة.

بيئة المنظمة الخارجية Environment External: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقوى المحيطة بمجالات المنظمة، علما بأنه لا نستطيع التحكم بها أو السيطرة عليها. وتنقسم العوامل الخارجية لقسمين:

(أ) **بيئة المنظمة الخارجية العامة:** على المؤسسات وأنشطتها بصورة عامة، ولا ينحصر تأثيرها على ظرف أو مكان معين أو نشاط محدد ويتعدى ذلك إلى التأثير بجميع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ب) **بيئة المنظمة الخارجية الخاصة:** وتتمثل في عوامل ومتغيرات تؤثر بصورة خاصة على بعض المنظمات وذلك لارتباطها بصورة مباشرة في المنظمات التي وقع عليها التأثير.

فرص وتهديدات المنظمة Threats & Opportunities: وتعرف الفرص بأنها مجموعة التغيرات الحاصلة في بيئة المنظمة الخارجية مما يؤثر إيجاباً على عمل المنظمة في حين أن التهديدات تعرف بمجموعة التغيرات التي تحصل في بيئة المنظمة الخارجية.

نقاط قوة وضعف المنظمة Weaknesses & Strengths: فتكمن نقاط القوة لأي منظمة في الإمكانيات المتاحة مقارنة بما تتمتع به المنظمات المنافسة، وتتمثل نقاط ضعف المنظمة في قلة الإمكانيات ومحدوديتها وظهور المشكلات التي تعيق عمل تلك المنظمات والتي تؤثر على رضا المستفيدين منها.

وقد تم تعريف التخطيط الاستراتيجي بأنه تلك العملية التي تستطيع الإدارة العليا تنظيم الأعمال والإجراءات بموجبها ووضع رؤيا وتصورات مستقبلية لتنفيذ العمليات الواجبة لتحقيق مستقبل المنظمة وتطلعاتها» (Leonard D. Pfeiffer, William:1985, Timothy M. Nolan & Goodstein).

أهمية التخطيط الاستراتيجي

في ظل تطور الحالي أصبح التخطيط الاستراتيجي يستخدم بشكل كبير في المؤسسات على اختلاف أنشطتها وأنواعها، وتكمن أهميته كونه يركز على الربط بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها بطريقة تضمن نجاحها في تحقيق رسالتها، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم المؤسسة باختبار وتقويم هذه البيئة، وذلك لمعرفة مدى التغيير الذي تم والمتوقع حدوثه في جميع المجالات (الاجتماعية، السياسية، والتقنية والاقتصادية). كما تتأتى أهمية التخطيط الاستراتيجي في كونه يقوم بتحديد القضايا الرئيسية، واتجاهات المؤسسة الإستراتيجية، وبرفع مستوى الوعي بالتغيير الحادث في بيئتها الخارجية (عادل اللوح، 2007).

تتجلى أهمية التخطيط الاستراتيجي لأي شركة أو مؤسسة في كونه أداة في يد الإدارة العليا للشركة تمكنها من مواجهة المستجدات والتغيرات التي قد تطرأ على بيئتها، وتؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها، إضافة إلى أنه يشكل الخط الأساسي الذي تنتهجه الإدارة في تعاملها مع المستقبل البعيد، وتتخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بأداء الشركة التي تؤثر بشكل رئيسي على استمرار فاعليته التنظيم ونجاح. إن امتلاك مدير المنظمة للمهارات الإدارية والتي تتضمن التخطيط الاستراتيجي يتوقف عليه نجاح أو فشل تلك المنظمة، فالمنظمات التي تستخدم التخطيط الاستراتيجي تكون أكثر نجاحاً وفاعلية من تلك التي لا تستخدمه. (ابراهيم الأشقر و رشيد وادي، 2006).

مزايا التخطيط الاستراتيجي

-إن التخطيط الاستراتيجي عملية متكاملة ومتنوعة الأبعاد لصياغة وتطبيق خطة إستراتيجية شاملة تؤدي إلى إكساب أو خلق الميزة التنافسية للمنظمة.

-ينطلق التخطيط الاستراتيجي من تحليل منهجي شامل للمركز التنافسي الحالي للمنظمة، للفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة في بيئة الأعداء، ولعناصر القوة والضعف الذاتية الموجودة في داخل المنظمة من جهة أخرى.

-التخطيط الاستراتيجي عملية واسعة متعددة الأوجه، ومتنوعة الأنشطة حيث يتجاوز النظرة التقليدية للأنماط الأخرى من التخطيط، فهو ليس مجرد نشاط وظيفي وديناميكي متخصص، وإنما هو أكثر شمولاً، وواسع أبعاداً، وكذلك أعمق في مستوى التفكير التحليلي العقلاني، حيث يتسم بالتفكير الموضوعي الذي ينطلق من محاولة صياغة نظرة شاملة لكافة المتغيرات في البيئة المحيطة الداخلية والخارجية.

-يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى إيجاد تصور تستطيع من خلاله أن تحقق ميزة تنافسي، وذلك من خلال والتركيز على المستقبل وتحليل الاتجاهات المتوقعة والممكنة، فالتخطيط الاستراتيجي يركز على إنتاج وتوريد الأفكار غير المسبوقة (محمد الأغا، 2005).

-يحقق التخطيط الاستراتيجي التفاعل والحوار البناء بين الإدارة العليا والإدارة الوسطى والإدارة الدنيا، وبين مستقبل التنظيم وسبل نجاحه وتطوره، ويساعد في اتخاذ القرارات في الإدارة.

-يقوم التخطيط الاستراتيجي بتقليل الآثار السلبية للظروف المحيطة على نشاط التنظيم وزيادة فاعليته وكفاءته، وتقديم المساهمة في إحداث جودة أفضل للمنتج أو الخدمة (أحمد علي غنيم، 2005).

متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي

- أن يقتنع المسؤول في المؤسسة بأهمية التخطيط والجدية في التعامل مع الموضوع.
- توفير متطلبات الخطة من موارد مالية وبشرية وتنظيمية وتقنية.
- وجود قيادات وكوادر مؤهلة تتمتع بالمهارات الإدارية الأساسية بوضع برنامج زمني مناسب وتسمية المعنيين بالتنفيذ ومسؤوليتهم.
- توافق الهيكل التنظيمي مع التخطيط الاستراتيجي.
- الواقعية في التقديرات والخطط حتى لا تصبح الأهداف مجرد أحلام وأمان.
- المرونة والسهولة في الاتصالات والمتابعة.
- المرونة والتصحيح.

أهداف التخطيط الاستراتيجي

- تغيير اتجاه المؤسسة التربوية.
- زيادة معدل النمو وتحسين معدل العائد لمستوى الخريج على المدى الطويل.
- التخلص من المقررات أو المناهج أو الأقسام سيئة الأداء.
- توجيه اهتمام الإدارة العليا للموضوعات الاستراتيجية.
- تركيز الموارد البشرية والمالية والمادية على الأشياء الهامة بالمؤسسة، مع توجيه الإدارات والبحوث لتطوير الخريجين الجدد.
- توفير المعلومات للإدارة العليا بحيث تتخذ قرارات أفضل.
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
- تحقيق تنسيق أفضل بين أنشطة المؤسسة.
- تحسين الاتصالات.
- إحكام الرقابة على العمليات.
- تنمية الإحساس بالأمان لدى المديرين، نظراً لفهمهم للبيئة المتغيرة، واستعدادهم للتكيف معها.
- تدريب المديرين.

معوقات عملية التخطيط الاستراتيجي

يرى (محمد متولي غنيم، 2009) أن معوقات التخطيط الاستراتيجي تتلخص بالآتي:

-المقاومة الداخلية، فإدخال نظام التخطيط الاستراتيجي عادة ما يجد ممانعة من أفراد الشركة.
-الاختلاف بين البيئة المتوقعة والبيئة الحالية: وجود هذا الاختلاف يجعل القرارات التي يتم اتخاذها ليست دقيقة لأنها مبنية على التوقع على ما سيكون، لذلك قد لا تحقق هذه التوقعات، مما يجعل أيضا التخطيط صعباً نتيجة القرارات الفجائية التي يحتملها موقف طارئ أو تضاربات ما قد تحدث هنا وهناك.

-ارتفاع تكلفة التخطيط، فالتخطيط يحتاج إلى وقت وجهد وتكلفة تتمثل في دفع مقابل إجراء الدراسات والأبحاث الضرورية.

-الأزمات الحالية: يستخدم التخطيط الاستراتيجي كأداة لتفادي مشكلات وأزمات مستقبلية ولا يستهدف إخراج الشركة من أزمة طارئة، وعندها فإن الوقت الذي يستهلك في التخطيط الاستراتيجي يمكن تخصيصه في التعامل مع المشكلات قصيرة المدى والطارئة.
-صعوبة التخطيط: يتطلب التخطيط مستوى عال من الخيال والقدرة التحليلية والابتكار والقدرة على الاختيار، ويتطلب عمليات ذهنية متنوعة، وهذا يحتاج مواهب إدارية وتطوير وتحسين قدرات المديرين.

التخطيط الاستراتيجي والجودة

يرتبط التخطيط الاستراتيجي بالجودة ارتباطاً وثيقاً، فهو يتبنى مفهوم تنموي يهدف إلى تأمين مشاركة الجميع، واستمرار التحسين في نوعية الحياة العملية، وإيجاد البدائل التي تعتمد على الفهم العميق لبيئة المؤسسة المحيطة بها ينتج عنه تقليل كمية الهدر الناتج عن العشوائية والتخبط في العمل. ويمثل التخطيط دافعاً ومحفزاً لتحقيق الأهداف التي تحددها المؤسسة، كما يكسب التخطيط المشاركين والقائمين عليه الثقة بأنفسهم. ومن أجل تحقيق الأهداف لا بد من توفر البيانات الإحصائية وجميع المعطيات المتعلقة بتحقيق تلك الأهداف، ومن ثم تحليل هذه البيانات والمعطيات تحليلاً علمياً دقيقاً ومقارنة النتائج مع متطلبات تحقيق الأهداف وبين الموارد المتاحة.

إن بناء الأهداف في مرحلة التخطيط تعتمد بشكل أساسي على مبادئ ومنطلقات الجودة، كمان أنه لا بد من فهم مفاهيم وأهداف التخطيط الاستراتيجي، ومبادئ ومنطلقات إدارة التغيير وإدارة الجودة الشاملة، لما لهذه المفهومين من ارتباط وثيق بنجاح تطبيقات الجودة (سعيد الحفار، 2001).

والجدول التالي يوضح نقاط الاتفاق والاختلاف إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي:

جدول رقم 1 - إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي.

العملية	التخطيط الاستراتيجي	إدارة الجودة الشاملة	متفق / مختلف
المبادئ	تبني الإدارة العليا	القيادة	متفق
	تركز على الثقافة والقيم	تركز على الزبون	مختلف
	تركز على المشاركة	حشد خبرات القوى العاملة	متفق
	وضوح الرؤية والرسالة	تركز على العمليات	مختلف
	تركز على نتائج التحليل البيئي	تركز على إدارة المعلومات وتحليلها ودراساتها	متفق

العملية	التخطيط الاستراتيجي	إدارة الجودة الشاملة	متفق / مختلف
	انسجام الأهداف مع الرؤية والرسالة	تتخذ القرارات بالاعتماد على الحقائق	متفق
	تركز على دقة الخطة التنفيذية	الوقاية من الأخطاء مقابل الفحص	متفق
	تركز على مؤشرات الأداء	التركيز على نتائج الأداء التنظيمي	متفق
	تركز على الرقابة والتقييم	إرجاع الأثر ويعنى بها نتائج التقييم التي تفيد في التغذية الراجعة لأغراض التحسين المستمر	متفق

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نقاط التكامل والاتفاق كبير بين الجودة والتخطيط، وتبين مدى التكامل بينهما، فمبادئ الجودة يجب أن تكون متوفرة أثناء كتابة رسالة وأهداف المؤسسة، وكذلك حتى يتم تحقيق أهداف الجودة فلا بد من التخطيط المسبق لها.

ويرى كيلادا أن الرؤية والقيم الثقافية والفلسفة مهمة في تجسيد الارتباط بين التخطيط والجودة، والتي من خلالها يتم تحديد اتجاهات واستراتيجيات المؤسسة، وعند البدء في عملية التخطيط فلا بد من تشخيص حالة المؤسسة بجميع أبعادها، ليتم تحديد الأهداف التي تحقق الجودة الشاملة بشكل دقيق، عن طريق تحليل البيئة الخارجية المتمثلة بالعملاء والسوق، وكذلك حجم التنافس بين المؤسسات الأخرى، وبعد ذلك لا بد من تحليل البيئة الداخلية لمعرفة مواطن القوة وتعزيزها ومواطن الضعف والعمل على معالجتها. (جوزيف كيلادا، 2004)

وبعد أن تتم عملية التشخيص والتحليل يتم تحديد أهداف الجودة الشاملة، وتحقيق هذه الأهداف يرتبط بالأداء الجماعي للمؤسسة من خلال تفاعل جميع الأقسام والإدارات، وهذه هي فلسفة ومبادئ إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق التشاركية الفاعلة لا بد من مشاركة الجميع في المؤسسة في وضع وصياغة الأهداف أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي.

إن عملية **التخطيط** الاستراتيجي للجودة تتمثل بوضع أهداف طويلة الأمد، ومن ثم تحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف من خلال دمج التخطيط للعمل مع الجودة. ومتابعة ذلك من قبل الإدارة العليا. إن التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة يكون على أساس رؤيتها المستقبلية، وخلال فترة تمتد من خمس إلى عشر سنوات بناءً على الوضع الحالي للمؤسسة، ومدى سرعة التغيير وقوة المنافسة في الأسواق، ويتم تطوير الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس الجودة للمؤسسة أو ما يسمى بلجنة قيادة الجودة.

لا بد أن يكون موجود لدى المؤسسات التي تهتم بالجودة الشاملة خطة إستراتيجية محددة واضحة المعالم، تعتمد على المفاهيم الخمسة الأساسية والتي حددها Henry Mintzberg & James Quine: 1996، وهي:

Plan: يتم في هذا الخطة وضع الخطوط العريضة (كخارطة طريق)، والتي توضح الأساليب التي يجب اتباعها للوصول للهدف المراد تحقيقه.

(Ploy): أي كيفية المناورة من أجل تحقيق المؤسسة لأهدافها، وخاصة عندما يتواجد مؤسسات منافسة.

(Pattern): الأنماط التي يمكن التعامل أو ما هي الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية، أي تحقيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

(Position): الموقع المرغوب الذي تهدف المنظمة الوصول إليه عند تطبيق الجودة.

(Perspective): ويعني المنظور الذي يساعد على رؤية الأشياء وفقاً لعلاقتها الصحيحة أو أهميتها النسبية وهذا يساعدنا في عملية التطبيق الصحيح لإدارة الجودة الشاملة.

مستويات الاستراتيجية: تشتمل الإستراتيجية لإدارة الجودة على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: إستراتيجية المؤسسة: وتشمل الخطة الإستراتيجية التي تضعها وتوضحها الإدارة العليا للمؤسسة حيث تقوم هذه الإدارة بعملية التخطيط على مستوى المؤسسة بشكل عام، وقيامها بزيادة الوعي لدى جميع العاملين من اهتمامهم بشكل كبير بالجودة وجعلها عمل ضروري وشامل في كل خطوة من العمل.

المستوى الثاني: وحدات الأعمال: يطلق اسم وحدات الأعمال على كل مجموعة من المنتجات المتشابهة، حيث يتم عمل وحدة خاصة لكل منتج أو مجموعة من المنتجات المتشابهة، وعليه يتم تجزئة الخطة إلى مجموعة خطط حسب نوع المنتج بما يساعد في تحقيق الجودة المطلوبة، وقد ظهر هذا المستوى في المؤسسات متعددة المنتجات.

المستوى الثالث: وظائف المنظمة: يتم التركيز في هذا المستوى بتحديد الوظيفة الرئيسية (كوظيفة الإنتاج والتسويق مثلاً)، لكل قسم في المؤسسة من أجل تحقيق الجودة الشاملة، حيث يرتبط بكل وظيفة صلاحيات ومهام خاصة بها. فمثلاً كيف يمكن أن يتم إنتاج منتج خالي من العيوب في قسم إدارة الإنتاج والعمليات، وفي التسويق لا بد من دراسة الوسائل والأساليب التي من خلالها نستطيع توزيع المنتج على أكبر شريحة المستهلكين.

يتضح مما سبق من بأن هنالك مجموعة من الأنشطة يجب أن تقوم بها الإدارات في المؤسسة من أجل تحقيق **الجودة الشاملة**، فلا بد أولاً من توضيح آلية عمل هذه الأنشطة ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسات، ثم يتم بعدها تحديد دور **إدارة الجودة الشاملة** في إستراتيجية العمليات أو التصنيع، وفي النهاية التوضيح لكل موظف في المؤسسة، وعلى جميع المستويات الإدارية مفهوم **إدارة الجودة الشاملة**.

النتائج والتوصيات: مما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تقوم إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من القيم، تعتمد على المعلومات التي يتم من خلالها توظيف قدرات العاملين واستثمار امكانياتهم الفكرية في جميع مستويات التنظيم بشكل إبداعي لتحقيق الجودة والتحسين المستمرين للمؤسسة، وأن فلسفة ومبادئ الجودة الشاملة تطبق في المؤسسات الإنتاجية والخدمية على حد سواء.

تعتمد إدارة الجودة الشاملة على مبدأ المشاركة لتحسين الخدمات والعمليات وكذلك المنتجات، فهي تهتم بتكوين ثقافة عميقة للجودة، فهي تهتم باحتياجات العملاء وجميع من لهم علاقة مع المنظمة. فهي تهدف إلى إرضاء العملاء من أجل تحقيق الأهداف طوية الأمد.

-التخطيط الإستراتيجي يعمل على تهيئة المرحلة المقبلة، والتفكير في المستقبل وذلك لاتخاذ القرارات التي تتعلق برؤية المؤسسة ورسالتها، ومن ثم يتم الاهتمام بطبيعة العمل، وما هي الإستراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة طويلة الأجل عن طريق دمج أهداف المؤسسة التي تعمل على تحقيقها.

بعد انتهاء الإدارة العليا من مرحلة التطوير العامة للخطط الإستراتيجية، يتم العمل على تطوير الخطط المتعلقة بالوحدات والأقسام، وبعد ذلك يتم وضع التخطيط لعمل الأقسام والموظفين فيها، ومن ثم وضع الخطط للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

وبعد أن اتضح مفهوم كل من إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي، والعلاقة بينهما توصي الدراسة بما يلي:

-العمل على نشر الوعي والتعريف بمفاهيم إدارة الجودة والتخطيط الاستراتيجي والفوائد الناتجة من تطبيقها.

-وضع الخطط والبرامج ذات الفاعلية والكفاءة العالية.

-الاهتمام بنشر ثقافة الجودة الشاملة وتنظيم برامج تدريبية قوية وورش عمل تضمن تحقيق تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

-ضرورة تدريب وتنقيف القيادات الإدارية والكوادر البشرية على مبادئ إدارة الجودة الشاملة وأدواتها، وتقنياتها بما يحقق القناعة لديهم لتطبيقها، والعمل على تحقيقها.

-ضرورة وجود شراكة مع المؤسسات والجهات المتخصصة في الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي لتبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال.

-إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للتدريب على مبادئ وأسس إدارة الجودة الشاملة لمختلف المجالات.

-أن يتم تبني إستراتيجية الجودة ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة مما يساهم في تطوير رسالة المؤسسة وأهدافها ورؤيتها.

قائمة المراجع:

1. أبو ملوح، محمد يوسف(2004)، الجودة الشاملة في التدريس، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، غزة.
2. أبو نبعه(2004)، دراسات في تحديث الإدارة الجامعية.
3. الأغا، محمد(2005)، محاضرات في التخطيط التربوي، الجامعة الإسلامية: غزة.
4. الحفار، سعيد(2001)، أضواء على مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، وضع الخطط وأصول تنفيذها، نظري تطبيقي، ط1، هيئة الموسوعة العربية: دمشق.
5. الخطيب، أحمد(2006)، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية.
6. الحمياني، عبد الله عائض مريع(2005)، تطبيق أسس الجودة الشاملة في تطوير الأداء دراسة تطبيقية في الأساليب الإحصائية في معرفة أسباب غياب وتسرب الطلاب في المرحلة المتوسطة دراسة تطبيقية على مدارس عكاظ والفديرة والريان المتوسطة من محافظة الطائف. رسالة ماجستير غير منشورة، الإسكندرية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد الإنتاجية والجودة.
7. الزواوي خالد(2003)، الجودة الشاملة في التعليم والأسواق في الوطن العربي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
8. الأشقر، ابراهيم، ووادي، رشيد(2006)، دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي في الفترة (13-5/2)، الجامعة الإسلامية: غزة.
9. الطائي يوسف حجي سلطان، هاشم فوزي دباس العبادي، (2005)، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي متكامل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
10. العزاوي محمد(2005)، إدارة الجودة الشاملة، ط1، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
11. اللوح، عادل(2007)، معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين.
12. طعيمة، رشدي أحمد عبد الله(2006)، الجودة الشاملة في التعليم، ط1.

13. غنيم، أحمد علي(2005)، تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالكفايات المهنية لدى المعلمين في المدارس الثانوية الحكومية للبنين بالمدينة المنورة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ط2.
14. غنيمه، محمد متولي(2009)، التخطيط التربوي، ط2، دار المسيره للنشر والتوزيع، الأردن
15. كيلادا، جوزيف(2004)، تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة، ترجمة سرور، سرور، ط1، دار المريخ، الرياض.
16. ناظورية، علاء الدين(2013)، الإدارة الاستراتيجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
17. ريتشارد ل. ويليامز(2004)، أساسيات إدارة الجودة الشاملة، ط1، مكتبة جرير، الرياض.
18. Adam, Evereh & Eber, Roland, (1996) "Production and Operation Management Concept, Models and Behaviors" P-Hall, 5th edition
19. Mintzberg, Henry., & Quinn, James.(1996), (Strategy Process) 3rd ed., Prentice-Hall Inc., United States of America.
20. Pfeiffer J. William, Leonard D. Goodstein, & Timothy M. Nolan. (1985) "Understanding Applied Strategic Planning: A Manager's Guide". University Associates, Inc., 8517 Production Ave., San Diego, CA.
21. Ross, J.E. Total Quality Management, (1995) Text cases and Reading st. Lucie press publishing, Florida.
22. الإدارة بالجودة الشاملة(2007)،-http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_6572.html

دور خطب الجمعة في مكافحة الإرهاب والتطرف واستئصالهما من المجتمع
The role of Friday sermons in combating terrorism and extremism
and eradicating them from society
د. محمد غياث الدين تعلقدار، جامعة شيتاغونغ، بنغلاديش

ملخص: إن الإرهاب والتطرف أهم التحديات التي يواجهها العالم الحديث، ما يزعزع الأمن والسلام في المجتمع الدولي بأسره، واللذان لا يتصفان بدين ولا لون ولا جنسية، فالكشف عن جذور الإرهاب والتطرف، ومعرفة أسبابهما هو موضوع يجدر بالدرس المتأن ذي النفس الطويل. ومن المعروف أن خطبة الجمعة لها دور كبير في غرس القيم الخلقية والمبادئ الإنسانية في نفوس المتلقين والمستمعين. فيتناول البحث أهمية خطب الجمعة ودورها الملموس في مواجهة الإرهاب والتطرف واستئصالها من المجتمع البشري لتحقيق السلام والأمن فيه.

الكلمات الافتتاحية: الإرهاب والتطرف، خطبة الجمعة، الاستئصال، المجتمع البشري

Abstract: Terrorism and extremism are the most important challenges facing the modern world, which destabilize the peace and security of the international community. It is not characterized by religion, color or nationality. So To discover the roots of terrorism and extremism and to know their causes is a subject worthy of careful and long-term study. It is known that Friday sermon has a great role in instilling moral values and humanitarian principles in the hearts of recipients and listeners. The study examines the importance of Friday sermons and their tangible role in confronting terrorism and extremism and eradicating it from human society to achieve peace and security in it.

Keywords: terrorism and extremism, Friday sermon, eradication, human societ

مقدمة

الحمد لله الكريم الحكيم الذي أسبغ على النعم الظاهرة والباطنة، ووفق عبده الفقير إليه لمعالجة هذا الموضوع، وهو أهل الثناء والمجد، والصلاة والسلام على أكرم خلقه سيد المرسلين محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فمن أهم خصائص الإسلام الوسطية والاعتدال والتسامح؛ لأنه جاء رحمة للعالمين، فهو ليس بإفراطٍ أو تفريط بل وسط بين غلوٍ وتساهلٍ.

والعالم الحديث بالرغم تقدمه تقدماً هائلاً في العلم والتكنولوجيا وظهور المخترعات الحديثة لم تكون في العصور السابقة؛ إلا أنه يواجه التحديات والمشكلات، ومن أبرز تلك التحديات ظاهرة الإرهاب والتطرف، التي في الأساس إنكار لحقوق الإنسان وتدمير لها. التي انتشرت في المجتمع البشري عامة وبين الشباب خاصة. ومن آخر تلك الأحداث الإرهابية حادث إطلاق نار إرهابي استهدف مسجدين في مدينة كرايستشيرس جنوبي نيوزيلاند البلاد. وحادثة سريلانكا المؤلمة. فمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها مسؤولية كبيرة تقع على عاتق جميع أفراد الأمة المسلمة خصوصاً العلماء والدعاة والأئمة والخطباء منهم.

ومن المعروف أن خطبة الجمعة هي الشريعة الأسبوعية التي يلقيها الخطيب أمام المصلين قبل صلاة الجمعة، ويعظهم، وينصحهم، ويذكرهم بالحكمة والموعظة الحسنة. ولهذه الخطبة أثر كبير في نفوس المصلين، فيمكن توظيف هذه الخطب الدينية في بيان خطورة الغلو والتطرف وأثرها السلبية في المجتمع الإسلامي بأسلوب سهل وبشكل واضح.

ومن هذا المنطلق فإنني استعنت بالله سبحانه في كتابة بحث تحت عنوان "دور خطب الجمعة في مكافحة الإرهاب والتطرف وإستئصالهما من المجتمع"، وتتلخص فكرة البحث وأهميته في رصد مكانة خطبة الجمعة، وأثرها في مواجهة الغلو والتطرف وتحقيق السلام في المجتمع الإسلامي، مع بيان مسؤولية خطباء الجوامع في هذا المقام، وذكر أهم المتطلبات التي يقوم عليها تعزيز الأمن والسلام في خطبة الجمعة.

مفهوم الإرهاب والتطرف وأسبابهما ومظاهرها

معنى الإرهاب:

الإرهاب في اللغة: الإرهاب مصدر أُرهب يُرهب إرهاباً وترهيباً، وأصله مأخوذ من الفعل الثلاثي رهب يرهب، ويأت في اللغة لأحد معنيين، أحدهما يدل على خوف، والآخر يدل على دقة وخفة، فالأول: الرهبة، رهب الشيء رهبا ورهبا ورهبة أي خفته" (ابن فارس، 1979م)، وجاء في تاج العروس: "أرهبه استرهبه حتى رهبه الناس والإرهاب بالكسر: الإزعاج والإخافة" (الزبيدي، 1422هـ).

الإرهاب في الاصطلاح: فهو جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول، ويُعرف بأنه أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية، وتقوم به عصابات غير منظمة لتحقيق مآرب خاصة به (العاني، 2013م).

أهداف الإرهاب (رشوان، 2002م)

أ - الأهداف المباشرة: وهي التي تعلنها المنظمة في أثناء تنفيذ العملية الإرهابية وتتمثل في الآتي:

- 1- الحصول على الأموال لتمويل نشاط المنظمة وتجنيب أفراد جدد للعمل فيها.
- 2- إطلاق سراح المعتقلين في السجون سواء السياسيين أو أفراد المنظمة الذين تم القبض عليهم في العمليات.

- 3- القيام بعمليات الاغتيال للخصوم سواء الاغتيالات المكشوفة أو المستترة.
- 4- تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ، وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى أنجاح العملية الإرهابية
- 5- عملية الدعاية اللازمة للمنظمة.
- ب- **الأهداف غير المباشرة:** هي التي تعلنها المنظمات الإرهابية، ولكنها تسعى إلى تحقيقها، ويمكن أن تكون أهميتها بالنسبة للمنظمة اكبر وأهم من الأهداف المباشرة وتتمثل الأهداف غير المباشرة في التي:
 - 1- إضعاف سلطة الحكومة، وإظهارها بالعجز نظرا لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية.
 - 2- الحصول على اعتراف رسمي من الدولة الهدف بوجود المنظمة، أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها نتيجة لإعلان بيانات تقرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها.
 - 3- إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين بما يؤدي إلى فقد الثقة في الحكومة نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان للمواطنين ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها.
 - 4- خلق متعاطفين مع المنظمة من رعايا الدولة المستهدفة والعمل على قلب نظام الحكم أو تحقيق أغراض المنظمة.
 - 5- ضرب السياحة واقتصاديات الدول والأمن فيها بل ويمتد إلى مرتكزات القوة وعواملها لدى الدول التي تمنحها الشرعية كالدين والاقتصاد والأمن.

معنى التطرف:

التطرف في اللغة: قال ابن فارس: الطاء والراء والفاء أصلان، فالأول يدل على حد الشيء وحرفه، والثاني: يدل على حركة فيه (ابن فارس، 1979م). وطرف الشيء في اللغة ما يقرب من نهايته، وقيل: ما زاد عن النصف. قال الجصاص: طرف الشيء إما أن يكون ابتداءه و نهايته، ويبعد أن يكون ما قرب من الوسط طرفا (الجصاص، 1992م)،

التطرف في الاصطلاح: تعددت عبارات العلماء في تعريفه جماع ذلك أن يعرف التطرف بأنه: القائل أو القول، أو الفعل المخالف للشرعية.. ويلحق بمعنى التطرف كلمات ذات صلة بها نحو: التنطع: وهو التكلف المؤدي إلى الخروج عن السنة، الغلو: هو الزيادة على ما يطلب شرعا أو تجاوز الحد (المنأوي، 2010م). والتشدد والتعنّت والتحمس بمعنى واحد

الأسباب الشرعية للعنف والتطرف

- 1- إعراض أكثر المسلمين عن دينهم عقيدة وشرعية وأخلاقاً، إعراضاً لم يحدث مثله في تاريخ الإسلام مما أوقعهم في ضنك العيش وفي حياة الشقاء . يتجلى هذا الإعراض بأموار كثيرة في حياة كثيرة من المسلمين اليوم؛ أفراداً وجماعات ودولاً وشعوباً وهيئات ومؤسسات، ومن مظاهر هذا الإعراض كثرة البدع والعقائد الفاسدة وما أنتج عن ذلك من الافتراق والفرق والأهواء، والتنازع والخصومات في الدين.
- 2- الجهل بالعلم الشرعي وقلة الفقه في الدين لواقع أكثر التوجهات التي يميل أصحابها إلى الغلو والعنف يجد أنهم يتميزون بالجهل وضعف الفقه في الدين وضحالة الحصيلة في العلوم الشرعية، فحين يتصدون للأمور الكبار والمصالح العظمى يكثر منهم التخبط والخلط والأحكام المتسرعة والمواقف المتشنجة.
- 3- الخلل في مناهج بعض الدعوات المعاصرة فاعلمتها تعتمد في مناهجها على الشحن العاطفي، وتربي أتباعها على مجرد أمور عاطفية وغايات دنيوية: يُسأ يُسأ اقتصادية

وأنحوها، وتحشو أذهانهم بالأفكار والمفاهيم التي لم تؤئل شرعاً، والتي تؤدي إلى التصادم مع المخالفين بل حكمة.

4- ضيق العطن وقصر النظر وقلة الصبر وضعف الحكمة ونحو ذلك مما هو موجود لدى بعض الشباب، فإذا أنضاف إلى هذه الخصال ما ذكرته في الأسباب الأخرى؛ من سوء الأحوال وشيوع الفساد، والإعراض عن دين الله،

والظلم، ومحاربة الدين وفقدان الحوار الجاد أدى ذلك إلى الغلو في الأحكام والمواقف

5- التشدد في الدين والتتبع والخروج عن منهج الاعتدال في الدين الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، من ذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إل غلبه(البخاري).

مظاهر التطرف: الإرهاب والتطرف من منظور المجتمع د/عبد الحميد إرشوان يتصرف

1- الالتزام المتشدد في محاسبة الناس على النوافل والسنن وكأنها فرائض والاهتمام بالجزئيات والفروع والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد مع فضل من قام بها في الدأنيا والآخرة.

2- سوء الظن بالناس، والنظر إليهم من خلال منظار أسود يخفي حسناتهم على حين يضخم يُسناتهم.

3- الغلظة في التعامل والخشونة في الأسلوب والفظاظة في الدعوة.

4- إدخال الخوف على أنفس المسلمين والترويع بالحديث عن مؤامرات تدبر للإسلام وتُحاك ضدّه لا صحة لها.

5- أغلب المتطرفين من المتعلمين ومصادر تعلمهم بالسماع من الخطباء والوعاظ مباشرة أو عبر التقنيات الجديدة

6- يبيح المتطرفون القتل والتمرد على الشعوب الكافرة وسرقة أموالهم بحجة توزيعها على فقراء المسلمين.

7- يحرمون التعامل مع البنوك دون تفصيل وإيضاح لعمليات البنك ويعتبرونها ممن يتعامل بالربا وأنهم محاربون لله

8- تنسم الشخصية المتطرفة على المستوى العقلي بأسلوب مغلق جامد عن التفكير أو ليس لديه القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقداتها أو أفكارها أو معتقدات جماعتها وعدم القدرة على التأمل والتفكير والإبداع.

9- يتسم المتطرفون بشدة الأنفعال والأندفاع والعدوان والعنف والغضب عند أقل استثارة، فالكراهية مطلقة وعنيفة للمخالف أو للمعارض في الرأي .

10- الخروج على الحكام من أبرز سماتهم، ومسوغهم في ذلك دعوى تكفيرهم لعدم حكمهم بما أنزل الله أو لمخالفتهم للشرع أو لعمالتهم للغرب الكافر على حد زعمهم.

11- الحكم على المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها مجتمعات جاهلية والحكم على من لا يهجرها بالكفر. (ظاهرة التطرف، الـُساب والعلج محمد بيومي يتصرف)

مكانة خطبة الجمعة في الإسلام ومميزاتها: إن لخطبة الجمعة في الإسلام مكانة رفيعة ومترلة عظيمة، وذلك لأسباب أتية:

أولاً: تلقى خطبة الجمعة في أعظم أيام الأسبوع، وهو يوم الجمعة حتى نسبتها إلى هذا اليوم العظيم. فأصبحت خطبة الجمعة من خصائص هذا اليوم الكريم، وقد اتفق العلماء والفقهاء على أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، وأنه أفضل يوم طلعت فيه الشمس، كما أشار إليه رسولنا الكريم الله صلى الله عليه وسلم: "خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم عليه

السلام، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة" (ابن قيم الجوزية، 1988م)

ثانياً: إن الله سبحانه وتعالى رفع شأن خطبة الجمعة، في محكم تنزيله ودم من تركها تهاونا عليها، فقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة: 10-9]. وفسر الإمام القرطبي كلمة "ذكر الله" هو خطبة الجمعة، والمواعظ، (القرطبي، 1357م)

ثالثاً: ومن مزايا الكبيرة لخطبة الجمعة أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار نفسه لتولية خطبة الجمعة، ثم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم "ورثها من خلفائه الراشدين، وهم أركان البلاغة، ودعائم البيان، وسادات الفصاحة، ثم من بعدهم ملوك بني أمية وعمالهم، ثم خلفاء بني العباس، ثم اتسعت حتى أصبحت في العلماء والمشايخ، إلى أن اتسع نطاقها لما هو أبعد من ذلك حتى أصبح في مصرٍ واحدٍ 鑠 في هذا العصر أكثر من ألفي جامع، والله الحمد والمنة" (الشريم، 2012م)

رابعاً: ومن مزايا خطبة الجمعة أيضاً أنها تلقى في المسجد الجامع، إن مكانة المسجد الرفيعة في الإسلام معروفة لدى الجميع، فالمسجد أفضل بقاع الأرض، قال صلى الله عليه وسلم "خير البقاع المساجد وشر البقاع الأسواق"(المناوي، 1998م) . وقد انطلق نور الإسلام من هذا المسجد وانتشر بين البشرية.

خامساً: ومن مكانة خطبة الجمعة في الإسلام أن استماعها والإنصات لها واجب وأمر ديني، وحذر النبي صلى الله عليه وسلم من التهاون في ذلك، حيث قال: "من توضع فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة، وزيادة ثلاثة أيام، ومن مس الحصى فقد لغا" (مسلم، 1990م، ح 431)

سادساً: ومن مكانة خطبة الجمعة أيضاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها مكاناً محدداً، ومنبراً خاصاً، حيث اتخذ صلى الله عليه وسلم لنفسه منبراً، وخطب عليه. فروى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة، فقالت امرأة من الأنصار، أو رجل، يا رسول الله، ألا نجعل لك منبراً، قال إن شئتم، فجعلوا له منبراً فلما كان يوم الجمعة دفع إلى المنبر، (البخاري، 1412هـ، ح 2314) وقال الإمام النووي: "أجمع العلماء على أنه يستحب كون الخطبة على منبر ؛ للأحاديث الصحيحة التي أشرنا إليها؛ ولأنه أبلغ في الإعلام ؛ ولأن الناس إذا شاهدوا الخطيب كان أبلغ في وعظهم ."(النووي، 1392هـ)

أثر خطبة الجمعة في حياة المسلمين: قد يتضح لنا من خلال عرض منزلة خطبة الجمعة في الإسلام أن لها أثر كبير في حياة المسلمين، وذلك لأمر كثيرة، منها:

الأول: إنها من أهم الوسائل لنشر رسالة الإسلام وتعاليمه بين الناس، فهي لا تختص بشخص دون آخر، ولا طبقة دون طبقة، فالمصلون جميعاً يستمعون إليها من الخطيب، فيهم العقلاء والأميون، والمتفقون والعاميون والمؤمنون المخلصون، وضعفاء الإيمان والكبار والشيوخ والشباب والصبيان، فيمكن للخطيب استغلال هذه الفرصة للتأثير على تلك الأعداد الهائلة الذين يحضرون باختيارهم راغبين غير مكرهين.

الثاني: إن خطبة الجمعة تتكرر كل أسبوع، فالمصلي يستمع في العام الواحد لأكثر من خمسين خطبة تقريبا، فالخطيب البارع لو يعالج في كل سنة خمسين موضوعا مهما تتعلق بحياة المسلم الشخصية والأسرية والاجتماعية ما بقي بين المسلمين جاهل في الأحكام الضرورية.

الثالث: إن عدد الحاضرين والمستمعين لخطبة الجمعة يزدون يوما بعد يوم ولا ينقصون بخلاف غيرها من وسائل الدعوة الأخرى، كالمحاضرة والدرس والندوة.

الرابع: إن وسائل نشر الإسلام الأخرى يخرج منها بعض الحاضرين قبل اكتمال الموضوع، بخلاف خطبة الجمعة لا يستطيع أحد المستمعين منها مما يدل على أهميتها.

الخامس: كما الخطبة ثابتة ومستمرة في جميع الأحوال في السلم والحرب والأمن والخوف، وفي حال الرخاء، فهي مطلوبة في سائر الظروف والأحوال.

مميزات خطبة الجمعة: تعد خطبة الجمعة من أهم وسائل الاتصال بالناس، وأعظمها أثرا على نفوسهم، فهي تتميز عن غيرها من وسائل اتصال الجمهور بعدة مزايا، منها:

أ- **الجو الروحاني:** تلقى خطبة الجمعة في بيوت الله تعالى تنزل فيها السكينة والرحمة، ويغمره الخشوع، وتحفه الملائكة المطهرون، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتمهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده (مسلم، 1990م، ح 778). فيظهر جليا أن الجو الروحاني يسود في مكان تلقى فيها خطبة الجمعة وهو بيت الله، وزمانه وأفضل الأيام في الأسبوع أمام الحضور الكرام.

ب- **الهدوء التام:** وقد سبق القول بأن الإنصات للخطبة الجمعة واجب شرعي، فقد أمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم بالإنصات للخطيب، ونهي عن التكلم مع جلسيه بكلمة ولو كانت خيرا، فلا يقول له: أنصت، حتى لا يصح تسميت العاطس، ورد السلام على الأرجح، أي لا يأتي بأي قول أو فعل يقدح في تمام الإنصات والاستماع، فيصبح الجو هادئا تام حتى يكون كامل الاستعداد للتلقي والإفادة مما يسمع، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر: 18]. وجاء في الحديث الصحيح رواه البخاري، قد قال صلى الله عليه وسلم " إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت." (البخاري، 1412هـ، ح: 394).

ج- **الاتصال المباشر بين الخطيب والمخاطبين:** الأمر الذي يفتقد في كثير من الوسائل الأخرى، ولا ريب أن هذا الاتصال المباشر أعظم تأثيرا في النفوس لقراءة الإنسان من قريب الانفعالات العاطفية والوجدانية التي تحدث لدى الخطيب فيكون أكثر تأثرا بها، ولما تحدثه المباشرة من المشافهة، والسؤال، والحياء، والمخاطبة.

د - **خطبة الجمعة عبادة:** إن استماع خطبة الجمعة عبادة شرعية، وطاعة لله عز وجل أفيشر المصلون بأنهم يقومون بأداء فريضة من الفرائض وإظهار شعيرة من الشعائر الإسلامية، مما يميزها عن أي محاضرة، أو ندوة ونحوها، وهذا الشعور الروحاني يزيد المرء قدرا من المهابة والخشوع، ويحدث في نفسه قدرا من الطمأنينة والسكينة، ومزيلا من الرضى والسعادة.

هـ وجوب حضور الجمعة: فد أوجب الشرح حضور المسلمين جميعا إليها، "فالمسلمون على اختلاف طبقاتهم، ومستوياتهم التعليمية يحضرون هذه الخطبة، ويشهدون الصلاة، فيحضرها العالم والجاهل، ووالعاقل والغبي والكبير والصغير، ومن الملاحظ أن الذين لا يشهدون صلاة الجماعة حتى الذين يتركون الصلاة متهاونين وهم أيضا يحضرون الجمعة، وهذا يتيح للخطيب أن يخاطب الجميع، وأن يتحدث إلى الكثير ممن لا يحضرون المحاضرات والندوات، ودروس المساجد، فهي تعد من المجالات القليلة جدا التي يتاح للدعاة من خلالها أن يتحدثوا مع الجميع. (مسلم، 1990م، ح 2699)

و- الاستمرارية والتكرار: تتكرر خطبة الجمعة كل أسبوع، ففي العام الواحد يستمع المصلي لثنتين وخمسين خطبة، فاعتناء الخطيب بها، ترتيب موضوعاتها وتقديمها للمستمع كمادة متكاملة، إنها تمثل دورة مكثفة مستمرة . وهذا التكرار يستمر في كل الظروف والاحوال، لا ينقطع أبداً.

توظيف خطب الجمعة في مواجهة الإرهاب والتطرف: إن خطبة الجمعة شعيرة من شعائر الإسلام، بدأت منذ بدء الدعوة عندما صدع النبي -صلى الله عليه وسلم- بتبليغ رسالته إلى قومه، ثم صارت في كل جمعة مرة، فهي تتكرر في العام ثمانية وأربعين مرة على الأقل، سمي النبي اليوم الذي تلقى فيه هذه الخطبة عيداً كما جاء في الحديث "قد اجتمع في يومكم عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإنا مجمعون" (أبو داود، 1992م، ح 2131) .

فخطبة الجمعة تُعدّ من أهم وسائل الاتصال مع عامة الناس منذ ظهور الإسلام، فهي تتميز بمزايا لا تتوافر في أي منبر إعلامي آخر؛ حيث تعتبر شعيرة من شعائر الإسلام، وتتم في جو مهيب تنهياً فيه النفوس للتلقّي والاستماع، ويجب الإنصات إلى الخطيب وعدم الانشغال عنه؛ مما يفريدها عن سائر الخطب، والمحاضرات، والندوات. ولكي تؤتي خطبة الجمعة أكلها فإنها تحتاج إلى جدارة وكفاءة من يقوم بها، وهو الخطيب، فهو المربي والناصح والمعلم، مهمته شاقة لأنه لا يخاطب طبقة ثقافية معينة، ولكن يستمع له المتعلم والجاهل والكبير والصغير والذكر والأنثى، ولذلك يحتاج إلى أن تكون له قدرة على توصيل المعلومة إلى مختلف الطبقات والفئات.

فيمكن توظيف خطب الجمعة لمواجهة الغلو والتطرف استخداما ببيان حقيقة الغلو والتطرف وأسبابها، وبيان منهج القرآن والسنة النبوية لعلاج هذه الظاهرة.

بيان حقيقة الإرهاب والتطرف وأسبابها ومظاهرها: يمكن استخدام خطب الجمعة في بيان حقيقة الغلو والتطرف أمام الحاضرين وتوضيحهم وأسباب ظهورهما تفصيلاً؛ لأن المصلين يستمعون الخطباء منتبهين وراغبين.

فيبين أسباب الإرهاب والتطرف، فمن أهم أهمها:

أ- **عدم فهم الإسلام على حقيقته:** الجهل بعلم الكتاب والسنة وعدم فهم رسالة الإسلام حق المعرفة يعتبر سبب رئيسي للغلو والتطرف؛ لأن المسلم إذا من عرف الإسلام ومزياه وخصائصه وسماته، وعلم أنه دين الوسطية والاعتدال، وطبّق ذلك في واقع حياته، فلا يمكنه الوقوع في الغلو والتطرف.

ب- **تأويل النصوص** تباعاً للهوى: فتأويل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في غير الوجه التي فهمها السلف الصالح يؤدي إلى التطرف والعنف، كتأويل بعض الآيات والأحاديث طلباً للشهرة والرياسة والزعامة وقد وافق ذلك نفسية مريضة منحرفة فهي تميل إلى العنف والحدة والانحراف مما يؤدي إلى إسقاط الثقة بالعلماء، ويستقل الإنسان بنفسه وفهمه ورأيه .

ج- **الانهيار الخلقي:** إن الانحلال الخلقي في المجتمع بشكل واسع باسم الحرية ينشأ منه التطرف والغلو. فمظاهر الرذيلة المنتشرة في كل قطاعات المجتمعات الإسلامية في الشوارع والمدارس والجامعات والإعلام الرسمي والصحافة والإذاعة والأسواق العامة والخاصة، وظهور الاستهزاء بالدين وحملته وتشويه صورته ومحاربته، كل ذلك يؤدي إلى نشوء التطرف والإرهاب وردة الفعل القاسية.

د- **الحالة السياسية:** إن الحالات السياسية مثل احتلال الأراضي وقتل أبنائها وهتك عرض بناتها ومصادرة ثرواتها وكشف أسرارها وإسقاط هيبتها كما في فلسطين وأفغانستان والعراق

وكشمير وأراكان كل ذلك ينعكس انتقاما في نفوس الشباب وسيكون وقودا صالحا للاشتغال متى ما أُتيحت الفرصة .

هـ- الفراغ والبطالة: إن الفراغ والبطالة الذي يحيط بالشباب وعدم وجود ما يشبع رغباتهم خاصة وعدم وجود سبل الرزق وكسب العيش، يردبهم إلى الضياع والانحراف، مما يسهل توجيههم واستغلالهم إلى التطرف من قبل أي إنسان أو رجل الدين.

شرح منهج القرآن لمواجهة الإرهاب والتطرف: إن القرآن الكريم يعالج هذه القضية بأسلوب واضح، فالخطيب يشرح الجمهور منهج القرآن الكريم لمواجهة الإرهاب والتطرف، فمن مناهج القرآن في معالجة الإرهاب والتطرف:

النهي المباشر عن الغلو: هناك آيات كثيرة تدل على أن القرآن الكريم نهى الناس نهيا مباشرا عن الغلو، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة: 77] . قال ابن كثير، في تفسير هذه الآية: أي لا تجاوزوا الحد في اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتم بتعظيمه، فتبالغوا فيه حتى تخرجوه عن حيز النبوة إلى مقام الإلهية، كما صنعتم في المسيح، وهو نبي من الأنبياء، فجعلتموه إلها من دون الله ! وما ذاك إلا لاقتنائكم بشيوخكم ؛ شيوخ الضلال، الذين هم سلفكم ممن ضل قديما" (ابن كثير، 1401هـ). وهذا الغلو هو غلو في العقيدة الذي أكثر خطرا وأشدّها أثرا . وقد وقع فيه اليهود والنصارى من قبل، ووضحه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "لا تطروني كما أطرت النصارى بن مريم؛ فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله" (البخاري، 1412هـ، ج: 3445).

بيان عاقبة الغلاة ذمهم وتوبيخهم: ومن يتابع القرآن الكريم يجد أنه بين مصير الغلو والتطرف والكبر ومجاوزة الحد، ذم الغلاة ومتجاوزي الحدود، فغضب الله تعالى للشيطان اللعين بعد عصيان أمره فقال: ﴿ قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَچِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ لعُنْتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [ص: 77] . كما كان من الغلاة الذين تجاوزوا حدهم وقدرهم، فرعون، حين قال لموسى: (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ) ثم قال: ﴿ لئن اتَّخَذْتُ إلهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء: 23].

التيسير ورفع الحرج: إن من أهم سمات الإسلام التيسير ورفع الحرج الذي وضحه القرآن الكريم عدة مواضع . وهو يعتبر بلا شك أسلوب جيد في دفع الغلو، أو رفعه، التنويه بيسر الشريعة، والامتنان برفع الحرج عن العباد. والمعروف أن الغلو قرين العسر والحرج، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: 185]. قال السعدي: "أي يريد الله أن ييسر عليكم الطرق الموصلة إلى رضوانه أعظم تيسير، ويسهلها أبلغ تسهيل . ولهذا كان جميع ما أمر الله به عباده في غاية السهولة في أصله، وإذا حصلت بعض العوارض الموجبة لثقله، سهله تسهيلاً آخر؛ إما بإسقاطه، أو بتخفيفه بأنواع التخفيفات" (السعدي، 1978م). وأكد ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله: "إن خير دينكم أيسره . إن خير دينكم أيسره" (الشييباني، 2001م). وأوصى أبا موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، وحين بعث إلى اليمن، قائلاً: "يسرا، ولا تعسرا، وبشرا، ولا تنفرا، وتطاوعا" (البخاري، 1412هـ).

الأمر بالوسطية: إن من أهم الخصائص التي يتميز بها الدين الحنيف هو الوسطية والاعتدال، وقد بين الله سبحانه وتعالى في عدة آيات، قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: 133] . فعنى "الوسط" عند العرب: العدالة، والخيرية، والوسط بين الطرفين. ومن شواهد هذا التوسط المنافي للإفراط والتفريط، والغلو والتساهل، ما يلي:

- 1- **التوسط في الاعتقاد:** قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة: "هم الوسط في فرقة الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم" (ابن تيمية، 1391هـ).
 - 2- **التوسط في العبادة:** وخير مثال في التوسط في العبادة حديث ثلاثة رهط الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه وغيره من الأحاديث توضح منهج الوسطية في العبادة.
 - 3- **التوسط في السلوك:** وأوضح القرآن أيضا مظاهر التوسط في السلوك والمعاملات وسائر التصرفات. ومنها التوسط في المشية: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: 19]. "أي امش مقتصداً؛ مشياً ليس بالبطيء المتثبط، ولا بالسريع المفرط، بل عدلاً وسطاً بين بين" (ابن كثير، 1998م). والتوسط في الصوت: قال تعالى: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: 19]. "أي لا تبالغ في الكلام ولا ترفع صوتك فيما لا فائدة فيه. والتوسط في المعاملة: قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159].
 - 4- **التوسط في الإنفاق:** وأبان الله تعالى كيفية الإنفاق أيضاً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]. "أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم؛ فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهليتهم؛ فيقصررون في حقهم؛ فلا يكفونهم، بل عدلاً خياراً، وخير الأمور أوسطها" (ابن كثير، 1998م).
- فهذه الآيات القرآنية وغيرها من الآيات الكريمة تدل واضحاً وجوب تحري التوسط والعدل والإنصاف في الأمور كلها، حتى يعيش الناس في السلم والأمن والسلام والوئام.
- خاتمة:** الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
- ففي ختام هذا البحث، أشكر الله تعالى الذي وفقني في كتابة هذا البحث المتواضع في توظيف خطب الجمعة في مواجهة الغلو والتطرف لتحقيق السلام. وإنني أختتم بحثي بمجموعة من النتائج:
- 1- إن خطبة الجمعة لها أهمية كبرى، ودور فعال في التأثير على الجماهير، والعلاقة المباشرة بالسلام والأمن في المجتمع، إذا ما استخدمت الاستخدام الأمثل، وأعطيت حقها في الإعداد والإلقاء.
 - 2- يعد الإرهاب والتطرف من أشد الأمراض الفكرية والدينية المعضلة تعاني منها المجتمع البشري حالياً، ما يضعف الإيمان ويعمي الحواس، فيجادل في البديهييات ويجمع بين النقيضين ويفرق بين المتماثلين، ويجعل من الظن علماً ومن العلم جهلاً ومن الحق باطلاً ومن الباطل حقاً.
 - 3- تحقيق السلام والأمن والاستقرار أمر واجب على الجميع، وأن الإخلال به فساد في الأرض، والدين لذا جاء الإسلام بحفظ الضروريات الخمس (الدين والنفس والمال والعرض والعقل) ولا يمكن ذلك إلا بهذه.
 - 4- تلعب خطبة الجمعة أدواراً كبيرة في محاربة كل أنواع الانحلال الخلقي في المجتمع الإسلامي كظاهرة الإرهاب والتطرف، وتعزيز القيم الإسلامية الفاضلة كالوسطية لتحقيق الأمن والسلام.
 - 5- تكليف العلماء والخطباء باختيار خطب مناسبة تتلاءم مع المستجدات والحوادث وحاجة المجتمع، وتضمن إيصال أفكار ومفاهيم ملائمة للجمهور تتضمن معاني الاعتدال والبعد عن التطرف.

6- إن خطبة الجمعة هي بمثابة درس أسبوعي حضوره لازم لكل مسلم يتفقه في هذا الدرس في دينه فيمكن توظيفها في تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإرهاب والتطرف والأفكار المغلوطة عن الإسلام، وتقويم اعوجاج المنحرفين من الشباب المسلم في سلوكهم وأخلاقهم. وأسأل الله عز وجل أن يوفق كل خطيب لأداء خطبته على الوجه الذي يرضي الله وينفع عباده، وأن يوفق سامعي الخطب للاستفادة منها والأخذ بكل ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم
2. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (1988م)، زاد المعاد في هدي خير العباد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 14، ص 298
3. ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين (1979م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ج 2، ص 401
4. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو الدمشقي (1401 هـ)، تفسير القرآن العظيم، مكتب دار الفكر، بيروت، ج 2، ص 83.
5. ابن تيمية، شمس الدين أحمد عبد الحلیم (1391م)، العقيدة الواسطية، دار ابن باز، الرياض، ص 82
6. أبو داود، سليمان الأشعث السجستاني (1992م)، سنن أبي داود، دار السحون، استنبول، ج 1، ص 158.
7. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (1412هـ)، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، عمان، رقم الحديث: 2134.
8. الجصاص، أحمد بن علي الرازي (1992م)، أحكام القرآن، دار إحياء الكتب العربية، ج 2، ص 250.
9. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (1998م)، المستدرک على الصحيحين، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ج 1، ص 280.
10. رشوان، حسين عبد الحميد احمد (2002م)، الارهاب و التطرف من منظور علم الاجتماع، الاسكندرية، : مؤسسة شباب الجامعة،
11. الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (1422هـ)، تاج العروس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي- الكويت، ج 2، ص 538).
12. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1978م، ج 1، ص 137.
13. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (1421هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، رقم الحديث 15978
14. الشريم، د.سعود بن إبراهيم، الشامل في فقه الخطيب والخطبة، المكتبة الشاملة، ص 160
15. الظاهري، الدكتور خالد، دوار التربية السلمية في مواجهة الإرهاب، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان
16. العاني، عامر وهاب خلف (. 2013). الإعلام ودوره في معالجة ظاهرة الارهاب دار الحامد :عمان.
17. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (1357 هـ). الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ج 13، ص 13.

- 19.مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري (1992م)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فواد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة. كتاب: الجمعة، باب: فضل يوم الجمعة، ج 2، ص 585.
- 20.المنawi، عبد الرؤوف(2010م)، التعارف، عالم الكتب، القاهرة، ج 1، ص 540
- 21.النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (1392هـ)، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ج 4، ص 446.

انتهاك حقوق الإنسان لنساء الروهنجيا في مخيم اللاجئين في بنغلاديش
Human rights violations of Rohingya women in refugee camp in Bangladesh
 د.محمد معين الدين، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ- بنغلاديش

ملخص: إن الروهنجيا الأقلية المسلمة في ولاية راخين في ميانمار تعد من أكثر المجتمعات العرقية اضطهاداً وظلماً في العالم، والنساء والفتيات أكثر الضحايا لهذه الأزمة بشكل خاص. اللائي تركزن أراضيهم وعثرن على مأوى مؤقت في مخيمات اللاجئين في محافظة كوكس بازار في بنغلاديش، أكبر مخيم للاجئين في العالم. ولكن معاناتهم لم تنته بعد الهجرة واللجوء في حدود بنغلاديش، بل ما زلن يعانين من مأساة إنسانية ومشاكل متنوعة فيها. فالبحت يحاول إلقاء الضوء على الأوضاع الحالية لنساء الروهنجا في حدر بنغلاديش، وبيان أنماط مختلفة من الانتهاكات المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في مخيم اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: الروهنجا، حقوق الإنسان، مخيم اللاجئين، نساء الروهنجا، الانتهاك.

Abstract: The Rohingya Muslim minority in Myanmar's Rakhine State is one of the most oppressed and unjust ethnic communities in the world. women and girls are particularly vulnerable to this crisis who have left their land and found temporary shelter in refugee camps in Cox's Bazar province, Bangladesh, the largest refugee camp in the world. But their suffering has not yet ended with migration and asylum in the camps, but they continue to suffer from human suffering and various problems. The paper attempts to shed light on the current situation of Rohingya women in the border of Bangladesh, and describe of different types of violations of rights of women and girls in the refugee camp.

Keywords: Rohingya, Human Rights, Refugee Camp, Rohingya Women, Violation.

مقدمة

إن الروهنجيا الأقلية المسلمة في ولاية راخين في ميانمار تعد واحدة من المجتمعات العرقية أكثر اضطهاداً وأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم المعاصر. فهم مظلومون ومعذبون منذ القديم من قبل جيش ميانمار وأهالي راخين المحليين معاً. والنساء والفتيات أكثر الضحايا لهذه الأزمة بشكل خاص لكونهن نساء ضعيفات لا عون لهن، فمعظم النساء والفتيات اللاجئات في المخيمات على الحدود البنجلاديشية الميانمارية لم تنته معاناتهن بعد الهجرة واللجوء، بل ما زلن يعانن من الصدمات والتوتر، ويعشن عيشة صعبة مع عدم كفاية الطعام والمأوى والمياه والصرف الصحي، والخدمات الصحية غير ذلك من الاحتياجات الضرورية. علاوة على ذلك، فإن معاناة النساء الحوامل والأمهات مع الأطفال حديثي الولادة أكثر تهديداً لحياتهن. وكذلك يقعن في بعض الأحيان ضحية للتجار بالبشر والبالغاء القسري والاعتداء الجنسي.

ففي هذه الدراسة الوجيزة أحاول إلقاء الضوء على أزمة مسلمي الروهنجيا وهجرتهم إلى بنغلاديش عبر الزمن وأوضاع اللاجئين في حدر بنغلاديش وبيان مظاهر الانتهاكات لحقوق النساء في المخيمات. وقبل الخوض في صلب البحث ذكرت تعريف بعض مصطلحات البحث.

اصطلاحات البحث:

ميانمار: اسم "جمهورية بورما القديمة"، وسميت بزركا بهذا الاسم نسبة إلى عرقية بورما، والاسم الحالي لهذه الدولة "ميانمار"، وتم تغييره لاحتواء جميع القوميات (أبو معاذ، 1434هـ).
أراكان: اسم دولة مسلمة احتلتها بورما بعد الاستعمار البريطاني، وهي حالا تسمى ولاية راخين، وهذه التسمية هي من قبل البوذيين لطمس تاريخها المجيد وتذليل رأي العام (موشي بغار، 1972م).

روهنجيا: ينطق روهينغا، روهينجيا، روهانجا، روهنغا وغيرها، وهو اسم عرقية المسلمين المضطهدين، وهي من العرقية المتأصلة نشأت بعد أن اختلط عدد من القوميات من العرب والفرس والترك والهنود، وسكنت في منطقة أراكان، وكانوا حكاماً وملوكاً في مملكتهم "أراكان" (غريب الله حافظ، 2015م).

حقوق الإنسان: هي "مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل بشر على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم (البرعي. عزت السيد، 1985م)، أو هي "تلك الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان والتي تظل موجودة، وإن لم يعترف بها أو حتى إذا انتهكت من قبل سلطة ما" (المتوكل، عبد الملك، 2007م).

تعريف حقوق المرأة: المراد بها "الأمر الواجب توفيرها للمرأة كونها حقاً من حقوقها"، أو هي "قدرة المرأة على امتلاك الحرية والكرامة والمساواة من منطلق الإنسانية الكاملة، بعيداً عن الخوف والاستغلال". (Women's Rights Development-2017).

انتهاك الحقوق: هو سلب الأفراد وحرمانهم من حقوقهم الأساسية؛ أي معاملتهم وكأنهم أقل من البشر قيمة ولا يستحقون الاحترام والكرامة؛ ومن الأمثلة على ذلك هو ما يُمارس بحق الإنسانية من جرائم كالإبادة الجماعية، والتعذيب، والاغتصاب، والتجويع، والاسترقاق وغيرها الكثير. (Michelle Maiese 2003)

اللاجئون الروهنجا في حدود بنغلاديش: تاريخ وإحصائات وأوضاع

تاريخ هجرة مسلمي الروهنجا بنغلاديش

من المعروف أن دولة "ميانمار" قائمة على التفرقة العنصرية والطبقات الاجتماعية، لا تبالى بأي قوانين دولية أو مبادئ إنسانية ومازالت تقوم بانتهاك حقوق الإنسان عبر العصور. قد حدثت هجمات عنيفة وشرسة على مسلمي الروهنجا وتوالت عمليات القتل والاضطهاد والإبادة

الجماعية وإحراق البويت والمساجد والمدارس الدينية والتشريد الجماعي منذ 1942م إلى 2017م، أهم ما وقع عليهم من المذابح والمجازر في كل من السنوات التالية: 1942م، 1948م، 1955م، 1959م، 1962م، 1967م-1968م، 1971م، 1974م، 1978م، 1982م، 2012م، 2016م، 2017م (فايروز أسد. 2018م). ففر المسلمون الناجون من الاضطهاد والقتل من ولاية راخين في ميانمار وانتشروا في الدول المجاورة والعربية، وجسب تقيري الإعلام العالمي "الجزيرة" حيث يسكن في الجزيرة العربية أكثر من (2,00,000) وفي باكستان (3,50,000)، وفي ماليزيا (1,50,000)، وفي الهند (40,000) وفي الإمارات العربية المتحدة (10,000)، وفي تايلاند (5,000) وفي إندونيسيا (1,000) لاجئ. (مصطفى سيد مسعود، 2016م)، ولكن معظم مسلمي الروهنجيا عبروا الحدود ولجأوا إلى بنغلاديش وصل عددهم أكثر مما انتشروا في دول مخالفة.

فدولة بنغلاديش لديها تاريخ طويل في استضافة روهنجيا في محافظة كوكس بازار في شيتاغونغ على حدود الجزء الشمالي من راخين. أشار المؤرخون بأن بداية دخول اللاجئين إلى بنغلاديش منذ عام 1948م، وبعد استقلال بنغلاديش بدأت الهجمة على المسلمين الأراكيين عام 1974م، وكان الهدف وراء تلك الهجمة إقلاع المسلمين من أراضيهم وامتلاكاتهم فلجأت حوالي 15 ألفاً من المسلمين. ثم وقعت أشنع الحادثة وأشنعها وهي عملية دراغن (King Dragon عام 1978م بقيادة "ني يون" لإجبار الأراكيين على مغادرة الوطن، فدخل أكثر من 3,00,00 ثلاثمائة ألف من اللاجئين في حدود بنغلاديش (خان عبد المعبود 1988م). وفي عام 1979م تمت الاتفاقية بين ميانمار وبنغلاديش لإعادة اللاجئين الذين دخلو بنغلاديش قبل عام 1978م، فرجع من اللاجئين 1,87,250 نسمة حاملين بطاقة التسجيل العامة (NRC) وبعض الآخرين سافروا إلى بلاد مختلفة.

ثم وصلت موجة كبيرة أخرى من لاجئي الروهنجيا إلى بنغلاديش في الفترة 1991م-1992م، فغير حوالي 250,000 شخص الحدود، وتم الاعتراف بهم من قبل حكومة بنغلاديش كلاجئين واستضافتهم في مخيمات في مقاطعة كوكس بازار. (أحمد سليمان. 2000م). ثم تمت الاتفاقية والتوقيع بين البلدين بحضور ممثل الأمم المتحدة حول إرجاع اللاجئين، وتمت عودة 200,00 لاجئ إلى بلادهم أراكان، وأغلقت بنغلاديش 18 مخيماً سوى مخيمين، وبقي فيهما 23,107 لاجئ رسمياً، ولكن في الحقيقة كان يسكن فيهما 1,10,000 شخصاً دون تسجيل حكومي وبعد أزمة أكتوبر 2016 في ولاية راخين، فر 70,000 روهنجيا إضافيون إلى بنغلاديش.

ثم جاءت مآسي روهنجيا عام 2017م، وهذه المجزرة فاقت المجازر السابقة كلها في شدة التنكيل والتعذيب والإبادة وكثرة عدد القتلى والجرحى، فالتجأ إلى بنغلاديش التدفق الجماعي 712179 لاجئاً في الفترة من 25 أغسطس إلى 31 ديسمبر 2017 و 13223 آخرين وصلوا منذ يناير 2018م، فانضموا مع اللاجئين 250000 لاجئ من الروهنجيا الذين كانوا بالفعل في بنغلاديش.

مخيمات لاجئ الروهنجيا في بنغلاديش

قد خصصت حكومة بنغلاديش ستة آلاف فدان من الأراضي لاستضافة الروهنجيا في "أوخيا" و"تكناف" في محافظة كوكس بازار (ISCG 2018). ويقدر 898,312 لاجئ يعيشون الآن في مخيمات تلك المنطقتين في كوكس بازار وعددهم 1,100,160 لاجئ حسب تسجيل اليومتري (بصمات)، في 11 إبريل 2018. فسكان روهنجيا في أوخيا الآن أربعة أضعاف سكان بنغلاديش المحلية. كما أنها أكبر مخيم للاجئين في العالم. ويبلغ إجمالي عدد سكان مخيم

روهينجا للاجئين في كوكس بازار وقت كتابة هذا التقرير ما يقرب من مليون شخص. ومنهم 52% من النساء والفتيات. (ISCG, 2017). وحسب تقرير في 31 أغسطس 2018، لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 889753 لاجئ من الروهينجا يسكنون في مخيمات بنغلاديش في حدود بنغلاديش (UNHCR، 2018).

الموضع	السكان
اللاجئون في المخيمات	
كتوب بالونغ (الموسعة)	604,104
كتوب بالونغ	13,933
ليدا	9,763
نوابارا	19,353
حكيمبارا	31,280
أونشي بارا	22,064
جامتولي	46,196
باغونا	22,076
شوق ماركول	12,597
المجموع	781,366
اللاجئون في المجتمعات المضيفة	
مدينة كوكس بازار	5,725
رامو	1,511
تكناف	106,475
أوخيا	3,235
المجموع	116,946
المجموع الكلي	898,312

الوضع الحالي للاجئين الروهينجا في مخيمات في بنغلاديش

إن مسلمي الروهينجا الناجين من الاضطهاد والظلم والذين تمكنوا من الفرار إلى بنغلاديش يتم إرسالهم أولاً إلى مخيمات اللاجئين في كوكس بازار من قبل الجيش البنغلاديشي. بعد تسجيلهم في المخيم، يحصلون على بطاقة تسجيل، ويتم تخصيص الملاجئ ويمكنهم تلقي النشرات. وفقاً للمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق لصحة ورفاه نفسه، بما في ذلك الغذاء والملابس والمساكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية والحق في الأمن في حالة البطالة أو غير ذلك من أسباب العيش في ظروف خارجة عن إرادته. ولكن حالتهم في المخيمات في بنغلاديش ليست مرضية، بل تشكل الظروف المعيشية في المخيم تحدياً متعددًا للاجئين. (IOM, 2017)

فهم يسكنون في مخيمات يعود تاريخها إلى عام 1979، أي معيشة اللاجئين الوهنين في مخيمات حدود بنغلاديش بدأت منذ ما يقارب 40 عامًا ويقعون في مخيمات خيمة ضيقة بسيطة في سفوح الجبال وطلالها تستقر الروهينجا على الاكتظاظ وغير مضياف في التضاريس الجبلية فهم يبللون أثناء المطر ويحرقون بحرارة الشمس أثناء الصيف، ويرتجفون بشدة البرودة أثناء الشتاء فالجو كان باردًا للغاية في المخيم وأن الكثير من الناس أصيبوا بالزكام، عرضت خيم اللاجئين الروهينجا في بنغلادش للاقتلاع والجرف؛ بسبب الرياح القوية والأمطار الموسمية

التي تجتاح أجزاء من البلاد مؤخراً، مما يجعلها صعباً للغاية لتقديم الدعم والخدمات التي يحتاجونها. هناك خطر من الانهيارات الأرضية على الأرض التي تم نزع الغابات عنها حديثاً حيث تم بناء العديد من الملاجئ على سفوح التلال شديدة الانحدار.

هم يعيشون في أسوأ حالة إنسانية قسوة وصعوبة الوضع الذي يعيشون فيه، فهم يعانون من مأس إنسانية وويلات ومشاكل متنوعة. مثل قلة التغذية، والمياه الصافية والأدوية والملابس وقلة المستشفيات والمستوصفات والمدارس لتعليم أطفالهم والمساجد لأداء الصلاة والشعائر الأخرى، يكن الناس يتلقون الدعم الطبي الكافي، وعدم الكفاية في نظام الصرف الصحي الوصول إلى الطريق ضئيلة أو معدومة

وهم لا يقدرّون مزاولة أي عمل ما يشكل تحدياً كبيراً لمعظم اللاجئين. فيصعب عليهم العيش في المخيم لأن المساعدات محدودة. ويحاول بعضهم عملاً خاصاً مثل التدريس والأعمال التطوعية في المساجد والمدارس الدينية، ولكن لا يكفي ذلك لدعم أسرهم، لذلك يأملون العمل للحصول على أجر أعلى. أجاب المستجيب الذكر البالغ من العمر 29 عاماً والذي اعتاد التدريس في مدرسة متوسطة في ميانمار أنه يعتمد على مدخراته من ميانمار وأنه مستعد لتعليم الأطفال مرة أخرى. قال معظم الأشخاص الذين اعتادوا التدريس في ميانمار إنهم حريصون على التدريس مرة أخرى في المخيم حتى لو لم يحصلوا على رواتبهم ولكن لم تكن هناك تسهيلات كافية.

فحقوق الإنسان للاجئين الروهنجيين في مخيمات كوكس بازار بنغلاديش، الحرمان من الجنسية والاضطهاد ضد الروهنجياس يخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وفقاً للمادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، "لكل شخص الحق في الجنسية ولا يجوز لأحد حرمانه من جنسيته. فحظر التمييز العرقي وتحريم الجنسية يشمل نطاق التعسف (Adjami. (M. 2008).

حقوق الإنسان لنساء الروهنجا في مخيمات بنغلاديش:

إن حقوق الإنسان شيء أصيل وثابت، يتمتع بها جميع الأشخاص ألنهم بشر، ولذلك فهي عالمية، وضعت مبادئها الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR1948). وإن حقوق الإنسان الأساسية للاجئين تعتمد على ستة عوامل (ISILYBIHRL/2001)، هي:

أ- الحق في الحماية من الإعادة القسرية.

ب- الحق في التماس اللجوء.

ج- الحق في المساواة وعدم التمييز.

د- الحق في الحياة والأمن الشخصي.

هـ- الحق في العودة.

و- الحق في البقاء.

فإذا نطبق هذه حقوق الإنسان الأساسية على نساء الروهنجا المضطهات من قبل السلطة البورمية، وحالة حقوق الإنسان في مخيم اللاجئين في بنغلاديش نجد أنها منتهكة بشدة. فالحقوق الإنسانية للمرأة ضائعة منذ زمن قديم، فهي كافحت لوقت طويل من أجل الاعتراف بها كإنسانة وللحصول على حقوقها الإنسانية الأساسية. وهي أسوأ حال في حالة اللجوء المخيمات في غير بلدن، وخير مثال لها أوضاعهن في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. ليست النساء أمناً دائماً. خاصة عندما تكون المرأة أو الفتاة بمفردها أو غير مصحوبة بأسرتها.

مظاهر انتهاك حقوق الإنسان لنساء الروهنجا في مخيمات بنغلاديش

لا بد من الاعتراف بأن النساء حول العالم يتعرضن إلى نوع من العنف في حياتهن وليس من الغريب أن النساء المستضعفات اللاجئات يواجهن هذا العنف، والتحديات الكبيرة الضخمة أكثر من غيرهن. فكل ذلك النساء الروهنجيات كن يتعرضن للعنف الشديد في بلادهن، ولكن هذا العنف لم يتوقف بعد أن لجأن إلى بنغلاديش؛ بل يواجهن من جديد مشاكل وعقبات، ومن أبرز تلك المشاكل والتحديات تزايد حوادث عنف الشريك والتحرش الجنسي ضدهن. فالحياة في المخيمات معقدة، خاصة بالنسبة للنساء. على الرغم من عبور الحدود فهن تواجه تحديات إضافية: انعدام الأمن أو العنف أو محدودية الحركة أو القدرة على التحدث. ونذكر هنا أبرز مظاهر الانتهاكات لحقوقهن.

أ- الانتهاك في مستوى المعيشة اللائقة:

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن في "مادة 11" حق كل فرد في مستوى معيشي لائق بما في ذلك الغذاء الكافي والملابس والسكن، والتحسين المستمر للظروف المعيشية. والنساء اللاجئات يواجهن العديد من التحديات في حياتهن في المخيم **المساحة المحدودة في المخيم:** أول ما تواجه المرأة في المخيمات أنهن يعشن في مكان ضيق ومحدود المساحة. فوفقاً للإرشادات الخاصة بكثافة مخيم للاجئين من قبل المفوضية (2018)، تبلغ المساحة "المقبولة" الموصى بها للشخص الواحد 35 متراً مربعاً. ولكن في المستوطنة المؤقتة في المخيمات تبلغ المساحة حالياً 18 متراً مربعاً و 8 أمتار مربعة فقط (-رويتزر 2017) فملاجئهن صغيرة جداً بالنسبة لعائلاتهن.

الماوى: يتسم أكثر من ربع بيوت الأسر اللاجئة بالازدحام الشديد. فبينما بقيت مساحة مخيمات اللاجئين على ما كانت عليه قبل ما يفوق على خمسة عقود، تضاعف عدد اللاجئين بما يفوق الأربعة أضعاف. فالازدحام فهو يعني أن يعيش ثلاث أشخاص أو أكثر في غرفة واحدة، وهو على أسوأ حالاته في المخيمات.

تبنى بيوت اللاجئين من الخرسانة الإسمنتية أو الطوب الإسمنتية، مما يجعل عزلها في فصل الشتاء والمحافظة عليها جافة من الرطوبة أمراً صعباً، ويؤدي ذلك إلى زيادة فرص الإصابة بالأمراض والأوبئة، خاصة بين النساء والأطفال والشيوخ.

الطقس: التحدي الآخر الذي واجهه اللاجئون الروهنجيا هو مرافقهم السكنية وطقس بارد. م. كان الطقس البارد يؤثر أيضاً على اللاجئين حيث سجلت بنغلاديش أدنى درجة حرارة لها في يناير 2018 خلال خمسة عقود. كانت معظم الملاجئ المؤقتة مصنوعة من خيام الخيزران والبلاستيك، وكان اللاجئون ينامون على سرائر رقيقة من الخيزران.

ب- الانتهاك في حق الحصول على الاحتياجات الأساسية:

فالنساء محرومات من المساعدات الكافية والضرورية للمعيشة، ووفقاً لبيان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتم تلبية 31 ٪ فقط من احتياجات المساعدات للمخيم. وغني عن القول أن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدات.

مياه الشرب: ومن المشاكل الأخرى التي تواجه أسر اللاجئين هي إمكانية الحصول على كمية آمنة ومستقرة من مياه الشرب. يحتاج اللاجئون والمجتمعات المتضررة إلى 9 ملايين لتر من المياه الصالحة للشرب يومياً، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) تصل إلى 30٪ فقط من سكان روهنجيا المحتاجين من الأسر اللاجئة. كما أن مياه الأنابيب غير متوفرة داخل بيوتهن، وليس لديها أي مصدر آخر للمياه الآمنة. (UNICEF; 2017).

الغذاء: إن التحدي الأول التي تواجهه النساء للاجئات هو نقص الغذاء اللازم، فيتم تزويد اللاجئين بـ 25 كيلو من الأرز، 2 لتر من الزيت، نصف كيلو من الملح، 2 كيلو من العدس،

نصف كيلو من السكر من قبل برنامج الأغذية العالمي (WFP) كل 15 يوماً أو كل شهر حسب حجم الأسر. ولكنهن بحاجة إلى الخضروات والأسماك والدجاج بالإضافة إلى المواد الغذائية الأساسية الأخرى؛ لأن بعض النساء يشكون أنهن يعانون من الإسهال ويشعرن بالمرض بعد تناول نفس الأطعمة لمدة 3 أيام متتالية بدون الخضروات والأسماك. ولأجل الحصول على الضروريات الأخرى التي لا يتم توفيرها من مساعدات دولية، تضطر بعضهن ببيع مساعداتهن المقدمة في الأسواق السوداء للحصول على النقد.

ج- انتهاك الحق في الرعاية الصحية:

للنساء حق في التمتع بقدر عال من المستويات الصحية. وتعتبر التغذية الكافية ومياه الشرب الصالحة والظروف البيئية الصحية، والمسكن والخدمات الصحية الأساسية مكونات رئيسية لمستوى الحياة الكافي لتطور ونمو المرأة جسدياً وعقلياً وروحياً وأخلاقياً واجتماعياً. ولكن المنظر بعكس عند النساء في المخيمات بسبب العدد المتزايد من اللاجئين الروهنجيا وظروف معيشتهم المكتظة فيها، فهن يعشن فيها في مخاطرهم الصحية. فتتمثل التحديات الرئيسية لمرافق الرعاية الصحية في عدم كفاية المجمعات الصحية ووحدة الرعاية الصحية الأولية، والتي ليست قادرة على التحكم في اللاجئين المكتظين بالقدر الكافي. فجميع الأطفال حديثي الولادة تقريباً يواجهون سوء التغذية والأكثر ضعفاً وأنهم لا يتلقون خدمات الرعاية الصحية المناسبة في المخيم؛ لأن المرافق المقدمة محدودة للغاية لعلاج هؤلاء الأطفال. وجد البحث الميداني أن حوالي ثلثي النساء الحوامل لا يحصلن على خدمات أمراض النساء والتوليد، وأن الأمهات الجدد يواجهن مشاكل في إرضاع أطفالهن بسبب عدم وجود خصوصية وسوء التغذية. في مقابلة، قالت مشاركة أخرى إن النساء الحوامل والمهجورات بعيداً عن ميانمار ما زلن بصدمات نفسية بسبب العنف وبعضهن مصابات بطلقات نارية ونيران وشظايا. بالإضافة إلى ذلك، سيتفاقم الوضع العام والمخاطر الصحية عندما يصل موسم الرياح الموسمية حيث تؤثر الفيضانات سلباً على المراحيض والآبار الأنبوبية والمرافق الصحية التي بنيت في المخيمات (UNHCR; 2018).

وبجانب الصحة البدنية تصاب المرأة في المخيمات بالصحة العقلية؛ لأنهن بعد خضوعهن للاضطهاد في ميانمار، تعاني الآن من الظروف المعيشية القاسية في المخيم. فيصابن بالصدمة الدورية، فهن يشعرن بالقلق والخوف بشأن يومهم التالي ما إذا كان يمكنهم الحصول على الطعام أو كيف يمكنهم جمع المال لشراء الخضار.

د- انتهاك الحق في العمل:

يعتبر العمل في حياة الإنسان الحالي ضرورة واجب لا بد منه، فهو ضمان لاستدامة الحياة على الأرض وإعمارها، وهو أيضاً وسيلة استمرار الإنتاج، والبذل، والعطاء، وتطبيق النظريات والعلوم، والمعارف فيما يفيد حياة الإنسان في العصر الحالي والمستقبل على حد سواء

إن المرأة لها حق للعمل الذي يناسبها، ولكنهن في أغلب الأحيان محرومات عن مزاولة أي عمل في المخيمات. وذلك لأن الروهنجين لا يسمح لهم بتجاوز سيطرة الشرطة، فهم محصور في الأساس داخل حدود المخيمات. فمعظم النساء يقضين أوقانهن فارغات، يجلسن ويتحدثن داخل خيمتهن؛ لأنهن لم يكن لديهن شيء آخر القيام به. وإن كان الرجال يعملون في متاجر صغيرة يبيعون الاحتياجات الأساسية مثل الخضروات والأسماك والبيض والوجبات الخفيفة، أو في محلات الملابس، ومحلات الخياطة في المخيم.

هـ- انعدام الأمن:

يطارد انعدام الأمن دائما الروهنجيا ويحيل أحلامهم وتطلعاتهم المستقبلية إلى الخطر، وقد كانت دائما حالة انعدام الأمن التي يواجهها الروهنجيا في مخيمات اللاجئين بنغلاديش في وتيرة ارتفاع متزايدة في الأيام الأخيرة، وفي الواقع كانت دائما هكذا منذ أن وطأت أقدامهم أرض بنغلاديش، أملين أن ينظر إليهم بعين العطف؛ ولكن للأسف حصل عكس ما كان يتوقع، إذ قامت مجموعات من العصابات المحلية وضباط محليون بالإساءة إلى الروهنجيا واستغلال كونهم عديمي الجنسية في مخيمات اللاجئين المسجلة وغير المسجلة.

و- أعمال العنف والاعتداء الجنسي:

العنف المنزلي: بين الفتيات اللاتي أبلغن عن العنف وسوء المعاملة، وقعت غالبية الحوادث داخل الأسر قوصولهم إلى الخارج الخدمات محدودة وتقتصر على منزلهم. من الذين لم يبلغوا عن تعرضهم للعنف، هناك لم يكن فرق كبير بين أولئك الذين عاش مع والديهم وأولئك الذين لم يفعلوا ذلك.

العنف في المخيم: في حين أن غالبية الفتيات المراهقات يبلغن بذلك يشعرون بالأمان إلى حد كبير في بنغلاديش، هناك لا يزال الخوف من العنف بين الفتيات المراهقات في المخيم. على الرغم من أن هذه لم تكن واسعة الانتشار المخاوف والخوف من الاختطاف والإجرام، بما في ذلك الاتجار والعمل القسري إلى.

ز- الاعتداء الجنسي: وبيّنت أن نساء الروهنجيا يجدن صعوبة كبرى في التحدث عن مواضيع التحرش الجنسي، لافتة إلى أن بعضهن كن يتألمن ويبكين بشدة لدى سؤالهن عن الأمر. ووجدت الدراسة معدلات متزايدة من حوادث عنف الشريك الحميم، ومستويات مرتفعة من التحرش الجنسي من قبل الرجال في المخيمات، وأعداداً كبيرة من البلاغات عن صفقات للإتجار بالجنس داخل وخارج المخيمات، والتي جعلت جميع الفتيات غير المتزوجات تقريباً يشعرون بالخوف إزاء سلامة أرحامهن، ويفكرن حلاً لهذه المشكلة في الزواج، ولكن المشكلة الكبرى أنهن لا يجدن الشباب للزواج في مخيمات بنغلاديش لقلة الشبان.

ز- الزواج المبكر والزواج القسري:

الزواج المبكر شائع بين مجتمع الروهنجيا. بعد اضطهاد الدولة أجبر الروهنجيا الذين تقطنهم أغلبية مسلمة على الفرار من ميانمار إلى بنغلاديش، وفقا لإحصاءات عام 2015، فإن نسبة النساء والفتيات المتزوجات بين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا ونصف ضعف عدد الرجال (13 عامًا) في المائة مقابل 5 في المائة). فالزواج المبكر تشكل قضية أخرى في المخيمات. فقدان سبل العيش ونقص الفرص الاقتصادية، وتزايد انعدام الأمن، وغياب التعليم، كل ذلك يسهم في حدوث الزواج المبكر بين الفتيات اللاجئات في المخيم (مرتضى وآخرون، 2017 ؛ فتيات لا عرائس 2016). على الرغم من أن زواج الأطفال غالباً ما يُنظر إليه على أنه وسيلة لحماية الأمن الاقتصادي والبدني للفتيات، إلا أن الزواج في سن مبكرة يمكن أن يشكل تهديدات متعددة لحياة الفتيات الصغيرات وصحتهن وآفاقهن المستقبلية. تعد المضاعفات أثناء الحمل والولادة السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا، و 90 بالمائة من الولادات المبكرة تحدث في سياق زواج الأطفال (منظمة الصحة العالمية 2016)

ح- جرائم الاتجار بالبشر

على الرغم من وجود قانون لحماية الأشخاص من الاتجار بالبشر إلا أن هذه الجرائم لم تكن غائبة عن المخيمات في بنغلاديش التي تعتبر مقصد ومعبر للاتجار بالبشر. ويرغم غياب الإحصائيات الرسمية إلا أن هذه الجرائم شهدت ارتفاعاً واضحاً في النزاع المسلح. فقد أشار

عدد من التقارير الى حدوث زيجات أطفال في المخيمات تتم عبر مكاتب خاصة تبررها فتاوى دينية. وكذلك يجري استغلال أوضاع النساء المادية المزرية خص في مخيمات اللجوء وإدراجهن للعمل بالدعارة نظرا لمحدودية فرص العمل، مما يؤدي إلى وجود عدد من النساء الروهنجيا في السجون في بعض الدول بتهمة الدعارة.

خاتمة

ثبت من هذه الدراسة عن حقوق الإنسان لمسلمي الروهنجيا في مخيمات بنغلاديش بأن النساء والفتيات النازحات من الروهنجيا يمثلن أكبر مثال على انتهاك حقوق الإنسان في الأونة الأخيرة. قد ترسخت الأزمة الإنسانية بينهن لغياب الجنسية وانعدام الدولة وكلاجنة مهاجرة. إن غياب المواطنة لم يؤدي إلى حرمان نساء وفتيات الروهنجيا من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل تعرضن في كثير من الأحيان إلى مجموعة واسعة من العنف الجنسي والجسدي كلاجئات يعيشن في العالم البشري ولسن ببشر.

ومن صور الانتهاك لحقوق النساء في مخيمات بنغلاديش أنهن يعشن في خيمة ضيقة بسيطة في سفوح الجبال، مما يجعلها صعبا للغاية لتقديم الدعم والخدمات التي يحتاجونهن، فهن مسلوبة الحقوق في السكن، في المياه والصرف الصحي، في التعليم، في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والنفسية، وفي الزواج والأسرة.

فهن يعانين من مأس إنسانية وويلات ومشاكل متنوعة، مثل قلة التغذية، والمياه الصافية والأدوية والملابس وقلة المستشفيات والمستوصفات والمدارس لتعليم أطفالهن، فالنساء الروهنجيات كن يتعرضن للعنف الشديد في بلادهن، ولكن هذا العنف لم يتوقف بعد أن لجأن إلى بنغلاديش؛ بل يواجهن حوادث عنف الشريك والتحرش الجنسي ضدهن. والاتجار بالفتيات للدعارة.

ففي ظل غياب الحلول الدائمة وتجاهل حقوق الإنسان، والقانون الإنساني وحقوق اللاجئين، ويتواصل تعرض النساء وبالتالي الأطفال، إلى مخاطر استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الدول المضيفة وفي داخل مخيمات بنغلاديش.

التوصيات

- يجب على المنظمة الدولية والهيئات العالمية الوقوف بجانب نساء الروهنجيا اللاجئات في بنغلاديش لتقديم كافة المساعدات الإنسانية، ولوقف كافة المظالم والاعتداءات والانتهاكات في داخل المخيمات.

- بذل جهود حثيثة من الحكومة والمؤسسات الخيرية لتحسين اوضاعهن ورفع التمييز والظلم والعنف الواقع عليهن.

- إنشاء العيادات الكبية والمراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات الخيرية لتوفير العلاج المناسب لهن.

- بناء مشاريع تنموية ومراكز مهنية وحرفية في مواقع اللاجئين وتوظيفهن في العمل.

- توفير الاحتياجات تخص بالفتيات المراهقات كخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

- اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمتاحة على الفور لمنع جميع أعمال العنف والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

- متابعة أوضاع حقوق الإنسان لنساء الروهنجيا في مخيمات عن كثب، والتوعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

بالعربية:

- 1- أبو معاذ، أحمد عبد الرحمن (1434هـ). مسلمو أراكان وستون عاما من الاضطهاد. ط 2، مكة المكرمة، ص 37
- 2- البرعي. عزت السيد، حماية الإنسان، في ظل التنظيم الدولي والإقليمي، مطبعة العاصمة، القاهرة، ط 1، 1985م، ص 4.
- 3- غريب الله، سيف الله حافظ (2015م)، واقع الثقافة الإسلامية في بورما، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ص 12
- 4- المتوكل، عبد الملك، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2007م، ص 85.
- 5- موشى بغار (1972م)، مسلمو بورما. معهد جنوب آسيا، جامعة هايلبرغ، ط 1، ألمانيا: دار أونوهاغاسوفيتس. ص 69

بالبنغالية:

- 6- أحمد سلمي (2000م)، أراكانهر إتيهاش (تاريخ أراكان) مكتبة إمدادية، دكا، ص 23
- 7- خان عبد (1979م)، أراكان مقتير سنغرام (جهاد التحرير في أراكان) شيتاغونغ بنغلاديش، ص 67
- 8- فايروز أسد (2018م)، ناف ندير وفاري، (وراء نهر ناف) ط 1، غارديان فابليكيشن، سوق بازار، دكا
- 9- مصطفى سيد مسعود (2016م)، روهينغادير إيكال وشيكال (الروهنغا الماضي والحاضر) جريدة نياديغنت اليومية، 15 نوفمبر.

بالإنجليزية:

- 10- Adjami. M. & Harrington. J. (2008). The Scope and Content of Article 15 of the Universal Declaration of Human Rights. Refugee Survey Quarterly, Volume 27, Issue 3, January 2008,
- 11- IOM. (2017). Hostile terrain slows delivery of lifesaving aid to Rohingya refugees. Retrieved from <https://www.iom.int/news/hostile-terrain-slows-delivery-lifesaving-aid-rohingya-refugees>
- 12- ISILYBIHRL, <http://www.worldlii.org/int/journals/ISILYBIHRL/2001/6.html>. Accessed on 28 February 2018,
- 13- ISCG. 31 Dec 2017. "Situation Report: Rohingya Refugee Crisis." p.6. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/>
- 14- Mahmood, Syed et al. 2017. The Rohingya People of Myanmar: Health, Human Rights, and Identity. Lancet, Volume 389, Issue 10081, P1841-1850, May 6, 2017.
- 15- Mourtada, Rima, Jennifer Schlecht, and Jocelyn Dejong, 2017. A Qualitative Study Exploring Child Marriage Practices among Syrian Conflict-Affected Populations in Lebanon. Conflict and Health, 11.

- 16- Michelle Maiese (7-2003), "Human Rights Violations" www.beyondintractability.org, Retrieved 23-8-2017. Edited
- 17- Reuters. (2017). Life in the camps. Retrieved from. <http://fingfx.thomsonreuters.com/gfx/rngs>
- 18- UNICEF; 2017 United Nations Children's Fund. Outcast and Desperate: Rohingya refugee children face a perilous Future. New York:.
- 19- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2007. Analysis of Gaps in the Protection of Rohingya Refugees.
- 20- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2017. Gender Advocacy Paper for Rohingya Refugee Crisis Response in Bangladesh.
- 21 Women's Rights and Development ", www.womenforwomen.org, 30-5-2017.

أثر استخدام مستويات الدعم (المتوسطة-التفصيلية) في التعلم الإلكتروني المنتشر على تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم

The use of the levels of support (medium-detailed) in the ubiquitous e-learning in developing skills of problem solving and self-regulation for educational technology students.

أ.د محمد زيدان عبد الحميد، جامعة المنوفية- مصر

ملخص: يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن أثر استخدام مستويات الدعم (المتوسطة-التفصيلية) في التعلم الإلكتروني المنتشر على تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم. والذي تضمن مشكلة وأهداف ومنهج وإجراءات ومصطلحات البحث، والنتائج وتفسيرها والتوصيات والمقترحات، وقد استخدم منهج البحث التطويري، وتكونت عينة البحث من 60 طالبًا وطالبة، وتم إجراء أدوات البحث على الطلاب، وتطبيق أساليب المعالجة الإحصائية (SPSS)، والتوصل إلى نتائج أثبتت وجود تأثير لمستويات الدعم على اختبار مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي.

الكلمات المفتاحية: التعلم المنتشر، الدعم، حل المشكلات، التنظيم الذاتي.

Abstract: The aim of this research is to explore the impact of The use of the levels of support (medium-detailed) in the ubiquitous e-learning in developing skills of problem solving and self-regulation for educational technology students. Which included the problem, objectives, methodology, procedures and terminology of the research, and also a summary of the results and interpretation and recommendations and proposals of the research, The sample consisted of 60 students, The researcher applied the appropriate statistical processing methods using the SPSS program, and the researcher reached results that proved the effect of the study Level support for the test of problem-solving skills and self-regulation .

Keywords: ubiquitous learning, support, problem solving, self-regulation.

مقدمة:

تكنولوجيا التعليم علم دائم وسريع التطور، حيث انتقل سريعاً من تكنولوجيا التعلم الإلكتروني إلى تكنولوجيا التعلم المحمول، وها هو يتجه بقوة نحو تكنولوجيا تعلم إلكتروني جديدة وهي التعلم المنتشر Ubiquitous learning، حيث يمثل التعلم المنتشر شكلاً من أشكال التعلم الذي يحدث في أي وقت وفي أي مكان من خلال توظيف الأجهزة اللاسلكية والنقالة، كما أنه يعمل على نقل عملية التعلم خارج بيئة التعلم التقليدية.

يعد التعلم المنتشر تعلم سياقي حقيقي وظيفي وتكفي، يتم من خلاله توصيل كائنات التعلم الإلكتروني المناسبة، إلى مجموعة من المتعلمين، متواجدين في أماكن مختلفة ومتباعدة، وإدارة عمليات التعلم والتفاعلات والأنشطة التعليمية الوظيفية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، في فضاء إلكتروني منتشر، باستخدام تكنولوجيا لاسلكية وأجهزة رقمية محمولة وممسوكة. كما أنه امتداد وتوسيع لمجال التعلم المحمول، فإذا كان المحمول يركز على تقديم التعلم في أي وقت ومكان، فإن التعلم المنتشر يركز على تقديم التعلم المناسب، في الوقت المناسب، والمكان المناسب، باستخدام المصادر المناسبة (محمد خميس، 2011، ص 173).

يتميز التعلم المنتشر بالعديد من الخصائص كما يرى كل من "Ogata, (Yin, Yano, 2004, p. 27; Yahya, et al., 2010, p. 121) وهي: الدوام والثبات، حيث لا يمكن أن يفقد الطلاب عملهم؛ إمكانية الوصول، حيث يمكن أن يصل الطلاب إلى وثائقهم التعليمية من أي مكان؛ الفورية، بحيث يمكن للطلاب الحصول على المعلومات في الحال أينما كانوا؛ والتفاعلية، حيث يمكن أن يتفاعل الطلاب مع الخبراء، والمعلمين أو الأقران؛ الأنشطة التعليمية، حيث يمكن ربط أنشطة التعلم بالحياة اليومية للمتعلم؛ وقابلية التكيف، حيث يمكن للطلاب الحصول على المعلومات الصحيحة بالطرق المناسبة لهم في الوقت المناسب وبصورة صحيحة؛ والدراية بالسياق بمعنى تهيئة بيئة التعلم للطلاب حسب موقع الطالب الحقيقي لتوفير المعلومات المناسبة لهم (محمد خميس، 2011، ص 176).

وقد أجريت عديد من البحوث والدراسات حول التعلم النقال والتعلم المنتشر (Yang, 2006؛ Sung, 2009؛ Zaho & Okamoto, 2011؛ Norman, Din & Nordin, 2011؛ شيماء زغلول، 2012؛ Shih et al., 2012؛ Tan et al., 2012؛ Chang & Lui, 2013؛ Chen, Chin, 2013؛ Wen et al., 2013؛ محمد عكاشة، 2015)، وقد تناولت هذه البحوث والدراسات متغيرات عديدة في التعلم النقال والتعلم المنتشر، كما هو الحال في دراسة يانج (Yang, 2006) والتي استهدفت الكشف عن فاعلية بيئة تعلم قائمة على التعلم المنتشر تتكون من ثلاثة أنظمة (نظام الند للند للوصول إلى المحتوى، ونظام التكيف للمحتوى، ونظام إدارة التقييم الشخصي للمحتوى) في دعم التعلم التشاركي، والتي توصلت إلى فاعلية بيئة التعلم المنتشر بالأنظمة الثلاثة (نظام الند للند للوصول إلى المحتوى، ونظام التكيف للمحتوى، ونظام إدارة التقييم الشخصي للمحتوى) في دعمها للتعلم التشاركي بين المتعلمين. وأيضاً دراسة سونج (Sung, 2009) والتي استهدفت تطوير بيئة تعلم منتشر تدعم النمط المتزامن وغير المتزامن والخليط، وتوصلت إلى فاعلية بيئة التعلم المنتشر. ودراسة زاهو واوكاموتو (Zaho & Okamoto, 2011) التي استهدفت الكشف عن فعالية نموذج تكيف المحتوى تبعاً لبيئة تعلم قائمة على التعلم الإلكتروني وأخرى قائمة على التعلم المنتشر، وتوصلت إلى فاعلية بيئة التعلم القائمة على التعلم المنتشر من حيث تكيف المحتوى تبعاً لسياق المتعلم.

من خلال عرض ما سبق من البحوث والدراسات السابقة، وخصائص بيئة التعلم المنتشر، لاحظ الباحث أهمية التعلم المنتشر في العملية التعليمية، ولكن يلاحظ أن هذه البحوث

والدراسات السابقة قد اقتصرت على تصميم بيئات تعلم منتشرة لتنمية التحصيل أو مهارات التفكير العليا لدى الطلاب، واقتصرت أيضاً على تقديم بيئة تعلم منتشرة تدعم أنظمة التعلم، أو تقديم بيئة تعلم منتشرة وفقاً لأنماط التعلم المنتشرة، أو تقديم نموذج للتعلم المنتشر، دون التعرض إلى المشكلات التي تواجه الطلاب أثناء العمل في بيئة التعلم المنتشرة.

ونظراً لأن التعلم المنتشر تعلم عن بعد لا يوجد فيه اتصال وتفاعل بين المعلم والمتعلم، لذلك فإن المتعلم في حاجة إلى دعم وتوجيهات مستمرة، تعوض هذا النقص. وبالرغم من أهمية متغير الدعم في التعلم المنتشر حيث تعمل بيئة التعلم المنتشرة على توفير الدعم للتعلم مما يساعد المتعلمين على اكتساب المعرفة، كما يساعد الدعم على دمج المعلومات الحالية للمتعلمين مع المعلومات السابقة والوصول للجديد، وأيضاً توفر بيئة التعلم المنتشرة سقالات تعلم للمتعلمين تساعد على تطوير مهارات حل المشكلات، وتحفز دوافع المتعلمين على التعلم (Tan, et al., 2012, p. 207)، إلا أن البحوث والدراسات لم تتناوله، بل ركزت على فاعلية التعلم المنتشر ذاته ودراسة متغيرات أخرى، ولم تركز على مستوى الدعم التعليمي.

ويقصد بالدعم التعليمي في التعلم الإلكتروني كما ترى ماري (Mary, 2008, p. 87) بأنه كل ما يُقدم للمتعليم إما من خلال التفاعل الاجتماعي أو باستخدام التكنولوجيا التي يتم توفيرها من قبل المعلم، لتمكين المتعلم من إكمال المهمة وتقوده إلى مزيد من التعلم. كما يمكن تعريف الدعم على أنه عملية تربوية يستطيع من خلالها المعلمون الأكثر خبرة ومعرفة تقديم الدعم والمساعدة للمتعليمين عند الحاجة، لأداء المهام التي لا يستطيعون أدائها بأنفسهم ولتمكين المتعلمين من تحقيق أهدافهم، وتتناول تلك المساعدات عند حدوث التعلم. يهدف هذا الدعم في التعلم المنتشر إلى مساعدة الطلاب في إكمال المهمات التعليمية؛ وقد أكدت عديد من الدراسات على أهمية استخدام الدعم في بيئة التعلم المنتشرة (Chen, et al., 2008; Hwang, et al., 2010; Ting, et al., 2011; Phumeechanya & Wannapiroon, 2013; Jeong et al., 2014; Phumeechanya & Wannapiroon, 2015) والتي أوضحت أن المعلمين يجب أن يكون لديهم المهارات الكافية لتحفيز وتقديم المشورة والدعم للمتعليمين أثناء القيام بالمهام ويتوقف ذلك على درجات أدائهم فإذا كانت مساوية للمستوى المطلوب أو أعلى منه لن يتم تقديم دعم للطلاب أما إذا كانت دون المستوى المطلوب يتم تقديم الدعم لهم ثم تقليل الدعم تدريجياً حتى يعتمدوا على أنفسهم، كما أوصت تلك الدراسات بضرورة استخدام الدعم مع بيئة التعلم المنتشرة.

يستخدم الدعم في "الموقع التعليمي" لبيئة التعلم المنتشرة لمساعدة الطلاب على حل المشكلات مثل التي تقابلهم في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C"؛ ومن ثم فهو له فوائد عديدة في التعلم المنتشرة أهمها تحقيق متطلبات التعلم وأداء مختلف المهام المطلوبة، وتوجيه المتعلمين إلى المصادر المعرفية والتقليل من فرص الشعور بالإحباط، وتنمية القدرة على التنظيم الذاتي والاعتماد على النفس. وقد أجريت حوله بحوث ودراسات عديدة أثبتت هذه الفوائد (شيماء صوفي، 2006؛ زينب السلامي، 2008؛ اسماعيل حسونه، 2008؛ طارق عبد السلام، 2010؛ نبيل عزمي، 2010؛ Lee & Songer, 2010؛ محمد دولاتي، 2011؛ محمد خلاف، 2013؛ نعيمة رشوان، 2013؛ عبيد مرسى، 2014؛ منصور الصعيدي، 2014؛ وليد يوسف، 2014؛ أسماء صبحي، 2015).

مكن تقديم الدعم التعليمي في التعلم الإلكتروني بمستويات عديدة؛ هي (أ) مستوى الدعم المتوسط، والذي يتم من خلال تقديم كم المساعدة اللازمة للطلاب دون الدخول في تفاصيل واستبعاد ما هو غير ضروري، من خلال استخدام أمثلة وتلميحات أو شرح المصطلحات أو

عبارات تذكيرية، ومن خلال طرح أسئلة تشجع المتعلم على التفكير والتأمل والاختيار من البدائل لحل المشكلات، وأخيراً من خلال تقديم النصائح والتوجيهات عن طريق النمذجة والعروض والتغذية الراجعة وتبسيط الأوامر المطلوبة. (ب) مستوى الدعم التفصيلي الذي يتم من خلاله تقديم كم المساعدة اللازمة للطلاب التي تساعد على التركيز على الموضوعات والمفاهيم المهمة والمعقدة، من خلال خلق تنظيمات وتركيبات تجعل عملية تنظيم المفاهيم واضحة، وتزويدهم بالتلميحات والإرشادات والأمثلة الإضافية والأسئلة الموجهة.

وقد أجريت عدة بحوث ودراسات حول مستويات الدعم في التعلم الإلكتروني، كما هو الحال في دراسة شيماء صوفي (2006) التي أثبتت فاعلية مستوى الدعم التفصيلي وأفضليته على مستوى الدعم الموجز؛ ودراسة طارق عبد السلام (2010) والتي أثبتت أنه بالمقارنة بين مستوى الدعم الموجز ومستوى الدعم المتوسط، كان مستوى الدعم المتوسط أفضل، وبالنسبة لمستوى الدعم الموجز ومستوى الدعم التفصيلي كان مستوى الدعم التفصيلي أفضل، أما بالنسبة لمستوى الدعم المتوسط ومستوى الدعم التفصيلي لا يوجد فرق بينهما؛ ودراسة محمد دولاتي (2011) التي أثبتت أن الطالبات منخفضي التحصيل حصلوا على نفس النتيجة سواء درسن بالتوجيه الموجز أو التوجيه المتوسط أو التوجيه التفصيلي؛ ودراسة أسماء صبحي (2015) التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين كثافة بدعائم التعلم وأسلوب التعلم (المستقل- المعتمد) ومهارات التصميم التعليمي والتي أوضحت نتائجها أن متوسطات درجات مهارات التصميم التعليمي للطلاب المستقلين بدعائم التعلم الكثيفة هي الأعلى يليها الطلاب المعتمدين بدعائم التعلم الكثيفة ثم الطلاب المستقلين بدعائم التعلم المستقلين بدعائم التعلم المتوسطة ثم الطلاب المعتمدين بدعائم التعلم المتوسطة ثم الطلاب المستقلين بدعائم التعلم البسيطة وأخيراً الطلاب المعتمدين بدعائم التعلم البسيطة.

ولكن يلاحظ أن هذه البحوث والدراسات قد أجريت على بيانات تعلم إلكتروني أخرى، غير بيئة التعلم المنتشر، كما أنها لم تتفق على أفضلية مستوى على آخر، مما يتطلب مزيداً من البحث والدراسة للمقارنة بين هذه المستويات، وتحديد أنسبها في بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

يعد الأساس النظري لبيئات التعلم المنتشر وللدعم من أهم النقاط التي يستند إليها البحث الحالي، حيث يرتبط الأساس النظري للتعلم المنتشر بالنظرية البنائية (محمد خميس، 2011، ص ص 246-247)، ويرتبط الأساس النظري للدعم بالنظرية البنائية الاجتماعية (Hmelo - Silver, Duncan & Chinn, 2007)، بالنسبة للأساس النظري للتعلم المنتشر يلاحظ أن النظرية البنائية تنظر للتعلم على أنه عملية بناء نشطة، يقوم بها المتعلمون، حيث تأتي المعرفة من خلال نشاط معين. ويعد أحد التوجهات والمبادئ الأساسية لتصميم التعلم الإلكتروني التي يركز عليها الفكر البنائي تصميم المحتوى في شكل مواقف ومشكلات وأنشطة حقيقية ومتنوعة وذات معنى، تسهل عمليات معالجة المعلومات وتفسيرها وبناءها وتكوين المعاني الشخصية وتطبيقاتها في مواقف أخرى مختلفة. وهنا تعد بيانات التعلم المنتشر ملائمة لتحقيق هذه التوجهات والمبادئ. أما بالنسبة للأساس النظري للدعم يلاحظ أنه يرجع إلى النظرية البنائية الاجتماعية التي تنظر إلى عملية التعلم كنشاط بنائي اجتماعي موجه نحو حل مشكلات معينة أو إنجاز مهام تعليمية أو اكتساب خبرات جديدة في مجال معين، بحيث لا يمكن للمتعلم الوصول إلى الهدف وبلوغ الغاية من خلال الاعتماد على خلفيته المعرفية وتوجيهه الذاتي فقط، بل يحتاج إلى مساعدة ودعم وتوجيه من قبل المعلم أو الأقران الأكثر خبرة في ذلك، وبذلك تكون النظرية البنائية الاجتماعية أضافت للبنائية المعرفية مبدأ الدعم الخارجي في سياق التفاعلات الاجتماعية

بين المتعلمين والمعلمين أو الخبراء، حيث يتطلب فهم الأنشطة التي تقدم للمتعلم وتنفيذها استخدام دعم للتعليم خاصة إذا لم يتوفر لدى المتعلم الخلفية المعرفية الكافية التي تعينه على تنفيذ هذه الأنشطة.

استخلص الباحث مما سبق أنه يمكن أن توجد علاقة بين مستويات الدعم وربما أن تؤثر على تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى الطلاب لذلك يجب تشجيع الطلاب على بذل أقصى مجهود لديهم للحصول على أفضل النتائج، حيث أن بيئة التعلم الإلكتروني لديها القدرة على زيادة النواتج والمخرجات التعليمية في الموضوعات العلمية المعقدة عند الطلاب، كما يجب أن يتوفر لدى الطلاب مجموعة من المهارات ومنها على وجه الخصوص مهارات التنظيم الذاتي اللازمة لتعلم الموضوعات المعقدة باستخدام بيئة التعلم المنتشر والاستفادة من قدراتها كبيئة تعليمية فعالة، ويحتاج ذلك إلى دراسة للكشف عن أثر استخدام مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في بيئة التعلم المنتشر في تنمية بعض مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم في مقرر لغات الحاسب الآلي " البرمجة بلغة ++C، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

مشكلة البحث: تمكن الباحث من بلورة مشكلة البحث، وتحديدتها، وصياغتها من خلال المحاور التالية:

-يعد التعلم النقال والمنتشر إمتدادًا للتعلم الإلكتروني حيث يعمل على توصيل كائنات التعلم الإلكتروني المناسبة، إلى مجموعة من المتعلمين، متواجدين في أماكن مختلفة ومتباعدة، وإدارة عمليات التعلم والتفاعلات والأنشطة التعليمية الوظيفية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، في فضاء الكتروني منتشر، باستخدام تكنولوجيات لاسلكية وأجهزة رقمية محمولة وممسوكة، وقد أثبتت البحوث والدراسات فاعلية التعلم النقال والتعلم المنتشر مثل (Sung, Yang, 2006؛ 2009؛ Zaho & Okamoto, 2011؛ Norman, Din &Nordin, 2011؛ شيماء زغلول، 2012؛ Shih et al., 2012؛ Tan et al., 2012؛ Chang& Lui, 2013؛ Chen, Chin, 2013؛ Wen et al., 2013؛ محمد عكاشة، 2015)، وأن كمية الدعم يمكن أن تؤثر على فاعليته.

-يعد الدعم التعليمي للمتعليمين مكونًا أساسيًا من مكونات التعلم النقال والمنتشر، حيث يستخدم هذا الدعم في هذه البيئات لتحقيق العديد من الوظائف والأهداف، فهو يهدف إلى مساعدة الطلاب في تبسيط المهمات وفهمها والتغلب على حل المشكلات بها، ويحتاج ذلك إلى دراسة العلاقة بين الدعم وكميته وخصائص المتعلمين. أن البحوث والدراسات حول فاعلية استخدام الدعم ومتغيراته في بيئات التعلم الإلكتروني بشكل عام، وبيئات التعلم النقال والمنتشر بشكل خاص، قد أثبتت فاعلية الدعم في مساعدة الطلاب في إكمال المهمات التعليمية (Chen. et al., 2008؛ Hwang. et al., 2010؛ Ting. et al., 2011؛ Phumeechanya & Wannapiroon, 2013؛ Jeong et al., 2014؛ 2015) والتي أوضحت أن المعلمين يجب أن يكون لديهم المهارات الكافية لتحفيز وتقديم المشورة والدعم للمتعليمين أثناء القيام بالمهام ويتوقف ذلك على درجات تقييمهم للمتعليمين، ويحتاج ذلك للكشف عن كمية الدعم ومدى حاجة المتعلمين للدعم، بما يتوافق مع أسلوب تعلمهم.

-يلاحظ أن هذه البحوث والدراسات قد إقتصرت على قياس فاعلية استخدام هذا الدعم بشكل عام، وأن البحوث والدراسات التي درست متغيراته، إقتصرت على بعض أنماط له فقط وهي المهمة- التدريب- تحرير الفهم، ولم تتعرض لكمية الدعم ومستوياته وعلاقتها مع أسلوب التعلم.

-أن البحوث والدراسات تناولت متغير مستويات الدعم في بيئات تعلم إلكتروني أخرى، غير بيئة التعلم المنتشر. ومن ناحية أخرى لم تتفق هذه البحوث والدراسات على أفضلية مستوى على آخر، مما يتطلب مزيداً من البحث والدراسة للمقارنة بين هذه المستويات، وتحديد أنسبها في بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر بما يتوافق مع أسلوب التعلم، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

-توصيات بعض المؤتمرات التي نادى بضرورة الأخذ بأسلوب التعلم المنتشر والاستفادة من المستحدثات التكنولوجية في أي وقت وأي مكان حيث أوصى المؤتمر الدولي الثاني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد (2011)، والمؤتمر الدولي لجودة التعليم (2015)، والمؤتمر الدولي الرابع للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد (2015)، بالتوظيف الفعال لأحدث التقنيات اللاسلكية في العمليات التعليمية والاستفادة من مميزات وإمكانيات المستحدثات التكنولوجية والاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال التعلم المنتشر والتحول من التعلم التقليدي المتمركز حول المعلم إلى التعلم المتمركز حول المتعلم، الملتقى العلمي الأول لتكنولوجيا التعليم بكلية التربية النوعية جامعة عين شمس (2016)، الملتقى العلمي الثاني لتكنولوجيا التعليم بكلية التربية النوعية جامعة عين شمس (2017)، ومع ذلك لم يتم إجراء البحوث التطويرية لتلبية هذه التوصيات.

-التقدم التكنولوجي السريع والحاجة إلى تغيير الأسلوب التقليدي لعملية التعلم، والعمل على امتداد ونقل عملية التعلم خارج حدود بيئة التعلم التقليدية وجعلها في أي وقت وأي مكان وباستخدام المصادر المناسبة.

وفي ضوء ذلك، أمكن تحديد مشكلة البحث الحالي وصياغتها في العبارة التقريرية التالية: "توجد حاجة إلى استخدام بيئة تعلم إلكتروني منتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) لتنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي؛ نظراً لوجود قصور في مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي، وذلك لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في المستحدثات التكنولوجية، وهو ما لم تتناوله البحوث والدراسات السابقة، التي اقتصر على دراسة كل متغير على حده، دون تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، ويعتبر مقرر لغات الحاسب الآلي " البرمجة بلغة ++C " من المقررات التي يعتمد تعلمها على مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي، لذا فإنه يتمشي مع سياق مشكلة البحث، حيث لاحظ الباحث من خلال عمله في مجال التدريس في قسم تكنولوجيا التعليم والحاسب الآلي وكذلك من خلال إجراء دراسة استكشافية على عينة قوامها (12) طالباً وطالبة من طلاب الفرقة الثالثة تكنولوجيا التعليم بكلية التربية النوعية جامعة المنوفية حيث قامت بتطبيق استبانة على الطلاب ملحق (1)، وتؤكد الباحث من خلال عمله ومن خلال نتائج الدراسة أن نسبة (70%) من الطلاب لديهم صعوبات في عمليتي تصميم وتطوير البرمجيات وعمليات حل المشكلات وأداء المهام في مقرر لغات الحاسب الآلي " البرمجة لغة ++C، ووجود فجوة بين المعارف النظرية والمهارات العملية تنعكس بدورها على عمليات تصميم وتطوير المشروعات وحل المشكلات وأداء المهام، مما أدى لقصور في توظيف الطلاب لمهارات حل المشكلات.

أسئلة البحث: على ضوء ذلك يمكن صياغة السؤال الرئيس للبحث على النحو التالي: ما أثر استخدام مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في التعلم الإلكتروني المنتشر على تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم؟ كما أمكن تحليل هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

ما التصميم التعليمي لبيئة التعلم المنتشر وفقاً لمستوى الدعم (المتوسط- التفصيلي)؟
ما أثر بيئة التعلم المنتشر وفقاً لمستوى الدعم (المتوسط- التفصيلي) في تنمية كل من:

مهارات حل المشكلات لدى طلاب تكنولوجيا التعليم؟

التنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم؟

أهداف البحث: هدف البحث الحالي للتوصل إلى:

-بيئة التعلم المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة –التفصيلية).

-الكشف عن تأثير مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في التعلم الإلكتروني المنتشر على

تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي بمقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C"

لدى طلاب تكنولوجيا التعليم.

أهمية البحث: يفيد البحث الحالي في ما يلي:

-تزويد مجال تكنولوجيا التعليم بكيفية تطوير بيئة تعلم إلكتروني منتشر بمستويات مختلفة للدعم

(المتوسطة- التفصيلية) لتنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي بمقرر لغات الحاسب

الآلي "البرمجة بلغة ++C" لدى طلاب تكنولوجيا التعليم.

-استخدام بيانات مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر

الذين تم إعدادهم في البحث الحالي في تحسين تدريس مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة

++C".

-توجيه أنظار القائمين على تدريب طلاب تكنولوجيا التعليم لاستخدام تكنولوجيا بيئات التعلم

المنتشر باعتبارها مستحدثات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني.

-توجيه أنظار القائمين بالتدريس في قسم تكنولوجيا التعليم إلى أهمية استخدام التعلم المنتشر في

العملية التعليمية.

منهج البحث: اعتمد الباحث على منهج البحث التطويري، والذي عرفه عبد اللطيف الجزار

(Elgazzar, 2014) بأنه يقوم على تكامل مناهج البحث (منهج البحث الوصفي، منهج تطوير

المنظومات، منهج البحث التجريبي).

خطوات البحث: لتحقيق أهداف البحث الحالي قام الباحث بإجراء الخطوات التالية:

أولاً: معرفة العلاقة بين مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في بيئة التعلم الإلكتروني

المنتشر وتنمية بعض مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي في مقرر لغات الحاسب الآلي

"البرمجة بلغة ++C"، لدى طلاب تكنولوجيا التعليم، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات

والبحوث السابقة المرتبطة بالتعلم المنتشر وبيئات التعلم المنتشر ومستويات الدعم، ومهارات

حل المشكلات، التنظيم الذاتي، والبحوث التي تجمع بينهم والبحوث التي تتعلق بالتصميم

التعليمي لمستويات الدعم.

ثانياً: إشتقاق معايير التصميم التعليمي لبيئة التعلم المنتشر والمحتوى التعليمي وفقاً لمستويات

الدعم (المتوسطة –التفصيلية).

ثالثاً: تطبيق نموذج محمد خيس للتصميم التعليمي (2015) في تصميم مواد المعالجة التجريبية

الخاصة بموضوع البحث وتشتمل على تحليل المشكلة، تحليل خصائص المتعلمين، تحليل

محتوى لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C" والذي تمرفعه على بيئة التعلم المنتشر

باستخدام مستويات الدعم، وإعداد معايير تصميم المحتوى التعليمي في بيئة التعلم المنتشر وفقاً

لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) وتحكيمها في ضوء قائمة المعايير.

رابعاً: إعداد اختبار حل المشكلات وتحكيمه، وإعداد مقياس مهارات التنظيم الذاتي وتحكيمه،

وعمل التعديلات اللازمة في ضوء آراء المحكمين، وأيضاً تصميم السيناريو طبقاً للمعايير

التصميمية التي قام الباحث بإعدادها بناءً على الدراسات والأدبيات السابقة وتحكيمها من قبل

السادة المحكمين والمتخصصين في تكنولوجيا التعليم.

- خامساً:** إجراء التجربة الاستطلاعية لضبط أدوات البحث وإجراء التعديلات اللازمة.
- سادساً:** اختيار عينة البحث وتقسيمها إلى أربع مجموعات.
- سابعاً:** إجراء التجربة الأساسية للبحث من خلال:
- تطبيق أدوات البحث قبلياً على المجموعات.
 - استخدام المعالجات التجريبية المختلفة على عينة البحث.
 - تطبيق أدوات البحث بعدياً على المجموعات.
- ثامناً:** تحليل البيانات، إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة لها، وعرض نتائج البحث.
- تاسعاً:** مناقشة وتفسير نتائج البحث في ضوء نتائج الدراسات السابقة.
- عاشراً:** تقديم التوصيات والمقترحات.
- مصطلحات البحث:**

الدعم: عملية تربوية يستطيع من خلالها المعلمون الأكثر خبرة ومعرفة تقديم الدعم والمساعدة للمتعلمين عند الحاجة، لأداء المهام التي لا يستطيعون أدائها بأنفسهم ولتمكن المتعلمين من تحقيق أهدافهم، وتتلاشي تلك المساعدات عند حدوث التعلم. (Jingyan, 2010, p. 286)، ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه عملية تربوية يستطيع من خلالها المعلمون تقديم الدعم للمتعلمين في بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر لأداء المهام التي لا يستطيعون أدائها بأنفسهم سواء بصورة متوسطة أو تفصيلية، وذلك لتنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة تكنولوجيا التعليم في مقرر لغات الحاسب الآلي " البرمجة بلغة ++C.

التعلم المنتشر: عرفه محمد خميس (2011، ص173) بأنه "تعلم سياقي حقيقي وظيفي وتكيفي، يتم من خلاله توصيل كائنات التعلم الإلكتروني المناسبة، إلى مجموعة من المتعلمين، متواجدين في أماكن مختلفة ومتباعدة، وإدارة عمليات التعلم والتفاعلات والأنشطة التعليمية الوظيفية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، في فضاء إلكتروني منتشر، باستخدام تكنولوجيات لاسلكية وأجهزة رقمية محمولة وممسوكة"، يعرفه الباحث إجرائياً في هذا البحث بأنه تعلم سياقي حقيقي وظيفي وتكيفي يجمع بين التكنولوجيا النقالة، وخدمات الويب وتكنولوجيا مراعاة السياق للربط بين المعلومات، كما يركز على تقديم التعلم في الوقت والمكان المناسب، باستخدام المصادر المناسبة، وإدارة عمليات التعلم والتفاعلات والأنشطة التعليمية الوظيفية المناسبة.

بيئة التعلم المنتشر: تمثل بيئة التعلم المنتشر أية مواقف تعليمية يمكن للمتعلم أن يغمس فيها، فالتعلم المنتشر يعني أن التعلم موجود دائماً، في كل مكان وزمان ولكن لا يمكن الشعور به، كما أنه يمكن الوصول إليه بسهولة باستخدام أجهزة التعلم النقال Mobile Learning وهي أجهزة الكمبيوتر المحمول وكمبيوتر الجيب والتليفونات المحمولة وجهاز المساعدات الرقمية الشخصي (PDAs) وجهاز قراءة الكتب الإلكترونية، ولذلك يمكن القول أن التعلم النقال هو الأساس الذي يقوم عليه التعلم المنتشر (محمد خميس، 2008، ص10)، ويعرف الباحث بيئة التعلم المنتشر في البحث الحالي بأنها بيئة لاسلكية تمثل مواقف تعليمية مختلفة يستخدم فيها المتعلمون تليفون ذكي، أو كمبيوتر محمول أو مساعد رقمي، في الوصول اللاسلكي بالشبكة، كي يتعلم في الوقت والمكان المناسب وباستخدام المصادر المناسبة، وبالتالي يكون التعلم بمرونة أكثر، ويتيح فرص استقبال محتوى المقرر الخاص بلغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C" الموضوع على خادم عن بُعد، واستقبال المواد الأخرى وخدمات الدعم، وهي بيئة التعلم المنتشر بمستويات الدعم التي يتم تصميمها بنموذج محمد خميس (2015) في إجراءات البحث.

المهارة: عرفها كل من آمال صادق وفؤاد أبو حطب (2000، ص 658) على أنها "السلوك المتعلم أو المكتسب الذي يتوافر له شرطان جوهريان: أولهما أن يكون موجهاً نحو إحراز هدف أو غرض معين، وثانيهما أن يكون منظمًا بحيث يؤدي إلى إحراز الهدف في أقصر وقت وأقل جهد ممكن، ويعرفها الباحث إجرائيًا على أنها مجموعة استجابات أدائية ترتبط بمهارات البرمجة بلغة ++C، يؤديها الفرد بدقة وسرعة وبأقل جهد ممكن نتيجة لسلوك المتعلم أو المكتسب حتى يصل إلى درجة عالية من مستوى الاتقان.

حل المشكلات: عرفتها بهيرة الرباط (2014، ص 214) بأنها تلك الطريقة التي يستخدم بها الشخص المعلومات التي اكتسبها لمواجهة متطلبات موقف جديد غير مألوف، أو هي سلوك موجه لبلوغ الهدف، ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها تلك الطريقة التي يستخدم فيها الطلاب المعلومات التي اكتسبها من خلال مستويات الدعم المتوسطة والتفصيلية لحل مشكلة معينة في مقرر لغات الحاسب الآلي " البرمجة بلغة ++C" في بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر.

مهارات حل المشكلات: يعرفها الباحث إجرائيًا بأنها درجات الطلاب في اختبار مهارات حل المشكلات الذي يتم إعداده في أدوات هذا البحث في إجراءات البحث.

التنظيم الذاتي: عرفته أميمة عفيفي (2010، ص 87) بأنه عملية بنائية نشطة متعددة المكونات يكون فيها المتعلم مشاركًا في عملية تعلمه معرفيًا وسلوكيًا. ويتحمل مسؤولية أساسية عنها من خلال تبني معتقدات دافعية "تقدير قيمة وأهمية مهام التعلم والتوجه نحو الهدف" ومعتقدات خاصة بالفعالية الذاتية، والتحكم في القلق واستخدام استراتيجيات معرفية مثل "وضع الأهداف، التنظيم، التحويل، التوسع" وما وراء المعرفة مثل "التخطيط لتنفيذ المهام وتحقيق الأهداف، ومراقبة التعلم وحفظ السجلات والتقييم الذاتي" واستراتيجيات تنظيم وإدارة مصادر التعلم مثل "البحث عن المعلومات، طلب المساعدة الأكاديمية، استعراض السجلات، ضبط الجهد، تنظيم الوقت" بهدف التنظيم والتحكم في تعلمه، ويعرف الباحث التنظيم الذاتي إجرائيًا بأنه مجموعة من الخطوات أو الأفعال أو السلوكيات التي يمارسها المتعلم من أجل اكتساب المعلومات وتخزينها والاحتفاظ بها واسترجاعها عند الحاجة إليها من خلال بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C"، ويتم تقدير مهارات التنظيم الذاتي بالمقياس الذي يتم إعداده ضمن أدوات هذا البحث في إجراءات البحث.

الإطار النظري للبحث: في ضوء طبيعة وأهداف البحث الحالي تم عرض الإطار النظري من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التعلم الإلكتروني المنتشر: يتناول هذا المحور التعلم الإلكتروني المنتشر من حيث مفهومه وبيئته وخصائصها والأسس النظرية للتعلم الإلكتروني المنتشر.

مفهوم التعلم الإلكتروني المنتشر: يرى محمد خميس (2011، ص 173) أن التعلم المنتشر هو "عملية تعلم سياقي حقيقي وظيفي وتكفي، يتم من خلاله توصيل كائنات التعلم الإلكتروني المناسبة، إلى مجموعة من المتعلمين، متواجدين في أماكن مختلفة ومتباعدة، وإدارة عمليات التعلم والتفاعلات والأنشطة التعليمية الوظيفية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، في فضاء إلكتروني منتشر، باستخدام تكنولوجيات لاسلكية وأجهزة رقمية محمولة وممسوكة". ويؤكد أن التعلم المنتشر هو امتداد وتوسيع لمجال التعلم النقال. ولذلك فإن التعلم المنتشر يذهب بخطوات أبعد من التعلم النقال، فإذا كان التعلم النقال يركز على تقديم التعلم في أي وقت ومكان، فإن التعلم المنتشر يركز على تقديم التعلم المناسب، في الوقت المناسب، والمكان المناسب، باستخدام المصادر المناسبة.

بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر: تتكون بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر من كائنات تعلم Learning Objects، وخدمات تعليمية Learning Services، وأجهزة رقمية محمولة وممسوكة، متصلة لاسلكياً، في فضاء منتشر، يتفاعل فيه المتعلمون مع كائنات التعلم، ومع المعلم، ومع بعضهم البعض في سياق بيئة حقيقية (محمد خميس، 2011، ص174).

في بيئة التعلم المنتشر يحمل كل طالب جهازاً لاسلكياً أو هاتفاً محمولاً أو جهاز المساعد الرقمي الشخصي مزوداً بسماعات، ثم يقوم الفضاء المنتشر بتحديد مكان كل طالب عن طريق المحسات، فعندما يصل الطالب إلى الكائن، تتصل المحسات اللاسلكية بالإنترنت ونموذج خادم بيئة التعلم المنتشر، وينقل المعلومات عن الكائن، حيث أن البيانات تنقل عبر أحد الكائنات في مركز التعلم المنتشر إلى الطلاب عبر الأجهزة الخاصة بهم، كما أنه يوجد تفاعل سلس بين طالب واحد والنظام، حيث أن أجهزة الاستشعار (المحسات) تكشف حضور الطالب وترسل بيانات الكائن إلى الطلاب من خلال جهاز المساعد الرقمي الشخصي الخاص به، ويمكن نقلها للطلاب في شكل (صور-نصوص-صوت) أو أي شكل آخر، وفي الوقت نفسه الكائن يتصل بوحده الخادم ويطلب معلومات عن الطالب ومع ذلك تكون هذه المعلومات مستقلة ومتصلة بالشبكة، كما أن الكائن يمكن أن يعمل على حده وينقل البيانات وتكون هذه البيانات (بيانات عن الطالب مثل إذا كان الطالب قد وصل إلى البيانات سابقاً، وما هو التنسيق المناسب والمتاح للطالب من قبل وحدة خادم بيئة التعلم المنتشر، إذا الطالب استجاب جيداً للجزء المرئي أو البصري للمعلومات في الماضي) هذه المعلومات تكون موجودة في الحال.

ومن خلال نتائج الطلاب التي قد تكون عن طريق لعبه أو أي وسيلة ترفيهية تُرسل لاسلكياً لأجهزة الطلاب ثم للطلاب ويتم تحليل النتائج وتحديد إذا كان الطلاب يحتاجوا إلى مساعدة أو دعم في فهم الموضوع، أو يحتاجون أيضاً إلى تعزيز ويتم إرسالها للطلاب من خلال جهاز المساعد الرقمي الشخصي، وتكون المعلومات عن الطلاب في وحدة خادم بيئة التعلم المنتشر في حين أن المعلومات عن الكائن تكون عنه في نموذج خادم بيئة التعلم المنتشر (Prafulla & Swapnil, 2016, p. 191)

خصائص بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر: تتميز بيئة التعلم المنتشر بمجموعه من الخصائص كما حددت الأدبيات (محمد خميس، 2011، ص175- 177؛ Cjeng, Sun, Kansan, Huang,&He. 2005; Rogers, Price, Randell, Fraser, Weal, & Fitzpatric, 2005):

-التكامل الفيزيائي: ويعني أن التعلم المنتشر يتضمن التكامل بين المعلومات الرقمية والعالم المادي المحسوس، أي التكامل بين الأنشطة والخبرات التعليمية التي يحصل عليها المتعلمون داخل القاعات وخارجها. فقد أكدت الدراسات أن المتعلمين قد تمكنوا من المشاهدة والملاحظة وجمع البيانات والمعلومات الصوتية والصورة المرتبطة، خلال أنشطة التعلم باستخدام الشبكات اللاسلكية.

-الدراية بالسياق: يختلف سياق التعلم في بيئة الفصول التقليدية التي يلتحق فيها المتعلمون داخل جدران الفصل. عن بيئة التعلم المنتشر التي يتباعد فيها المتعلمون ويتواجدون في أماكن حقيقية. ومن ثم فالمكان واحد في الفصول التقليدية، أما في التعلم المنتشر فالأماكن متعددة، وكل متعلم موجود في مكان مختلف، ولذلك يجب أن يكون مصمم نظام التعلم المنتشر على دراية بالمكان الذي يوجد فيه المتعلم، ويتحرى بدقة السياق الشخصي والبيئي للمتعلم، لكي يقدم له التعلم الذي يناسب هذا السياق.

-الاتصال اللاسلكي: فالتعلم المنتشر يقوم على الاتصال اللاسلكي، باستخدام أجهزة وشبكات لاسلكية.

-التكيفية: التعلم المنتشر هو تقديم التعلم المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب باستخدام المصادر المناسبة وهذا هو أساس التعلم التكيفي ومن ثم فالتعلم المنتشر هو تكيفي الأصل إذ يتكيف مع حاجات المتعلمين ومع السياق الشخصي والبيئي لهم. فيقدم لكل متعلم ما يحتاجه هنا والآن.

-البنائية: فالتعلم المنتشر يقوم على أساس نظريات التعلم المعرفية البنائية والاجتماعية. فمن خلال البحث والتقصي والملاحظة، والتفاعل مع المعلم والمتعلمين يبني المتعلمون تعلمهم.

-العمل البيئي التلقائي: فنظرًا لأنه في بيئة التعلم المنتشر يتصل المتعلمون المنتشرون في أماكن متباعدة مختلفة ببعضهم وبالانترنت لاسلكيًا فإن من خصائص هذه البيئة أن توفر لهم العمل البيئي التلقائي بين كل المكونات، بحيث يتمكن المتعلم من الاتصال بكل المكونات تلقائيًا دون الحاجة إلى برامج أو تغيير المعاملات والإعدادات.

الأسس النظرية لبيئة التعلم الإلكتروني المنتشر: نظرًا لأن التعلم المنتشر يجمع بين خصائص الأجهزة النقالة والحوسبة المنتشرة والاتصالات اللاسلكية؛ لذا فإنه يتوافق مع مبادئ ومتطلبات عديد من نظريات التعلم، حيث يدعم مبادئ نظريات التعلم السلوكية، البنائية والبنائية الاجتماعية، الاتصالية على النحو الموضح فيما يلي:

علاقة نظرية التعلم السلوكية ببيئات التعلم المنتشر: أشار Shroff, Keyes and Linger (2015, p. 25) أن التعلم المنتشر يحقق متطلبات النظرية السلوكية والتي تركز على التدريب والممارسة والتغذية الراجعة كعمليات أساسية للحصول على المعلومات واكتسابها، وتطبيقات التعلم المنتشر تستجيب لتلك المتطلبات عن طريق توفير فرص فضاءات التعلم التي تحدث فيها التدريب الممارسة إلى جانب توفر فرص التغذية الراجعة وتنوعها، فالطالب في بيئات التعلم المنتشر يمارس التعلم عن طريق التدريب والمران بشكل فردي من خلال التطبيقات المتاحة، ثم يحدث التواصل بينه وبين زملائه وبينه وبين المعلم سواء بإرسال الرسائل أو كتابة التعليقات أو الرد عليها، بالإضافة إلى تلقي تغذية راجعة بشأن أدائه وتمكينه من مشاركة المعلومات مع أقرانه، وهو مبدأ أساسي من مبادئ النظرية السلوكية.

علاقة نظرية التعلم البنائية والبنائية الاجتماعية ببيئات التعلم المنتشر: يشترك التعلم المنتشر في مبادئه مع مضامين النظرية البنائية والبنائية الاجتماعية، حيث وضعت النظرية البنائية مجموعة من المبادئ هي:

- (1) تتكون الخبرات التعليمية من خلال عمليات بناء المعارف.
- (2) تتكون الخبرات التعليمية نتيجة تنوع الآراء وتبادل وجهات النظر.
- (3) التعلم المعزز بالشعور بالإنجاز الذاتي والشعور بالملكية.
- (4) يحدث التعلم خلال مواقف اجتماعية تعزز من مهارات التعلم الاجتماعي.
- (5) يعتمد عرض وتقديم التعلم على استخدام طرق ومداخل تعليمية متنوعة.
- (6) من شروط حدوث التعلم الوعي بسياق التعلم وبيئته والتطبيقات المتاحة (Chu, Hwang & Tsai, 2010).

وفي ضوء تحليل العلاقة بين خصائص التعلم المنتشر ومبادئ النظرية البنائية والبنائية الاجتماعية يمكن استخلاص عددًا من النقاط التي راعاها الباحث ووضعها في الاعتبار عند تطوير بيئات التعلم المنتشر لتعزيز مبادئ نظريات التعلم البنائية والبنائية الاجتماعية على النحو التالي:

-تعزيز وتنويع مصادر المعلومات وسهولة الوصول إليها بما يتيح فرص المشاركة في بناء وتكوين المحتوى ومشاركة هذا المحتوى مع الآخرين.

-توفير التطبيقات التي تدعم وتحفز مشاركة المتعلمين في بيئات التعلم المنتشر، بالإضافة إلى توفير مواقف تعلم ترتبط بالحياة الواقعية للمتعلم لتناول المشكلات والمهام التعليمية المطلوب معالجتها.

-توفير التطبيقات والخدمات التي تعزز من دور بيئة التعلم المنتشر في تواصل ومشاركة المتعلمين مع بعضهم سواء المترامنة أو غير المترامنة.

-دعم مداخل التعلم التعاوني والتشاركي وتعزيز مهارات التعلم الاجتماعي من خلال أدوات التواصل والتفاعل المتنوعة.

علاقة نظرية التعلم الاتصالية ببيئات التعلم المنتشر: قدم سيمنز Siemens نظرية أطلق عليها النظرية الاتصالية والتي تركز فكرتها على أن التعلم يحدث في بيئات غير رسمية مدعوماً بشبكات التواصل والاتصالات اللاسلكية والتكنولوجيات المختلفة، حيث يتكون التعلم من مجموعة من العقد التعليمية أو روابط للمعلومات من مصادر مختلفة، وأن التعلم قد يحدث في المجتمع/العمل/فضاءات تعلم/ عبر الشبكات/مواقف حقيقة، كما أن مهارات البحث عن المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الركيزة الأساسية لحدوث التعلم والذي يحدث في أماكن متنوعة وبطرق مختلفة، (Edwards & Baker, 2010, p. 829)، أما كيم وآخرون Kim, Caytiles & Kim (2012, pp. 6-7) فيشيروا إلى أن النظرية الاتصالية ترى أن المعارف يتم توزيعها عبر شبكة من الاتصالات أو العقد، لذلك فإن التعلم يتكون من خلال تفاعل المتعلم وقدرته على تكوين معارفه عبر تلك الشبكات، وترتكز النظرية الاتصالية إلى عدة اعتبارات منها: التعلم وتكوين المعارف يركز على تنوع الآراء، التعلم مجموعة من العمليات التي تعتمد على الترابط بين مجموعة من العقد التعليمية أو مصادر التعلم، يحدث التعلم عبر مجموعة من التطبيقات المادية/ غير البشرية، يهدف التعلم إلى معرفة المزيد من المعلومات، بقاء التعلم واستمراره يرتبط بتعزيز نقاط التواصل والتشارك في بيئة التعلم، يتطلب التعلم توفر مهارات إدراك العلاقات والروابط بين عناصر بيئة التعلم.

علاقة نظرية القدرات ببيئات التعلم المنتشر كأحد تطبيقات التكنولوجيا الهادئة: يقوم التعلم المنتشر كأحد تطبيقات التكنولوجيا الهادئة على نظرية القدرات theory of affordances التي طورها جيمس جيبسون سنة 1977 والتي تتناول العلاقة بين الكائنات في العالم ومقاصد الشخص ومدركاته وقدراته حيث يمكن للشخص تركيز الانتباه باستخدام الحواس الخمس (Gibson, 1977)، فقد أطلق مارك وايزر Mark Weiser مصطلح التكنولوجيا الهادئة سنة 1991، ليصف ذلك العصر الذي يأتي بعد عصر الكمبيوتر العملاق، ثم الميني، ثم الشخصي، ثم الانترنت والحوسبة الموزعة، ثم النقال والمنتشر، للتغلب على هذا الكم الهائل من المعرفة المتضخمة، وفي سنة 1996 كتب مع جون سيلبي براون (أبو التعلم المنتشر) وصول عصر التكنولوجيا الهادئة، حيث تعمل التكنولوجيا الهادئة على التقليل من كم هذه المعلومات الضخمة، من خلال الوصول إلى المعلومات المختارة، باستخدام نهايات طرفية، أي الوصول إلى المعلومات الواعية، والصغيرة، ومن أي مكان وهذا يؤدي إلى اخفاء الكمبيوتر بشكله الحالي وسيصبح الكمبيوتر جهازاً صغيراً متضمناً كل الأجهزة وقادراً على التكيف والاستجابة (Weiser & Brown, 1996).

المحور الثاني: مستويات الدعم في التعلم الإلكتروني المنتشر: ويتناول التعرف على الدعم من حيث مفهومه، أهميته، أساليب تقديمه، مستويات الدعم المستخدمه في البحث الحالي.

مفهوم الدعم التعليمي: تري "ماري" (2008, p. 78) Mary أن الدع مهو عبارة عما يقدم للمتعلم من خلال التفاعل الاجتماعي أو من خلال التكنولوجيا التي يتم توفيرها من قبل المعلم، لكي تمكن المتعلم من إكمال المهمة وتقوده إلى مزيد من التعلم؛ ويعرفه لو، ولاجوى، وويسمان Lu, Lajoie and Wiseman (2010, p. 286) بأنه عملية تربوية يستطيع من خلالها المعلمون الأكثر دراية وخبرة تقديم المساعدة للمتعلمين عند الحاجة إلى أداء المهام التي لا يستطيعون أدائها بأنفسهم ولتمكين المتعلمين من تحقيق أهدافهم وتلاشي تلك المساعدات عند حدوث عملية التعلم.

أهمية الدعم التعليمي: يُعد الدعم عنصرًا أساسيًا في التعلم الإلكتروني؛ حيث أنه ذو أهمية كبيرة في العملية التعليمية فهو يعد من أهم شروط التعلم (Quintana, 2000, P. 168؛ محمد خميس، 2003، ص17) وذلك للأسباب التالية:

- يحتاج المتعلمون إلى تعليمات وتوجيهات مستمرة لتوجيه تعليمهم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الأهداف وإصدار الاستجابات الصحيحة والمتكاملة من البداية، دون ضياع الوقت في المحاولات والأخطاء الفاشلة.

- التوجيه البشري الذي يقدمه المعلم أفضل من التوجيه الآلي في تحقيق التعلم المطلوب.

- التوجيه الذي يشتمل على تعليمات لفظية مكتوبة أو مسموعة، مصحوبة بعروض بصرية وأمثلة توضيحية، أفضل من الذي يشتمل على تعليمات لفظية فقط أو أمثلة توضيحية فقط.

- المساعدة والتوجيه تصاحب عمليات التدريب والممارسة والتطبيق، ويزداد كم المساعدات والتدريبات في بداية التدريب وتبدأ في الاختفاء التدريجي حتى تنعدم في نهاية التطبيقات؛ لكي يتمكن المتعلم من الاعتماد على نفسه، ويعطى مساحة من الحرية للإنتاج والابتكار.

أساليب تقديم الدعم التعليمي في بيئة التعلم المنتشر: تختلف أساليب تقديم الدعم التعليمي في بيئة التعلم المنتشر كما ذكر كلا من (Grosch & Gidion, 2012; Passerine, 2007) ومن بين تلك الأساليب ما يلي:

- تقديم الدعم من خلال الوسائط والمثيرات الرقمية التعليمية المختلفة، مثل الصوت والصور والفيديو والرسومات وغيرها من الوسائط التعليمية (Grosch & Gidion, 2012).

- تقديم الدعم من خلال تزويد المتعلم ببرامج وتطبيقات تفاعليه متكامله عبر بيئة التعلم المنتشر، مثل تطبيقات تكنولوجيا الوسائط التعليمية المتفاعلة (Passerine, 2007).

- تقديم الدعم في بيئة التعلم المنتشر عن طريق البريد الإلكتروني.

- تقديم الدعم في بيئة التعلم المنتشر عن طريق المناقشات، والتواصل بالنصوص فقط، أو الصوت فقط، أو الفيديو.

- تستخدم المناقشات وحلقات البحث التعاونية الإلكترونية عبر بيئة التعلم المنتشر، في تقديم الدعم التكنولوجي الرقمي للمتعلمين.

- استخدام بعض الشبكات الاجتماعية عبر بيئة التعلم المنتشر في تقديم الدعم التكنولوجي في قالب اجتماعي عند تعلم الطلاب عبر تلك البيئة.

مستويات الدعم المستخدمه ببيئة التعلم المنتشر: يمكن تحديد مستويات الدعم داخل بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر في: المستوى المتوسط، والمستوى التفصيلي، وتعتمد كمية ونوع الدعم على خصائص المتعلمين والمهمة التعليمية وبيئة التعلم وفيما يلي عرضًا لكل مستوى من مستويات تقديم الدعم كما جاء في الدراسات السابقة:

أولاً: مستوى الدعم المتوسط: هو عبارته عن تقديم كم المساعدة اللازمة للطلاب من خلال عدة طرائق بما يتناسب مع المحتوى التعليمي المقدم لهم، حيث يتم تقديم الدعم داخل المهام بما يتناسب مع خصائص المتعلمين وأسلوب تعلمهم. بحيث:

يركز على المهارات المعقدة والصعبة دون الدخول في تفاصيل واستبعاد ما هو غير ضروري.

-يقدم من خلال استخدام أمثلة وتلميحات أو شرح المصطلحات أو عبارات تذكيرية.

-يقدم من خلال طرح أسئلة تشجع المتعلم على التفكير والتأمل والاختيار من البدائل لحل المشكلات.

-يقدم من خلال تقديم النصائح والتوجيهات عن طريق النمذجة والعروض والتغذية الراجعة وتبسيط الأوامر المطلوبة.

ثانياً: مستوى الدعم التفصيلي: مستوى الدعم التفصيلي هو عبارته عن كم المساعدة اللازمة التي تقدم للطلاب بما يتناسب مع خصائصهم وأسلوب تعلمهم بحيث يساعدهم على التركيز على الموضوعات والمفاهيم المهمة والمعقدة من خلال خلق تنظيمات وتركيبات تجعل عملية تنظيم المفاهيم واضحة ويقدم مستوى الدعم التفصيلي للمتعم المساعدة التي يحتاج لها لأداء المهمة وذلك من خلال:

-تزويده بالتلميحات والإرشادات والأمثلة الإضافية والأسئلة الموجهة النموذج الخبير.

-تقديم أنواع وأشكال مختلفة من الدعم في شكل منظمات تعليمية تساعد المتعلم على تنظيم المعلومات وتوضيح الأفكار ومقارنة المفاهيم واستنباط الاستنتاجات.

-تزويد المتعلم بأشكال مختلفة من التلميحات والتوجيهات اللفظية والمسموعة والمرسومة حتي تساعد على أداء المهام التعليمية الصعبة بشكل ذاتي.

-تقديم دعم تخطيطي يساعده في تحديد أهدافه وتسجيل أفكاره وملاحظته وتساؤلاته.

-تقديم تقرير لأداء المتعلم لمساعدته على مراقبه تقدمه في التعلم، وتقويم أدائه.

العلاقة بين مستويات الدعم ومهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي

أ. العلاقة بين مستويات الدعم ومهارات حل المشكلات: يعد حل المشكلات من نواتج التعلم المهمة التي يؤثر عليها الدعم حيث يساعد الدعم على تنمية مهارات حل المشكلات للطلاب، حيث يؤكد فيجوتسكي مؤسس النظرية البنائية الاجتماعية أن أحد أهم الأدوار المهمة للتعلم هو الوصول بالمتعلم إلى منطقة النمو التقاربي، ويقصد بها الفجوة بين ما يستطيع المتعلم القيام به بشكل فردي، وبين ما سوف يستطلع القيام به عندما يحصل على الدعم الخارجي (Lee, 2012, p. 579). وتعد منطقة النمو التقاربي هي قلب نظرية فيجوتسكي، وفيها تستخدم التفاعلات الاجتماعية مع الآخرين لحدوث عملية التعلم، وكلما أمكن تقديم الدعم للمتعم من خلال هذه التفاعلات يتمكن المتعلم من إنجاز المهمة (محمد خميس، 2011، ص245) وتركز تلك النظرية على تنمية المنطقة المركزية (وهي المسافة بين مستوى النمو الواقعي المحدد عن طريق حل المشكلات باستقلالية، ومستوى التنمية الكامنة المحدد عن طريق حل المشكلات تحت إرشاد وتوجيه من المعلم وتعاون مع الزملاء).

تؤكد عديد من الدراسات والبحوث على أهمية الدعم في تنمية مهارات حل المشكلات مثل دراسة إسماعيل حسونة (2008) والتي أكدت على التفاعل بين بعض متغيرات أساليب المساعدة والتوجيه في التعليم عبر الويب وأساليب التعلم المعرفية في التحصيل وتنمية مهارات حل المشكلات لدى طلبة جامعة الأقصي.

ب. العلاقة بين مستويات الدعم والتنظيم الذاتي: يعد التنظيم الذاتي من نواتج التعلم المهمة التي يؤثر عليها الدعم حيث يساعد الدعم على تنمية مهارات التنظيم الذاتي للطلاب، كما أثبتت الدراسات والبحوث مثل دراسة زينب السلامي (2008)، والتي أكدت على فعالية تصميم برامج الكمبيوتر متعددة الوسائط بسقالات التعلم سواء بالنمط الثابت أو بالنمط المرن وأن له أثر فعال في زيادة تحصيل الطالبات لمهارات التعلم الذاتي، وساعدت الطالبات على تنظيم وإدارة وتوجيه تعليمهن بشكل ذاتي؛ ودراسة أنيلين وتوندر (2012) Anneline & Tondeur والتي أثبتت أن المتعلمين يحتاجون إلى دعومات للتعلم الذاتي في بيئات التعلم الإلكترونية، وقد استخدمت مستويات وأنواع مختلفة من الدعومات أكثر فعالية لمساعدة المتعلمين في مجال العلوم وأظهرت النتائج أن الدعم ركز على عمليات الإدراك عند المتعلمين واهتم بخصائص واحتياجات المتعلمين، كما أثبتت أن متوسط درجات التعلم الذاتي عند المتعلمين يزداد؛ ودراسة أيمن فوزي (2014) والتي أكدت على فاعلية نمطان للدعم ببيئة تعلم شخصية في تنمية مهارات تصميم قواعد البيانات والكفاءة الذاتية لدى طلاب تكنولوجيا التعليم؛ ودراسة عبير مرسي (2014) والتي أكدت على فاعلية المساعدة البشرية والذكاء في بيئة التعلم الإلكتروني القائم على الويب على تنمية الكفاءة الذاتية لدى الطلاب؛ ودراسة وليد يوسف (2014) والتي أكدت على أهمية دعومات التعلم العامة والموجهة في بيئة شبكات الويب الاجتماعية التعليمية في تنمية فاعلية الذات لدى طلاب الدراسات العليا؛ ودراسة عصام شوقي (2015) والتي أكدت على أهمية التنظيم الذاتي والرضا للطلاب المعلمين بكلية التربية في دعم نمطي التعلم الإلكتروني (الفردى / التشاركي) بأدوات التدوين الاجتماعي.

العلاقة بين مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي: أكدت عديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة بين القدرة على حل المشكلات واستراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم مثل دراسة هوانج (1999)؛ هوانج وجوريل (2001)؛ شين (1997)؛ وسلسله البحوث التي قام بها جوريل وآخرون (1995، 1996) والتي أوضحت وجود علاقة بين استراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم والقدرة على حل المشكلة مثل استخدام الأفراد لاستراتيجيات التخطيط، ووضع الأهداف والمراقبة الذاتية، والتقييم الذاتي عند التعرض لحل المشكلات التي تواجههم، كما أوضحت هذه البحوث أن هناك علاقة بين وعى الطلاب باستراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم وفاعلية حل المشكلات؛ كما أوضحت دراسة حافظ عبد الستار (2005) وجود علاقة بين التنظيم الذاتي للتعلم وحل المشكلات ومدى إمكانية التنبؤ بحل المشكلات من خلال استراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم لدى الطلاب؛ كما أوضحت دراسة عبير عابدين (2006) وجود علاقة بين حل المشكلات واستراتيجيات التعلم المنظم ذاتيًا؛ كما أوضحت دراسة أميمه عفيفي (2010) فاعلية استراتيجيات التعلم القائم على حل المشكلات المنظم ذاتيًا في تنمية التحصيل وفهم طبيعة العلم والتنظيم الذاتي لتعلم العلوم لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي؛ كما أوضحت دراسة شيرين دسوقي (2011) وجود علاقة بين حل المشكلات واستراتيجيات التنظيم الذاتي؛ كما أوضحت دراسة صابر عامر (2012) وجود علاقة بين حل المشكلات واستراتيجيات التعلم المنظم ذاتيًا؛ كما أكدت دراسة عبد الرحمن العجمي (2016) على وجود علاقة بين تقدير الذات وتنمية حل المشكلات في دراسة بعنوان أثر برنامج تدريبي قائم على تقدير الذات في تنمية حل المشكلات لدى التلاميذ ذوى صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت.

نتائج البحث، وتفسيرها: توصل البحث الحالي إلى عدة نتائج أهمها:
أولاً: بالنسبة لحل المشكلات:

1. توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات درجات كل من الطلاب الذين درسوا بالتعلم الإلكتروني المنتشر يرجع إلى التأثير الأساسي لمستويات الدعم (المتوسط-التفصيلي)، في القياس البعدي لاختبار مهارات حل المشكلات في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C".

وهذا يعني أن مستويات الدعم كان لها تأثيراً فعالاً على تنمية مهارات حل المشكلات ويوضح جدول (1) مقارنة بين مستويات الدعم لتحديد أيهما أكثر فاعلية:

جدول (1) تأثير مستويات الدعم على اختبار مهارات حل المشكلات

مقارنة بين مستويات الدعم	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
دعم متوسط	24	41.04	7.33	0,026
دعم تفصيلي	24	47.66	7.52	

يتضح من خلال جدول (1) السابق أنه: بالنسبة للدعم المتوسط، يوجد فروق بين مستوي الدعم المتوسط ومستوي الدعم التفصيلي حيث مستوى الدلالة يساوي 0.026 وهو قيمة أقل من 0.05، وحيث أن قيمة متوسط الدعم المتوسط أقل من قيمة متوسط الدعم التفصيلي، يمكن اعتبار النتيجة لصالح الدعم التفصيلي.

2. توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات درجات كل من الطلاب الذين درسوا بالتعلم الإلكتروني المنتشر يرجع إلى التأثير الأساسي لمستويات الدعم (المتوسط-التفصيلي)، في الكسب لاختبار مهارات حل المشكلات في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C".

وهذا يعني أن مستويات الدعم كان لها تأثيراً فعالاً في الكسب على تنمية مهارات حل المشكلات ويوضح الجدول (2) مقارنة بين مستويات الدعم لتحديد أيهما أكثر فاعلية:

جدول (2) تأثير الكسب على مستويات الدعم في اختبار مهارات حل المشكلات

مقارنة بين مستويات الدعم	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
دعم متوسط	24	39.62	6.98	0.022
دعم تفصيلي	24	45.95	7.19	

يتضح من خلال جدول (2) السابق أنه: بالنسبة للدعم المتوسط، توجد فروق بين مستوي الدعم المتوسط وبين مستوي الدعم التفصيلي في الكسب لان مستوي الدلالة بلغ 0.022 وهو قيمة أقل من 0.05، وحيث أن قيمة متوسط مستوي الدعم التفصيلي أعلى من قيمة متوسط مستوي الدعم المتوسط، تكون النتيجة لصالح مستوي الدعم التفصيلي، مما يعني أن المجموعة التجريبية التي قُدم لها مستوي دعم متوسط.

يعد حل المشكلات من نواتج التعلم المهمة التي يؤثر عليها الدعم حيث يساعد الدعم على تنمية مهارات حل المشكلات للطلاب.

يُمكن للباحث تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية البنائية الاجتماعية، حيث يؤكد فيجوتسكي مؤسس النظرية أن أحد أهم الأدوار المهمة للتعلم هو الوصول بالمتعلم إلى منطقه النمو التقاربي، ويقصد بها الفجوة بين ما يستطيع المتعلم القيام به بشكل فردي، وبين ما سوف يستطيع القيام به عندما يحصل على الدعم الخارجي (Lee, 2012, p. 579). وتعد منطقة النمو التقاربي هي قلب نظرية فيجوتسكي، وفيها تستخدم التفاعلات الاجتماعية مع الآخرين لحدوث عملية التعلم، وكلما أمكن تقديم الدعم للمتعلم من خلال هذه التفاعلات يتمكن المتعلم من

إنجاز المهمة (محمد خميس، 2011، ص245) وتركز تلك النظرية على تنمية المنطقة المركزية (وهي المسافة بين مستوى النمو الواقعي المحدد عن طريق حل المشكلات باستقلالية، ومستوى التنمية الكامنة المحدد عن طريق حل المشكلات تحت إرشاد وتوجيه من المعلم وتعاون مع الزملاء.

كما يُمكن للباحث أيضاً تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية التلمذة المعرفية، حيث يؤكد رزير (2004) Reiser أن الدعم يمثل عنصرًا أساسيًا وجوهريًا في نظرية التلمذة المعرفية، حيث أن الطلاب يمكنهم التعلم من خلال مسئولية التعلم بشكل متزايد، وإحساسهم بدورهم في حل المشكلات المعقدة، وذلك بمساعدة وتوجيه ودعم من الأفراد الآخرين الأكثر خبرة ومعرفة منهم، ويتفق معه كولنز، وينيز ومونن (2000) Collis, Winnips& Moonen فقد أكدوا أن الدعم يقوم على أساس نظرية التلمذة المعرفية، وهذه النظرية ترى أن عملية التعلم تقوم على المشاركة النشطة من جانب المتعلم أثناء أداء مهمة تعليمية محددة في سياق حقيقي حيث يُقدم للمتعم المساعدة والدعم المطلوب لإنجاز مهمة التعلم، وينبغي تصميم الدعم لدعم بناء المعرفة وليس للتلقين أو الحفظ.

ويُمكن للباحث تفسير هذه النتيجة في ضوء بيئة التعلم المنتشر حيث تعمل بيئة التعلم المنتشر على توفير الدعم للتعلم مما يساعد المتعلمين على اكتساب المعرفة، حيث يساعد الدعم على دمج المعلومات الحالية للمتعلمين مع المعلومات السابقة والوصول للجديد، كما توفر بيئة التعلم المنتشر سقالات تعلم للمتعلمين تساعد على تطوير مهارات حل المشكلات، وتحفز دوافع المتعلمين على التعلم. (Tan. Et al, 2012, p. 207)

ثانياً: بالنسبة للتنظيم الذاتي:

توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات كل من الطلاب الذين درسوا بالتعلم الإلكتروني المنتشر يرجع إلى التأثير الأساسي لمستويات الدعم (المتوسط- التفصيلي)، في القياس البعدي لمقياس مهارات التنظيم الذاتي في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C".

وهذا يعني أن مستويات الدعم كان لها تأثيراً فعالاً على تنمية مهارات التنظيم الذاتي ويوضح الجدول رقم (3) مقارنة بين مستويات الدعم لتحديد أيهما أكثر فاعلية جدول (3) اختبار المدى المتعدد (Scheffe) لتأثير مستويات الدعم على مقياس مهارات التنظيم الذاتي

مقارنة بين مستويات الدعم	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
دعم متوسط	24	2,84	7,53	0,795
دعم تفصيلي	24	2,86	6,36	

يتضح من خلال جدول (3) السابق أنه: بالنسبة للدعم المتوسط، لا يوجد فروق بين مستوي الدعم المتوسط ومستوي الدعم التفصيلي حيث مستوى الدلالة يساوي 0.795 وهو قيمة أكبر من 0.05، وحيث أن قيمة متوسط الدعم المتوسط أقل من قيمة متوسط الدعم التفصيلي، يمكن اعتبار النتيجة لصالح الدعم التفصيلي.

يُمكن للباحث تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية البنائية، حيث أن النظرية البنائية تشجع الاستقلال الشخصي وتحكم المتعلم وملكية التعلم، فترى البنائية أنه ينبغي أن نعطى المتعلم خيارات واستقلالية أكثر، وتشجع الملكية والدراسة الذاتية بالتعلم، حيث تتغير الأدوار والمسئوليات بين المعلم والمتعلم، فالمتعلم نشط ومشارك، يملك التعلم، ويسأل عنه، ويديره

بنفسه. والمعلم لم يعد ذلك الشخص الذي يتحدث علي خشبة المسرح، بل أصبح دوره توجيه المتعلمين، وتسهيل عملية التعلم.

كما يُمكن للباحث تفسير هذه النتيجة أيضًا في ضوء نظرية الحضور الاجتماعي حيث ترى هذه النظرية أن التعليم ليس فقط عملية توصيل المعلومات، ولكن يجب أن يكون الأفراد على دراية ببعضهم البعض، وأن يشعر المتعلم بأنه في بيئة تعلم حقيقية وأنه يخاطب شخص آخر، وأن يشعر بالتقدير والرضا، ويشارك في التعلم (محمد خميس 2014، ص58).

ويُمكن للباحث تفسير هذه النتيجة في ضوء أن البيئة التعليمية المستخدمة في التعلم الإلكتروني المنتشر "الموقع التعليمي" ساعدت على تنمية استعدادات وإمكانات وقدرات الطلاب مستجيبة لميولهم واهتماماتهم، كما ساعدت على التفاعل الناجح بين الطلاب وبعضهم البعض من خلال البحث والتقصي للوصول للمعلومة المطلوبة، مما ساعد على التعلم وتنمية مهارات التنظيم الذاتي لدى الطلاب.

توصيات البحث: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالي يوصي الباحث بما يلي:

-الاستعانة بقامة معايير تصميم بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر التي تم التوصل إليها في البحث الحالي عند تصميم المحتوى الإلكتروني الخاص بلغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C" وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية).

-استخدام بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر في تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي للطلاب في لغات البرمجة بصفة عامة، وفي لغة البرمجة ++C بصفة خاصة.

-الاستفادة من البيانات التي تم تطويرها في البحث الحالي في استخدام مستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في تنمية مهارات حل المشكلات والتنظيم الذاتي في مقرر لغات الحاسب الآلي "البرمجة بلغة ++C".

-تشجيع المعلمين على استخدام بيانات التعلم الإلكتروني المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية).

-تشجيع المؤسسات التعليمية على تطبيق التعلم الإلكتروني المنتشر في العملية التعليمية.

-تشجيع الباحثين على استخدام منهج البحث التطويري ونموذج محمد خميس (2015) في تطوير بيانات التعلم الإلكتروني عامه، والتعلم الإلكتروني المنتشر خاصة.

مقترحات البحث: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يقترح الباحث إجراء الموضوعات البحثية التالية:

-فاعلية بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في تطبيق مقررات تعليمية أخرى بخلاف مقرر لغات الحاسب الآلي.

-إجراء دراسة للتعرف على تفاعل بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في تنمية مهارات التفكير المختلفة.

-إجراء بحوث للتعرف على اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية) في التعلم والمعوقات التي تعوق ذلك من وجهة نظرهم.

-إجراء بحوث تطويرية على طلاب مراحل تعليمية مختلفة وتخصصات مختلفة.

-دراسة واقع مدى امتلاك المعلمين والطلاب لأسس ومهارات استخدام بيئة التعلم الإلكتروني المنتشر وفقاً لمستويات الدعم (المتوسطة- التفصيلية).

-تصميم استراتيجية مقترحة للتعلم المنتشر القائم على تقنية البث الثابت على تنمية بعض مهارات تصميم المقررات الإلكترونية والتنظيم الذاتي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم.

-ضرورة اتجاه البحوث نحو بيانات التعلم الإلكتروني المنتشر، وتوظيفها في تقديم التعلم للطلاب نظرًا لحاجات الطلاب التعليمية في أى وقت وأى مكان باستخدام المصادر المناسبة.

قائمة المراجع

1. آمال صادق وفؤاد أبو حطب(2000). علم النفس التربوي. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
2. إسماعيل حسونة(2008). أثر التفاعل بين بعض متغيرات أساليب المساعدة والتوجيه في التعليم عبر الويب وأساليب التعلم المعرفية في التحصيل وتنمية مهارات حل المشكلات لدى طلبة جامعة الأقصي بغزة(رسالة دكتوراه). كلية البنات، جامعة عين شمس، عين شمس.
3. أسماء صبحي عبدالحمد(2015). أثر التفاعل بين دعائم التعلم البنائية وأساليب التعلم في تقديم المحتوى الإلكتروني على تنمية التحصيل المعرفي والمهاري للتصميم التعليمي لدى طلاب تكنولوجيا التعليم(رسالة دكتوراه). كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، القاهرة.
4. أميمة محمد عفيفي(2010). فاعلية إستراتيجية التعلم القائم على حل المشكلات المنظم ذاتيًا في تنمية التحصيل وفهم طبيعة العلم والتنظيم الذاتي لتعلم العلوم لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادى. مجلة التربية العلمية، 13(6)، نوفمبر، ص 81-130.
5. أيمن فوزى مذكور(2014، يناير). نمطان للدعم (المعلم/ المتعلم) ببيئة تعلم شخصيه وفاعليتهما في تنمية مهارات تصميم قواعد البيانات والكفاءة الذاتية لدى طلاب تكنولوجيا التعليم. الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم- سلسلة بحوث ودراسات محكمه، 24(1).
6. بهيرة شفيق الرباط(2014). المناهج وتوجهاتها المستقبلية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
7. زينب حسن السلامي(2008). أثر التفاعل بين نمطين من سقالات التعلم وأساليب التعلم عند تصميم برامج الكمبيوتر متعددة الوسائط على التحصيل وزمن التعلم ومهارات التعلم الذاتي لدى الطالبات المعلمات(رسالة دكتوراه). كلية البنات، جامعة عين شمس، عين شمس.
8. شيرين محمد دسوقي(2011). البناء العاملى للقدرة على حل المشكلات واستراتيجيات التنظيم الذاتى للتعلم وقوة السيطرة المعرفية لدى طلاب كلية التربية ببورسعيد. دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق-مصر، 72(7)، ص ص 11-75.
9. شيماء محمد سعد زغلول(2012). نموذج مقترح قائم على التعلم المنتشر لتدريس طلاب الدراسات العليا تخصص تكنولوجيا التعليم وفقا لاحتياجاتهم التعليمية(رسالة ماجستير). كلية التربية، جامعة حلوان، حلوان.
10. شيماء يوسف صوفي(2006). أثر اختلاف مستويات التوجيه وأساليب تقديمه في برامج الكمبيوتر متعددة الوسائط على تنمية الجوانب المعرفية والسلوكية لدى تلاميذ مدراس التربية الفكرية(رسالة ماجستير). كلية البنات، جامعة عين شمس، عين شمس.
11. صابر عبد الحليم عامر(2012). فاعلية برنامج تدريبي قائم على إستراتيجيات التعلم المنظم ذاتيًا لمعلمي التربية الخاصة في الأداء الأكاديمي وحل المشكلات لدى التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة(رسالة دكتوراه). كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، كفر الشيخ.
12. طارق عبد السلام عبد الحليم محمد(2010). أثر التفاعل بين مستويات المساعدة(الموجزة، المتوسطة، التفصيلية)، وبين أساليب التعلم، على تنمية كفايات تصميم التفاعلية ببرامج الوسائط المتعددة، لطلاب أخصائي تكنولوجيا التعليم(رسالة دكتوراه). كلية البنات، جامعة عين شمس، عين شمس.
13. عبد الرحمن العجمي(2016). أثر برنامج تدريبي قائم على تقدير الذات في تنمية حل المشكلات لدى التلاميذ ذوى صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت.المجلة العربية

- للعلوم الاجتماعية- المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية- مصر، (9)، ص ص 211-243.
14. عبير إبراهيم عابدين(2006). استراتيجيات التعليم المنظم ذاتيًا في علاقتها بحل المشكلات، (رسالة ماجستير). كلية التربية، جامعة المنوفية، المنوفية.
15. عبير فريد مرسى(2014). أثر التفاعل بين المساعدة البشرية والمساعدة الذكية في بيئة التعلم الإلكتروني القائم على الويب وبين أسلوب التفكير (داخلي/ خارجي) على تنمية الكفاءة الذاتية ومهارات اتخاذ القرار (رسالة دكتوراه). كلية البنات، جامعة عين شمس، عين شمس.
16. عصام شوقي شبل(2015). دعم نمطي التعلم الإلكتروني (الفردى/ التشاركي) بأدوات التدوين الاجتماعي وأثره على التحصيل المعرفي والأداء المهاري والتنظيم الذاتي والرضا للطلاب المعلمين بكلية التربية- مصر. تكنولوجيا التعليم ، (2)، ص ص 5-80.
17. محمد حسن خلاف(2013). أثر التفاعل بين طريقة تقديم دعومات التعلم (مباشرة/ غير مباشرة) وطريقة تنفيذ مهام الويب (فردية/ تعاونية) في تنمية التحصيل ومهارات تطوير موقع تعليمي إلكتروني وجودته لدى طلاب كلية التربية النوعية بجامعة الإسكندرية (رسالة دكتوراه). كلية التربية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
18. محمد عبد الوهاب دولاتي(2011). أثر اختلاف مستويات التوجيه في برامج الكمبيوتر متعدد الوسائط على تنمية مهارات البرهان الرياضي لطلاب الصف الأول الثانوي (رسالة دكتوراه). كلية الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة.
19. محمد عطية خميس(2003). منتوجات تكنولوجيا التعليم. القاهرة: دار الكلمة.
20. محمد عطية خميس(2008) . "من تكنولوجيا التعلم الإلكتروني إلى تكنولوجيا التعلم المنتشر"، (ص 9-12). مجلة تكنولوجيا التعليم. القاهرة : الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم.
21. محمد عطية خميس(2011). الأصول النظرية والتاريخية لتكنولوجيا التعلم الإلكتروني. القاهرة: دار السحاب.
22. محمد عطية خميس(2015). مصادر التعلم الإلكتروني الأفراد والوسائط: الجزء الأول. القاهرة: دار السحاب.
23. محمد محمود عكاشة(2015). فاعلية موقع الكتروني قائم على التعلم المنتشر في تنمية المستويات العليا للتفكير والأداء المهاري بمادة الحاسوب لدى طلاب الصف الأول الثانوي (رسالة ماجستير). كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة.
24. منصور سمير الصعيدي(2014). فاعلية السقالات التعليمية مدعومة إلكترونيًا في تدريس الرياضيات وأثرها على تنمية مهارات التفكير التوليدي لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة التربية الخاصة والتأهيل – مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل-مصر، (4)، ص ص 185-244.
25. نبيل جاد عزمي ومحمد مختار المرادني(2010). أثر التفاعل بين أنماط مختلفة من دعومات التعلم البنائية داخل الكتاب الإلكتروني في التحصيل وكفاءة التعلم لدى طلاب الدراسات العليا بكليات التربية. مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، كلية التربية- جامعة حلوان، ص ص 251-321.
- 16(3)، ص ص 251-321.
26. نعيمة محمد رشوان(2013). أثر التفاعل بين دعومات التعلم البنائية في برامج الوسائط الفائقة عبر المواقع الإلكترونية والأسلوب المعرفي في تنمية بعض جوانب التعلم لدى طلاب كلية التربية بالعريش. مجلة القراءة والمعرفة-مصر، (137)، ص ص 70-95.

27. وليد يوسف محمد (2014). أثر استخدام دعائم التعلم العامة والموجهة في بيئة شبكات الويب الاجتماعية التعليمية في تنمية مهارات التخطيط للبحوث الإجرائية لدى طلاب الدراسات العليا وتنمية اتجاهاتهم نحو البحث العلمي وفاعلية الذات لديهم. دراسات عربية في التربية وعلم النفس- السعودية، (53)، ص ص 100-17.
28. Edwards, J. T., & Baker, C. (2010). A Case Study: Google Collaboration Applications as Online Course Teaching Tools. *Journal of Online Learning and Teaching*, 6(4), 828.
29. Chen & Chang & Wang (2008). Ubiquitous learning website: scaffold learners by mobile devices with information-aware techniques, since direct: *computer & education* 77-90.
30. Chin & Chen, Kai-Yi, Yen-Lin. (2013). A Mobile Learning Support System for Ubiquitous Learning Environments, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 73, PP.14 – 21.
31. Chu, H. C., Hwang, G. J., & Tsai, C. C. (2010). A knowledge engineering approach to developing MindTools for context-aware ubiquitous learning. *Computers & Education*, 54(1), pp289-297.
32. Collis, B., Winnips, K., & Moonen, J. (2000). Structured support versus learner via the world wide web (www): where is the payoff? *Journal of Interactive learning Research*, 11(2), pp163-196.
33. Elgazzar, Abdel-latif E. (2014). Developing e learning Environments for Field practitioners and Developmental Researchers: A Third Revision of An ISD model to meet e learning Innovations. *Open Journal of Social Sciences*, 2014, 2, 29-37 Published Online February 2014 in SciRes. <http://www.scirp.org/journal/jss> <http://dx.doi.org/10.4236/jss.2014.22005>
34. Grosch, M. & Gidion, G. (2012). Media use for learning by students in higher education an international empirical survey. In t. bastiaens & g. marks (eds.), *proceedings of world conference on e learning in corporate, government, healthcare, and higher education 2012*, 1805-1812.
35. H. Ogata, & Y. Yano, & Yin, C. (2004). "Context-Aware Support for Computer-Supported Ubiquitous Learning", Paper presented at the 2nd IEEE International Workshop on Wireless and Mobile Technologies in Education, March 23-25, 2004, pp.27
36. Jingyan lu., and others (2010). Scaffolding problem – based learning with cscl tools, computer-supported collaborative learning.
37. Kim, H. J., Caytiles, R. D., & Kim, T. H. (2012). Design of an effective WSN-based interactive u-learning model. *International Journal of Distributed Sensor Networks*, 2012, pp1-12.
38. Lee, H. S., & Songer, N.B. (2010). Expanding an understanding of scaffolding theory using an inquiry fostering science program. Retrieved January 01. From [www.Biokids, umich. Edu/about/papers/56leesongerscaffolding.pdf](http://www.Biokids.umich.edu/about/papers/56leesongerscaffolding.pdf).

- 39.Mary Ann Stahr(2008). Different effectiveness of two scaffolding methods for web evaluation achievement and vetention in high school student, adissertation of doctor of philosophy, kent stata university education, health, and human services.
- 40.Norman, H., Din, R., & Nordin, N(2011). A preliminary study of an authentic ubiquitous learning environment for higher education.pp89-94.
- 41.Rogers,Y.,Price,S.,Randell,C.,Fraser,D.S., Weal,M., & Fitzpatrick,G.(2005) Ubi-learning integrating indoor and outdoor learning experiences . Communications of the ACM, 48(1),pp.55-59
- 42.Shih, K. P., Chen, H. C., Chang, C. Y., & Kao, T.C.(2010). The Development and Implementation of Scaffolding –Based Self-Regulated Learning System for e/m-learning.Educational Technology & Society, 13(1), pp80-93.
- 43.Shroff, R. H., Keyes, C., & Linger, W. (2015). A Proposed Taxonomy of Theoretical and Pedagogical Perspectives of Mobile Applications to Support Ubiquitous Learning. Ubiquitous Learning: An International Journal, 8(4), pp23-44.
- 44.Sung Joung-Souk (2009), "U-learning model design based on ubiquitous environment .International journal of science and technology .13, desember, pp 17-88 www.raypub.com/pdf2003/chapter/mobiles.pdf
- 45.Tan, T.-H., Lin, M.-S., Chu, Y.-L., & Liu, T.-Y.(2012). Educational Affordances of a Ubiquitous Learning Environment in a Natural Science Course.Educational Technology & Society, 15(2), pp206–219.
- 46.Ting, sung, t.-w., huang, y.-m., yang, c.-s& Yang, j.-t.(2011). Ubiquitous English learning system with dynamic personalized guidance of learning portofolio.Educational technology & society, 14(4), pp164-180.
- 47.Wen, j.- R, Chen, k.-M, Chen, c.-p & Hsieh, Y.-H.(2013). A study on the application of ubiquitous learning environment to english learning in elementary schools. Universal Journal of Education and General Studies (ISSN: 2277-0984) Vol. 2(2) pp.053-065,February,2013Availableonline<http://www.universalresearchjournals.org/u-jegs>.
- 48.Yahya, S., Ahmad, E., & Abd Jalil, K. (2010, February 28). The definition and characteristics of ubiquitous learning: A discussion. International Journal of Education and Development using information and communication technology (IJEDICT), 2010, vol.6, issue1, pp.117-127
- 49.Yang, S. J.H.(2006). Context aware ubiquitous learning environment for peer-to-peer collaborative learning. Educational technology & society, 9(1), pp188-201
- 50.Zaho, x., okamoto, t(2011). Adaptive multimedia content delivery for context aware u-learning.International journal of mobile learning and organization, 5(1).

شرعية منظمة التحرير الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية والانقسام السياسي
The legality of the Palestine liberation Organization between the
Palestinian Authority and political division
أ.أحمد يونس الأغا، جامعة غزة- فلسطين
أنبيلة حسن اسماعيل الكلوت، جامعة غزة- فلسطين

ملخص: تحدثت الدراسة عن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، ومكانتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، هي محاولة لتحليل وفهم العوامل والتفاعلات ذات العلاقة بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية تقييم مسيرتها والوقوف على أسباب تراجعها، فهياكل المنظمة موجودة ولكنها بعد (أوسلو) أفرغت من محتواها، وأصبحت غير قادرة على ممارسة المهام، بسبب استحواذ السلطة الوطنية الفلسطينية على معظم مهامها وصلاحياتها.

وبالتحليل المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة والذي يحلل العوامل الذاتية والموضوعية الداخلية، والتي أسهمت في هشاشة بنية منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وطنية جامعة، وتحليل جملة العوامل التي من شأنها تجديد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في ظل دخول التيارات الإسلامية وتحديد حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني.

فبعد قيام السلطة الفلسطينية، ازداد تعاطي تيار الإسلام السياسي مع الحقل الوطني وإن كان تدريجياً، وتظهر هذا التعاطي في أشكال التنظيم وأساليب العمل ولغة الخطاب، والمفردات السياسية بما يقترب مما هو معتمد لدى فصائل المنظمة، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية والتشريعية، والتعامل مع الواقع السياسي على نحو برغماتي بعيداً عن مواقفها الأيديولوجية المتشددة.

الكلمات المفتاحية: منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الانقسام السياسي.

Abstract: The study discusses the legitimacy of the Palestinian National Authority (PLO) and its status after the establishment of the Palestinian National Authority. It is an attempt to analyze and understand the factors and reactions related to the status of the Palestine Liberation Organization in terms of evaluating its march and finding the reasons for its degradation. After Oslo, The organization's structures emptied of its content and it becomes unable to carry out the tasks because of the Palestinian Authority's obsession of most of its functions and powers.

The study adopted the analytical method, which analyzes the internal impartial and personal factors, which contributed of the frailty of the Palestine Liberation Organization's structure, as a national institution, and analyze the factors that would renew the legitimacy of the PLO under the entry of Islamic currents, specifically Hamas on the Palestinian political system.

The Islamic political current has increased in the national field, with gradually way after the establishment of the Palestinian Authority, and this phenomenon is manifested in the forms of organization, working

methods, speech-language, political vocabulary as close as it is adopted by the factions of the organization, Preparing to participate in the trade union, local and legislative elections, and dealing with the political reality in a pragmatic manner away from their ideological positions.

Key words، Palestine liberation organization- Palestinian National Authority- political division.

مقدمة:

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دورًا هامًا في القضية الفلسطينية منذ الإعلان عن تكوينها عام 1964م حتى الآن، كما خضعت للعديد من التغيرات الفكرية والهيكلية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا) وظلت على مدى هذه السنوات الطوال رقمًا مهمًا في منظومة الأحزاب والجماعات والمنظمات الفلسطينية الهادفة إلى التحرير والسعاية إلى تحقيق حلم إقامة الدولة.

وإذا كان انتخاب ياسر عرفات رئيسًا للمنظمة في دورة المجلس الوطني المنعقدة في القاهرة عام 1968م (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا) قد شكل منعطفًا هامًا في دور منظمة التحرير وتحويلها إلى مكان فلسطيني مستقل؛ فإن قمة الرباط عام (1974م) قد شكلت منعطفًا تاريخيًا بارزًا في تمثيل التجمعات السكانية الفلسطينية (صالح، 2003، 365).

حيث اعتبر قرار القمة أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، وهو ما أهلها لأخذ مقعد "مراقب" في الأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، كما أعلنت منظمة التحرير استقلال فلسطين في 1988 اعترف بها أكثر من 120 دولة في العالم، وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في أعين الأنظمة العربية والأمم المتحدة (عمرو، 2016، 21).

قبل تراجع الدور الحقيقي والفعلي للمنظمة، بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت هناك محاولات من رموز السلطة في اختزال النضال الوطني الفلسطيني بأجهزتها وبمؤسساتها التي من المفترض أن تكون مرجعيتها منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (خليفة، سويد، 20، 2004).

شرعية المنظمة والسلطة في عهد ياسر عرفات: يمكن القول إن التحولات الحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية كانت في ظل السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية وزعيم أكبر تنظيم فلسطيني فتح، فالسياسة الفلسطينية التي توحدت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي لعبت دورًا مهمًا في توجيه العلاقة بين منظمة التحرير وبصفاتها السياسية والشعب الفلسطيني، وفي هذه المرحلة شهدت السياسات الداخلية للفصائل المنظمة إشكالات عديدة، ساهمت في تحديد العلاقات السائدة بين تلك الفصائل المتنافسة، ولكن على الرغم من تعدد فصائل المنظمة بالمنطلقات الفكرية والاستراتيجية؛ إلا أن التنظيمات وضعت بصماتها في الجدلية التي بحثت عن صياغة موحدة لتحديد المشروع الوطني الفلسطيني، ضمن محددات الوحدة الوطنية، ولقد عكست تعدد الرؤى طبيعة الاختلاف والتنافس بين تلك التنظيمات السياسية وقدرتها على الوصول إلى محددات لتوافق على الحد الأدنى من التوافق الوطني (عبد الرحمن، 1990، 197)، ومنذ قرار البرنامج المرحلي عام 1974م (الدورة الثانية عشر، وفا) وحتى بلورة وثيقة الاستقلال 1988م (نص وثيقة الاستقلال، وفا) على بلورة مواقف التنظيمات السياسية ومحددات المشروع الوطني الفلسطيني ضمن حراك دار رحاه السياسي بين

جبهة القبول وجبهة الرفض، وأحدث انتقال قيادة المنظمة من الكفاح المسلح إلى التسوية حالة من الفرز الثنائي الاستقطابي للساحة الفلسطينية بين التيار الوطني المتمثل في فصائل المنظمة والتيار الإسلامي الخارج عنها بقيادة حماس، مما جذر بذور الانقسام بينهما، وأدى إلى تطور مدلول الوطنية الفلسطينية و اختزالها في أطر المنظمة لفصائلها وبرامجها مما أدى إلى حدوث تباين بين التيارين الوطني والإسلامي، والذي نتج عنه انقسام حزبان 2007(الأغا، 2017، 16-26).

فاتفاقيات أوسلو التي لم يرد فيها أي نص على اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم أو بحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة(صحيفة الوطن القطرية، 14، 2015) أدخلت وأحدثت تحولاً نوعياً في الحقل السياسي الفلسطيني، شكلت علامة فارقة لمشروع النضال الوطني الفلسطيني والتحرري، مما أدى إلى حدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبعد أن كان الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اجتمع عليه ممثلو الشعب الفلسطيني، وأصبح بمقدماته التاريخية جزءاً من صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة، وكان الكفاح المسلح والمؤسسات الداعمة له جزءاً مكوناً من المشروع الوطني الفلسطيني، قامت حاضنته في دورتها الحادية والعشرون المنعقدة في غزة بتاريخ 1996/4/24م، بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني(بشارة، 2015، 14).

فقد أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عُقدت في تونس في 12/10/101993 قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتبار السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الفصائل المنطوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام السلطة واستمرارها في طريق التسوية، وحدث انقسام عميق داخل بنية منظمة التحرير الفلسطينية، لدورها الفعلي في المجتمع بسبب عجزها عن إيجاد بديل مناسب(السبع، 1996، 196).

وعلى الرغم من ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها تركت سماتها البنيوية السياسية والتنظيمية على الكيان الوليد خاصة فيما يتعلق بالمركزية الشديدة التي تعمقت مع ضعف قوى المعارضة وعدم قدرتها على إيجاد البديل، وتعاظم دور الشخصية القيادية المركزية والكاريزمية، وأوضح (هلال، 2002، 39) أن من شأن الشخصية الكاريزمية التي تميز بها ياسر عرفات وهي الأكثر تأثيراً والأوسع نفوذاً عدم تشجيع العمل المؤسس لأن المأسسة تحد من القرارات الفردية، وتعمل على الفصل بين السلطات.

بيد إن غياب دور وتأثير أطر ومؤسسات المنظمة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية يثير الشكوك من إعادة تعريف الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة إذا تم استثناء فلسطيني الشتات واللجوء وتعقيد عودتهم إلى الكيان الناشئ من قبل الاتفاقيات، فهوية الشعب الفلسطيني توحدت حول المفهوم المركزي للتحرر وتقرير المصير، أما مرحلة أوسلو فإنها كرست من القرار الفلسطيني خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية(قريع، 36، 2008)، وقد عملت الاتفاقية على تحول منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر وطني في المنفى إلى جهاز حكومي فوق ترابها، وتم استبدال خطاب التحرير الكامل واستراتيجيات وتكتيكات الكفاح المسلح والأدوات التنظيمية والأشكال المؤسسية المصاحبة، الأمر الذي يعكس أزمة عميقة على صعيد القيادة والاستراتيجية، ونمط العمل السياسي (قريع، 2007)، كما يرى بشارة أن الاتفاق قيد مهام عمل منظمة التحرير الفلسطينية حيث جاءت المادة الرابعة فقرة 3 من اتفاقية أوسلو أن على المنظمة أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية أي الوزراء وبأي

تغيير في أعضائهم، ولم يبق من صلاحيات المنظمة سوى دعوة لجنتها التنفيذية للتوقيع على ما تم إنجازه من اتفاقات، أو ما يتم اتخاذه من قرارات تستدعي موافقة منظمة التحرير وهنا ترى الدراسة أن إسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد تعثر كل المحاولات لخلق بديل عنها، وأن إسرائيل لم تقبل بأن يتم التوقيع على الاتفاقيات إلا باسم منظمة التحرير، وليس باسم السلطة؛ لأنها تريد أن يكون التوقيع باسم جهة تمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، على الرغم من أن كل اتفاق كان يوقع إما أن يستثنى الشتات أو يكون على حساب الشتات (بشارة، 200، 12).

كما أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية العسير أدى إلى خلق إشكالية إضافية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ورثت السلطة عن المنظمة أمراضها، وتعززت الاعتبارات الحزبية، وطغت الفصائلية على البناء التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى ظهر الصراع بين العائدين من الخارج والمقيمين في الداخل، إضافة لتحمل المنظمة لأعباء الكيان الذي يتناقض تمامًا مع أغلب أهدافها حيث انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة وبخاصة تلك المتعلقة بالشخصية التاريخية والكاريزمية للرئيس ياسر عرفات التي تستأثر بالقرار خارج المؤسسات (عبد العال، 2007، 2006).

وقد أدى دمج مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة إلى تهميش دورها وبرنامجهما الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ويذكر ممدوح نوفل، أن ياسر عرفات أصر على المزج بين عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية السلطة، وتعتمد خلط مهام السلطة بمهام التنفيذية وقاد السلطة بعقلية الثورة، وهذا الخلط أبقى مهام وطنية كبرى مهملة، وأدخل علاقة السلطة بالمنظمة في إشكالية وحالة تعارض إلى إشعار آخر (الناطور، وسهيل، 2007، 233).

إن الازدواجية التي نشأت بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية لكل منهما، مما أعاق ممارسة الصلاحية الدستورية وسيادة القانون والمساءلة؛ لأن المعايير المتوارثة من منظمة التحرير في إنجاز القرارات تتيح الاستثناء والتفرد في صنع القرار (عبد الرحمن، وأسعد، 2007).

وجاء اهتمام القيادة بالسلطة الفلسطينية على حساب المنظمة مما أضعف من كيانها المعنوي وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية حول مستقبلها ومآلها، فالسلطة قد استحوذت على معظم مهام منظمة التحرير الفلسطينية، وتجاوزت مرجعيتها الأساسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما جعل مؤسسات المنظمة تعاني من تغييب دورها. فلا يكاد يفرق المرء بين مهام الحكومة وبين مهام اللجنة التنفيذية ولجنة المفاوضات (عبد كريم، 2004).

فخطة خارطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية تم تسليمها إلى رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تم استحداث منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات، كما أن استحداث منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلا من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة (خليل، وتوام، 2014).

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية أورثت السلطة أساساً دستورياً تمثل في تعهد المجلس الوطني بإقامة دولة مستقلة تركز على نظام برلماني ديمقراطي، وحرية التعبير والمساواة والدستور وسيادة القانون والقضاء والمستقل، فإن الخلط في المهام والازدواجية في السلطة بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية قد عرقل الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وعمدت السلطة في بسط سلطتها وسيطرتها من خلال أساليب

ووسائل جديدة منها بناء قوة أمنية مسلحة، كما سعت إلى احتواء المجتمع المدني، واسترضاء بعض المثقفين، والحد من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام (هلال، 12، 1996-15).
المحور الثاني. شرعية منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في عهد محمود عباس: تُعد منظمة التحرير الفلسطينية الدفينة التي تضم تمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهذا ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني للعام 2003م الذي جاء في مقدمته أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد" (القانون الأساسي المعدل لعام 2005م).

ولقد عانت المنظمة من أزمات قبل نشوء السلطة، إلا أن ميلاد السلطة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الثانية عشر بتاريخ 10-12/10/1993م في تونس (دورة المجلس 12، وكالة وفا) قد خلق إشكالية إضافية للمنظمة، خاصة لعدم وجود نص قانوني واضح يوفق بين احتياجات السلطة للقيام ببناء مؤسساتها وبين الحفاظ على منظمة التحرير ودورها الوطني كممثل للشعب الفلسطيني، حيث انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة. (عبد العال، 2007، 206).
فالسلطة انبثقت كذراع محلية للمنظمة سرعان ما أخذت تقلب المعادلة لصالح طغيان نفوذها على حساب المنظمة فباتت السلطة بمثابة المتبني للمنظمة أو كما عبر عنها هاني "بزحف الكيان الوليد على الكيان الأم" (المصري، ومستقبل، 2007، 92)

ومن أبرز الكتابات المبكرة حول معضلة العلاقة بين المنظمة والسلطة ما كتبه ممدوح نوفل والتي خلص استنتاج مؤداه أن السلطة "بغض النظر عن النيات حلت محل منظمة التحرير وسلبتها معظم مهامها وثلثت حركتها" (نوفل، إشكالية، 1995، 53-56)، وكذلك كتابة جميل هلال والتي جاء فيها "إن من أبرز التغيرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، انتهاء دور م. ت. ف. التي هيمنت على الحقل، وتولي السلطة الفلسطينية التي قامت وفقاً للاتفاق المذكور بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل، صحيح أن المنظمة بقيت قائمة، لكنها بقت عنواناً، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات المجلس الوزاري في إطار تشكيلة القيادة الفلسطينية كما بقي المجلس الوطني الفلسطيني لكن كهيئة احتياطية، إن جاز التعبير (هلال، النظام السياسي، 1998، 75-76).
وكتابة خليل وتوام والتي توصلت فيها إلى أن "رمزية الدولة بدأت بالطغيان على كيانية المنظمة، من خلال نصوص كشفت طبيعة العلاقة التي ربطت مؤسسة السلطة بالمنظمة" (خليل، وتوام، 2014، 80) وقد نتجت هذه الإشكالات كما يريان عن:

- نشوء تناقض حقيقي بين قانونية التزام منظمة التحرير والسلطة بالاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، وبين شرعية استمرار المنظمة كإطار قيادي ملتزمة مع سعيها بموجب الميثاق بقيادة النضال الوطني حتى العودة وتقرير المصير وملزمة بتنظيم المقاومة بأشكالها.
- صعوبة التوافق بين متطلبات نهوض السلطة بمهمة بناء مؤسساتها الأمنية والمدنية والعسكرية، وبين متطلبات الحفاظ على المنظمة ومؤسساتها وعلى دورها كجسم قيادي يمثل كل التجمعات السكانية الفلسطينية بكل قواها المتنافسة والمتناقضة في مواقفها من القضايا الجوهرية ومن ضمنها اتفاق أوسلو.

- إن السلطة الوطنية نمت على حساب دور وجود منظمة التحرير، فالسلطة انبثقت أساساً كذراع محلية للمنظمة، ولكن سرعان ما أخذت تقلب المعادلة لصالح طغيان نفوذها على حساب منظمة التحرير، فباتت السلطة بمثابة المتبني للمنظمة، وبوصف بعض الباحثين "بزحف الكيان الوليد على الكيان الأم (المصري، مستقبل، 2007، 92)، حيث حلت السلطة في كثير من

الأعمال والمهام الداخلية والخارجية محلها ودمجت العديد من أجهزة المنظمة في السلطة مما نتج عنه تنافس في الاختصاصات (خليل، وتوام، 2014، 37-44). ومع حصول فلسطين على العضوية الدائمة المراقبة في الأمم المتحدة في العام 2012م (القرار رقم 19، الدورة 67) تجدد سؤال العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأضيف إليه سؤال العلاقة مع الدولة، وتجدد السؤال في العام 2018م مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفعهما لشعار التحول من السلطة إلى الدولة، وإعادة النظر في العلاقات مع الجانب الإسرائيلي (وكالة وفا، الدورة 23).

وعلى الرغم من أن الرئيس عباس أصدر مرسومين رئاسيين (رقم 2، 3) في عام 2013 لتغيير صفته من رئيس سلطة إلى رئيس دولة فلسطين، مع الاحتفاظ برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، أي أنه فقط استغنى عن مسمى رئاسة السلطة الوطنية، في المخاطبات الرسمية، وقد جاء هذا الأمر موافقاً لقرار المجلس المركزي الذي عينه بهذه الصفة. ولكن مثل هذا القرار لا يحسم طبيعة العلاقة بين المكونات الثلاث، المنظمة، والدولة، والسلطة (الوقائع، 2013، 16-19).

إن رفع هذا الشعار قد أوضح رفع مدى عمق الإشكالية التي تعيشها الحالة الفلسطينية من حيث ازدواج الصلاحيات والمهام بين السلطة والمنظمة، فعلى الرغم من إصرار المنظمة على التنبيه بتبعية السلطة لها قانونياً وسياسياً إلا أن السلطة عملت باستقلالية عن المنظمة، وأخذت كثيراً من صلاحياتها، ويظهر ذلك من خلال التداخل في الصلاحيات بين المجلسين المركزي والوطني مع المجلس التشريعي في التعديل والتغيير لبعض الأوضاع الإدارية والقانونية، فقد تضمنت ديباجة الكثير من التشريعات أسماء تشريعات للمنظمة، مثل التشريعات الجزائية للمنظمة للعام 1979م، وفي مصادقة الرئيس على القانون الأساسي والقوانين التي يصدرها المجلس التشريعي، بصفته رئيساً للسلطة والمنظمة (خليل، وتوام، 2014، 55-64).

ولقد أدت ازدواجية منصب رئيس السلطة مع رئيس منظمة التحرير إلى الصراع بينهما على الصلاحيات، وعدم وجود توافق وانسجام بين الجسمين الفلسطينيين (عطية، ازدواجية النظام السياسي، 2007) كما أدى دمج مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة، وتشابه المؤسسات التي أنشأتها المنظمة مع مؤسسات السلطة كلجنة المفاوضات، التي أنشأها رئيس السلطة بموجب مرسوم رئاسي (رقم 6) العام 2005م (الوقائع، 69، 2005)، إلى تراجع دور المنظمة وبرنامجهما الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، إضافة إلى استيعاب القيادات الأولى للسفارات والمنظمات والاتحادات الشعبية في وظائف رسمية للسلطة وأجهزتها، مع احتفاظهم بمسمياتهم السابقة، مما أضعفها وحولها إلى هياكل خاوية، ومنع تفعيل قواعدها الشعبية في الدفاع عن قضاياها الوطنية والمهنية (صلاح، العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير، 2019).

لكن مع حدوث الانقسام، تآزمت العلاقة أكثر بدءاً من الانتخابات التشريعية في العام 2006م إذ اتخذ الرئيس محمود عباس قرارات متعلقة باستحداث منصب أمين عام المجلس التشريعي من خارج عضوية المجلس (ديوان المظالم التقرير السنوي 43، 12) كما أن قرارات اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي أُرّمت العلاقة أكثر، فقد قرر المجلس الوطني في دورته 23، المنعقدة فيما بين 4/30 إلى 2018/5/3م "تفويض المجلس المركزي لمنظمة التحرير بكافة صلاحياته بين دورتي انعقاده، بهدف تعزيز وتفعيل دور المنظمة وتطوير الأداء والقدرة على التحرك ومواجهة متطلبات مرحلة تتعاضم فيها التحديات" (وكالة وفا، الدورة 23) مما منح

المجلس المركزي انطباعاً بدور برلماني تشريعي أكبر، الأمر الذي يثير التساؤل عن دور المجلس التشريعي في هذه الحالة كمؤسسة كن مؤسسات السلطة الفلسطينية، فمثلاً أصدر المجلس المركزي في دورته الثلاثون المنعقدة برام الله بتاريخ 28-2018/10/29م قراراً يؤكد "الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة تجسيد الدولة" (وكالة وفا، الدورة الثلاثون للمجلس المركزي، 2018) وعزز هذه الأسئلة التي طرحت بعد الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، حول العلاقة بين المنظمة والسلطة، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس عباس عن حل المجلس التشريعي، بموجب قرار من المحكمة الدستورية (وكالة وفا، 2018) بحضور هذه اللجنة، بتاريخ 2018/12/22م (صحيفة القدس، 1).

إن ما يجري اليوم من استدعاء هياكل المنظمة، كاجتماع المجلس الوطني، والمجلس المركزي للاجتماع، لا يخرج عن كونه استدعاءً استخدامياً، استعمالياً محدوداً، وليس استعادة لدوراً وطنياً شاملاً، وكأن الذين يديرون الوضع الفلسطيني اليوم يريدون إقناعنا بأن ما يُستدعى استخدامياً بين حين وآخر، يمكن اعتباره مؤسسات، وكأننا لا نعرف أن المؤسسات الوطنية الفاعلة والفعالة تقوم بمهامها يومياً لخدمة الجماهير (الزين، منظمة التحرير).

فالنظام السياسي الفلسطيني دخل بعد ياسر عرفات في مرحلة ترهل وتفكك وانكشاف، كان مؤشره الأساسي الانقسام الفلسطيني الذي عبر عن دخول المشروع الوطني في مأزق حاد، "ففترة سلطة محمود عباس كانت عنواناً أخيراً للتفكك الفلسطيني، وهو في نهاية المطاف، وإن طالبت فترة سلطته، سيكون عنواناً للمرحلة الانتقالية بين القيادة التاريخية بقيادة عرفات، ومافيات حركة فتح التي سيأتي منها المرشح لخلافة عباس. وهذا يعني سياسياً الانتقال من المشروع الوطني الفلسطيني الحالم بوطن لجميع الفلسطينيين في كل مكان إلى إعادة إحياء روابط القوى الإسرائيلية، عبر مافيات السلطة التي رعتها إسرائيل في ربع قرن تلا اتفاقات أوسلو"، فقد تجمعت بيد الرئيس أبو مازن صلاحيات لم تتوفر للراحل ياسر عرفات، ورثها وأخرى منحت له بفعل الانقسام الفلسطيني، وبات هو مصدر كل الشرعيات، ويتصرف على هذا الأساس، ويتعامل مع العديد من القضايا شعبه باحتقار، فلا أحد يُهدّد هذه الشرعية، ولا مؤسسة تتحدّاه، فهو "بات ملكاً متوجّجاً، في أوضاع فلسطينية تتردّى يوماً بعد يوم" (الزين، نظام محمود، مرجع سابق).

ويشير الخطيب إلى أن فشل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في إنهاء الاحتلال، سواء أكان عن طريق الكفاح المسلح أم كان عن طريق العمل الدبلوماسي والتفاوضي، وتراجع امكانية المشروع القائم على حل الدولتين الذي تبنته المنظمة، تحت وطأة ومطرقة تغول الدولة الاستعمارية الاستيطانية، وبين سندان التناقضات الداخلية تحديداً بعد اتفاق أوسلو، قد أدت إلى بداية نهاية الدور التاريخي لهذه القيادة (الخطيب، 49، 2008) التي بدأت بالتآكل تدريجياً مع تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى حركة تركّز جهودها على إقامة الدولة على جزء من فلسطين، وبسبب حالة التهميش والتغيب التي تعرضت لها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي جسدت الشرعية النضالية، من أجل تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ لكن افتقاد هذه المؤسسات للشرعية بسبب الانقسام الذي حدث بعد الانتخابات التشريعية الثانية، أفقدها الدور الذي أريد لها من تواطؤ على تغيب دور منظمة التحرير ومؤسساتها (هلال، وإضاءة 2013، 9-30).

لذا فإن تزويد مؤسسات منظمة التحرير، وتجويف أطرها الشعبية والمهنية من مهامها، وتكريس نهج التفرد لعقدين ونصف من الزمن، وتواصل الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين الضفة وغزة؛ لعقد من الزمن، أمور جعلت المحلي يأخذ مكان الوطني،

والفردى مكان الجماعى، وكرست سلطة تنظيمي فتح وحماس كل على إقليمه، ونجح كلاهما في "بناء سلطة عميقة لا تستند إلى الشرعية الثورية، ولا إلى الشرعية الديمقراطية، وإنما تستند أساساً إلى أجهزة أمنية متضخمة... ومؤسسات بيروقراطية" (هلال، تفكيك 2016، 13). وعلى ذلك فالمشروع الوطني الفلسطيني يحتاج إلى حامل فلسطيني وطني؛ يضع أمامه هدف تنظيم الفلسطينيين والتحرر الوطني؛ لبيد الشوائب في الفراغ، ودمج الأفكار والأيدولوجيات في المشروع والرؤية والإطار، وهذا بدوره يحتاج إلى انفتاح فكري وسياسي، وليس مصالحتات قبائلية وحزبية ووساطات ومبادرات مناطقية، بل يحتاج إلى مراجعة للتجربة النضالية الفلسطينية، والعمل السياسي الفلسطيني، وبرامج الأحزاب والحركات السياسية، والسعي للعمل على إعادة تجديد بنية المشروع الوطني الفلسطيني، وذلك بتوليد رؤى فلسطينية جديدة، تطابق بين شعب فلسطين، وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، بحيث لا تغطي السياسة على الأرض ولا الأرض على السياسة، وبدون أن نغفل عن المداخلات والمستجدات الجديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتباره صراعاً بين حركة تحرر وطني، وبين مشروع كولونيالي استيطاني (صوان، مخاطر الاستيطان، 19)، وهذا يتطلب من التجمعات الفلسطينية الشروع في حوار وطني؛ بهدف مراجعة التجربة الفلسطينية من كل جوانبها، واستخلاص العبر والدروس، لرسم معالم استراتيجية جديدة، تبين وتحدد دور السلطة في النظام السياسي الفلسطيني، وعلاقتها بالمنظمة، والعمل على تطوير وتفعيل دور المنظمة، بحيث لا يقتصر الأمر على ضم الفصائل التي لا تزال خارج إطارها إليها، وإنما السعي لتصبح المنظمة قائدة لنضال الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده قولاً وممارسة، وممثله الشرعي والوحيد، ويشترط في الاستراتيجية الجديدة أن تبين وتوضح أشكال النضال والمقاومة ذات الجدوى، والقدرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وأشكال وشروط المفاوضات التي تحصد ما تزرعه المقاومة، لا أن تعيد إنتاج تجارب المفاوضات السابقة.

المحور الثالث. شرعية منظمة التحرير في ظل الانقسام السياسي: بدأ الخلاف والتباين الفكري بين منظمة التحرير الفلسطينية، والإسلام السياسي ممثلاً بحركة حماس منذ تأسيس الأخيرة عام 1988م وانخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، واستمر وتعمق حتى أنتج انقسام حزيران 2007م (عودة، 2017، 39)، والذي ما زال قائماً حتى اليوم، هذا الصراع بدأ سياسياً وأيدولوجياً وتحول إلى انقسام جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نتج عنه نظامان سياسيان واجتماعيان مختلفان، وتداخلت في نطاقه ليس السياسة والأيدولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار السعي للتحرر والاستقلال، لذلك فإن التباين تصاعد بين الحركتين كونه مرتبطاً بطبيعة المصالح المتعارضة داخلياً وخارجياً، وبالتناقض الأعظم مع إسرائيل، ذلك التناقض الذي تسانده الادعاءات الأيدولوجية والدينية، ويدور ليس فقط حول الجغرافيا، وإنما حول التاريخ والهوية، وحول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني، الأمر الذي غذى وعمق التباين بين الحركتين (عيتاني، 2008، 26).

ولا شك أن ذروة تلك الخلافات جاءت مع توقيع اتفاق أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الحدث الذي شطر الفلسطينيين إلى فريقين متخاصمين، إحداهما مؤيد لاتفاق أوسلو وما زال متمسكاً به، والآخر ما زال معارضاً له ويرغب بتقويض ما تمخض عنه من نتائج، وترتبت على ذلك تعميق الخلافات وتأجيحها، وجاءت تلك الخلافات امتداداً للتباينات الحادة حوله اتفاق أوسلو فلسطينياً، بحكم ما ترتب عليه من تنازلات غير مبررة لإسرائيل، أدت إلى تفكك الشعب الفلسطيني واغترابه، وساهمت في تجريده من حقوقه المكفولة دولياً، خاصة حق

العودة، ومهدت الطريق لممارسات العزل التي طالما مارسها إسرائيل، وساهمت في ولادة ما لا يقل عن خمسة تجمعات فلسطينية مختلفة ومتباينة عن "طريق الإدراج أو الاستثناء"، مما عمق الانقسام بين فلسطينيي الشتات، وفلسطينيي الأراضي المحتلة، وأنتجت تناقضًا حادًا بين مشروعَي بناء الدولة الفلسطينية وبناء القومية الفلسطينية الشعبية حيث أخذت عملية بناء الدولة تحت الاحتلال، وضمن إطار أوسلو؛ منحى تهميش واستثناء للفلسطينيين المقيمين خارج الضفة وغزة (زملط، 2010، 127)، ففي مرحلة ما بعد أوسلو "انتهى الكفاح المسلح كمكوّن من مكونات المشروع الوطني، وانفصلت المقاومة عن السياسة، بل تناقضت معها، وأصبحت المقاومة المسلحة مقاومة من لا يشاركون في العملية السياسية، بل ويقفون خارج المشروع الوطني لبناء الدولة (بشارة، 2015، 2) المتمثلون في الاسلام السياسي الذي تقوده حركة حماس، التي عارضت اتفاق أوسلو، والتفاوض مع إسرائيل (غوشة، 2010، 210-212) ورفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م وعارضتها معارضة أيديولوجية وسياسية، على اعتبار أن مشاركتها فيها ستوقعها في شرك التناقض الأيديولوجي، وفقدانها لقيادة المعارضة وبرنامجها النضالي، ولأنها ستكرس الاتفاقيات التي وقعت مع الاحتلال، وتغطي على التنازلات (شبكة فلسطين للحوار، 2016).

وعلى الرغم من رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى؛ إلا أنها وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م على الرغم من أن مرجعية الانتخابات الأولى والثانية لم تخرج عن إطار اتفاق أوسلو، وأن ما حدث من تغيرات على النظام الانتخابي ما هي إلا تغيرات شكلية فقط، لكن كما يرى الباحث علاء لحلو فإن طريقة التعاطي مع الانتخابات لدى حركة حماس؛ كانت تستند إلى مقاييس تقدم أو تراجع الحركة على صعيد حضورها الشعبي، ومقدرتها على تبرير الدوافع والأسباب من وراء اتخاذها قرار المشاركة أو عدم المشاركة في أي معركة انتخابية (لحلو، 2007، 170-171)، ومع فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتسلمها لمقاييد الحكم بدأت الصراعات والنزاعات على الصلاحيات ما بين مؤسستي الرئاسة والحكومة (الشقائي، 2008، 2).

وهكذا في بداية تسعينات القرن الماضي بدأ يتنافس على الساحة الفلسطينية تاريخيًا برنامجان سياسيان يتمسك أولهما والذي تنزعه منظمة التحرير بقيادة حركة فتح بعملية السلام، واعتبار المفاوضات الطريق الأمثل لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة سنة 1967م، بينما يتمسك ثانيهما والذي يتزعمه تيار الإسلام السياسي وتقوده حركة حماس بالمقاومة خيارًا استراتيجيًا لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وأصبحت الساحة السياسية الفلسطينية تعاني من حالة فرز ثنائية بين تيار وطني، وتيار إسلامي، وقد حمل التياران تناقضات جذرية اكتسبت صفة الشمولية، وتحول التناقض بينهما إلى خلاف أيديولوجي وسياسي واجتماعي بدأ من فهم كل تيار لمداول الوطنية الفلسطينية، وانتهى بشكل الدولة الفلسطينية المرتقبة (حرب، وابو دية، 2007).

لقد شهدت الساحة الفلسطينية خلال الأعوام التي تلت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية تجاذبًا واضحًا بين هذين البرنامجين، حيث كشف برنامج حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة في آذار 2006م (صالح، 2007، 2)، حجم الهوة الواسعة والتنافر بين برنامج حماس السياسي وبرنامج الرئاسة التي تمثلها فتح.

هذا وأوضح (الخطيب، 2008، 8) تحفظ الرئيس الفلسطيني أبو مازن واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على برنامج الحكومة، فيما منح المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حركة حماس الثقة لحكومة إسماعيل هنية (جريدة الأيام الفلسطينية، 2006، 1) وقد عبرت حركة فتح

عن أسباب رفضها للمشاركة في الحكومة العاشرة على لسان عزام الأحمد عندما قال، "أن حركة فتح لن تشارك في حكومة حركة حماس التي ستشكلها" مبرراً ذلك بأن حركة حماس "حسمت أمرها واتخذت قرارها، فهي لا تريد الشراكة، وإنما تريد الاحلال والاملاء، وأرجع الأحمد سبب اتهامه هذا؛ إلى أن حماس رفضت تضمين برنامجها للنقاط الأربع، والتي تتلخص في الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وأن يتضمن النص وثيقة الاستقلال، والموافقة على قرارات الشرعية الدولية، والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل (جريدة الحياة الجديدة، 2006).

وكما يبدو فإنه بعد قيام السلطة الفلسطينية، ازداد تعاطي تيار الإسلام السياسي مع الحقل الوطني وإن كان تدريجياً، وتظهر هذا التعاطي في أشكال التنظيم وأساليب العمل ولغة الخطاب، والمفردات السياسية بما يقترب مما هو معتمد لدى فصائل المنظمة، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية والتشريعية، والتعامل مع الواقع السياسي على نحو برغماتي بعيداً عن مواقفها الأيديولوجية المتشددة، وهو ما عبر عنه خالد مشعل بقوله، "لدينا سلطة نشأت على أساس أوسلو وستتعامل مع هذا الواقع بواقعية شديدة (جريدة القدس، 2006، 1).

وجاءت التحولات السياسية على موقف حماس تجاه عملية السلام؛ كمتطلب للسياقات الجديدة التي بات يَحْتَكُم إليها النظام السياسي الفلسطيني الذي ترسخ بعد الانتخابات التشريعية، وفوز حركة حماس فيها، ورغبة الحركة في المشاركة السياسية وتقاسمها للسلطة ومراكز النفوذ مع حركة فتح، وسعيها لفك الحصار الدولي الذي فرض عليها، بعد تشكيلها للحكومة العاشرة، وزاد من هذه التطورات بروز توجه داخل حماس لديه استعداد للاعتراف بإسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي سنة 1967م وحل كافة القضايا العالقة مع الجانب الإسرائيلي (جريدة، 2009، 30-31).

إن ولوج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني عن طريق المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، أوصلت الحركة إلى مأزق سياسي شكل مفصلاً مهماً، وتطلب منها تحديد توجهاتها المستقبلية، إما بالدخول الفعلي في المعادلة السياسية الفلسطينية القائمة، أو برفض تلك المعادلة السياسية، ورفض ما هو قائم من خلال إيجاد وقائع جديدة على الأرض، ويبدو أن حماس سلكت الطريق الأول لمدة وجيزة عندما توافقت على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها سرعان ما غيرت من توجهها، فاختارت الطريق الثانية باتخاذ خطوة الانقلاب، والتمرد على المشروع الوطني (أبو عامر، 2018).

ترى الدراسة بأن شرعية منظمة التحرير تهددت أكثر بعد فشل محاولات حماس تشكيل منظمة بديلة عن منظمة التحرير، أو موازية، وخاصة عندما قررت حماس الانخراط في منظمة التحرير والسعي للسيطرة عليها من الداخل، وليس انطلاقاً من قناعتها بالشراكة الوطنية.

النتائج:

-أنه على الرغم من حالة الضعف التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن المنظمة لم تفقد شرعيتها كمؤسسة جامعة التمثيل للشعب الفلسطيني.

-إن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح في هياكلها وبرنامجها السياسي على حد سواء، إذ لا يمكن إصلاح الهياكل بدون إصلاح البرنامج والعكس صحيح، فهي أصلاً المنظمة موجودة ولكنها بعد أوسلو أفرغت من محتواها.

-العمل على الفصل بين رئاسة السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسحب الصلاحيات التمثيلية والقيادية التي أعطيت للسلطة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، والسعي لتحديد آليات الرقابة والمتابعة من قبل المنظمة كونها تشكل مرجعية السلطة الوطنية.

-اعتبار القضايا العليا والمصالح الوطنية العليا؛ هي من صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير وليست من صلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية، وبالذات فيما يخص العلاقات الخارجية، والقضايا ذات الطابع الوطني العام، لأنها المخولة بقيادة نضال الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

-العمل الجاد لتفعيل المنظمة ومؤسساتها والاتفاق على برنامج وطني بناء على تطبيقات فاقية مكة ووثيقة الوفاق الوطني.

قائمة المراجع:

1. ابراش، إبراهيم (2009). جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطرة على المشروع الوطني الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، رام الله، فلسطين.
2. أبو عامر، عدنان (2018). مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل صعود الإسلاميين، حماس نموذجاً لنفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 13، رام الله، فلسطين. ت، لبنان.
3. الاغا، حسام (2017). الانقسام الفلسطيني واثرة على المشروع الوطني، مؤتمر فلسطين اليان، دائرة المعارف الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4. أقوال لخالد مشعل في جريدة القدس الفلسطينية، (ع13090)، بتاريخ 2019/4/29م، ص1.
5. بشارة، عزمي بشارة. ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله، جريدة العربي الجديد، لندن، السنة الثانية، (ع440)، بتاريخ 2015/11/15م. ص14. وينظر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2. تمت زيارته في 2019/4/22م، <http://www.dohainstitute.org/release/d5ff060e-d3ba-4465-af39-039c21d8c35c>
6. بشارة، عزمي، 2007، فلسطين إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد 329.
7. بيان الناطق باسم حركة حماس إبراهيم غوشة يندد بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، عمان 1993/9/4م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج4، (ع16)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 1993م، ص210-212. الزبيدي، حماس والحكم، ص27.
8. جبارة، تيسير (1998). تاريخ فلسطين، رام الله، فلسطين، دار الشروق.
9. جرابعة، حركة حماس، مسيرة مترددة نحو السلام، ص31، 30.
10. جريدة الأيام الفلسطينية، رام الله، السنة 11، (ع3660)، بتاريخ 2006/3/29م، ص1. وعن كلمة رئيس الحكومة إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني طلباً للثقة بالحكومة، غزة 2006/3/27م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج17، (ع66)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2006م، ص108. الشقاقي، انفصال غزة السياسي، ص2.
11. جريدة الحياة الجديدة. رام الله، نشر بتاريخ 2019/4/25م، http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=21068. تم زيارة الموقع في تاريخ، 2019/4/5م.
12. حربو أبو ديه، أحمد أبو ديه وجهاد حرب (2007). إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، رام الله.

- [illegible]

- D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%
D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%
D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-
%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-
%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%87%
D8%A7
30. عبد الكريم، قيس، النظام السياسي الفلسطيني من الثورة الي السلطة، موقع الحوار المتمدن،
تم زيارة الموقع 29-4-2019،
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=23935.
31. عبد الرحمن، اسعد. آراء في إصلاح منظمة التحرير، وهل من أمل؟ موقع،
www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=732&table=article.
32. عبد العال، مروان (2007). منظمة التحرير الفلسطينية الواقع والأفاق رؤية الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين، في منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة
للدراسات الاستراتيجية، بيروت.
33. عمرو، ثائر (2016). منظمة التحرير دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي
الفلسطيني.
34. عودة، سامر (2017). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية
الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين. بشارة، عزمي (2015). ملاحظات حول مازق
المشروع الوطني الفلسطيني، في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، المنعقد في
الدوحة، بتاريخ 14-15/11/2015، العربي الجديد، لندن، السنة الثانية، عدد 440،
35. عودة، سامر (2017). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية
الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
36. عيتاني، مريم (2008). صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية
2006-2007، مركز الزيتون، بيروت، لبنان.
37. قريع، احمد (2007). مؤتمر فلسطين 2007، تحديث وفرص، رام الله.
38. قريع، أحمد (2008). التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت لبنان.
39. لحلو، علاء لحلو (2007). فوز حماس في الانتخابات التشريعية، الاسباب والنتائج،
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص171، 170.
40. مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بشأن مقاطعة الانتخابات التشريعية
الأولى 1996م، في شبكة فلسطين للحوار،
www.paldf.net/forum/showthread.php?t=46909/تمت زيارة الموقع
بتاريخ 20/4/2019م.
41. مسلم، سامي (1987). البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة
الشؤون الفلسطينية، العدد 167.

42. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2005م، ص181. وفي مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894>، تم زيارة الموقع بتاريخ 2019/4/12م.
43. الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، ص346.
44. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية " حماس " فلسطين (1988) البند السابع والعشرين.
45. الناطور، سهيل (2007). إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية – رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في، منظمة، التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و إعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية، بيروت.
46. نعمان، فيصل (2012). الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
47. نعمان، فيصل (2012). الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
48. نوفل، احمد (2007). منظمة التحرير الفلسطينية تقيم التجربة واعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
49. نوفل، ممدوح (1995). إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 2، رام الله، فلسطين.
50. هلال، جميل (2002). تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، رام الله، مركز الاردن الجديد للدراسات، عمان، ط1.
51. وثيقة البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة، القاهرة 15-17/3/2005م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج16، (ع62).

دور الكارطوغرافية الآلية في تتبع احتمال الأخطار الجيومورفولوجية بأحواض الأطلس الكبير
الغربي: أنموذج حوض أوريكّة

The role of automatic cartography In tracking of the geomorphological risk in the western High Atlas Basin: case of Ourika watershed

ميلود وشالة¹، عبد الجليل الكريفة²، عبد الحفيظ العلوي الفلس³

¹ طالب باحث بجامعة القاضي عياض مراكش-المغرب، مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية
والجاذبية.

² أستاذ بجامعة القاضي عياض مراكش-المغرب، مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية
والجاذبية.

³ دكتور باحث بجامعة القاضي عياض مراكش-المغرب، مختبر علوم الأرض والبيئة

ملخص: تحظى الجبال المغربية بأهمية بالغة على المستوى الوطني، فضلا عن تنوعها البيولوجي وتراثها الطبيعي والثقافي والتاريخي، لكنها كثيرا ما تعترضها تحديات صعبة تستنزف طاقتها وتعمق من عزلتها وهشاشتها. فبالأطلس الكبير الغربي بأحواضه المتنوعة بيولوجيا وجيومورفولوجيا ليست بمنأى عن هذه التحديات، فمن أبرزها وأكثرها انتشارا الأخطار الجيومورفولوجية المرتبطة بالجيودينامية الخارجية، فحوالي 80 ألف كلم² من مساحة الأطلس الكبير معرضة للتعرية أي ما يعادل 24 مليون طن. وفي المقابل قليلا ما يتم الالتفات إلى هذا النوع من الأخطار، لكونها تنتج عن دينامية بطيئة ومركبة، تتداخل فيها عوامل جيومورفولوجية وبيومناخية في علاقة تأثير وتأثر. ولهاذا، حاولنا تناولها في هذا البحث، والوقوف عند تفاصيلها في الجزء الجبلي من حوض أوريكّة بالأطلس الكبير الغربي، بالاعتماد على الكارطوغرافية الآلية كأداة لمعرفة البعد المجالي لاحتمال خطر الانزلاقات الأرضية، من خلال وضع مجموعة من الخرائط الموضوعاتية والتأليفية باستعمال مختلف برامج نظم المعلومات الجغرافية، من أجل تفكيك مكنزمات ومتغيرات المجال، مساعدة كانت أو لاغية لاحتمالية خطر التحريك الجماعي أو الفردي للمواد بحوض أوريكّة.

الكلمات المفتاحية: حوض أوريكّة، الكارطوغرافية الآلية، الأخطار الجيومورفولوجية، الانزلاقات.

Abstract: Moroccan mountains get more focus on the national level, as well as its biodiversity, and their natural, cultural and historical heritage. Nevertheless, they often faced difficult challenges that exhaust their energy and deepen their isolation and fragility. The western High Atlas Mountains with their biologically diverse basins and geomorphology aren't immune to these challenges. The most prominent and widespread are the geomorphological risks associated with external geodynamics. About 80000 km² of the High Atlas area is subject to erosion, equivalent to 24 million tons. On the other side, this type of risk is rarely noticed because it results from a slow and complex dynamic, in which

geomorphological and biomechanical factors overlap. For this, we tried to address this research, and stand in the details in the mountain's part of the Ourika basin of the Western High Atlas, relying on automated cartography as a tool to know the dimension of the risk of landslides. Through the development of a set of thematic and authoritative maps using various GIS programs, In order to dismantle components and domain variables As an aid or impediment to the possibility of a series of landslides And individual movement of materials in Ourika basin.

Key Word: Ourika basin, Automated cartography, Geomorphological risks, Landslides.

تمهيد:

تحتل نظم المعلومات الجغرافية أو الكارطوغرافية الآلية مكانة مهمة في الساحة الجغرافية وقد ساعد التطور التقني في هذا الإطار على الاستفادة من هذه النظم وتسخيرها في تمثيل الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية وتسهيل انتاج الخريطة والتعامل معها بأسلوب لين يسمح بمختلف التعديلات لبعض مكونات الخريطة (الإضافة، الحذف، الإظهار، الإخفاء...)، أو محتوياتها الجغرافية، ورؤية العلاقات المكانية لتلك الظواهر، بناء على معطيات مختارة تمكن مستخدم الخريطة من عرض الظاهرة الجغرافية الممثلة على نظم المعلومات الجغرافية بأسلوب متحرك على عكس الخرائط الورقية التي لا تحقق تلك الخاصية. وبناء على ذلك، فإن الحاجة لرؤية العديد من المعلومات الجغرافية الطبيعية والبشرية والتعامل معها بذلك الأسلوب تعد سبباً مقنعاً لتوظيف تلك النظم لرصد الظواهر والتخطيط لتدبيرها من منطلق جغرافي موجه لفهم نوع التركيب الجغرافي للظاهرة والتركيز على فهم العلاقات التي تربط بين مكوناتها. لاسيما أن كثرة المعلومات الجغرافية المحيطة بالإنسان وصعوبة معالجتها بالطرق التقليدية قد أعطى لهذا النوع من التقنية دوراً بارزاً في تسهيل رصد المعلومات وسهولة التعامل معها بنوع من الدقة والسرعة والتحديث.

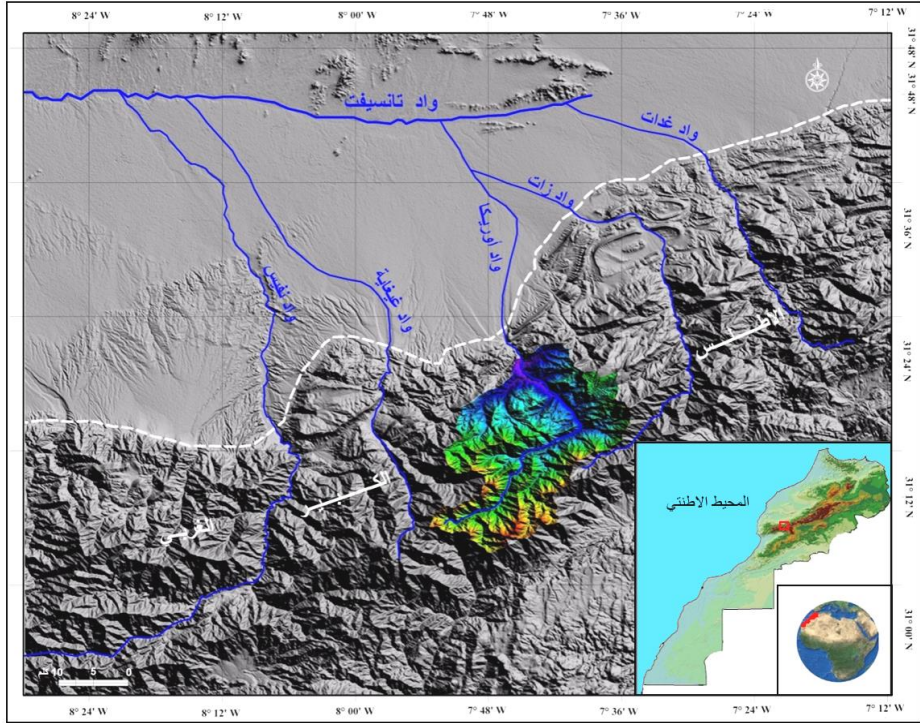
في هذا السياق جاءت هذه الورقة العلمية التي نسعى من وراءها إبراز الدور المهم للكارطوغرافية الآلية في تتبع بعض الأخطار الطبيعية باعتبارها من أبرز الإشكاليات التي لاتزال المناطق الجبلية عامة وبالمغرب خاصة تتخطى فيها، ونخص بالذكر الأخطار الجيومورفولوجية. التي تظهر بتلاوين عدة منها الانزلاقات والانهيارات والمهيلات والتعرية، حيث اخترنا لذلك حوض أوريقا الجبلي كعينة لمعالجة هذه الإشكالية، للوقوف على الأخطار المرتبطة بالتحريك الجماعي للمواد¹ المحتمل بهذا الحوض. معتمدين على الإمكانات التي توفرها برامج نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، نظراً لإيماننا بأهمية تكنولوجيا المعلومات، ولوعينا بتوجهات العالم نحو البيئة الرقمية المتسمة بالدقة والسرعة والذكاء في تحليل ومعالجة كم هائل من المعلومات، فضلاً عما تتيحه هذه الوسائل من فرص التنبؤ وطرح حلول وبدائل ناجعة مرتبطة رقمياً بالمجال المدروس.

1.الموقع الجغرافي لحوض أوريقا

¹ سنقتصر في هذه الدراسة على خطر الانزلاقات الأرضية كأحد الاخطار الجيومورفولوجية المرتبطة بالتحريك الجماعي للمواد.

يقع مجال البحث في الأطلس الكبير الغربي في الشمال الشرقي للمنطقة المحورية لكتلة توبقال، ويتشكل هذا المجال من الجزء الجبلي للحوض المائي أوربيكة كرافد من روافد واد تانسيفت، أما جغرافيا فيمتد بين دائرة عرض $31^{\circ}00'$ و $31^{\circ}20'$ شمال الاستواء وبين خط طول $7^{\circ}30'$ و $7^{\circ}50'$ غرب غرينتش، ويحده حوض الزات في الشرق، وحوض غيغاية في الغرب، ثم حوض أسيف تفنوت في الجنوب، بالإضافة إلى سهل الحوز في الشمال. يجاور هذا الحوض أعلى القمم بشمال إفريقيا؛ هي قمة توبقال 4165 م. من الناحية الإدارية ينتمي الحوض النهري قيد المدروس إلى جهة مراكش أسفى على المستوى الوطني، وإلى إقليم الحوز على المستوى الجهوي، لتتقاسمه محليا ثلاث جماعات ترابية؛ وهي جماعة سيدي فاطمة مساحتها حوالي 323,57 كلم²، وجماعة توبقال بمساحة 317,18 كلم²، ثم جماعة أوكيمن بمساحة 50,87 كلم²

الخريطة (1): التوطن الجغرافي للحوض النهري أوربيكة



المصدر: ميلود وشالة 2018

2. العوامل الجيومورفولوجية والبيومناخية لاحتمال الأخطار الجيومورفولوجية بحوض أوربيكة
تتحكم مكونات الوسط الطبيعي لحوض أوربيكة في دينامية الأخطار الجيومورفولوجية داخله كل بدرجة معينة، وحديثنا عن عناصر الوسط الطبيعي يشمل التضاريس ومقوماتها والجيولوجيا، والظروف المناخية والغطاء النباتي والتربة والحياة الحيوانية وباقي أشكال الحياة الأخرى، كلها تكوّن في تفاعلها نسقا طبيعيا (الوسط الايكولوجي)، غير أن هذا الارتباط والتفاعل قد لا يكون في صالح الإنسان، أو عائقا أمام السير العادي لأنشطته، ومن منظور المهتمين بتدبير الأخطار الجيومورفولوجية، يتعين عند دراسة هذه العناصر التركيز على

الإمكانات الطبيعية، والكشف عن درجة تهديدها، وإبراز طبيعتها ومدى هشاشتها، وسنحاول لدراستنا للعناصر الطبيعية لمجال الدراسة الاستعانة ببعض تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، على رأسها معالجة تغطية النموذج الرقمي للارتفاعات (MNT) لحوض أوريكية بدقة 12.5 متر من أجل استخلاص مجموعة من الخرائط التي تسمح بتحليل أعمق للمعطيات وتركيبها، وبناء الخلاصات والنتائج حول الآليات الجيومورفولوجية المتحركة في دينامية خطر الانزلاقات الأرضية داخل الحوض.

1.2 تضاريس معقدة مهينة لنشاط خطر الانزلاقات الأرضية: يعتبر الأطلس الكبير الغربي وحدة تضاريسية جبلية تتميز بارتفاعاتها المهمة وبتعمق أوديتها التي تقطع الطبقات الصخرية بشكل عمودي، مما يجعل الأودية ضيقة تشرف عليها سفوح شديدة الانحدار في غالب الأحيان. وتوافق هذه الوحدة التضاريسية المجال الأكثر ارتفاعا بالأطلس الكبير وبشمال إفريقيا والخريطة (2) توضح ذلك، حيث الارتفاعات تتدرج بشكل نسبي من الشمال إلى الجنوب، بدءا من حوالي 1000 متر كأدنى ارتفاع عام مسجل بمخرج الأودية، إلى 4165 متر كأعلى ارتفاع بقمة توبقال.

يمكن تقسيم خريطة الارتفاعات لحوض أوريكية كما تبين الخريطة (3) إلى ثلاثة تصنيفات جبلية مختلفة الخصائص من الشمال إلى الجنوب:

النطاق الأول: هي المنطقة الشمالية لحوض واد أوريكية، تمتد من مصب الحوض إلى منطقة اغبالو، تتراوح الارتفاعات في هذه المنطقة ما بين 918م و2000م.

النطاق الثاني: يمتد من أغبالو إلى إمي ن تادرت، تسود فيه الارتفاعات ما بين 2000م و 2500م على الضفة اليمنى لواد أوريكية وبالضبط هضبة ياغور وعلى الضفة اليسرى هضبة تيمناكر.

النطاق الثالث: تمثل هذه المنطقة أكثر من 50% من مساحة الحوض ككل، تقع جنوب منطقة إمي ن تادرت وتنتمي للجزء الأكثر ارتفاعا من الأطلس الكبير وتزداد قيمة الارتفاعات بشكل سريع خاصة بالضفة اليمنى لواد أوريكية وتتميز بقمم عالية تتراوح ما بين 3800م و4000م.

هذه الارتفاعات تتجم عنها تساقطات مهمة ثلجية ومطرية تسمح بتهيئة الظروف لنشوء خطر الانزلاقات الأرضية كما تنتج عنها كذلك انحدارات قوية تفوق 50 درجة في عالية الحوض مما يساعد على سهولة تحريك كتل من التربة وركيزتها في بعض الحالات على مستوى السفوح نتيجة قوة الجاذبية خصوصا أثناء الأمطار الفجائية والمتركة مجاليا والتي تعتبر سمة تميز حوض أوريكية.

2.2 الانحدارات عامل أساسي في دينامية خطر الانزلاقات الأرضية: انطلاقا من الخريطة (4) الخاصة بالانحدارات لحوض أوريكية نلاحظ سيادة الانحدارات القوية في الحوض بشكل عام وتدرجها من العالية نحو السافلة، فأكثر من 60% من مساحة الحوض ككل تعرف انحدارات تفوق 50 درجة. تنتشر الانحدارات التي تتراوح بين 0-20 درجة في الجهة الشمالية والشمالية الغربية، كما تغطي جزء من الجهة الجنوبية الشرقية عند منطقة أدرار ميغان في حين تغطي الانحدارات الشديدة التي تتراوح ما بين 20-50 درجة في الوسط والجنوب إذ تأخذ اتجاهها من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي. وإن ذل هذا على شيء إنما يذل على أن احتمال خطر الانزلاقات سيتركز في عالية الحوض إذا ما كانت الغلبة للعوامل المكملة على حساب العوامل اللاغية لنشوء هذا الخطر.

3.2 بنية جيولوجية تعكس تعقد البناء الجيولوجي لمنظومة حوض أوريكية: تختلف مقاومة الصخور داخل حوض أوريكية لعوامل نشأة الأخطار تبعا لصلابتها، تجانسها وتماسكها، تعتبر

قابلية الصخور للنفاذية من الخصائص الأساسية المتحكممة في دينامية تحريك المواد، فكلما كانت الصخور أقل نفاذية كلما كانت إمكانية تكون المجاري المائية أكبر وبالتالي ارتفاع احتمالية خطر تحريك المواد والتركيب الصخري لحوض أوريكية يتكون من الصلصال والطين بنسبة 23.50%، والكلس بنسبة 9.20% ثم الصخور البلورية، وهي الصخور الغالبة على التكوين الجيولوجي للحوض بنسبة 67.30%، وتتركز في عالية الحوض. تتميز بمقاومتها وضعف نفاذيتها مما يساعد على تكون مسيلات مائية سريعة الجريان الأمر الذي يعطي قوة في التحريك الفردي للمواد سواء على مستوى السفوح أو في ضفاف الأودية والشعاب. ولهذه الخصائص الجيولوجية دورا مهما في وضع خرائط احتمال الأخطار الجيومورفولوجية وأخذها بعين الاعتبار في مشاريع إعداد الحوض النهري لأوريكية. الخريطة(5).

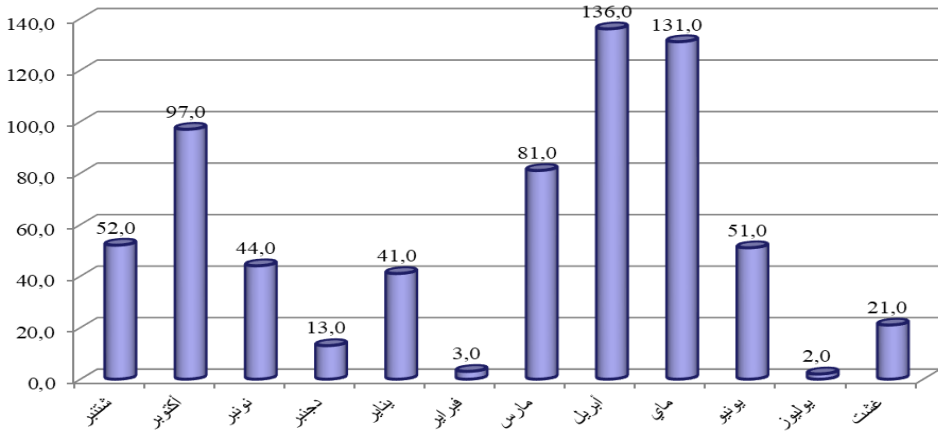
4.2 غطاء نباتي متنوع تغلب عليه التشكيلات الشجرية: يلعب الغطاء النباتي دورا مهما في حماية السفوح والتكوينات السطحية من مختلف عوامل نقل وتحريك المواد سواء بشكل فردي كما في التعرية الانتقائية أو بشكل جماعي كما في الانزلاقات، إذ نجد الغطاء النباتي بحوض أوريكية يتميز بالتنوع ويتمثل في:

- البلوط الأخضر الذي كان يمتد على مساحة شاسعة إلا أنه بدأ يتعرض للتدهور والتراجع.
- صنوبر حلب خاصة بالأجزاء السفلى.
- تجمعات منفردة ومنفرجة من العرعار.

يغطي الغطاء النباتي حوالي 50 % من مساحة الحوض كما توضح ذلك الخريطة (6)، وهو يعيق عملية جريان المياه السطحية ويخفف من حدتها، كما يشكل حاجزا وقائيا يقلل من أثر فعل الأمطار السيلية، مما يحقق فضلا كبيرا في تنظيم تدفق المياه الجارية والحد من تحريك المواد على مستوى السفوح، والغطاء النباتي الطبيعي يتبث التربة وبالتالي تنظيم السيل ومنه الرفع من حدة تماسك السطح، إلا أن الغطاء النباتي بحوض أوريكية يتعرض لاستغلال مفرط يؤدي إلى تراجع مساحته سنة بعد أخرى مما يزيد من حدة احتمال خطر الانزلاقات الأرضية خاصة بوسط الحوض حيث سيادة الصخور الطينية الهشة.

5.2 تساقطات مهمة وغير منتظمة مجاليا: بحكم موقع الجغرافي ومستويات ارتفاعاته التي تصل إلى 4000م يعرف حوض أوريكية تساقطات عنيفة مطرية وثلجية، واعتمادا على مجموعة من الأرقام التي سجلتها محطات الرصد يتبين أن التساقطات تبلغ في السافة 300 ملم في السنة وفي العالية أكثر من 700 ملم في السنة، لكنها غير منتظمة من سنة إلى أخرى، وخلال السنة الواحدة يعرف فصل الصيف جفافا ماعدا نزول بعض العواصف الرعدية، أما فصل الشتاء فيعرف نزول أمطار وثلوج. غير أن التركيز الزمني والمجالي هي سمة التساقطات بأوريكية مما يجعل السطح يصل إلى درجة الاشباع بالماء في وقت وجيز وبتظافر هذا مع العوامل السالفة الذكر تكون احتمالية خطر الانزلاقات أكثر قوة. (الخريطة 7)

نموذج لعدم انتظام التساقطات المطرية بالحوض (موسم 2018/2017)

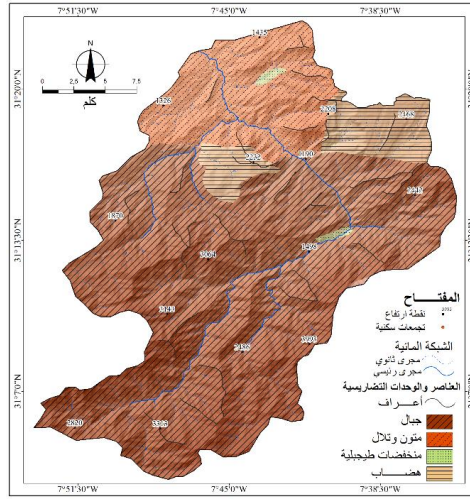


المصدر: وكالة الحوض المائي لتانسيفت 2018

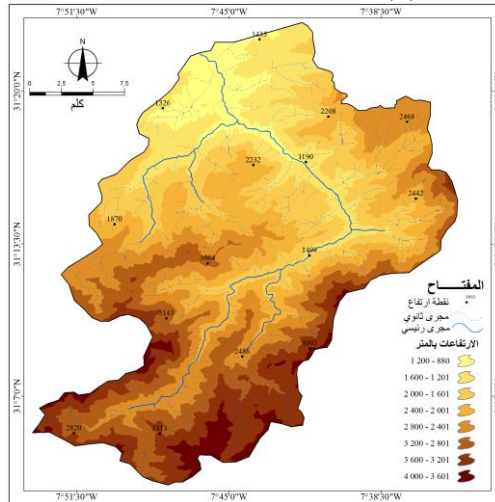
ترتفع كمية التساقطات بشكل عام كلما زاد الارتفاع، ذلك أن الجبال العليا تستقبل أكثر من 500 ملم/سنة، وتتجاوز هذا المعدل بكثير في العلو الأكثر من 4000 م حيث تصل إلى حوالي 1000 ملم/سنة²، في حين تنخفض في الحالات الحرجة إلى 100 ملم/سنة بالمجالات المشرفة على الدير عن مخرج الحوض.

كما تتخذ التساقطات شكل ثلوج (ما يقارب من 20 إلى 80% من مجموع التساقطات)، وتطول مدة الثلوج من شهرين إلى خمسة أشهر، بداية من نونبر إلى دجنبر، أو قد تدوم إلى غاية شهر أبريل وقت الذوبان الكلي للثلوج. مما يجعل السفوح بعالية الحوض تحتفظ بالرطوبة لمدة أطول وبالتالي تسهيل عملية التحريك الفردي والجماعي للمواد بهذا النطاق من الحوض أوريكة وحدات تضاريس معقدة

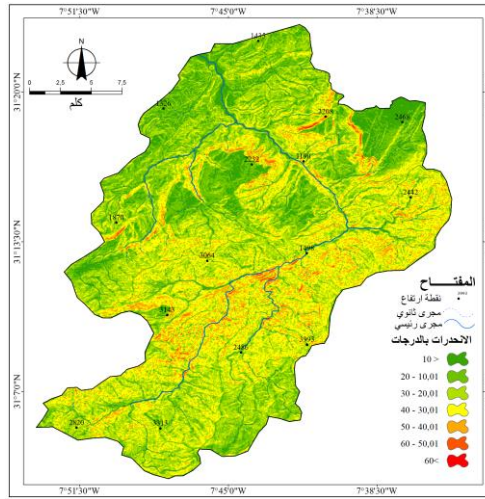
²- Hanich L. (2011): Dynamique de la neige sur le Haut Atlas, Actes du colloque « Eau et enjeux du développement durable, organisé à la FLSH Univ. Caddi Ayyad.



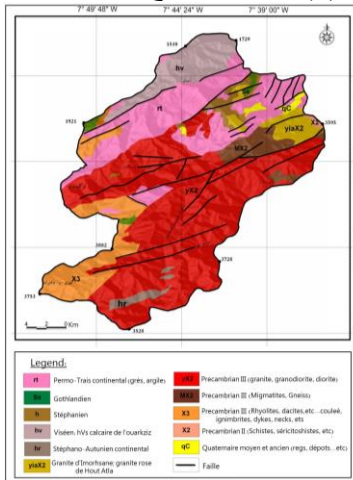
المصدر: الخريطة الطبوغرافية أو كيمدن توبقال 1/100000
الخريطة (4): الانحدار محرك خطر الانزلاقات بأوريكة
الخريطة (3): المستويات الارتفاعية بحوض أوريكة



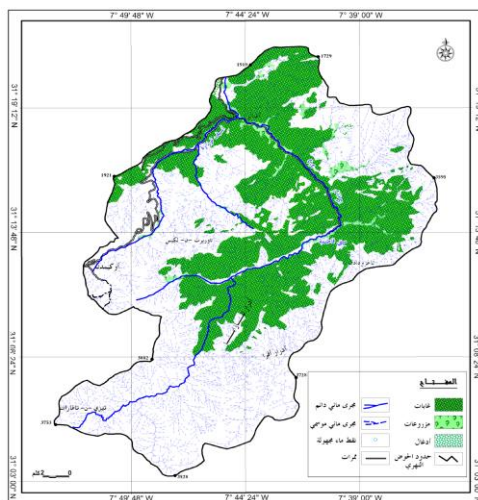
المصدر: م. وشالة 2019، معالجة النموذج الرقمي للارتفاعات



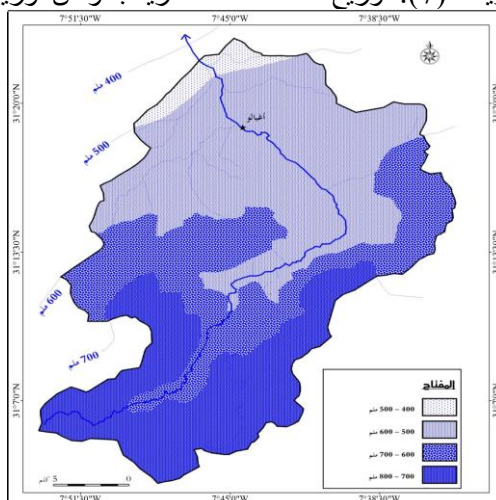
المصدر: م. وشالة 2019، معالجة النموذج الرقمي للارتفاعات
الخريطة (6): غطاء نباتي متناثر مجاليا
الخريطة (5): توجيه السفوح داخل حوض أوريكة



المصدر: لوحة مراكش الجيولوجية 1/500000



المصدر: م. وشالة 2019، الخريطة الطبوغرافية اوكيمن توبقال 1/100000.
الانزلاقات خطر حاصر وبقوة على سفوح حوض أوركية
الخريطة (7): توزيع التساقطات المطرية بحوض أوركية



المصدر: م. وشالة 2019، معالجة معطيات محطات الرصد الجوي
تندرج الانزلاقات ضمن الأخطار المرتبط بالتحريك الجماعي للمواد، وهي حركة كتلية
سريعة لجزء من السفح من العالية نحو السافلة، نتيجة عدة قوى يؤدي اتحادها إلى فقدان السطح
لتوازنه، وهذه القوى تتجسد في التكوينات الجيولوجية والماء الذي يعتبر العامل المحرك³،
بالإضافة إلى الانحدار. ويتمثل خطر الانزلاق بالسفوح على شكل نزول أو هبوط مكون من

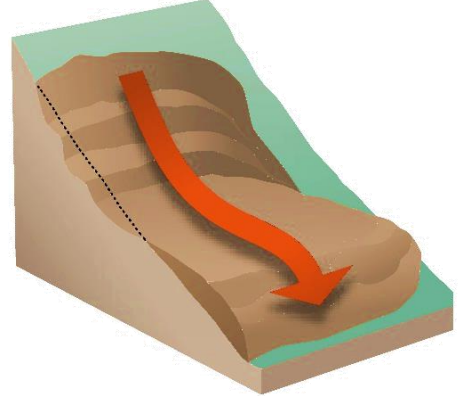
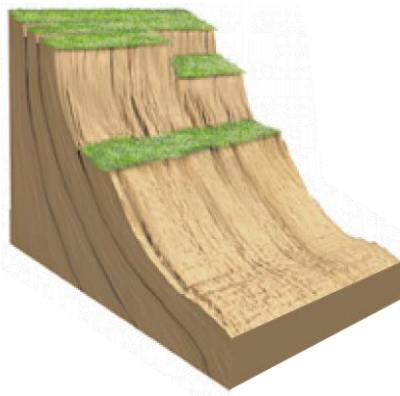
³ - منسوم محمد: الجيومورفولوجية العامة مدخل إلى علم التضاريس، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة
الوطنية. 2015 ص 155

كتل أو قطع لمواد متحركة على سفح دون أن تطرأ عليها تغيرات كبيرة في الأجزاء الهابطة حيث تكون ملتصقة بسطح المنحدر، ويكون مستوى الانزلاق، مقوساً أو مقعراً أحياناً. وفي أحيان كثيرة تكون الكتل المنزلقة موازيةً بعضها للبعض الآخر على شكل مدرجات، وتتخذ الانزلاقات أشكال مختلفة أهمها:

الشكل اللوحي: وهو حركة موازية لانحدار سطح السفح وتحفظ فيه الكتلة المنزلقة بتماسك نسبي.

الشكل الدائري أو الدوراني: وهو حركة انزلاق تحدث على سطح مقعر ترافقها حركة دائرية خلفية. لقمة الكتلة المنزلقة شبيهة بشكل الملاعة.

الشكل (1): مجسم يوضح الانزلاق الدائري الشكل (2): مجسم يوضح الانزلاق اللوحي



وتعتبر هشاشة الركيزة الجيولوجية وتشبعها بالماء، العامل الأساسي المنتج لهذا النوع من الأخطار وحوض أوريكة بحكم سيادة الصخور الهاشة النافذة خاصة في السافلة، كما توضح الخريطة الجيولوجية والمتمثلة في الصلصال والطين في سافلتة عند منخفض اغبالو والتي توافقها انحدارات قوية وتساقطات مطرية مهمة، كلها عوامل جعلت من السفوح المطلة على هذا المنخفض مجالا للانزلاقات الأرضية بامتياز.

1.3. منهجية إعداد خريطة احتمال خطر الانزلاقات بحوض أوريكة: يعتبر التوطن المجالي لأي نوع من الأخطار ذات المصدر الطبيعي إمكانية مهمة، وتقنية رائدة في تمييز المناطق المهددة عن غيرها. وإنجاز خريطة احتمالية خطر الانزلاق بحوض أوريكة، قمنا بإدماج مختلف العوامل المتحكمة في ظهور هذا الخطر وفق منهجية تقوم على إعطاء كل عامل نسبة مئوية تعبر عن وزن كل عامل على حدة.

حاول كثير من الباحثين وضع مجموعة من الطرق المنهجية لدراسة احتمال خطر الانزلاقات الأرضية وتمثيلها كارطوغرافيا (Varnes, 1984; Carrara et al., 1991; Wachal et al., 2000; Hudak, 2000; Maquaire, 2002)، لكن على العموم هناك طريقتين هما الأكثر انتشارا واحدة تقوم على مقارنة نوعية استدلالية وأخرى على مقارنة كمية، فالأولى تعتمد على الخرجات الميدانية لملاحظة خطر الانزلاق في الميدان وتمثيلها كارطوغرافيا في عين المكان باستعمال برامج نظم المعلومات الجغرافية، أو عن طريق كارطوغرافية العوامل المتحكمة في دينامية الانزلاقات الأرضية حيث لكل عامل وزنة في نشوء الخطر يترجم هذا الوزن بالنسبة المؤية وذلك حسب تأثير كل عامل في احتمال خطر الانزلاق وهي نفس المنهجية التي اعتمدنا

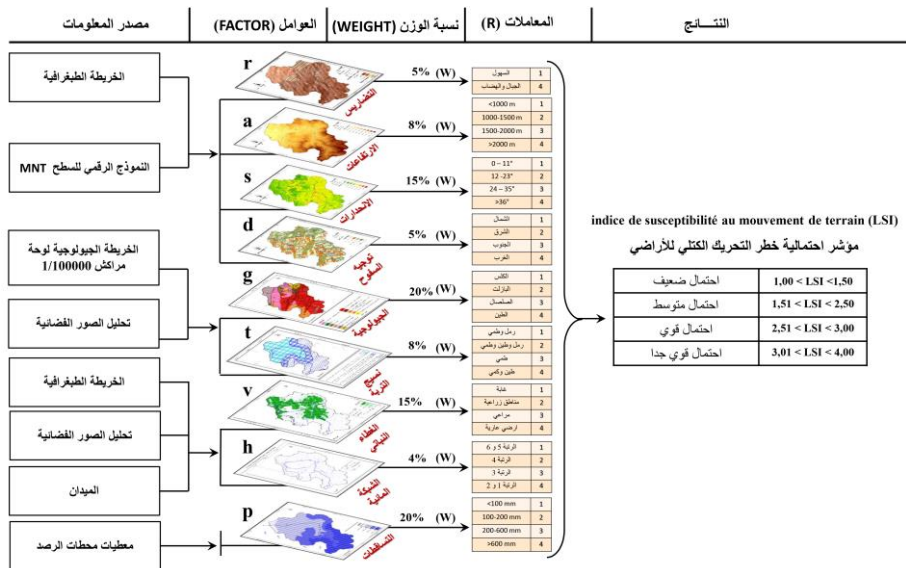
عليها نحن أيضا في هذه الدراسة. فيما الطريقة أو المنهجية الثانية فهي تعتمد مقارنة إحصائية حيث إن كارطوغرافية احتمال خطر الانزلاق يعتمد على إحصاء ميداني لعدد وتوزيع حركات الانزلاقات بمجال معين. واختيارنا للمنهجية الاستدلالية Méthode heuristique جاء وفق مجموعة من الاعتبارات على رأسها:

-شساعة المجال نسبيا 570 كلم2 بشكل جعلنا لا نتوفر على خرائط ومعلومات دقيقة حوله.
-توفرنا على معطيات عامة بخصوص: الجيولوجية، الغطاء النباتي، النموذج الرقمي للارتفاعات MNT ...

-غياب إحصائيات حول مختلف الانزلاقات والحركات الكتلية التي عرفها الحوض وهذا أساس المنهجية الإحصائية.

منهجيا بعدما أعطينا لكل عامل وزنه بنسبة مئوية كان من الضروري إرفاقه بمعاملات تعطي لكل مكون داخل عامل معين وهذه المعاملات تختلف بين 1 و 2 و 3 و 4 وذلك حسب المكونات اللاغية والمكاملة لخطر الانزلاقات داخل نفس العامل، فالمكونات اللاغية تأخذ قيما أو معاملات صغيرة تهم 1 و 2 بينما الخصائص المكاملة والمتحكمة تأخذ قيما كبيرة أي 3 و 4. والشكل (3) يوضح أكثر تفاصيل هذه المنهجية.

الشكل (3): منهجية اعداد خريطة احتمال خطر الانزلاقات الأراضية بحوض ارويقة الجبلي



المصدر: م. وشالة 2019

2.3. خريطة احتمال خطر الانزلاقات الأرضية: بفضل تطبيق المنهجية المشار إليها في الفقرة السابقة حاولنا حساب مؤشر احتمال الانزلاقات الأرضية (LSI) بحوض أوريقية بتطبيق المعادلة التالية⁴:

$$LSI = \frac{[R_r(W_r) + R_a(W_a) + R_s(W_s) + R_d(W_d) + R_g(W_g) + R_t(W_t) + R_v(W_v) + R_h(W_h) + R_p(W_p)]}{9}$$

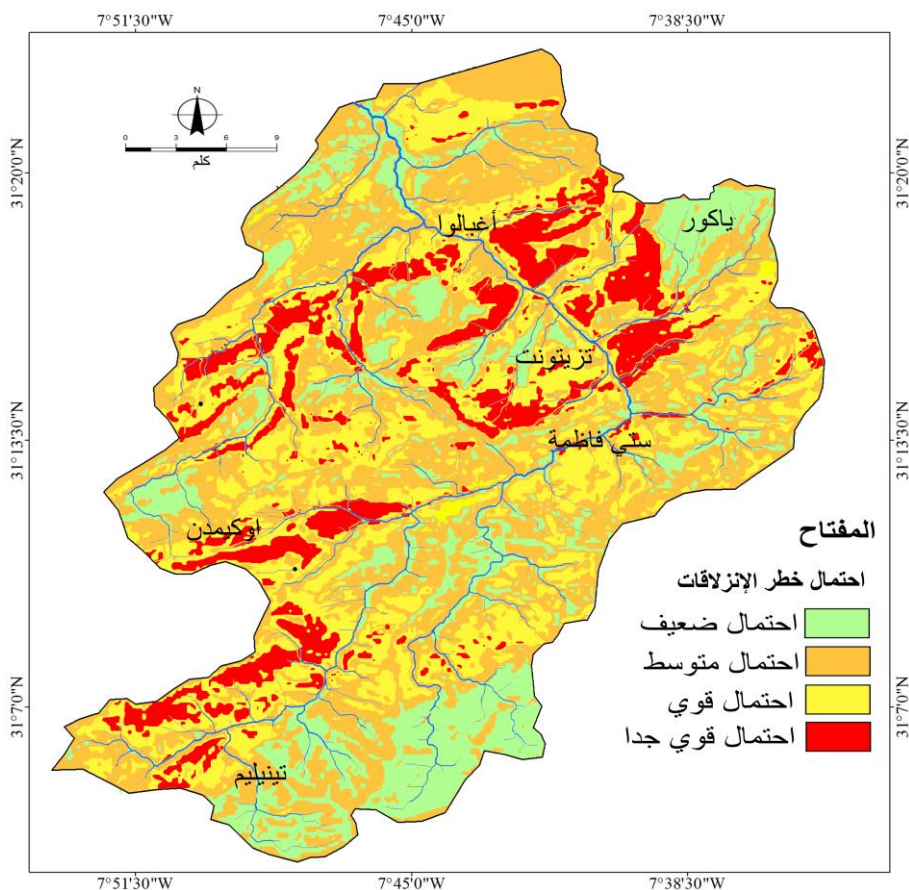
وبترجمة نسبة الوزن لكل عامل وقيمة معامل مكوناته هذه العوامل نحصل على المعادلة بالصيغة التالية:

$$LSI = [(0,05 * I_r) + (0,08 * I_a) + (0,15 * I_s) + (0,05 * I_d) + (0,20 * I_g) + (0,08 * I_t) + (0,15 * I_v) + (0,04 * I_h) + (0,20 * I_p)] / 9$$

حيث إن: LSI: مؤشر احتمال الانزلاقات الأرضية. I_r: معامل التضرس. I_a: معامل الارتفاع. I_s: معامل الانحدار. I_d: معامل توجيه السفوح. I_g: معامل الجيولوجية. I_t: معامل نسيج التربة. I_v: معامل الغطاء النباتي. I_h: معامل الشبكة المائية. I_p: معامل التساقطات. تعتبر الخريطة (8) من نتائج هذه الدراسة وهي حاصل قيم مؤشر احتمال الانزلاقات الأرضية (LSI) بالجزء الجبلي من الحوض النهري لود أوريقية حيث قمنا بتقسيم حاصل هذا المؤشر إلى أربع فئات؛ الفئة الأولى من 1 إلى 1.5 تعبر عن احتمال ضعيف إلى منعدم لخطر الانزلاقات الأرضية، والفئة الثانية من 1.51 إلى 2.50 تبين المجالات ذات احتمال متوسط، والفئة الثالثة بين 2.51 و 3.00 تدل على احتمال قوي والذي عبرنا عنه باللون الأصفر، ثم الفئة الرابعة والأخيرة بين 3.01 و 4.00 تهم المجالات ذات احتمال قوي جدا وهي المعبر عنها باللون الأحمر.

الخريطة (8): خريطة احتمال خطر الانزلاقات بحوض أوريقية الجبلي

⁴-Wachal, D.J., and Hudak, P.F., (2000). Mapping landslide susceptibility in Travis Country, Texas, USA. GeoJournal, vol. 51, pp248



المصدر: م. وشالة 2019.

يتضح من خلال خريطة احتمال خطر الانزلاقات بحوض أوربكة الجبلي أن هذا المجال مهدد بخطر الانزلاقات الأرضية كأحد أوجه الأخطار الجيومورفولوجية الأكثر حضوراً به، حيث إن 45% من مساحة الحوض ذات احتمال قوي إلى قوي جداً، ويتركز هذا الاحتمال القوي في وسط الحوض بالمنطقة الهضبية في اتجاه الغرب نحو جبل أوكيمن، لكن التحدي الأكبر هو إن احتمال هذا الخطر وارد بقوة في المجالات حيث التركز السكاني مهم وتحتضن رهانات بشرية مهمة ويتعلق الأمر هنا بمنخفض ولماس وأغبالو في الوسط الشرقي للحوض والمحطة السياحية أوكيمن في أقصى الغرب.

خاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن للكارطوغرافية الالية أهمية بالغة في دراسة الأخطار الجيومورفولوجية، من خلال وضع مجموعة من الخرائط تبين المجالات المهددة من المجالات المستقرة الأمانة بحوض أوربكة، وقد رافق هذا بناء قاعدة معلومات جغرافية لتدبير الأخطار الجيومورفولوجية تسهل على مختلف الفاعلين المتدخلين في إعداد وتنمية المجال اتخاذ قراراتهم بخصوص نوع وطريقة التدخل ومعرفة المجالات ذات الأولوية، أو التي تتطلب تدخل مستعجل.

لقد مكنتنا الكارطوغرافية الالية من تتبع دينامية واحتمال خطر الانزلاقات الأرضية كأحد الأخطار الجيومورفوجية بالمجال المدروس، حيث تبين أن أكثر من 45% من المجال الذي يغطيه حوض أوربكية بما يحمله من كتلة بشرية وما يرافقها من بنايات وتجهيزات وأنشطة يومية مهددة بشكل مباشر بخطر الانزلاقات الأرضية، خاصة في جزئه السفلي. وهذا راجع إلى تظافر مجموعة من العوامل على رأسها المناخ والجيولوجية. وللوصول إلى التقليل من درجة هشاشة حوض أوربكية ورفع التهديد عنه بخطر الانزلاقات الأرضية اسوة على باقي الأخطار الجيومورفوجية فإننا نعتقد بضرورة:

-تطبيق منهجية هذه الدراسة على نطاق واسع في جميع الأحواض النهرية للأطلس الكبير، ولما لا في جميع الأحواض النهرية المغربية، إلى جانب رغبتنا الملحة في الثقات الفاعلين لمثل هذه الدراسات وتبنيها في إعداد وتهئية الأحواض النهرية.

-وضع مخططات للوقاية من الأخطار الجيومورفوجية تأخذ بعين الاعتبار دينامية الأحواض النهرية وتتلاءم مع مختلف التقسيمات الإدارية المحلية والجهوي والوطنية.

-مجانبة المعلومات الجغرافية خاصة ذات دقة مكانية عالية، مما سيفتح المجال لإجراء دراسات دقيقة لأحواض التصريف وتطبيقاتها سواء في مجال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية أو لاتقاء شر الأخطار الجيومورفوجية.

-اعتماد المقاربة التشاركية في عمليات تدبير خطر الانزلاقات الأرضية مع التركيز على الثقافات والدرایات المحلية الموروثة لدى الساكنة القديمة الاستقرار في المجالات الجبلية.

-استعمال الأنظمة الرقمية وقواعد المعلومات الجغرافية في رصد وتتبع الأخطار الطبيعية في علاقتها بالإنسان الجبلي. وخلق آليات لدعم التقليل من الهشاشة والوقاية من الأخطار (نظام التأمين ضد خطر الانزلاقات).

قائمة المراجع:

- 1.عمارة منذر علي، حسين (2009). النموذج الجيومورفولوجي للخصائص المورفومترية وتطبيقاته على حوض وادي كورده ره شرق بحيرة حميرن. العراق. مجلة ديالي. العدد 41.
- 2.الكريفة. ع. الجليل(1999): دور الجيومورفولوجيا في إعداد المجال؛ نموذج خرائط للأخطار الطبيعية بواد نفيس. المغرب. الملتقى الوطني الثامن للجيومورفولوجيين المغاربة بمراكش.
- 3.وشالة. ميلود(2014). مساهمة في إنجاز مخطط الوقاية من الأخطار الطبيعية بالمناطق الجبلية حالة حوض غياغية. بحث شهادة الماستر في الجغرافيا. جامعة القاضي عياض. مراكش.
- 4.Amaya A., Algouti Ab., Algouti Ah., El Aaggad N. (2014): Cartographie de l'aléa mouvements de terrain du Bassin versant de n'fis, Haut atlas, Maroc, International journal of innovation and applied studies.
- 5.Carrara A., Cardinali, M., Detti, R., Guzzetti, F., Pasqui, V., and Reichenbach P., (1991): GIS Techniques and Statistical Models in Evaluating Landslide Hazard. Earth Surface Processes and Landforms, Vol. 16, 427-445.
- 6.Faleh, A. Sadiki, Ab. (2002): Glissement rotationnel de Dhar el Harrag: exemple d'instabilité de terrain dans le Préf central (Maroc). Bulletin de l'Institut Scientifique, Rabat, Section Sciences de la terre, n° 24, 41-48

- 7.Hanich L. (2011): Dynamique de la neige sur le Haut Atlas, Actes du colloque « Eau et enjeux du développement durable, organisé à la FLSH Univ. Caddi Ayyad.
- 8.Maquaire O., et al. (2006): Evaluation et cartographie par SIG du risque "glissement de terrain". Revue Internationale de Géomatique, Vol spécial, n°4/2006.
- 9.Maquaire, O., (2002): Aléas géomorphologiques (mouvements de terrain). processus, fonctionnement, cartographie. Diplôme d'Habilitation à l'Université Louis Pasteur Strasbourg. 223 p.
- 10.Mustapha, Namous (2012): Evolution Quaternaire Et Dynamique Actuelle D'un Système Géomorphologique de front de chaine Actif: L'Exemple Du Bassin Versant De L'OURIKA (MAROC). Thèse du doctorat.
- 11.Nahed.A (1990): les remplissages superficiels des bassins intramontagneux inscrits dans le permo-trias de la bordure nord du haut –atlas de Marrakech (région d'Asni, Maroc). thèse du doctorat a université Cady Ayyad Marrakech.
- 12.Tourani, A., (1988): Etude stratigraphique, sédimentologique et ichnologique du Carbonifère de l'Atlas de Marrakech (région Ourika-Zat, Maroc). Thèse Université. Université de Marrakech, Maroc, 150p.
- 13.Varnes, D.J., (1984): Landslides hazard zonation. A review of principales and practice, Paris, 63 pp.
- 14.Wachal, D.J., and Hudak, P.F., (2000): Mapping landslide susceptibility in Travis Country, Texas, USA. GeoJournal, vol. 51, p. 245-253
- 15.Wachal, D.J., and Hudak, P.F., (2000): Mapping landslide susceptibility in Travis Country, Texas, USA. GeoJournal, vol. 51, p. 245-253

العنف الزوجي ضد النساء وإنعكاساته على الأسرة والمجتمع

Marital violence against women and its effects on family and society

أ. أمينة زوجي، جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب

Amina ZAOUJI, sociology researcher – Mohammed V University
Rabat-Morocco

ملخص: نسعى من خلال هذه الورقة معالجة إشكالية العنف الزوجي، باعتباره النواة الأولى لجميع أنواع العنف الممارسة في المجتمع؛ فرغم حدوثه ما بين الزوجين فهو يمس بشكل مباشر أو غير مباشر جميع أفراد الأسرة ويؤثر عليهم سلباً، مما يجعل الأسرة فضاء غير آمن بالنسبة إلى أفرادها في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون مجالا للشعور بالأمن والاستقرار والحماية، بل إن هذا الفضاء يصبح مجالا لممارسة العنف وإعادة إنتاجه وتصديره للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: العنف الزوجي، النساء، الأسرة، المجتمع، الأطفال.

Abstract: In this article, we seek to treat the problem of marital violence, which we consider as the primary nucleus of all types of violence practiced in society. Although the marital violence occurs between spouses, it directly or indirectly affects all members of the family and affects them negatively, and this makes the family an insecure space for its members while it is supposed to be an area of security, stability and protection. Indeed, this space becomes an area for violence reproduction and export of violence to society.

Keywords: Marital violence, Women, family, society, children.

مقدمة:

يشكل العنف الزوجي مشكلة اجتماعية خطيرة ومستمرة، بسبب نطاقه العالمي والتكاليف البشرية والاجتماعية العالية المترتبة عليه. وهو من بين أكثر أشكال العنف ممارسة ضد النساء شيوعاً في العالم وفق ما حددته مجموعة من المنظمات الدولية، وقد أظهرت أرقام منظمة الصحة العالمية لسنة 2013 أن ثلث النساء في العالم تعرضن بالفعل للإيذاء البدني أو الجنسي من قبل شريك حميم، ويمكن وصف هذا العنف بكونه امتداد لعلاقات القوى غير المتكافئة والهيمنة الذكورية المترسخة في البنيات الذهنية للعديد من المجتمعات، وخصوصاً التقليدية منها، فالعنف يتميز بكونه سلوك قديم قدم البشرية، تشهد على وجوده كتب التاريخ والأساطير القديمة، والأمثال الشعبية، وبما أنه ظاهرة ملازمة للإنسان، فإنه يطبع العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الأفراد والجماعات، وقد ارتبط عبر التاريخ بالفئات الهشة والمستضعفة، ولاسيما الأطفال والنساء، ففي الماضي "كانت بعض الحضارات السابقة تذبج النساء والأطفال وتقدمهم قربانين للالهة، كما كان من حق الرجل أن يقتل زوجته أو يقتل أطفاله" (المهدي امحمد الجديدي، 2017، ص25). ورغم التحولات والتطورات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، في مجال حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد النساء انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق، فإن ثقافة العنف مازالت مترسخة، لأنها ترتبط بالتنشئة الاجتماعية والتربية بالأساس، وحسب عالم الاجتماع الأمريكي ويليام جوشيا غود (William Josiah Goode, 1971) William J. Goode، فالعائلة باعتبارها جماعة اجتماعية، فإنها تتضمن تسلسل هرمي تتطور فيه العلاقات الشخصية القائمة على أدوار المهيمن والمهيمن عليه، وعلاقات التنافس والسلطة.

اعترفت العديد من البلدان بالحاجة إلى استجابة عامة مجتمعية لمشكلة العنف ضد النساء، بما في ذلك ما يقع داخل الأسرة (Lessard, G et al, 2015, P3)، نظراً لخطورته على الفرد والمجتمع، ونظراً لكونه يقع في فضاء يفترض أن يوفر الأمن والحماية لأفراده، وبالتالي فإن هدفنا من خلال هذه الورقة، يتمثل في محاولة تسليط الضوء على خطورة العنف الممارس في الفضاء الخاص ضد النساء، وإبراز انعكاساته على جميع أفراد الأسرة والمجتمع. وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في سياق ارتفاع العنف المجتمعي وارتفاع عدد حالات العنف المسجلة ضد النساء بصفة عامة، والعنف الزوجي بصفة خاصة، وهو ما تؤكد مجموعة من التقارير الدولية والمحلية.

إشكالية البحث

كان العنف الزوجي الممارس على النساء في الأسرة، وما يزال من بين أكثر أشكال العنف انتشاراً في جميع المجتمعات الإنسانية، وأكثرها خطورة، ومازالت آثاره تتصاعد بوتيرة كبيرة، رغم ما تم تحقيقه من مكتسبات على مستوى الحقوق والتعديلات القانونية المترتبة عنها والتي أدانت جميع أشكال العنف، وجرمت مرتكبيه، إلا أن ذلك لم ينعكس كثيراً على مستوى العلاقات والممارسات اليومية، مما ساهم في استمرار ثقافة التسامح مع العنف الأسري الذي ينظر إليه كشأن شخصي، غير أننا نعتبر أن العنف الزوجي هو النواة الأولى لجميع أنواع العنف الأخرى، المنتشرة في المجتمع، فالعنف الزوجي حسب الباحثة خلود السباعي هو أحد "أقدم أشكال العنف وأفظعها، وهو الأكثر انتشاراً والأكثر صمتاً وخفية، والأكثر تأثيراً على سيكولوجية الأفراد في بعدها الشعوري أو اللاشعوري" (خلود السباعي، 2016، ص71)، بمعنى أن العنف الزوجي وإن كان يحدث بين الزوجين في المجال الخاص، فإن تداعياته تمتد إلى باقي الأفراد في الأسرة وخصوصاً الأطفال، بل إن تداعيات هذا العنف تتسلل إلى الفضاء العام نظراً لوجود قابلية لانتقال العنف من الوسط الأسري الذي يمارس فيه، إلى الوسط الاجتماعي (احمد أوزي،

(2014، ص134)؛ من خلال القيم التي يكتسبها أفراد الأسرة التي تعاني من العنف، والتي يُصَدِّرونها بدورهم إلى العالم الخارجي، مما يجعل الأسرة مكاناً لإنتاج وإعادة إنتاج العنف بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي تصبح الأسرة مكاناً غير آمن بالنسبة إلى الأطفال. ونعترف في هذا المقال من خلال مناقشة ما توصلت إليه بعض الدراسات الإجابة عن السؤال التالي: ما هي تداعيات وانعكاسات العنف الزوجي الممارس ضد النساء على أفراد الأسرة والمجتمع؟

تعريف العنف الزوجي: ذكر العنف في معظم المعاجم العربية كلسان العرب والمعجم الوسيط، بمعنى الأخذ بالشدّة والقسوة واللوم، وهو ضد الرفق، ويقابله في اللغة الفرنسية مصطلح *la violence*، وفي اللغة الإنجليزية *violence*. ويعرفه لالاند بأنه "الاستخدام غير القانوني أو غير المشروع للقوة على الأقل" (André Lalande, 1991, p 121)، ويعرفه قاموس الأكاديمية الفرنسية في نسخته الخامسة بأنه "استخدام القوة ضد الحقوق المشتركة، وضد القوانين، وضد الحرية العامة" (L'Académie française, 1798 : P 3391).

أما فيما يخص تعريف العنف الزوجي موضوع بحثنا، فإننا لا نجد تعريفاً واضحاً ومحدداً، إذ إن معظم التعاريف التي يتم الاستناد إليها هي نفسها تعاريف العنف ضد النساء بصفة عامة، حيث نجد تعريف تقرير الأمم المتحدة، والذي يحدد العنف ضد النساء في كونه كل "تصرف أو إهمال أو تهديد أو سلوك مهين في أي مجال يسبب أو من المحتمل أن يتسبب في أذى جسدي وجنسي ونفسي للنساء" (ONU, 1999)، كما تُعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد النساء بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول إن التعريف الاجرائي الذي نتبناه في هذا البحث، يتمثل في كون العنف الزوجي هو كل سلوك يستعمل فيه الزوج القوة أو السلطة المادية أو الرمزية ضد الزوجة، هدفه إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بها أو إرغامها على فعل معين أو اتخاذ قرار معين رغماً عنها.

أشكال العنف الزوجي: لا يوجد شكل واحد للعنف ضد النساء في الفضاء الخاص، بل إن هناك عدة أشكال حاولت مجموعة من الأبحاث والدارسات حصرها وتحديدتها وذلك من أجل التمكن من دراسة تأثيرها على الضحية، خصوصاً أن بعضها غير قابل للإثبات:

العنف الجسدي: أو العنف الفيزيقي، ويتمثل في بعض الأفعال المؤدية، التي تهدد السلامة الجسدية للضحية، وقد تفضي بها إلى العجز أو الموت أحياناً، وهي تشمل اللكم والضرب سواء باليد أو باستعمال أداة معينة، والعض وتوجيه الركلات والحرق والخنق... ويتميز العنف الجسدي بكونه من أكثر أشكال العنف قابلية للملاحظة والقياس، لأنه يتمظهر على جسد الضحية بما يخلفه من آثار بارزة.

العنف الجنسي: يتعلق العنف الجنسي بتلك الممارسات الجنسية غير المرغوب فيها، والتي تتم عن طريق الجبر واستعمال القوة دون موافقة الضحية، كالنحرش والاغتصاب والإكراه على القيام بأفعال أو وضعيات جنسية معينة.

العنف السيكولوجي: يعد العنف السيكولوجي أو النفسي في سياق الحياة الزوجية، سلوكاً متمعداً ومتكرراً، يتم التعبير عنه من خلال قنوات الاتصال المختلفة (اللفظية والإيمائية والنظرة وبعض الموقف وما إلى ذلك) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لغرض صريح وهو التسبب في

إلحاق ضرر عاطفي بالطرف الآخر (Lindsay, J. et Clément, M, 1998, p151). وبالتالي فالعنف السيكولوجي يمارس من خلال عبارات التهديد، والسب والتحقير والسخرية، والابتزاز، والحرمان من الحرية، وكذا دفع الضحية إلى الجنون عبر تصرفات معينة، واستخدام الأطفال كوسيلة للضغط وجعلها تشعر بتأنيب الضمير.

العنف الاجتماعي: ويتعلق بفرض بعض القيود على الحياة الاجتماعية للضحية، والرقابة الصارمة عليها وعلى تحركاتها، ووضعها تحت الوصاية والتي قد تصل إلى حد الحبس والحضر من ممارسة بعض الحقوق والأنشطة.

العنف الاقتصادي: يتمثل في منع الضحية من مزاولة العمل بشكل تعسفي، أو الاستيلاء على أجزائها أو التفرد بامتلاك سلطة صنع القرار فيما يخص الموارد المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال قد تحضر مجتمعة في أغلب الأحيان، لأن هناك عدة تقاطعات فيما بينها، كما يمكن إدراج العنف الاجتماعي والعنف الاقتصادي كأشكال للعنف النفسي، باعتبارها أشكال تعكس سلوكيات تهدف جميعها إلى التحكم في الضحية وقمع إرادتها الحرة.

خصائص العنف الزوجي: للعنف الزوجي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي أنواع العنف المجتمعي، نظرا لتعدد شبكة العلاقات التي تربط بين الجاني والضحية، مما يجعل من عملية الدراسة والتدخل أمرا ليس بالسهل، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- هناك علاقة عاطفية بين الجاني (مرتكب العنف) والضحية، حيث إن الضحية في الغالب لا تستطيع اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص وضعيتها بسبب ارتباطها بالمعنف.

- تحاول الضحية التستر على العنف الذي تتعرض إليه من أجل حماية الجاني أو من أجل الحفاظ على صورة الأسرة أمام المجتمع، وقد يكون هذا في الغالب على حساب صحتها الجسدية أو النفسية.

- غالبًا ما تستمر علاقة الضحية والجاني حتى بعد الانفصال أو الطلاق، خصوصا في حالة وجود أطفال.

- تقع أعمال العنف في المنزل في معظم الأوقات، أي في المكان الذي يفترض به أن يوفر الأمن والحماية.

- من خلال ممارسة العنف أو التهديد بممارسة العنف الجسدي أو العنف الجنسي أو العنف النفسي، فإن مرتكب العنف يمس بالسلامة الجسدية والنفسية للضحية.

- في معظم الأحيان، يمارس العنف الزوجي على مدى فترة طويلة من الزمن، وتزداد شدته عموماً بمرور الوقت.

- هناك صلة بين الهيمنة في العلاقة الزوجية وممارسة العنف، وفي حالة العنف الزوجي، غالباً ما يستفيد مرتكب العنف من توازن غير متكافئ في القوة، في حين يكون خطر العنف متدني عندما يعيش الأزواج على قدم المساواة.

مقاربات حول العنف الزوجي: حاولت العديد من المقاربات والنظريات الاجتماعية

والسيكولوجية والبيولوجية، تقديم بعض التفسيرات حول العنف الزوجي، وهي تفسيرات يمكن وصفها بالمتناقضة من حيث المنطلقات؛ حيث ترى المقاربة السيكدينامية العنف الزوجي كعرض لانعدام التكيف أو كخلل شخصي ومرض في تطور شخصية المعتدي أو الضحية أو هما معا، فمن وجهة نظر علم النفس الاكلينيكي قد يتمثل السبب في مازوشية الضحايا أو الانحراف النرجسي للمعتدي، ومن المنظور النسقي يمكن أن نجد تفسيرات سببية تتمثل في

صعوبات التكيف مثل نقص المهارات لحل النزاعات، وصعوبات التواصل (Potvin, P et al., 2007).

وتفسر المقاربة البنيوية والسياسية العنف الزوجي، كنتيجة للعوامل المجتمعية والتاريخية التي عززت سلسلة من الأساطير والتحيزات التي تجعل المرأة ضحية بسبب القيم البطريركية المهيمنة، وتندرج ضمنها المقاربة النسوية التي تحلل العنف الزوجي من منظور اجتماعي يؤكد على عدم المساواة الممنهجة لسلطة الرجال على النساء التي نجدها في مختلف المستويات (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، وكأساس لهذه المقاربة، نجد بشكل رئيسي بعض الأفعال والتصرفات التي يتم تكريسها كليا أو جزئيا لممارسة الرقابة الاجتماعية على النساء والتقسيم الجنسي للعمل؛ وفي هذه القراءة البنيوية للعلاقات بين الرجال والنساء، يتم تأسيس العنف الزوجي كمظهر من مظاهر القمع الأبوي (Emmanuelle Mélan, 2017). وتفترض بعض الدراسات، المنجزة من طرف باحثين من جامعة نيو هامبشاير مثل شتاينميتز وستراوس Straus وجود تناظر للعنف بين الزوجين وأن العنف الزوجي ليس حكراً على الرجال، حيث يتم الدفاع عن فرضية أن المرأة أيضاً عنيفة جسدياً ونفسياً مثل الرجل مفضلاً تسجيل ديناميكية العنف الزوجي في علاقة متناظرة (Emmanuelle Mélan, 2017).

ورغم اختلاف هذه المقاربات من حيث المنطلقات، فإن العنف ضد النساء يبقى واقعا لا يمكن نكرانه أو التغاضي عنه، بغض النظر عن الجدل القائم بين مختلف التيارات الفكرية، وبغض النظر أيضاً عن الأسباب سواء كانت اجتماعية محضة وليدة ظروف معينة، أو كانت ناتجة عن الرغبة في السيطرة على النساء، لأن العنف يبقى سلوكاً خطيراً ويؤثر على الضحايا مباشرة وغير المباشرة له، بل إن المعتدي أيضاً يتأثر من هذا العنف الذي يصدر عنه اجتماعياً ونفسياً.

أولاً. تأثير العنف الزوجي على النساء: لا نجانب الصواب إذا قلنا إن جميع النساء في العالم معرضات لخطر العنف في أي وقت من الأوقات في حياتهن، فانطلاقاً من مرحلة الطفولة، وإلى غاية مرحلة الشيخوخة، تكون النساء معرضات إلى سوء المعاملة الجسدية أو العنف الجنسي أو النفسي أو اللفظي، فضلاً عن العيش في خوف مستمر، وغالباً ما يكون مرتكب العنف هو رجل معروف لدى الضحية، أو أحد أفراد أسرته، مما يجعل الفضاء الأسري أو العائلي والذي يفترض فيه أن يكون فضاءً لممارسة الحميمة في إطار من الحب والأمن والاستقرار، فضاء تمارس فيه جميع أشكال العنف والانتهاكات.

وتشير معطيات تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أن 137 امرأة بلقين حُتفن يومياً على المستوى العالمي، على أيدي أزواجهن أو شركائهن أو أقاربهن؛ وأن أكثر من نصف النساء الـ 87 ألف اللاتي قُتلن في عام 2017، قُتلن بأيدي أولئك الأكثر قرباً لهن، ومن هذا العدد، قتلت 30 ألف امرأة تقريباً بأيدي شريك أو زوج، كما قتلت 20 ألف بأيدي قريب (موقع بي بي سي عربي، 2018).

أما بالنسبة إلى المغرب، فإن أرقام مديرية الأمن الوطني في المغرب لسنة 2016، تفيد تعرض حوالي 17042 امرأة للعنف، منهن حوالي 5387 امرأة تعرضت للعنف على يد الزوج، بنسبة 32 في المائة، وقد بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف من طرف أحد الأقرباء حوالي 1845 بنسبة 11 في المائة، كما تعرضت حوالي 1044 امرأة للعنف على يد طليقتهن السابق بنسبة 6 في المائة، و3595 حالة عنف كانت فيها النساء ضحايا اعتداء جارهن بنسبة 21 في المائة، وتتوزع حالات العنف المتبقية على أشخاص غرباء أو تجمع بينهم وبين الضحايا علاقات عمل (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، 2017).

كما أن النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، تفيد أن معدل انتشار العنف ضد النساء يصل في الوسط الحضري إلى 55.8 في المائة مقابل 51.6 في المائة في المجال القروي، وأن أعلى نسب انتشار العنف تقع في سياق الخطوبة وفي الوسط الزوجي بما نسبته 54.4 بالمائة وسط النساء المخطوبات، و 52.5 بالمائة وسط النساء المتزوجات. كما تفيد أيضا تعرض 12.4 بالمائة من مجموع النساء المغربيات البالغات ما بين 18 - 64 سنة إلى العنف في الأماكن العمومية*.

وهذه الأرقام رغم ارتفاعها بالنسبة إلى المغرب، فهي لا تعكس إلا حالة النساء المعنفات جسديا، واللواتي قمن بتسجيل شكاية لدى مراكز الشرطة، وتبقى النسب الحقيقية للعنف بمثابة الجزء الظاهر من جبل الجليد، لأن هناك عدد كبير من النساء لا يصرحن بتعرضهن للعنف الزوجي لأسباب اجتماعية وثقافية أو نفسية، ويعملن على إخفاء معالم العنف الذي تتعرضن له داخل إطار بيت الزوجية، ولا يلجأن أبدا إلى طلب المساعدة، بل لا يتوجهن إلى المستشفيات "إلا في الحالات الاستعجالية البالغة الخطورة. والمقصود بالخطورة هنا، حالات الضرب والجرح التي تتجاوز إمكانية التدبير الشخصي أو الأسري للإصابات، وتحتاج إلى التدخل الفوري للطبيب (خلود السباعي، 2016، ص 121)، وبالتالي فإن العنف الزوجي قابل للتستر والتعتيم "حيث تعتبر صورة المرأة المحافظة على "السر الزوجي"، وعلى "الحميمية الداخلية"، والمنضبطة وفق قواعد الحشمة والتحمل إحدى وسائل إخفائه واستمراره، وذلك على عكس العنف العام الذي يمكن رصده بسهولة مادام يتمظهر أساسا في المجال العام، وبين أشخاص ليست لهم ارتباطات عائلية أو قرابية إلا في نادر الأحوال (عصام عدوني، 2014، ص 35).

يعد العنف الممارس ضد النساء، "من أكبر تجليات التمييز والحيث لما له من آثار مادية ونفسية واجتماعية مباشرة ووخيمة على أوضاع النساء وعلى المجتمع عامة" (عصام عدوني، 2014، ص 22)، وتكمن خطورته في التكلفة الاجتماعية والصحية المترتبة عليه، حيث يبين تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2013، أن العنف يزيد من هشاشة النساء أمام مقاومة مجموعة من المشاكل الصحية قصيرة وطويلة الأمد؛ وقد صرحت الدكتورة كلوديا غارسيا مورينو Claudia Garcia-Moreno أن "القطاع الصحي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العنف ضد النساء"، كما يبين التقرير أن 38٪ من النساء المقتولات على مستوى العالمي قتلن على يد شريكهن الحميم، وأن 42٪ من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك عائين من إصابات (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2013).

وتعتبر خلود السباعي أن العنف الزوجي مازال يعد من الطابوهات المسكوت عنها والتي تتعرض للعتيم والسرية بسبب "الاعتقاد السائد بأن ما يحدث في الأسرة هو مسألة خاصة وحميمية، ومن ثمة سرية لا يحق للأجنبي الاطلاع عليها أو التدخل فيها. وبناء على مثل هذه المعتقدات لا يتم الإعلان عن العنف الأسري إلا بعد بلوغه لأقصى درجات الحدة من قبيل

* تم عرض النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، خلال ندوة صحفية نظمتها وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بسيمية الحقاوي، يوم الثلاثاء 14 ماي 2019 بمدينة الرباط، بفندق حسان.

الضرب والجرح والتهديد بالحياة" (خلود السباعي، 2016، ص74)، أي أن عددا كبيرا من النساء يعانين في صمت، في إطار سياق اجتماعي وثقافي يحتم عليهن الصبر ومحاولة التكيف مع الوضع من أجل الحفاظ على العلاقة الزوجية ولم شمل الأسرة.

قد يحدث العنف في بداية العلاقة، أو بعد سنوات من الحياة المشتركة، أو أثناء الحمل أو بعد فترة من القطيعة والانفصال، ولكن وغالبا ما تقبل المرأة الاستمرار مع الزوج المعتدي، وعدم الانفصال عنه، لعدة أسباب نفسية واجتماعية وثقافية، يزكها أفراد الأسرة والمحيط، خصوصا التبعية المالية الناتجة عن بطالة المرأة وعدم امتلاكها مداخيل خاصة تضمن لها استقلاليتها، مما يجعل انفصالها عن الزوج بوجود الأطفال أمرا مستعصيا، هذا فضلا عن صورة المرأة المطلقة الموصومة اجتماعيا والتي يتم اتهامها بكونها السبب في تفكك الأسرة، كما أن "المرأة المطلقة في الدول العربية والإسلامية، شخص من الدرجة الثالثة، حيث يتعامل معها المجتمع بالإذلال والتحقير والشفقة. فبمجرد طلبها الطلاق، تصبح المرأة وأطفالها عرضة للقليل والقال، وأيضا لكل أنواع الاستغلال" (أنسية بريغت عسوس، 2008، ص180)، لهذا فالعديد من النساء تفضلن الحفاظ على علاقتهن الزوجية والتكيف مع مزاج الزوج المعتدي، ومنهن من تلجأ إلى تدبير هذه الوضعية إما بالصبر ودعوة الأسرة للتدخل، أو بعنف مضاد مباشر أو غير مباشر، قد تكون له تبعات أخرى على الأسرة.

وبالتالي فإن استمرار النساء في إطار علاقة زوجية تنسم بالعنف، يساهم في خلق مناخ من الخوف والتوتر الدائم داخل الأسرة، بل إنه يؤدي إلى عواقب وخيمة على المرأة الصحية وأطفالها، وهذه الوضعية تؤثر على الصحة الجسدية للنساء كالتعرض إلى الكسور والرضوض والجراح، وعلى الصحة الجنسية والإنجابية، من قبيل احتمال التعرض للإجهاض والنزيف أثناء الحمل، ومخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة واضطرابات الصحة النفسية، حيث إن للعنف العديد من التداعيات النفسية كفقدان الثقة بالنفس، وتدني تقدير الذات وتآنيب الضمير، والاحساس بمشاعر متناقضة اتجاه المعتدي، والإصابة بالضيق النفسي والاكتئاب والقلق والتفكير الانتحاري والاضطراب والإجهاد اللاحق للصدمة، فضلا عن صعوبة اتخاذ القرارات والعزلة الاجتماعية والانسحاب وانخفاض الأداء أثناء العمل (Lessard, G et al, 2015, P 6)، وهذه الوضعية تؤثر على النساء وتعيقهن من حيث أداء وظائفهن الاجتماعية، سواء داخل البيت أو خارجه، وخاصة مسألة تربية الأطفال وتوفير الحماية والأمن لهم؛ إذ يستعصي علينا أن ننتظر من امرأة معنفة أن تساهم في خلق جيل سليم ومتوازن من الناحية النفسية، كما يصعب أن ننتظر من الأطفال الذين ينشؤون في كنف أسرة تنسم بوجود حلقات مستمرة من العنف بين الأبوين أن يكونوا أشخاصا متوازنين.

من ناحية أخرى، فإن المعرفة العلمية الحالية حول التفاعلات البيولوجية بين الأم والجنين، تشير إلى أن الجنين والأم يتعرضان إلى تغييرات فزيولوجية مفاجئة، في الوقت الذي يحدث فيه العنف بين الأبوين؛ ويؤكد المحلل النفسي ميشيل سوليه Michel Soulé أن جميع الأبحاث في الطب النفسي للرضع تظهر أنه عندما يصاب الأطفال ببعض الاضطرابات المبكرة على غرار فقدان الشهية، ومغص الأشهر الثلاثة الأولى، واضطرابات النوم المبكرة والمزمنة، والربو المبكر، فإن ذلك يكون ناتجا عن وجود اضطرابات لدى الأم أثناء فترة الحمل، كالحزن والحداد، أو تعرضها إلى أحداث خطيرة، أو العنف، أو الاكتئاب (Catherine Vasselier-)

(Novelli et Charles Heim, 2006, p191-192)

ثانيا. انعكاسات العنف الزوجي على الأسرة: إذا كان للعنف الزوجي مخاطر عديدة على النساء كما ذكرنا آنفا، باعتبارهن ضحايا مباشرين، فإن تأثيره يمتد أيضا إلى جميع أفراد الأسرة

وخاصة الأطفال، فالأم المقهورة اجتماعيا ونفسيا، والتي تتعرض إلى شكل من أشكال العنف بشكل دائم من طرف الأب، أمام مرأى ومسمع أبنائها، قد لا تكون لها القدرة الكافية للقيام بأدوارها الأمومية على أحسن وجه، ولن تتوفق بشكل كامل في منح أطفالها الاحساس بالأمن والثقة؛ بل إن هذا العنف المتكرر بين الزوجين، يعد شكلا من أشكال سوء المعاملة، لأنه يؤثر على المهارات الأبوية لدى الآباء المعتدين والأمهات المعنفات على حد سواء (Ségoène Aubry-Bloch, 2018, p5). ومن هنا يكون الطفل مرآة عاكسة لهذه الأم المهزوزة، ويتجلى ذلك في الانعكاسات النفسية والاجتماعية على الطفل الذي يتصف بالانطواء، والعدوانية، وعدم الثقة في نفسه وفي الآخرين، وغير مؤهل للقيام بدوره الاجتماعي، لكنه مؤهل للسلوك العنيف وتدمير المجتمع الذي لا يمنحه الثقة بنفسه، لأن التعرض للعنف سواء بشكل مباشرة أو عن طريق المشاهدة، يهدد الرفاه النفسي والعصبي والاجتماعي للأطفال، باعتبار أن الاعتداءات التي تمارس على الأم أمام أعينهم تشكل عنفا نفسيا ورمزيا وتخلق مناخا يتسم بعدم الأمان وعدم الاستقرار في الحياة اليومية.

يلعب الطفل في البداية، دور المتفرج على العنف الذي يحدث بين والديه، سواء كان هذا العنف يحدث أمامه مباشرة، أو في غرفة أخرى، مما يجعله دائم البحث عن ميكانيزمات للتكيف مع الوضع، وفي حال استمرار العنف الزوجي، فإن الطفل ينمو ويصبح لديه ميل إلى بناء تمثّل حول هذه الوضعية، وقد يجد الأطفال أنفسهم مجبرين على الانحياز إلى طرف من الأطراف المتصارعة، وغالبا ما يتحكم في الاختيار عامل السن أو الترتيب داخل الأسرة، والتاريخ الفردي، وحسب المكانة التي يحظى بها الطفل لدى أحد الأبوين أو لدهما معا. وقد يصطف الطفل بجانب الطرف الأضعف أو الضحية، وغالبا ما يحاول هذا الطرف الاعتماد على الطفل وجعله بمثابة صديق يستمع إلى شكواه متجاهلا دوره الوالدي؛ وفي مرحلة لاحقة، يتوقف الطفل عن لعب دور المتفرج، ويبدأ في الانخراط في لعبة العنف كفاعل، بل إنه يتعلم استخدام العنف كأداة لحل مختلف النزاعات، ويصبح سريع الغضب ويلاحقه الشعور بالقلق، ومشتتا في الفصل، وقد يلجأ إلى تعنيف رفاقه وإخوته كذلك (Catherine Vasselier-Novelli et Charles Heim, 2006).

وقد أوضحت بعض الدراسات الأمريكية أن الأطفال الذين شهدوا عنف آباءهم معرضون ليكونوا عنيفين ومعتدين على زوجاتهم بنسبة ثلاثة أضعاف من الذين لم يشهدوا العنف في طفولتهم (المهدي امحمد الجديدي، 2017، ص33)؛ كما تعتبر الباحثة إنجلينو أن العنف الأسري ينتقل عبر الأجيال عن طريق الأبناء الذين يشاهدون آباءهم وهم يعنفون أمهاتهم في فترة طفولتهم (Inès Angelino, 1997)، ذلك أن الطفل كائن اجتماعي، يتشرب ثقافته وسلوكه من المحيط ومن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وخاصة مؤسسة الأسرة، والتي تعد من المحددات الاجتماعية لسلوك الطفل، والتي تكون فضاء لتعلم طريقة التفاعل الاجتماعي والاتصال والتواصل مع الآخرين.

يعتبر عدد من الباحثين أن مشاهدة العنف الزوجي من قبل الأطفال هو شكل من أشكال سوء المعاملة النفسية، لأن مشاهدة العنف تروّع الأطفال وتؤدي إلى تعطيل تواصلهم الاجتماعي، وعلى الرغم من أن بعض الآباء يحاولون حماية أطفالهم ما أمكن، غير أن الأبحاث تشير إلى أن هؤلاء الأطفال يشاهدون العنف ويسمعونه ويتدخلون أحيانا في حلقات العنف الزوجي؛ وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة، ظهور مجموعة من الأبحاث النوعية التي تتركز حول مشاهدة الأطفال للعنف بين الأبوين، وقد خلصت إلى أن تعرض الأطفال لمشاهدة العنف

الزوجي يرتبط بمجموعة واسعة من المشكلات النفسية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية والأكاديمية (Katherine M. Kitzmann et al, 2003, p339).

إن العنف الزوجي ضد النساء أو العنف المتبادل بين الزوجين، يؤثر على النمو النفسي للأطفال، من خلال تدني مستوى احترامهم لذواتهم، وشعورهم بالذنب، واصابتهم بالاكتئاب، والقلق؛ كما يمكن لهؤلاء الأطفال أن يواجهوا اضطرابات عاطفية وعلائقية تتمثل في تعرضهم لصعوبات في ربط العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، خاصة مسألة التعلق والانفصال، بسبب عدم قدرتهم على تحديد وإدارة عواطفهم، كما يمكن أن يعانون من الخجل المفرط، والخوف من البالغين (Sophia Mesbahi, 2014).

يكون لدى الأطفال المعرضين لمشاهدة العنف الزوجي، مجموعة من الاضطرابات السلوكية، مثل الميل إلى إعادة إنتاج العنف بأنفسهم من خلال اللعب، أو صعوبة التركيز، أو الانفعال، أو التعب الشديد، أو على العكس من ذلك، فرط النشاط، ويكونون أيضاً عرضة للإدمان أو الانتحار أو محاولة الهرب من المنزل وسلك طريق الجنوح (Sophia Mesbahi, 2014).

إن هذه الاضطرابات التي قد يعاني منها الطفل، نتيجة العنف الزوجي المتكرر داخل فضاء الأسرة، تنعكس على تحصيله الدراسي، فقد أجرت كاترين كيتزمان Katherine M. Kitzmann وزملاؤها تحليلاً إحصائياً لمجموعة من الدراسات الإمبريقية، والتي بلغ عددها 118 دراسة حول التكيف النفسي-الاجتماعي للأطفال الذين كانوا شهوداً على العنف المنزلي، وقد كشفت دراستها أن 63% من هؤلاء الأطفال كانت نتائجهم الدراسية أقل من الأطفال الذين لم يكونوا معرضين لمشاهدة العنف بين الأبوين (Katherine M. Kitzmann et al, 2003)؛ كما يمكننا تفسير هذا بكون الطفل لا يجد في البيت البيئة المناسبة لمراجعة دروسه والقيام بواجباته المدرسية.

يؤثر العنف بين الزوجين كذلك على النمو الجسدي للأطفال، في حالة إصابتهم بالجروح أو الرضوض سواء كانت متعمدة أو غير قصدية، والتي يمكن أن يتعرضوا لها خلال نوبة العنف بين الزوجين، حين يحاولون التدخل لإنهاء العنف أو الدفاع عن الطرف الأضعف، مما يعرضهم إلى احتمال الإصابة بسلس البول، واضطرابات اللغة، وتأخر النمو، وقد يتفاقم الأمر بسبب نقص الرعاية أو الإهمال (Sophia Mesbahi, 2014). وقد يتعرض الأطفال للعنف أيضاً، من طرف الأم المعنفة نفسها، والتي قد تلجأ إلى نقل العنف من موضوعه الأصلي نحو موضوع آخر، كالأطفال مثلاً أو الذات نتيجة إحساسها بالضعف ورغبتها في تفريغ الغضب (خلود السباعي، 2016، ص 69)، ويمكن أن يكون هذا النقل نوع من الانتقام غير الواعي باعتبار أن الأطفال يشكلون أحد الأسباب الرئيسية لتحمل هذه الوضعية.

ويقول الباحث عمر الإبركي، إن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مفصلياً في توجيه سلوك الفرد، بل في تشكيل النواة الأولى لشخصيته أيضاً، ويضيف أن الأسرة باعتبارها هي المؤسسة الأم في عملية التنشئة، فإن لها علاقة بتبلور ظاهرة العنف قد تزيد وتتناقص نسبة مساهمتها، ولكنها من المتغيرات الأساسية التي تساعدنا على فهم العنف كسلوك انفعالي عند البعض. ويعتبر الباحث أن الأسرة قد تكون هي المهد لاكتساب السلوك العنيف، خاصة إذا عرفنا أسباب حضور نوع من العنف المنتشر في المجتمع العربي، وهو الموجه خاصة ضد المرأة؛ ومن أهم محدداته، البعد الثقافي الذي يعتبر تعنيف الأنثى أمراً طبيعياً تزكيه الأعراف والتقاليد، ويتجلى هذا البعد في تلك الصورة النمطية التي تحتلها المرأة في تصورات مجتمع ذكوري، والذي يجعل منها أداة قابلة للسيطرة والإخضاع، أمام ما يشغله الذكر من قيمة اجتماعية متميزة، تجعل منه سلطة استبدادية داخل البيت وخارجه (عمر الإبركي، 2019).

إن جميع أفراد الأسرة معنيين بالعنف الذي يقع بين الآباء سواء كان ذلك بشكل مباشرة وغير مباشر، ويتأثر كل فرد بهذا العنف حسب موقعه داخل الأسرة، وحسب رد فعله نحو هذا العنف، ومدى قدرته على تطوير ميكانيزمات دفاعية تمكنه من التكيف مع الوضعية، ومن هنا يمكننا القول إن هذا النوع من الأسر، لا يمكن أن ينتج لنا أفراد متوازنين من الناحية النفسية، بل إن هذا العنف المشاهد والمعاش، قد يترجم إلى سلوك سلبي، يتمظهر في الحياة اليومية وينعكس على باقي العلاقات الاجتماعية، وهذا ما سوف نحاول التطرق له في المحور القادم.

ثالثا. العنف الزوجي كنواة للعنف المجتمعي: بالرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تفجير السلوك العنيف في المجتمع، إلا أننا نعتبر أن التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في طفولتهم، تتحكم بدرجة كبيرة وأساسية في تحديد قابليتهم لتداول السلوك العنيف أو نبذه، لهذا فإن العنف الممارس ضد النساء في الأسرة، وخاصة الممارس ضد الزوجات وما يترتب عنه من عنف مباشر وغير مباشر ضد أفراد الأسرة، غالبا ما يخرج من مجاله الضيق، إلى المجال العام، لينفجر في وجه المجتمع ومكوناته من أشخاص ومرافق وحيوانات...؛ فذلك الطفل الذي يكون شاهد عيان على تعنيف أمه، ويستشعر معاناتها وهي تتعرض للضرب والاهانة بشكل يومي، ويتلمس ضعفها، وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، يصبح في الغالب جاهزاً لممارسة العنف على أصدقائه وزملائه وجيرانه، أو أساتذته في مواقف معينة، سواء لأن العنف أصبح جزءاً من شخصيته، أو من أجل تفريغ غضبه ومحاولة الانتقام من صورة الأب، والانتقام من هذا المجتمع غير المنصف، ومن هنا يمكننا اعتبار انتشار ظاهرة العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، والجنوح من بين نتائج العلاقات المتوترة بين الآباء.

كما أن عددا من الأطفال يفرون من البيت أحيانا لتجنب مشاهدة العنف، وبالتالي يضطرون إلى قضاء وقت طويل في الشارع، وهناك يكونون عرضة لخطر الانحراف وتعاطي المخدرات، وإيذاء أنفسهم وغيرهم.

ويوجد كذلك احتمال أن تستدمج الفتاة الصغيرة، ذلك العنف الذي تراه بشكل يومي داخل الأسرة في شخصيتها، وحين تكبر يكون لها استعداد لتقبله من الزوج، بل إنها قد تعتقد أن العنف هو سمة تميز الحياة اليومية في العلاقات الزوجية، وأن الرجل الذي لا يُعنف زوجته من حين إلى آخر لا يهتم لأمرها ولا يحبها، أو أنه ضعيف الشخصية. كما أن النساء اللواتي اعتدن على العنف الزوجي قد يحرضن أبنائهن على استعمال العنف ضد زوجاتهم لجعلهن يمتثلن ويخضعن لهم، ويربين بناتهن على تقبل العنف من الزوج.

إن العنف الذي يتعرض له الأطفال في طفولتهم، لا يمر بسلام بالنسبة لفئة كبيرة من الأطفال، بل إن آثاره ترافقهم طيلة حياتهم، فهذا العنف الذي يسبب لهم الألم والمعاناة النفسية، يتحول بالنسبة إلى البعض إلى كابوس يجعلهم يختارون الانسحاب من الحياة العامة، والتزام العزلة خوفا من تكرار تجربة العنف، وهذا الانسحاب ينعكس على حياتهم الشخصية والمهنية، ويجعلهم يضيعون على أنفسهم العديد من الفرص، بسبب خوفهم وعدم ثقتهم بأنفسهم، كفرصة المشاركة في مختلف الفعاليات وأخذ المبادرة، مما يجعلنا أمام أفراد غير منتجين، أو أنهم يلجؤون إلى التحايل والخداع لتجنب المواجهة في عدة مواقف قد تعترض طريقهم، بينما يصبح العنف بالنسبة إلى آخرين بمثابة أداة للتواصل مع العالم، حيث يستدمجون ويتبنونه كسلوك طبيعي، ويعيدون إنتاجه في علاقاتهم الاجتماعية اليومية؛ لهذا نجد عدد من الأشخاص لهم قابلية للعراك أمام أقل استفزاز قد يتعرضون له في الشارع؛ ويرى مصطفى حجازي في كتابه التخلف الاجتماعي، أن الخطوات الأولى نحو السلوك التدميري تبدأ بفك الارتباط العاطفي بالآخر، حيث تنهار روابط الألفة، أو المحبة، أو الحماية، أو التعاطف، (على المستوى الفردي)

كما تنهار روابط المواطنة أو المشاركة في المصير وكل ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا إلى احترامها، وتحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء والاضطهاد، مما يؤدي إلى بروز الأنوية والتفوق على الذات أو الجماعة المرجعية (مصطفى حجازي، 2016، ص192)، ونعتقد أن الأسر التي تحتضن العنف، تكون مصدرا لتكون روابط اجتماعية هشة. تعتبر مجموعة من الدراسات أن الرجال ذوي السلوك العنيف سبق وأن عاشوا تجربة العنف في مرحلة الطفولة، أو تعرضوا إلى مشاهدة العنف داخل أسرهم خاصة عنف الآباء ضد الأمهات (ROY. M, 1982)، وهنا نستحضر نظرية التعلم الاجتماعي social learning theory، لعالم النفس الاجتماعي ألبرت باندورا Albert Bandura، والتي تقترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة الفرعية أو الثقافية ككل (المهدي أحمد الجديدي، 2017، ص52).

لقد حاولنا في هذا المقال، الدفاع عن فرضية وجود علاقة ترابط بين العنف الزوجي والعنف الأسري عموماً، وبين العنف المجتمعي الذي قد يتمظهر بأشكال مختلفة قد تبدأ من تكسير زواج الحائلات إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، بمعنى أن هناك مسار لكل سلوك عنيف قد نلمسه في حياتنا اليومية، وهو يبدأ من الأسرة ثم ينطلق نحو المجتمع، ومع أن محاولتنا تعتبر بمثابة مجازفة أمام غياب دراسات علمية تثبت وجود علاقة دالة ومباشرة بين العنصرين، إلا أن إثارة الموضوع ولفت الانتباه إليه، يشكل مرحلة ضرورية ومهمة على أمل دراسته ميدانيا بشكل أكثر عمقا في المستقبل.

خلاصات البحث:

- العنف الزوجي لا يؤثر على المرأة أو الزوجان المتصارعان فقط، بل إنه يؤثر على مؤسسة الأسرة ككل، ويساهم في تدميرها وتدمير أفرادها.
- مؤسسة الأسرة هي النواة الأولى لتعلم مختلف التفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك، وبالتالي فالطفل يتعلم العنف كأسلوب في التعامل من خلال مراقبة والديه.
- الأسرة التي تشهد أحداث العنف بشكل متكرر، تصبح بمثابة خلية سرطانية أو قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في وجه المجتمع، بما ينبثق عنها من سلوكيات مدمرة.
- رغم أن العنف الزوجي يقع في المجال الخاص، فإنه لا يشكل شأنا فرديا، بل هو مسألة مجتمعية على الدولة خلق آليات تدخلية لاحتوائها.
- لا يجب عزل دراسة مظاهر العنف المجتمعي من قبيل العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، وتخريب المرافق العمومية، والانضمام للجماعات الإجرامية أو الإرهابية عن أشكال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل خلال سنوات عمره الأولى.

خلاصة:

إن العنف الزوجي أعمق من مجرد علاقة متوترة، وأكبر من مجرد مجموعة من الاعتداءات الموجهة أو المتبادلة بين أطراف تجمع بينهم علاقة زواجية داخل سياق الأسرة، بل هو مشكلة مجتمعية خطيرة، تمس جميع مكونات المجتمع؛ فبينما تعول المجتمعات المتحضرة على الأسرة وخصوصا الأسرة النووية، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، من أجل إنتاج أفراد متوازنين، يتمتعون بصحة جسدية ونفسية سليمة، ويتمتعون بإشباع عاطفي، وقادرين على تحمل المسؤولية والإبداع، غير أننا نجد أن عدد من الأسر تصبح مكانا لإنتاج العقد والاختلالات النفسية، خصوصا حين يكون هذا العنف متزامنا مع وجود مشاكل أخرى كال فقر والامية. ومادام هؤلاء الأفراد هم من يشكلون النسق الاجتماعي، فإن تفاعلاتهم تتأثر بهذه الاختلالات، ويصبح

العنف نمط ثقافي سلبي يسم سلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية، قد يؤدي بهم إلى حد التطرف والانضمام إلى الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب والجريمة. لهذا نرى أنه من الضروري أن تتدخل الدولة كطرف أساسي، عبر مجموعة من الآليات الكفيلة بمحاربة العنف، والتخفيف من حدته، رغم أن القضاء على العنف في نظرنا يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إمكانية القضاء على أسبابه وعوامله، ولكن يبقى من المهم أن تتم التركيز على مؤسسات الوساطة الاجتماعية، وجعلها متاحة في جميع المناطق، وتمكين النساء وتقوية قدراتهن لكي يصبحن مؤهلات لإعالة أنفسهن والاستقلال عن الزوج الذي يمارس العنف، إلى جانب ضرورة تخصيص مساعدين اجتماعيين من أجل متابعة الأطفال في المدارس، ورصد سلوكياتهم.

قائمة المراجع:

1. احمد أوزي(2014)، سيكولوجية العنف: عنف المؤسسة ومأسسة العنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
2. أنسية بريغت عسوس(2008)، عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل: دراسة حالة، مجلة إضافات، ع3+4.
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة(1993)، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، 20 كانون الأول/ديسمبر 1993
- 4.خلود السباعي(2016)، المرأة والعنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
5. عصام عدوني(2014)، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقارنة سوسيولوجية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (70).
6. عمر الإبوركي(2019). حوار بعنوان العنف والتطرف والدين أسلحة الشباب العربي لمواجهة النظام العالمي الجديد، حاورته أمينة زوجي، مجلة ذوات، ع55.
7. مصطفى حجازي(2016)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الطبعة 14، الدار البيضاء
8. المهدي محمد الجديدي(2017)، الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، دار ابي رراق للطباعة والنشر، ط1.
9. نساء قُتلن في يوم واحد حول العالم، موقع بي بي سي عربي، 26 نونبر 2018، <http://www.bbc.com/arabic/magazine-46343527>
10. Angelino, Inès (1997). L'enfant, L'enfant, la famille, la maltraitance. Paris, ED.Dunod
11. Catherine Vasselier-Novelli et Charles Heim (2006). LES ENFANTS VICTIMES DE VIOLENCES CONJUGALES, « Cahiers critiques de thérapie familiale et de pratiques de réseaux » 2006/1 n°36 | pages 185-207
12. Lessard, G., Montminy, L., Lesieux, É., Flynn, C., Roy, V., Gauthier, S. & Fortin, A (2015). Les violences conjugales, familiales et structurelles : vers une perspective intégrative des savoirs. Enfances, Familles, Générations, (22), 1–26

13. Lindsay, J. et Clément, M (1998). La violence psychologique : sa définition et sa représentation selon le sexe. Recherches féministes, volume 11, numero (2), 139–160.
14. Potvin P., Ayotte R., Tremblay D., Prud'homme D (2007). La légitimité du pouvoir chez les conjoints dominants : une étude exploratoire des stratégies de justification du modèle du Processus de Domination Conjugale, Trois-Rivières, UQTR/L'Accord Mauricie Inc.
15. Mélan, Emmanuelle (2017). Violences conjugales et regard sur les femmes: Qu'apporte une définition basée sur une construction genrée des victimes ?. In: Champ pénal, Vol. 14 (juillet)
16. Katherine M. Kitzmann, Noni K. Gaylord, Aimee R. Holt and Erin D. Kenny (2003). child witnesses to domestic violence : A Meta-Analytic Review, Journal of consulting clinical psychology, vol. 71, No. 2, p 339-352
17. ROY, M (1982). The Abusive Partner : an Analysis of Domestic Battering, États-Unis, Van Nostrand Reinhold
18. William J. Goode (1971). Force and Violence in the Family, Journal of Marriage and Family .Vol. 33, No. 4, pp. 624-636
19. Ségolène Aubry-Bloch (2018). Etude de l'Observatoire des violences envers les femmes du Conseil Départemental de la Seine-Saint-Denis
20. Sophia Mesbahi (2014), Exposition des enfants aux violences entre partenaires et apprentissage de l'inégalité entre hommes et femmes – FPS –
21. André Lalande (1991). Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, PU F Quadrige, vol 2
22. Dictionnaire de L'Académie française (1798) – éditions eBooksFrance , 5 ème édition.

الإطار القانوني للعنف المدرسي بالمغرب وأسئلة الحصييلة والآفاق.

The legal framework of school violence in Morocco: appraisal and prospects

أ.بكنزة مرحبو، جامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب

أ.د الحسن مادي، جامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب

ملخص: تتعدد أسباب العنف المدرسي ومظاهره، مما يجعل منه ظاهرة اجتماعية مقلقة، نظرا لتزايد حالاته و تفاقم انعكاساته السلبية على تدبير المؤسسات التعليمية، وعلى استثمار الزمن واللوجستيك المدرسيين في ما يخدم الوظيفة التعليمية والقيمية المسندة إلى المنظومة التربوية. نتيجة للتداعيات الوخيمة للعنف المدرسي، التي تعتبر أنساقا لإنتاج النظام والانضباط، تعددت الدراسات التي تناولت هذه المعضلة الاجتماعية متوسلة بمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية. بيد أن المقاربة القانونية والمؤسسية في المغرب لم يتم استخدامها بما يكفي، وهي المقاربة التي تحاول هذه الورقة التوصل بها انطلاقا من اعتبار العنف المدرسي إحدى حالات تعثر النظام العام داخل المؤسسات التربوية، تستدعي تدخل القاعدة القانونية تأطيرا ووقاية وزجرا.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني، العنف المدرسي.

Abstract: There's an abundance of reasons that make school violence a troubling social phenomenon, mainly its negative ramifications on the management of educational establishments and the usage of time and logistics. Therefore, studies analysing this social dilemma are constantly increasing; relying on social and human sciences. However, the legal and institutional approach has not been used sufficiently. To this effect, this paper tries to bring an understanding to school violence regarding it as a failure of the general school system, jeopardising its regular performance, and evokes accordingly the intervention of the rule of law to reduce, prevent and sanction school violence.

Keywords: The legal framework, School violence.

تقديم:

تتجلى آفة العنف المدرسي في العديد من الدول، فهي ظاهرة لم تقتصر على ثقافة معينة أو مكان محدد، بل طالت حتى الدول المتقدمة، وهذا ما يضيف عليها بعدا عالميا، كما أنها تختلف، من حيث الحدة، من مجتمع إلى آخر، فقد تنطلق من سلوك معزول لتتحول، فيما بعد، إلى مشكلة كبيرة بنتائج وخيمة، مما ينتج عنه عرقلة العملية التعليمية التعلمية، وإحداث فجوة وسوء تفاهم بين المدرسين والمتدربين، كما ينتج عن هذه المعضلة إخلال جسيم بالنظام العام المدرسي (BENOIT Galant, CECILE Carra, et PRARD .Ordre public scolaire Anne Marie, 2012).

وقبل التطرق إلى الروابط بين العنف المدرسي من ناحية والقانون (خصوصا الإداري – الجانب الوقائي/الاستباقي- والجانب الجزري/العقابي-) من ناحية ثانية، من المفيد تقديم بعض التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، مع الحرص عند تقديم كل تعريف بتوضيح علاقته بالمنظومتين القانونيتين سالفتي الذكر.

عموما، يمكن القول إن العنف عبارة عن قوة جسدية أو لفظية تصدر من طرف ما تجاه طرف آخر، فتلحق به الأذى المعنوي أو المادي أو هما معا(تهاني محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان، 2007).

وتبعا لهذا التعريف المقتضب، نستشف أن للعنف العديد من الأشكال فهناك اللفظي والجنسي والأسري و كذا العنف الذي يهمناء، أساسا، في هذه المداخل، وهو العنف المُختلِم داخل المؤسسات التعليمية، وكيفية تعاطي القانون الإداري والقانون الجنائي معه باعتباره، كما أسلفنا، إخلالا بالنظام العام الذي يتعين أن يسود داخل الفضاءات الدراسية.

خلال الوهلة الأولى، قد نعتقد أن تحديد مفهوم العنف هين ويسير، كما يدل عليه المصطلح نفسه، حيث يمكن أن نعتبر أن العنف مجرد سلوك يقوم على استخدام القوة بهدف إلحاق الضرر بشخص أو جماعة ما، بيد أن الإستمطاق العلمي للعنف يستدعي تحديد بواعثه ورصد شواخصه والعمل على مكافحته من خلال الأدوات النفسية والتربوية والقانونية و هذه الأخيرة هي التي سينصب عليها اهتمامنا.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يقتصر العنف المدرسي على العنف الواقع من المعلم على التلميذ، بل هناك وجوه متعددة للعنف المدرسي تشمل عنفاً ممارساً من التلميذ على المعلم، ومن التلميذ على الإدارة المدرسية، والعنف بين التلاميذ، (عبد الحليم مهوور باشة، سميرة أحمد الطيب، 2018)، وهذه الأصناف من العنف المدرسي منتشرة بكثرة و تستدعي مقاربات ردعية تزواج بين الاستباق (وظيفة القانون الإداري) والعقاب (وظيفة القانون الجنائي).

إيتيمولوجيا، تنحدر كلمة "عنف" من الكلمة اللاتينية violentia والتي تعني السمات أو الموصفات الوحشية، كما أنها تشير إلى العقاب الشديد والإساءة إلى حقوق وحريات الآخر. في اللغة الفرنسية، كلمة عنف (Violence) تشير إلى طابع غضوب شرس، كما تشير إلى الجنوح نحو استخدام مفرط للقوة قصد بلوغ أهداف معينة. وفي اللغة الانجليزية، فإن العنف يعرف بأنه عبارة عن: فعل إرادي متعمد يقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء، أو ممتلكات أو منشآت خاصة عن طريق استخدام القوة (زهية دباب 2014-2015). أما في معجم الكامل الأكبر فرنسي-عربي، فإن مصطلح العنف يقصد به شدة، حدة الطبع، إكراه، سوء معاملة، حمل القانون على غير محمله، أرغم، أكره، غصب و جموح عاطفة(يوسف محمد رضى، 2007).

يتضح من خلال التعاريف، المشار إليها أعلاه، أنه مهما تعددت اللغات فإن العنف هو سلوك يحمل في طياته الشدة والقسوة و يهدف إلى إلحاق الضرر و الأذى بالآخرين. إضافة إلى مؤداه اللغوي، للعنف تعاريف واردة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ففي منظور علم الاجتماع يحيل العنف إلى الأدوات والوسائل القسرية المستعملة لإجبار فرد ما أو جماعة ما على إتباع سلوك معين أي أنه إقلاق للانضباط الاجتماعي القائم أو على الأقل إخلال بمكانيزماته وتجاوز للقواعد القانونية الأمر الناظمة له.

باعتباره مصطلحا، يشير العنف إلى القسر والإجبار ومحاصرة الحق والحرية، وباعتباره ظاهرة فإنه يكتسي عدة شواخص، يمكن تصنيفها من حيث المضمون أو الفحوى إذ نجد التصنيف الكلاسيكي الذي يميز بين العنف الجسدي أو المادي والعنف اللفظي، فالأول يتأسس على الإيذاء الجسدي والمادي من خلال أعمال وسلوكات عدوانية توجه بشكل مباشر للآخرين وتلحق ضرراً جسدياً بالغاً يكتسي، من حيث القانون، مصدراً من مصادر تفعيل أو أعمال المسؤولية الجنائية / الجزائية لمرتكبه. وهو ما يستشف منه أن العنف الجسدي، نظراً لبعده الجرمي، موضوع جنائي.

أما العنف اللفظي، فيعتبر أيضاً موضوعاً جنائياً لأنه يعتمد على استخدام عبارات أو كلمات نابية تهدف إلى إهانة أو تحقير أو انتقاص الاحترام الاعتباري الواجب للإنسان، و كمثل على ذلك ألفاظ نابية أو تهديدية بتلفظ بها تلميذ للانتقاص من زميله أو أستاذه. كما يمكن أن يكون العنف اللفظي متجسداً في كتابة عبارات مخلة بالاحترام الواجب للمؤسسة والقائمين عليها على الجدران أو الساحات التابعة للفضاء التعليمي (نسيمة عيسوي، 2010-2011).

إن كان العنف من حيث المحتوى مادياً أو لا مادياً، فإنه يكتسي أيضاً طابع العنف الفردي أو الجماعي إن تم قياسه بعدد أو كم الأطراف المساهمين في إحداثه، وتبعاً لذلك، يمكن أن نميز بين عنف الفرد و عنف الجماعة، ففي الحالة الأولى تكون الرغبة في اقتراح العنف صادرة عن فرد واحد ويكون المتغلب منها إلحاق الأذى أو الإهانة بفرد آخر أو جماعة ما. و تبعاً لمظهر العنف سواء المادي أو غير المادي فإن الفرد هنا ينتقل من كونه فاعلاً ضمن الفعل التعليمي التعليمي إلى صفة مرتكب مخالفة تعرضه للمساءلة القانونية الجنائية. أما عنف الجماعة، فيصدر عن جماعة تجمع بينهم الرغبة في إلحاق الأذى بفرد أو جماعة، و يكون الدافع في هذه الحالة الإيمان المشترك بمنظومة انضباط تلغي الآخر أو تقوم باستعدائه، وتختلف بذلك بمنظومة الانضباط العام المحددة قواعدها من لدن القانون باعتباره الإطار الوحيد والحصري لحفظ النظام داخل مختلف الأنساق المكونة للمجتمع.

و بتطبيق الأنساق العامة للعنف، المشار إليها في ما انصرم، نجد أن العنف المدرسي يتخذ التظاهرات البنوية التالية:

- العنف الممارس من لدن تلميذ على تلميذ آخر؛
- العنف من تلميذ على التجهيزات والمعدات المدرسية؛
- العنف المطبق من التلميذ على ممثلي السلطة التربوية؛
- العنف المطبق من لدن ممثلي السلطة التربوية (المعلم و/أو المدير) على التلميذ (MBANZOULOU Paul, 2007).

وبالاستناد إلى ما سبق، فهدفنا من هذه المداخلة هو وصف ومساءلة مساهمة القانون الإداري والقانون الجنائي في الحد من العنف المدرسي باعتباره إخلالاً بالنظام العام (2015, COCHET François) الذي يتوجب أن يتحكم في المدرسة من جهة، وباعتباره سلوكاً عدوانياً يستتبع المسؤولية الجنائية لمقترفه.

- و لاستحضار المنظومتين القانونيتين الإدارية والجنائية دافعان اثنان:
1. هاتان المنظومتان تجسدان أبرز تجليات العنف المشروع الذي تقوم به الدولة لحماية النظام العام؛
 2. يؤدي تطبيق القانون الإداري إلى تفعيل البعد الاستباقي والوقائي من خلال إحداث مؤسسات إدارية تهدف إلى الوقاية من العنف المدرسي و يؤدي تطبيق القانون الجنائي إلى تفعيل البعد الجزري - العقابي بعد إخفاق الوساطة الإدارية التي تقوم بها السلطة التربوية.
- و لمقاربة هذه الظاهرة نطرح الأسئلة التالية:
- إلى أي حد يساهم العنف كسلوك في الإخلال بالحقوق في التمدريس؟
 - ما هي النتائج المترتبة عن هذه الظاهرة داخل المدرسة؟
 - ما هو النسيج المؤسساتي الذي قام المغرب بإرسائه لمكافحة العنف المدرسي؟
 - ما موقف القانون الإداري والقانون الجنائي باعتبارهما منظومتين تتأسسان، في هذا الترتيب، على الاستباق والجزر، من العنف داخل الفضاءات المدرسية.
- ولتقديم إجابات مستفيضة للأسئلة الموجهة، الواردة أعلاه، سنتناول في البداية ظاهرة العنف باعتبارها إخلالا بالحقوق في التمدريس كما ضمنه القانون الدولي والقانون المغربي كي نتعرض، فيما بعد، للجهاز المؤسساتي الذي جرى إرساؤه لمكافحة العنف المدرسي وكذا موقف القضاء من المنازعات المتولدة عن العنف المدرسي.
- العنف المدرسي كإخلال بالحقوق في التمدريس:** يتعين، قبل استعراض المعطيات الإحصائية المتعلقة بالعنف المدرسي، التذكير بالمراجع القانونية الكبرى المؤطرة لجهود مكافحة هذه الآفة والحد من تداعياتها الوخيمة على الحقوق في التمدريس.
- وتتوزع هذه المراجع على مُجمَعين Deux blocs normatifs، ينطوي أولهما على نصوص القانون الدولي، بينما يحتوي ثانيهما على النصوص القانونية المنتمية إلى القانون المغربي وهي الدستور وكذا المراسيم والقرارات التنظيمية المتعلقة بتنظيم وزارة التربية الوطنية وتحديد مهامها وبنيتها.
- فعلى صعيد القانون الدولي، لا مناص من الإشارة إلى بعض المقطعات ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي كالتالي:
- المادة 3: " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه ".
- المادة 5: " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ".
- المادة 26: " (2) يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصدقة... ". (الأمم المتحدة، 1948).
- نشير، أيضا، إلى بعض مضامين الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل حيث ورد فيها:
- المادة 19: " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية. ".
- المادة 29: " (د) إعداد الطفل لحياتة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين.... " (الأمم المتحدة، 1990).
- يتضح من خلال المقطعات، الواردة أعلاه، أن القانون الدولي خصوصا في جزئه المتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان Droit international des droits de l'Homme أولى

حماية أفقية Protection horizontale للحق في التمدن من خلال التنصيص عليه في المواثيق العامة المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أولى القانون الدولي لحقوق الإنسان لنفس الحق حماية فئوية Protection catégorielle من خلال اعتباره حقا إنسانيا لفئة محددة ومخصصة من البشر هم الأطفال. أما فيما يتعلق بالمنظومة القانونية المغربية، فقد أشار الدستور المغربي، صراحة، في تصديره إلى أن المملكة المغربية تؤكد وتلتزم بما يلي:

- حماية منظومتها حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ؛
- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، و في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

كما أن الدستور خصص الباب الثاني منه للحقوق والحريات الأساسية، فنجد أن الفصل 22 من هذا الباب ينص على أنه لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت خاصة أو عامة. جدير بالذكر أيضا أن الفصل 31 من الدستور يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:

- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة.

- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

وهكذا، يتضح من مقتضيات الدستورية الواردة أعلاه أن الحق في التعليم والحق في السلامة الجسدية والمعنوية قد حظيا بالإقرار الدستوري و أصبح لازما على جميع السلطات العامة أن تقيّد باحترامهما وتيسير سبل الاستفادة الكاملة منهما لكل المغاربة.

كما يتضح، أيضا، أن النظام الدستوري المغربي يعتبر أن حماية الحق في التعليم وصونه لا يتأتان بغير ضمان الأمن الاعتباري والمادي للفضاء المدرسي بمختلف الفاعلين المؤثرين فيه: التلاميذ، الأساتذة، الإدارة التربوية. وبتعبير أكثر تكثيفا، فإن مكافحة العنف داخل المدرسة إجراء لا محيد عنه لحماية حق إنساني أساسي اعترف به القانون الدولي والقانون الوطني المغربي ألا وهو الحق في التعليم.

إضافة إلى ما سبق إيراده، لا بد من الإشارة إلى أن الفصل 168 من الدستور أحدث مجلسا أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وأناط به مهام إبداء الرأي حول السياسات المتعلقة بالمجال التعليمي وتقييمها. وقد أصدر هذا المجلس عدة تقارير تهدف إلى تعزيز قيم المدرسة وجعلها فضاء لنشر السلام والتعايش ونبذ العنف (الأمانة العامة للحكومة، 2011).

علاوة على ما نصت عليه الوثيقة الدستورية، أفرد المشرع المغربي لجرائم الإيذاء والعنف ضد الأطفال فصولا خاصة تحدد أنواع هذه الجرائم والعقوبات الخاصة بها الفصول 408 و409 و410 و411 من القانون الجنائي والتي تخص " سوء المعاملة و حرمان الأطفال"، والتي تتراوح العقوبات الواردة فيها بين الحبس والسجن المؤبد و الإعدام (وزارة العدل، 2011).

من جانبه، دعا الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى إكساب المواطن قيما وأخلاقا سامية من بينها التسامح والحوار والحرص على تأسيس النظام العلائقي داخل المؤسسات التعليمية، مبنية على مبادئ الحوار والتسامح والديمقراطية؛ أما المذكرة الوزارية رقم 807/99 بتاريخ 23 سبتمبر 1999 حول ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية، فتدعو إلى تجنب استعمال أي

شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي ضد التلاميذ، وكذا تنظيم عملية تحسيسية بهدف التعريف بمخاطر ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية وأثارها السلبية نفسيا وتربويا وأخلاقيا على التلاميذ والمربين على السواء. كذلك، نصت المذكرة الوزارية رقم 87 بتاريخ 10 يوليوز 2003 حول تفعيل أدوار الحياة المدرسية على التشبع بمبادئ المساواة وبروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان و تدعيم كرامته، كما دعت إلى تكريس المظاهر السلوكية الإيجابية والتحلي بحسن السلوك أثناء التعامل مع كل الفاعلين في الحياة المدرسية.

و على غرار النصوص التي سبقتها، نصت المذكرة الوزارية رقم 88 بتاريخ 10 يوليوز 2003 حول استغلال فضاءات المؤسسات التعليمية على نشر النظام الداخلي للمؤسسة بصفة مستمرة وتحسيس الجميع بضرورة احترامه ، حفاظا على حرمة المؤسسة وترسيخ قيمها النبيلة ومن بينها التحلي بسلوك متحضر يقوم على نبذ العنف في العلاقات واحترام الغير، كما صبت المذكرة الوزارية رقم 002 X 15 بتاريخ 9 يناير 2015 المتعلقة بالتصدي للعنف والسلوكات المشينة بالوسط المدرسي وكذا المذكرة الوزارية الصادرة في 2017 في نفس ما ذهبت إليه المذكرات سالفة الذكر من ضرورة تبني مقاربة استباقية وتشاركية لمعالجة حالات العنف المدرسي وتوفير الأجواء الملائمة للتحصيل الدراسي.

يتضح من خلال ما سبق أن النظام القانوني المؤطر لمكافحة العنف يتوفر على ترسانة قانونية تنتمي إلى القانون الدولي و إلى الأنساق القانونية المحلية، و هذا ما يبين أن المجتمع الدولي يولي اهتماما خاصا لهذه الظاهرة و يحث على انسجام الجهد الكوني والجهد المحلي للحد من تداعياتها الوخيمة على الحق في التمدن.

و إن كانت الترسنة القانونية متعددة و تزواج بين مختلف مستويات الإلزام القانوني : المستوى الدولي والمستوى الدستوري والمستوى التشريعي والمستوى التنظيمي، فإننا نلاحظ هيمنة النصوص المتعلقة بالقانون الإداري وهذا ما يوضح أن النظام القانوني المغربي يولي أهمية فضلى للإدارة ضمن مكافحة جميع الظواهر المفضية إلى تعطيل الحق في التمدن أو التقليل من استفادة المتدربين منه.

و قد أفضى إيلاء الأهمية للإدارة إلى تشخيص احصائي يظهر من خلاله ضبط لحالات العنف، ونشير، في هذا الصدد، إلى أن الأرقام المعلنة من لدن وزارة التربية الوطنية تكشف عن تسجيل 86 حالة عنف داخل المؤسسات التعليمية، برسم الموسم الدراسي 2016/2017. وتوضح نفس الأرقام عدد حالات العنف بين التلاميذ إذ بلغ 47 حالة. فيما وصل عدد حالات العنف بين الأستاذ والتلميذ 19 حالة، و 5 حالات عنف بين التلميذ والأطر الإدارية(سارة الطالب، 2017).

من جهةها، تؤكد أرقام المركز الوطني لمناهضة العنف في الوسط المدرسي، أن أغلب حالات العنف المدرسي تتجلى في تلك التي تقع بين التلاميذ بنسبة 64 بالمئة، و 8 بالمئة من الحالات تلك التي يتلف فيها التلميذ ممتلكات المؤسسة، فيما تبلغ حالات العنف بين التلميذ والأستاذ 7 بالمئة من الحالات المرصودة.(رامي السباعي، 2019).

تتعين الإشارة إلى أن محدودية حالات العنف المدرسي لا تعني بالضرورة أن الإجراءات الوقائية (المستمدة من القانون الإداري) والإجراءات الجزائية (القائمة على تطبيق القانون الجنائي) فعالة، ذلك أن العنف المدرسي لا يؤدي دائما إلى المتابعة القضائية كما أنه ليس بالضرورة، مؤطرا بصفة شاملة من قبل المؤسسات الإدارية التي تم خلقها لهذا الغرض، إذ يتم حل هذه الحالات بصفة ودية من خلال تدخل أمهات وآباء التلاميذ أو هيئة التدريس. أمام عدم

قدرة التشخيص الإحصائي على تقديم صورة دقيقة عن وضع العنف المدرسي، من الضروري إخضاع الآليات الإدارية والجزائية (العقابية) التي جرى خلقها للتشخيص والمساءلة، وهذا ما سنقوم به ضمن المحور الثاني من هذه المداخلة.

الإطار المؤسساتي والقضائي لمكافحة العنف المدرسي: بغية مكافحة العنف المدرسي، قامت وزارة التربية الوطنية، سنة 2007، بتحضير استراتيجية قطاعية مندمجة للوقاية والحد من العنف ضد الأطفال المتدربين تهدف إلى:

-وضع إطار مؤسسي يستدمج البعد التربوي مرتكز على القرب لرصد وتتبع وتحليل والوقاية من العنف المدرسي؛

-اعتماد منهجية تشاركية تتأسس على إشراك سائر المتدخلين في بلورة سياسة عمومية تستهدف الحد من أخطار العنف داخل الفضاءات المدرسية (وزارة التربية الوطنية، 2014).

و يتجلى المضمون المؤسساتي للاستراتيجية المذكورة في خلق مركز وطني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي، الذي تتفرع عنه مراكز جهوية، يبلغ عددها 12 مركزا جهويا تم توطئتها في مختلف الجهات الـ12 للمملكة وعممت سنة 2012، تنفيذاً لمقتضيات المحول الأول منها. ، وكذا مراكز إقليمية و خلايا الانصات و الوساطة بمثابة مراكز محلية تم توطئتها في المؤسسات التعليمية تكريسا لمبدأ القرب. تتألف الخلية المحلية من:

-مدير المؤسسة التعليمية مشرفا؛

-مكلف بالإنصات والوساطة، منسقا للخلية؛

-ممثلون عن الهيئات التدريسية والإدارية العاملة بالمؤسسة؛

-منشط عن الأندية التربوية؛

-لجنة استشارية مكونة من ممثلين عن التلاميذ وجمعية آباءهم وأولياءهم وكذا المجتمع المدني (دومنيك طالت براسور، حميدو سومانا ديالو، الحوش أحمد، توفيق رشيد، 2016).

أما المراكز الإقليمية فتكون موضوعة تحت إشراف المدير الإقليمي و تسانده في تسييرها هيئة تدبير. و فيما يهم المركز الجهوي، فإنه يوضع تحت إشراف رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية الجهوية المعنية.

من جانبه، يوضع المركز الوطني تحت رئاسة وزير التربية الوطنية و يسهر هذا المركز على وضع استراتيجية تدخل المراكز التابعة له من خلال لجنة قيادة بين قطاعية تتضمن ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية بمكافحة العنف المدرسي.

ومن حيث آلية الاشتغال، تقوم خلايا الاستماع أو الخلايا المحلية بالانصات إلى ضحايا العنف وتفعيل الوساطة ورصد حالات العنف من خلال بوابة إلكترونية معدة لهذا الغرض، كما تقوم هذه البنيات الإدارية/الوظيفية بتحضير برنامج عمل خلال مستهل كل موسم دراسي يقوم على تعبئة الفاعلين المعنيين والتحسيس بأهمية تضافر الجهود والوسائل من أجل تقليص النتائج الوخيمة للعنف المدرسي خصوصا ما يتعلق منها بالإخلال بالحق في التمدد.

يستشف مما سبق، أن خلايا الإنصات تروم توفير حلول استباقية لظاهرة العنف المدرسي أو ما يمكن أن نعتبرها معالجة ما قبل قضائية لمثل هذه القضايا.

تتأط أيضا بالخلايا المحلية مهمة إطلاع المراكز الإقليمية على تطورات رصد وتتبع حالات العنف و كذا الإجراءات المقترحة للحد من تداعيات هذه الآفة. (دومنيك طالت براسور و آخرون، 2016).

إن كانت هذه المؤسسات تضطلع بمهام أساسية في مكافحة العنف، إلا أن اشتغالها يطرح عدة إشكالات يمكن أن توصف بالبنوية، نذكر منها:

-قلة الموارد البشرية المتخصصة: إذ يلاحظ أن المؤسسات التعليمية تعاني خصاصا مهولا في الأطر التدريسية مما يجعلها غير قادرة على تخصيص موارد بشرية كافية للخلايا المحلية؛
-فشل محاولات الوساطة: في أغلب الأحيان، تخفق خلايا الانصات في أداء مهمة الوساطة مما يفضي إلى تفاقم التشنج الناتج عن العنف ويطرح سؤال حصيلتها وأفقها؛
-غياب تنسيق مستمر مع الفاعلين الآخرين خصوصا الإدارة الأمنية وجمعية آباء وأولياء التلاميذ؛

-صالة الوسائل اللوجستكية والمادية التي تؤهل الخلية لتنفيذ مهام الرصد والتتبع والوقاية؛
-غياب نظام تحفيزي للمكلفين بتسيير هذه الخلايا؛

-عدم توفير إطار قانوني واضح يتم وضعه بنص تنظيمي أو تشريعي يوفر منطلقا معتدا به لاشتغال خلايا الانصات إذ أن إحداثها جرى بموجب مذكرة وزارية فقط، ونشير هنا إلى أن مسؤولا تربويا رفيع المستوى (مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط – سلا – القنيطرة) اعتبر هذه البنيات مضیعة للوقت والمال (محمد الراجي، 27 ماي 2018) (حسن حافطي، 9 يناير 2014).

أمام الاختلالات التي تمس أداء مؤسسات الوساطة الإدارية، يتم نقل حالات العنف إلى الساحة القضائية حيث تصدر المحاكم الجزرية أحكاما انطلاقا من إعمال المسؤولية الجنائية لمقترفي أعمال العنف.

من المنظور القضائي، أصدرت المحاكم قرارات إدانة ضد الأطر التربوية نظرا لتقصيرها في حراسة التلاميذ، وهذا ما أقرته المحاكم الإدارية الفرنسية حين اعتبرت أن تعرض هؤلاء للعنف داخل المؤسسات التعليمية يستتبع المسؤولية الإدارية للدولة ويتيح لهم، بالنتيجة، الاستفادة من تعويضات و من جبر للضرر. ونشير في هذا الصدد إلى الأحكام التي أصدرتها محاكم فرنسية في مدينة مونبوليه. (BRUNET Marion, 2011).

أما فيما يهم العنف الذي يكون ضحيته الأستاذ، فقد ذهب القضاء الفرنسي إلى تكييفه بمثابة إهانة وتحقير لموظف عمومي أثناء مزاوله المهام النظامية المسندة إليه كما أقرت ذلك المحكمة الإدارية بليموج. (BERIOU Gwenola, 2019)

كذلك هو الشأن بالنسبة للقضاء المغربي، إذ يمكن أن نتوسل في هذا السياق بقضية تعنيف أستاذ بوارزازات من قبل أحد المتعلمين حيث تمت مؤاخذه بانهانة موظف عمومي و هو السلوك الذي استتبع إعمال المسؤولية الجنائية لمقترفه (محمد آيت حسان، 2017).

وجدير بالذكر أيضا أن مذكرة وزارية صادرة في 2017 تدعو إلى تفعيل المقتضيات القانونية التي تؤهل الإدارة كي تنتصب طرفا مدنيا في الدعاوى المقامة ضد المعتدين على معدات وتجهيزات المدرسة وكذا على موظفيها.

وفي سياق التعاطي القضائي مع دعاوى العنف داخل الفضاءات التربوية، ذهبت محكمة تمارة الابتدائية إلى إدانة إطارين تربويين تبادلوا العنف اللفظي والجسدي دون الأخذ بعين الاعتبار صفتهم كأطر تربوية مفترض فيهما إعطاء الأسوة الحسنة داخل المؤسسة التعليمية. (المحكمة الابتدائية، 2015)

خاتمة:

إن العنف ظاهرة كونية مركبة ومعقدة يتداخل فيها عوامل ومؤثرات مرتبطة بالمجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتعرفها كل الأوساط على اختلاف مستوياتها، وقد أثبتت مختلف الدراسات والبحوث مدى خطورة العنف بشتى أنواعه، ولعل المغرب لا يختلف عن المجتمعات الأخرى بخصوص هذه الظاهرة، إذ تفيد التقارير حول العنف بالوسط المدرسي،

والواردة عن مختلف المصادر بما في ذلك الصحف الوطنية أن الظاهرة أصبحت تقلق كل مكونات المجتمع وفي مقدمتهم الساهرين على الشأن التربوي، وتشكل هاجسا يوميا لدى كافة الفاعلين التربويين.

ونظرا لجسامة هذه الظاهرة وخطورتها على النظام التعليمي برمته، تم اعتماد عدة مقاربات تروم التقليل من تداعياتها، وتراوحت آليات اشتغال هذه المقاربات بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية، و قد حاولنا أن نبين من خلال هذه المداخل أن المقاربة القانونية القائمة على الوقاية والزجر وإعادة الإدماج (أي القانونين الإداري والجنائي) من بين المداخل المهمة للحد من تداعيات العنف بالوسط المدرسي، انطلاقا من كون المهمة الأساسية للمؤسسة التعليمية في إطار التنشئة الاجتماعية هي إعداد المتعلمين إعدادا سليما يؤهلهم لاستيعاب المنظومة القانونية المؤطرة لحقوق الإنسان و التقيد بها خصوصا مضامينها المتعلقة بالتسامح ونبذ العنف واحترام الآخر كما أن من بين وظائف المؤسسة التعليمية تكوين مواطنين ملتزمين بالقانون.

قائمة المراجع:

1. الأمانة العامة للحكومة (29 يوليوز 2011). الدستور - طبعة 2011 - (مديرية المطبعة الرسمية) تاريخ الاسترداد 28 أبريل، 2019، من www.sgg.gov.ma: www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf
2. الأمم المتحدة (02 شتنبر 1990). إتفاقية حقوق الطفل. تاريخ الاسترداد 13 أبريل، 2019، من www.ohchr.org: www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
3. الأمم المتحدة (10 دجنبر 1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 08 أبريل، 2019، من www.un.org: www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html
4. المحكمة الابتدائية (26 أكتوبر 2015). حكم. عدد 2065. تمارة، الصخيرات-تمارة، المغرب: المحكمة الابتدائية.
5. تهناني محمد عثمان منيب، و عزة محمد سليمان (2007). العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. حسن حافظي (09 يناير 2014). تجربة مراكز الإنصات بالمؤسسات التعليمية : سياق و واقع التجربة. (المستجد التربوي) تاريخ الاسترداد 25 أبريل، 2019، من https://www.mostajad.com: www.mostajad.com/2014/01/blog-post_15.html
7. دومنيك طالت براسور، حميدو سومان دبالو، و أحمد الحوش (2016). الدليل المسطري لمراكز الوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي. الرباط: منشورات وزارة التربية الوطنية بدعم من : يونسف.
8. رامي السباعي (19 فبراير 2019). العنف المدرسي بالمغرب: واقع اجتماعي "صعب" وغياب حلول "ناجعة".... (مرايانا) تاريخ الاسترداد 08 ماي، 2019، من <http://marayana.com/laune: http://marayana.com/laune/2018/10/31/3014/>
9. زهية دباب (2015). دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف المدرسي في الجزائر. رسالة دكتوراه، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- 10.سارة الطالب(ي) (10 نونبر 2017). تسجيل 86 حالة عنف مدرسي خلال عام واحد. (اليوم 24) تاريخ الاسترداد 08 ماي، 2019، من www.alyaoum24.com:https://www.alyaoum24.com/983299.html
- 11.عبد الحليم مهوور باشة، و سمية أحمد الطيب(2018). العنف في الوسط المدرسي : مقاربات في سوسيولوجيا التربية. سطيف، الجزائر: مجلة علوم التربية.
- 12.محمد الراجي(27 ماي 2018). مراكز الاستماع .. حلقة مفقودة في سلوكيات العنف بمدارس المملكة. (جريدة هيسبريس)، الصفحة الأولى، تاريخ الاسترداد 12 أبريل، 2019، من www.hespress.com:https://www.hespress.com/societe/392824.html
- 13.محمد ايت حساين(07 نونبر 2017). تعنيف "أستاذ ورزازات" .. واقع يكشف تفكك قيم المدرسة المغربية. (جريدة هيسبريس)، الصفحة الأولى، تاريخ الاسترداد 15 ماي، 2019، من www.hespress.com:https://www.hespress.com/societe/370560.html
- 14.محمد رضى يوسف(2007). الكامل الكبير قاموس فرنسي-عربي (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.
- 15.نسيمة عيساوي(2011). العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي. رسالة دكتوراه، الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 16.وزارة التربية الوطنية(08 أكتوبر 1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. تاريخ الاسترداد 06 ماي، 2019، من www.men.gov.ma:https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/charteEF.aspx
- 17.وزارة التربية الوطني(2014). التقرير الوطني الثاني حول ظاهرة العنف بالوسط المدرسي. الرباط: المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية.
- 18.وزارة العدل(25 مارس، 2019). مجموعة القانون الجنائي. (مديرية التشريع) تاريخ الاسترداد 05 ماي، 2019، من adala.justice.gov.ma:adala.justice.gov.ma/AR/home.aspx
- 19.BERIOU, G. (2019, Janvier 17). Un cas de violences scolaires devant le tribunal administratif de Limoges. Franceinfo, La une.
- 20.BRUNET, M. (2011, Février 17). L'Etat condamné pour des violences à l'école. LE FIGARO, La une.
- 21.COCHET, F. (2015). Jeux dangereux, violence en milieu scolaire et parascolaire. Paris, France: L'Harmattan.
- 22.GALAND, B., Carra, C., & Verhoeven, M. (2012). Prévenir les violences à l'école (éd. 1ère). Paris, France: Presse Universitaire de France.
- 23.MBANZOULOU, P. (2007). La violence scolaire : mais où est passé l'adulte? paris, France: L'Harmattan.

التطور الحالي للسفوح وأثره على إنعدام استقرار المحاور الطرقية بالريف الأوسط الجنوبي:
دراسة الوقع وتقييم التدخلات من خلال حالة انزلاق ساحل بطيوي على الطريق الجهوية
510بإقليم تاونات، المغرب

**The current evolution of the foothills and its impact on the
instability of road axes in the Southern central of the Rif: "the study
of the impact and the evaluation of interventions through the case of
a landslide in Btioui bank on the regional road 510at Taounate
, Morocco" province**

خالد المودني، عبد الغني الهواري، إسماعيل الخنتوري
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-سائيس- المغرب

ملخص: تكتسي دراسة أشكال الدينامية المرتبطة بحركية السفوح بنطاق ساحل بطيوي، أهمية بالغة في فهم وتحليل مظاهر عدم الاستقرار المهددة للمحاور الطرقية بمنطقة الريف المغربي؛ الذي يعرف تدهورا كبيرا نتيجة استقحاح ظواهر الحركات الكتلية السطحية والعميقة. ويعتبر عنف آليات التعرية بالريف عامة وبجنوب الريف الأوسط على الخصوص نتيجة مباشرة لتفاعل وتداخل عوامل طبيعية بأخرى مرتبطة بمنظومة الاستغلال البشري المتميزة في الغالب بالمغلاة وسوء التدبير. إنتفاع هذه الظروف في الزمان وفي نطاق يتسم بالهشاشة أعطت نتيجتها الجيومورفولوجية من خلال تعدد أساليب الدينامية وتنوعها. تتجسد كل هذه الأشكال وبشكل جلي بالمجال المدروس عند النقطة الكيلومترية 14+00 من الطريق الجهوية رقم 510؛ التي شهدت عمليات تدخل جد مكثفة من طرف المصالح المختصة من أجل التهيئة والتدبير، إلا أن أغلب هذه التدابير آلت للفشل مما يؤكد محدودية المقاربة التقنية في تدبير الأخطار الطبيعية. **الكلمات المفتاحية:** تاونات، الريف الأوسط الجنوبي، المحاور الطرقية، الحركات الكتلية، عدم الاستقرار، الهشاشة، التهيئة والتدبير.

Abstract: The study of the dynamic forms of the mobility of the Btioui bank's foothills is important in understanding and analyzing the instability characterizing the road axes in the Moroccan Rif which witnesses a deterioration due to the intensification of the mass movements phenomena. The violent nature of the erosion mechanisms, in the middle Rif areas in particular, is a direct result of the interaction and overlap of natural factors with the human irrational exploitation. This simultaneous interaction in a fragile area has given their geomorphological result through the multiplicity of dynamic methods and their diversity that are reflected on the studied area at the kilometeric point 14+00 of the regional road 510 which witnessed intensive intervention by the competent departments for management, but most of these measures ended in failure confirming the limited technical approach to the management of natural hazards.

Keywords: Taounate, Southern Central Rif, road axes, mass movements, instability, fragility, management.

تقديم:

تعتبر النطاقات المنتمية للريف الأوسط الجنوبي من أكثر مناطق المغرب عرضة لظاهرة التعرية؛ نظرا لغلبة التكوينات الجيولوجية الحديثة التكوين؛ تتألف من صخور طفلية صلاصالية وحثية ومروية ونضيدية، تتميز بهشاشتها وضعف نفاذيتها التي تتراوح ما بين 10 و15% (محمد الصباحي وآخرون)، وهو الشيء الذي يفسر قوة الجريان السطحي من جهة؛ وقلة المخزون المائي الجوفي من جهة أخرى. ونظرا لسيادة الصخور الهشة والسفوح الشديدة الانحدار وعنف التساقطات المطرية وتركزها الزمني تصبح هذه النطاقات مجالات متميزة للتشكيل الجيومورفولوجي؛ وأكثر عرضة لآليات التعرية؛ وذات قابلية كبيرة لنشأة مختلف أشكال الدينامية (عبد الغني غرطيط، 1994؛ بوشتي الفلاح، 2000)، تزيد من حدتها أنماط التدخل البشري بالمجال. وفي هذا الإطار تعتبر الانزلاقات التي تضرب الطريق الجهوية رقم 510 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 8 عند قنطرة أسكار في اتجاه طهر السوق؛ نتاجا لتداخل وتضافر عوامل طبيعية مرتبطة أساسا بعدوانية المناخ وسيادة التكوينات الصخرية الهشة والانحدار القوي؛ مع تضافر آليات أخرى مرتبطة بمنظومة الاستغلال البشري.

1- إشكالية الدراسة

يتميز نطاق الريف الأوسط الجنوبي وخاصة على طول الطريق الجهوية رقم 510 بتردد كبير لظواهر مورفودينامية قوية؛ مرتبطة بسيادة أساس صخري هش من جهة؛ وهيدرودينامية المجاري المائية وعدوانية المناخ من جهة أخرى. فنشأة مظاهر عدم الاستقرار المجالي المرتبطة بالدينامية السطحية والعميقة؛ تخلف انعكاسات مجالية وخسائر مادية واقتصادية جد مهمة نتيجة للتدهور المستمر للمنشآت الطرقية. تفرض هذه الوضعية على الفاعلين في المجال التدخل بشكل مستمر قصد تنفيذ وتفعيل عمليات التهيئة والتدبير. يزداد هذا الإشكال تعقدا خاصة عندما يتعلق الأمر بالحركات الكتلية المتميزة بتجدد دائم للعوامل التي تعتبر الأصل في نشأتها وتطورها، كما يتعد أكثر فوق السفوح غير المستقرة والتي شهدت عمليات مكثفة للتهيئة الطرقية. ونظرا لتعدد حالات عدم الاستقرار التي تعرفها الطريق الجهوية 510 سنركز على نموذج جد معبر عن الدينامية المركبة (السطحية منها والعميقة بنفس المجال) بالنقطة الكيلومترية 14+00 من هذه الطريق.

2- أهمية الدراسة والأهداف المسطرة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا مرتبطا بالحركات الكتلية في علاقتها بالتطرف المناخي الذي أصبح يعرفه العالم بشكل عام والمجال الريفي بشكل خاص، وكذا من حجم الخسائر السنوية التي تتحملها الدولة من أجل صيانة وإصلاح الأضرار. كما تكتسي أهمية الدراسة في كونها تتناول الموضوع في إطاره الشمولي؛ انطلاقا من تركيب مختلف العوامل المساهمة في الدينامية وفهم العلاقات التفاعلية الموجودة فيما بينها.

نهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الغايات أهمها: عرض نتائج التتبع الميداني للظواهر المدروسة، وإبراز أهم العوامل المساهمة في عدم الاستقرار، وضبط سرعة تطور الدينامية والتغيرات المجالية المرتبطة بها، ثم تقييم وقع الدينامية والإجراءات المتخذة في إطار التهيئة والتدبير (تدخلات قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة). ومن النتائج المنتظرة من هذا العمل نذكر تعميق البحث والفهم حول الإشكاليات المتعلقة بدينامية السفوح، ثم الإسهام الجغرافي في صياغة التصورات الرامية إلى تدبير الأخطار التي تهدد الأرواح والممتلكات؛ وذلك بوضع

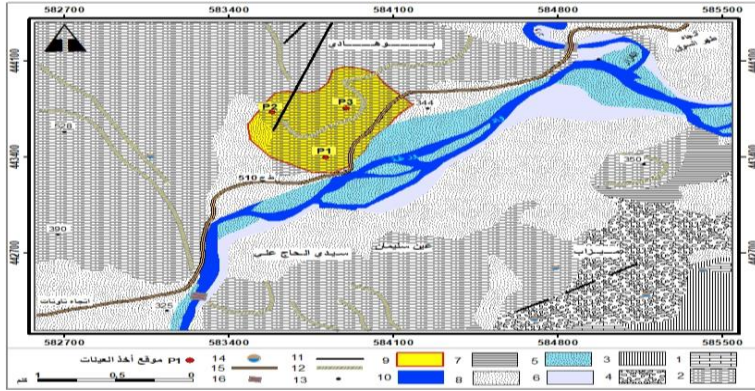
استراتيجية تنموية بديلة ترمي إلى تهيئة وتدبير الأوساط الطبيعية وفق مقاربة جغرافية وجيوتقنية؛ تنبني على تخطيط تشاركي وتوافقي بين مختلف الفاعلين من أجل ضمان نجاعة واستدامة كل هذه التدخلات.

ولتحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة من هذا البحث سنعتمد مقاربة تجمع بين ما هو جغرافي وجيومرغولوجي تطبيقي؛ أساسها التتبع الميداني للظواهر المدروسة باعتماد الفضبان الحديدية لضبط سرعة الدينامية، ثم العمل المخبري والتتقيب الجيولوجي لمعرفة خصوصيات الصخر بمختلف الأعماق، بالإضافة إلى تكميم أشكال التدهور فوق سطح الطريق وتحديد درجة خطورتها باعتماد منهجية VIZIR.

3- الإطار الجغرافي والمورفوني للمجال المدروس

يقع نطاق ساحل بطيوي على الضفة اليمنى لواد ورغة؛ وبالضبط في الجهة الشمالية الغربية لجماعة بني وليد ما بين النقطة الكيلومترية 13+500 و 14+200 من الطريق الجهوية 510. يوجد هذا الانزلاق على ارتفاع 340 م، ويقع جغرافيا بين خطي طول 4 د. 46 و 4 د. 50، وخطي عرض 34 د. 57 و 34 د. 60 (شكل 1). يعتبر هذا الانزلاق من بين الانزلاقات الأكثر نشاطا بالمنطقة؛ وذلك نظرا لسرعة التحرك ولانعكاساته المجالية والسوسيو-اقتصادية التي يخلقها سنويا. وتصل مساحة الكتلة المنزلقة حوالي 32860 م²؛ بطول يبلغ 246 م من عالية السفح في اتجاه واد ورغة؛ بينما يصل عرض الكتلة المتحركة حوالي 640 م. شكل السفح المتحرك متموج ذو انحدار يتراوح ما بين 20° و 25° بل يصل في بعض المواقع من السفح أكثر من 50 درجة. جبهة الاقتلاع الرئيسية هلالية الشكل يتراوح مداها ما بين 4 و 19.36 م بروز مجموعة من الجبهات الأخرى الثانوية بوسط السفح.

يتميز المجال المدروس بوجود انقطاعات في انحدار السفح؛ الشيء الذي يدل على التحرك المستمر والمتتابع للكتل الصخرية في اتجاه السافلة، هذا التحرك ثم الهدوء النسبي (التوقف النسبي عن الحركة) يجعل السفح يرسم شكلا مورفولوجيا متموجا مع وجود ميل عكس أو ضد الانحدار (contre la pente) أي الميل في اتجاه العالية في المواقع حيث توجد هذه الانقطاعات مع تشكل منخفضات يتراوح عمقها ما بين 4 و 6 متر (وضعية أبريل 2019). شكل 1: التوطين الجغرافي والجيولوجي لانزلاق ساحل بطيوي بمجال الدراسة.



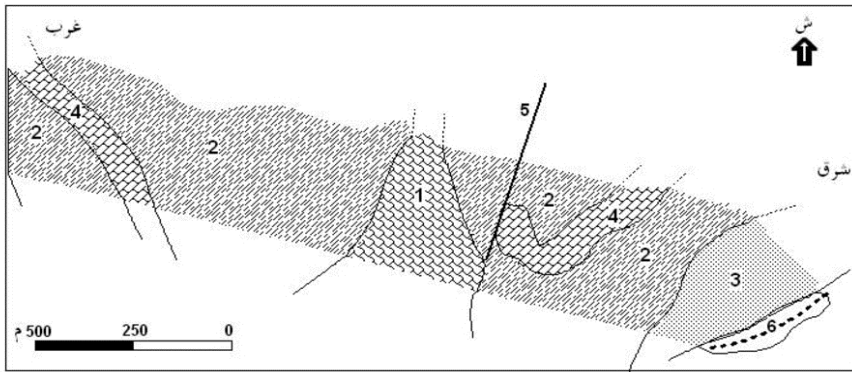
1: كلس ذو دكات كبرى للياس الأسفل 2: صلصال رمادي ميسينيودكات رملية و متجمعات 3: نطاق الفتات الحثي والصخور الطينية الطرطونية 4: نطاق تسود به مواد معدنية وكتل ضخمة (ما بين hm^3 و km^3) 5: منعطفات وارسابات نهريّة 6: مجال الغمر النهري 7: صخور فتاتية سوداء ذات دكات حثية صغيرة للكربطاسي الأوسط 8: شرفات غرينية وتوضعات السفوح المجاورة 9: انزلاق ساحل بطيوي 10: واد 11: انكسار 12: أعراف صخرية 13: نقطة ارتفاع 14: عين 15: طريق 16: قنطرة

المصدر: الخريطة الجيولوجية لظهر السوق 1/50000 لسنة 1961

4-العناصر الجيولوجية والبنوية لنطاق ساحل بطيوي

تعتبر التكوينات الصخرية بالمجال المدروس محلية وأصلية النشأة، تنتمي للزمن الثالث مع وجود توضعات رباعية، تتميز بغلبة صخور هشة جعلت منه مجالا للتعرية بامتياز. تصنف صخرة هذا النطاق ضمن التشكيلات الصخرية الأكثر قابلية لنشأة أشكال التعرية السطحية والعميقة. فانطلاقا من الصخر الأم؛ يلاحظ تعاقب طبقات صخرية صلصالية وصخر المتجمعات؛ إضافة إلى الصلصال والدكات الرملية. هذا التعاقب الصخري يشكل أحد أبرز العوامل المساهمة في نشأة الانزلاق (المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بتوانات)، ويفسر ذلك ب بروز كتل صخرية خاصة لصخور المتجمعات في عالية ووسط السفح؛ ثم بروز مهيئات وتدفقات محلية في سافلته. وبذلك، يتضح أن الإطار الصخري لانزلاق ساحل بطيوي هو نطاق للانزلاقات بكل المقاييس؛ فتوالي الصلصال مع تكوينات أخرى تخلق ظروفا مناسبة لحركة السفح بتدخل عوامل أخرى (شكل 2).

شكل 2: مقطع جيولوجي غرب-شرق لنطاق ساحل بطيوي



- 1: نطاق الصلصال والصلصال الحثي (انزلاق ساحل بطيوي)
2: صخور صلصالية مع دكات رملية 3: ارسابات نهريّة 4: دكات رملية والمتجمعات
5: انكسار 6: : واد ورغة
المصدر: نفس المصدر السابق.

فالمستوى الذي يشكل نقطة التقاء وتماس لطبقة الصلصال بصخور أخرى تعتبر بمثابة طبقة زلقة (couche savonnée) تجعل السفح في وضعيته غير المتوازنة؛ تزداد حدتها كلما زادت كمية المياه المتسربة إلى العمق. إضافة لذلك يعتبر هذا المجال من بين نطاقات الريف حيث تكثّر الانكسارات، فنطاق ساحل بطيوي هو الآخر مجال تعرض لانكسار معكوس؛ وسنتطرق لذلك أثناء تحليلنا لدور العامل التكتوني في نشأة وتطور الانزلاق.

5- سياق نشأة الدينامية بنطاق ساحل بطيوي

5-1- التحليل الحبيبي والعداني للتكوينات السطحية للسفح المتحرك:

انطلاقاً من التحاليل المنجزة للعينات السطحية باعتماد جهاز Casagrande والمبينة بالجدول 1 والأشكال 3-6؛ نستنتج أن المواد السطحية للسفح غير المستقر متوسطة للزوجية؛ بحيث يصل مؤشر هذه الأخيرة أقصاه 22 بالعينه P1 وأدناه 18 بالعينه P2. وحسب تصنيف R.T.R (Recommandation Pour les Terrassements Routiers) للأترية فإن العينتين P1 و P3 تنتميان لصنف A₂ ذات المواد الدقيقة والمشكلة من الغرين والطفل بحيث تبلغ فئة المواد الدقيقة ذات القطر المرجعي أقل من 80µm حوالي 51.35% بالعينه P1 و 45.9% بالعينه P3 مع ارتفاع في عتبة السيولة بالعينتين معا حيث بلغت إلى 37%. أما بالنسبة للعينه P2 فتتكون من مواد رملية وحصى طفلي؛ أي صنف B₆ بحيثلا تمثل المواد الدقيقة ذات القطر المرجعي الأقل من 80µm سوى 29.47%.

جدول 1: نتائج التحليل المخبري بالتكوينات السطحية الموجودة فوق الكتلة المتحركة لساحل بطيوي

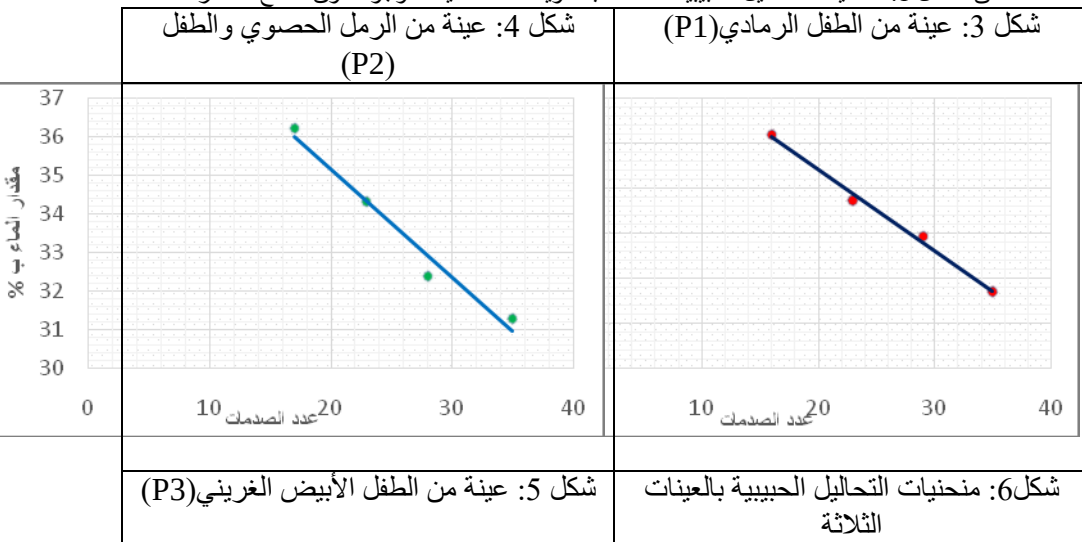
رمز العينه وتاريخ	ن.ك	موقع العينه فوق السفح	y hg/cm ³	مقدار الماء W (%)	عتبات أتربرغ عتبة السيولة عتبة اللزوجة	مميزات حبيبية >2 mm (%) < 80 µm
-------------------	-----	-----------------------	-------------------------	----------------------	--	---------------------------------------

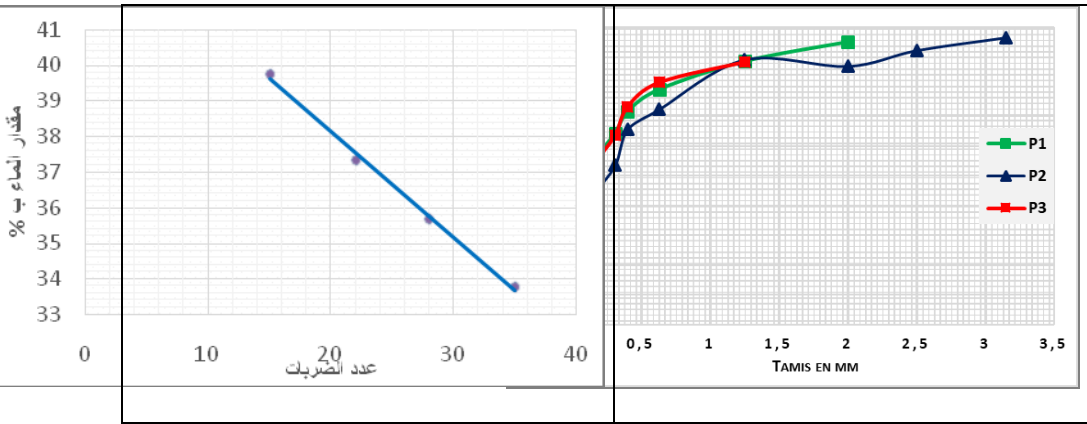
أخذها								(%)
P1/09-2018	610+13	الجانِب الأيسر	169	14.18	37.0	15.0	4.73	51.35
P2/09-2018	780+13	عالية وسط السفح	213	2.89	34.0	16.0	13.04	29.47
P3/09-2018	840+13	وسط السفح	173	18.49	37.0	16.0	11.64	45.90

المصدر: تحاليل أنجزت بالمختبر الجيوتقني المتوسطي

من جهة أخرى نسجل انخفاضاً مهماً لمقدار الماء بالعينة P2 المأخوذة من عالية السفح؛ إذ يمكن تفسير هذا الانخفاض بكون المكونات الرملية الحصوية تحرر الماء بسرعة وأن عالية السفح والموجه نحو الشرق يتعرض لطول مدة التشميس والتجفيف؛ خاصة وأن العينات أخذت خلال شهر غشت بعد فصل صيف حار وجاف، وفي مقابل ذلك نسجل ارتفاعاً في مقدار الماء بالعينتين P1 و P3 بقيمتي 14.18 % و 18.49 % على التوالي؛ مما يفسر أن الطفل الرمادي (عينة P1) الموجود على مقربة من المقطع الطرقي؛ والطفل الأبيض الغريني الذي ينتشر بوسط وعلى يمين السفح (عينة P3)؛ يحتفظا بكميات مهمة من الماء، وهو الشيء الذي يفسر نشاط آليات التخديد وتركز التعرية السطحية بمواقع العينة الأولى؛ والتدفقات المحلية بمواقع العينة الثالثة.

ملصق أشكال 1: منحنيات التحاليل الحبيبية الخاصة بالتكوينات السطحية الموجودة فوق السفح المتحرك





المصدر: تحاليل أنجزت بالمختبر الجيو تقني المتوسطي

5-2- التحليل الحبيبي للتكوينات العميقة انطلاقاً من التنقيبات

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه نستنتج بأن الأتربة المختركة تصنف ضمن التكوينات الدقيقة (صنف A حسب تصنيف GMTR) (Guide Marocain des Terrassements) (Routiers)، بحيث تبلغ فئة المواد الدقيقة ذات القطر المرجعي 80μ حوالي 77% بالعينة رقم 2 و 73.4% بالعينة رقم 3، ويتراوح مؤشر اللزوجة بين 12 بالعينة رقم 3 مع ارتفاع نسبي لعتبة السيولة بنفس العينة، و 10 بالعينة رقم 1 مع انخفاض نسبي لعتبة السيولة، كما تؤكد المميزات الحبيبية للتكوينات المختركة بكون العينة 2 تتكون من مواد غرينية متوسطة اللدونة (صنف A_2) بحيث تمثل VBS نسبة 3%؛ بينما تتكون العينتين 1 و 3 من غرين رملي وطنين بحيث لا تتعدى قيمة VBS 2% (أي صنف A_1).

جدول 2: نتائج التحليل الحبيبي والعداني بالتكوينات الغرينية الرملية والطينية المختركة بواسطة التنقيب

مصدر مرجعي للعينة	ن.ك	العمق بالمتر	h y kg/m ³	مقدار الماء W (%)	عتبات أتربغ		مميزات حبيبية	
					عتبة السيولة	مؤشر اللزوجة	% > 2 mm (%)	% < 80 μ m (%)
221/2015-28/3	00+14	بين 2.5 و 3.0	2330	3.3	32.5	12.0	2.0	73.4
221/2015-28/1	00+14	بين 6.0 و 7.0	2330	4.0	28.9	10.0	2.0	58.0
221/2015-28/2	00+14	بين 10.0 و 12.5	2380	8.6	28.3	11.0	3.0	77.0

المصدر: مديرية التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لتاونات

يتباين مقدار الماء بالعينات المختبرة حسب العمق، بحيث يتزايد مقدار الماء الطبيعي كلما توجهنا نحو عمق التكوين الصخري، فالتكوينات القريبة من السطح على عمق يتراوح بين 2.5 و 3.0 م لم يتعد مقدار الماء بها 3.3% مما يدل على تأثير عامل تبخر التربة وتجفيفها بهذه

المستويات؛ في حين بلغ مقدار الماء حوالي 8.6% بالعينة الموجودة على عمق يتراوح ما بين 10.0 و 12.5 م، الشيء الذي يؤكد على أن التكوين هو أكثر تميها في العمق. تؤثر هذه الوضعية بشكل كبير على مؤشر الكثافة والتماسك (Indice de consistance) على مستوى التكوينات الصخرية؛ إذ يلاحظ تراجع الكبير بالعينة رقم 2 (ذات المقدار العالي من الماء) حيث ينزل إلى قيمة 1.79؛ بينما يصل بالعينتين رقم 3 و 1 حوالي 2.43 و 2.49 على التوالي. كل ذلك يؤكد دور الماء في عملية تفسخ التكوينات العميقة وافقادها لخصائصها الميكانيكية، وهو وضع مناسب لنشأة دينامية مرتبطة بانزلاق دوراني عميق.

جدول 3: نتائج التحليل على مستوى المواد المتفسخة حيث توجد المنشأة الفنية بنهاية المقطع الطرقي المهدد

نوع المنشأة	موقعها ضمن السفح	التكوين المخترق	النقطة الكيلوم ترية	العمق بالمتر	الخصائص الحبيبية (ملم) % //			
منشأة عبور شعبة مائية	نهاية المقطع في اتجاه طهر السوق	طمي ذات لياط غريني	200+ 14	2.5/1.5	Dma x	D 90	D 50	<0.08
					31.5	10.0	<0.08	59.8

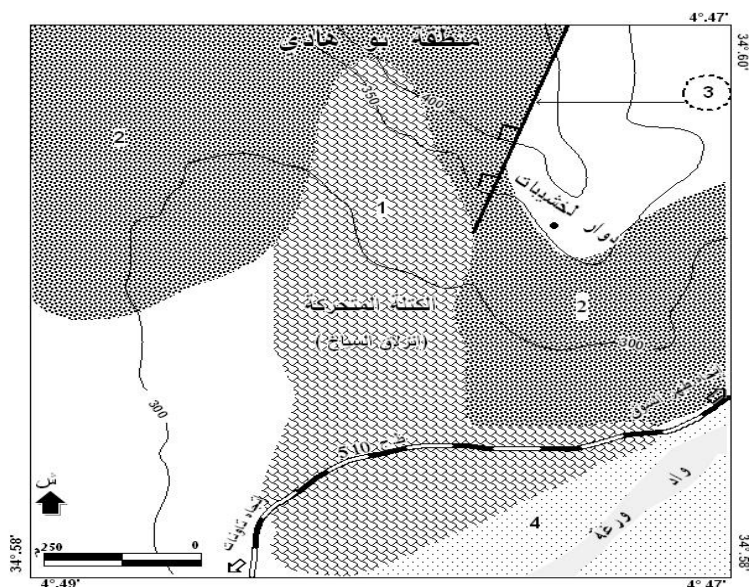
المصدر: السابق

توضح نتائج التجربة المنجزة على مستوى الطمي ذو اللياط الغريني حيث توجد المنشأة المائية المهددة (جدول 3)، بأن أثربة هذا الموقع هي جد دقيقة، بحيث 59.8% هي فئة ذات القطر المرجعي $\mu 0.08$ والقطر الأقصى (Dmax) يصل 31.5% ، أما القطر 90 فلا يتعدى 10%. تقدم هذه المعطيات إذن فكرة مفادها أن العينة المختبرة على العمق المتراوح بين 1.5 و 2.5 متر تتميز بنسيج غير متجانس إلى حد ما، الشيء الذي يؤثر على حالة استقرار الأتربة والمنشآت الفنية الموجودة فوقها.

3-5- دور العوامل الداخلية في عدم استقرار السفح

يمكن التمييز في إطار العوامل الداخلية المساهمة في عدم استقرار سفح ساحل بطيوي بين دور التكتونية المتعلقة بالهزات الأرضية؛ حيث يتعرض الريف المغربي بشكل دوري لهزات أرضية عنيفة؛ ومثال ذلك سنة 2004 و 2009 و 2010؛ حيث عرف السفح حركية قوية تزامنت مع هذه الهزات الأرضية. بالإضافة إلى ذلك تلعب الانكسارات دورا في عدم استقرار السفح؛ حيث تعرض هذا الأخير لانكسار معكوس في اتجاه الجنوب الغربي (شكل 7). يتجلى دور هذا الانكسار في خلق فجوة أو ممر جيولوجي يتحكم في تركيز وتوجيه المياه في اتجاه الطبقات الصخرية التي توجد في وضعية غير مستقرة، أو قابلة للتحرك بتدخل عوامل أخرى، أو في اتجاه سفوح ذات حركية سابقة، فتزيد هذه الانكسارات من سرعة نزولها.

شكل 7: مقتطف يوضح دور الانكسارات في ظاهرة الانزلاقات بمجال الدراسة



- 1: انزلاق ساحل بطيوي (نطاق الطفل والغرين والرمل والحصى الطفلي)
- 2: صخور صلصالية معدكات رملية وبروزات حثية
- 3: انكسار معكوس في اتجاه الجنوب الغربي
- 4: ارسابات نهرية

المصدر: الخريطة الجيولوجية لظهر السوق 1961 (50000\1)

4-5- دور الظروف الخارجية في عدم إسقرار السفح:

يمكن التمييز داخل الظروف الخارجية المساهمة في عدم استقرار السفح بين العناصر التالية:

دور الحرارة والتساقطات المطرية: يتجلى تأثير الحرارة وخاصة خلال فصل الصيف في تعرض الصخور الصلصالية الطفالية لعمليات التجفيف والتبسيب والتجفيف تنتج عنها شقوق مهمة في التربة تصبح مهياة أكثر للحركة بمجرد هطول الأمطار الخريفية الأولى، ونشير في هذا الصدد بأن درجة الحرارة تصل أقصاها 44 درجة؛ وأن كلما كانت مدة التشميس طويلة -أو توالى فترات الجفاف- كلما ازدادت هذه الشقوق اتساعا فتزيد من حدة تسرب المياه خلال الفصول الممطرة الموالية.

أما خلال الفصل المطير فتلعب التساقطات المطرية دور المحرك الرئيسي في الزيادة من حدة الدينامية، فالمجال يعرف أمطارا بلغت خلال موسم 2017-2018 ما يناهز 829.4 ملم بمحطة باب واندر؛ بحوالي 64 يوم مطير منها 24 يوم خلال فصل الشتاء و33 يوم خلال فصل الربيع. وتتميز التساقطات المطرية بتركزها الشديد على المستوى الزمني، مع تسجيل كميات أمطار قياسية خلال فترات زمنية قصيرة جدا؛ ومثال ذلك تم تسجيل 79 ملم خلال يوم واحد (29 نونبر 2017) وحوالي 115.4 ملم خلال يومي 30 و31 أكتوبر 2018 وهو الشهر الأكثر إمطارا بما يناهز 264.1 ملم. يؤثر هذا التركيز القوي للتساقطات المطرية وبشكل كبير في عدم استقرار السفح سواء من حيث دينامية الانزلاق، أو من حيث تهيج دينامية سطحية جد مؤثرة من خلال التدفقات الوحلية وتطور آليات التخديد. بالإضافة إلى ذلك يتأثر توازن السفح أو

عدمهبطول مدة التهاطل المطري التي كلما كانت طويلة كلما زادت حدة الدينامية، وفي هذا السياق عرف السفح تغيرات مورفولوجية مهمة وحركية سريعة للكتلة (باعتماد القضبان الحديدية والمعاينة الميدانية) خلال اللحظات التي أعقبت مدد طويلة من التساقطات المطرية؛ ومثال ذلك الدينامية القوية التي سجلناها بعد 9 أيام مطيرة بلغت 89.6 ملم سنة 2018؛ ثم 11 يوم مطير متواصل ما بين 1 و11 مارس سنة 2018 والتي سجلت حوالي 172 ملم؛ وما بين 7 و13 أبريل سنة 2018 والتي بلغت فيها كمية الأمطار 151 ملم. تعتبر هذه الفترات إذن مرجعية للاستدلال على قوة الدينامية في علاقتها بطبيعة وكمية التساقطات المطرية المسجلة بالمجال المدروس.

وبشكل عام، يساهم التركيز الشديد للتساقطات المطرية وطول مدة التهاطل في إضعاف تماسك التربة وخلق سيول جارفة فوق سفح ساحل بطيوي؛ فيصبح بذلك الجريان المائي السطحي آني وسريع حيث يزداد وقعه على مستوى اقتلاع المواد من الضفاف وكشطها فوق المنحدر. ونؤكد ذلك من خلال المتابعة الميدانية حيث أغلب الخسائر سجلناها خلال الفصول الرطبة (الشتاء والربيع)، فقد سجلنا تحركا مهما للتكوينات السطحية والمنشآت الطرقية نحو السافلة، اختلفت حدته ومسافته حسب الخصوصيات المناخية لكل سنة (جدول 4).

جدول 4: حصيلة الدينامية والتحرك السنوي للتكوينات السطحية فوق السفح

سنوات القياس ومسافة التحرك (بالمتر)								
النقطة	02/08/2008	02/08/2009	02/27/2010	03/01/2013	01/20/2015	04/14/2018	04/13/2019	م. التحرك
P1	حالة استقرار	2.7	3.9	6.5	10	34	34.4	13.07
P2	هدوء نسبي	3.5	6.1	6.8	11	37.2	37.6	14.6
P3	بداية التحرك	6.2	8.3	9.1	11	41.5	42	16.87

المصدر: بحث ميداني شخصي ما بين 2008 و2019

انطلاقا من التتبع الميداني الذي ابتدأ منذ سنة 2008 إلى غاية أواخر ربيع 2019 والمبين في الجدول 4، نستنتج بأن معدل التحرك بلغ أقصاه بالنسبة للنقطتين P2 وP3 بحوالي 14.6 و16.87 م على التوالي. كما نسجل على أن سنة 2018 كانت حاسمة على مستوى سرعة الدينامية. فقد شهدت المنشآت الفنية تنقلا سطحيا مهما بلغ أقصاه 41.5 م بالنسبة للنقطة P3 و37.2 م بالنسبة للنقطة P2؛ أي بزيادة قدرت بحوالي 26.2 م بالنقطة P2 و30.5 م بالنقطة P3 وذلك فقط ما بين تاريخ 20 يناير 2015 و14 أبريل 2018. ونشير في هذا الصدد بأن المنشآت الفنية المتحركة بنقط القياس فوق السفح تتراكم حاليا عند أقصى قدم

صور 1- 2 و3: مقارنة زمنية بين وضعية المقطع الطرقي والمنشآت الأخرى المتهدلة (صور ملتقطة من نفس الزاوية)

صورة 3: اخفاء تام للسور الجانبي+ تندفقات وحشية مهمة على المدرجات+ سقوط أعمدة الهاتف+ تهدل و اخفاء شبه كلي للطريق. 2010/02/27

صورة 2: عنف الدينامية حرك جزء مهم من الطريق والسور الجانبي على مسافة 6.2 م - بتاريخ 2009/02/08

صورة 1: وضعية الطريق والسور الجانبي في حالة استقرار. 2008 /02/08



ومن خلال الجدول والمتابعة الميدانية (الصور أعلاه) نؤكد على أن تنقل التكوينات السطحية سجلت حركية قوية بلغت أقصاها خلال فصول يناير وفبراير ومارس ثم أبريل، وهو الأمر الذي يؤكد على العلاقة الوطيدة بين كمية التساقطات وسرعة حركية التكوينات السطحية، فعلى سبيل المثال؛ ففي سنة 2008، التي لم تتعد فيها كمية التساقطات 474 ملم، لم نسجل أي تأثير واضح على المنشآت الفنية وكذا على مستوى سرعة الدينامية (لم تتجاوز 0,5 م)؛ بينما خلال سنوات 2009، 2010، 2013، 2015 و2018 فقد سجلت قيما قياسية في التساقطات المطرية (مع تركيز زمني قوي)، سجلنا خلالها حركية قوية للمواد والمنشآت الطرقية، بلغت على سبيل المثال النقطة P3 ما يناهز 6.2 م خلال شهر يناير وبداية فبراير من سنة 2009.

دور الدينامية النهرية: يتجلى دور الدينامية النهرية في حركية سفح ساحل بطيوي من خلال آلية تقويض الضفاف التي يمارسها واد ورغة في السافلة؛ خاصة وأن المجرى المائي يرسم شكل كوع مباشرة عند قدم السفح غير المستقر؛ مما يزيد من قوة الحفر الجانبي للمواد، الذي يتقوى بقوة الصبيب اللحظي لهذا الوادي والمرتبطة بضعف النفاذية وبالتركيز الزمني للتساقطات المطرية، ذلك أن إفراغ الأتربة على مستوى الضفاف يساهم في عدم استقرار السفح في باقي أرجاءه. وما يؤكد على الدور الفعال لعامل الهيدرودينامية النهرية في حركية هذا السفح هي الحالة الجد متدهورة التي تؤول إليها التجهيزات الطرقية خلال الفصول المطيرة، إذ يصبح التأثير الهيدرودينامي عينا بسبب السلوك الهيدرولوجي القوي.

أسباب مرتبطة باستغلال الانسان للمجال: يساهم التدخل البشري بدوره في خلق ظروف ملائمة لنشأة الدينامية فوق سفح ساحل بطيوي في الزيادة من سرعتها، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

تشديد المحور الطرقي 510 فوق سفح شديد الحساسية للدينامية: لقد تسببت عمليات التهيئة في تغيير معالم السطح (إزالة أو إضافة) ومن تم إحداث خلل في التوازن البيئي للسفح؛ حيث وصلت كمية الأتربة المفرغة أقصاها خلال المراحل الأولى عند شق مسار الطريق وتوطنته، تؤكد اليوم حقيقة العلاقة بين آليات التعرية المتمثلة في أخطاء التهيئة وعدم استقرار السفوح خاصة بعد ظهور أو نشأة الدينامية، ومن ثم تكون هذه الأخيرة كإشارة إنذارية لكافة الفاعلين في المجال البيئي لأجراً التدابير المعقنة لكل عمليات التهيئة وفي مختلف مراحلها.

أشكال التهيئة المرافقة للطريق فوق سفح ساحل بطيوي: تعتبر الأشكال الأخرى المرافقة للمحور الطرقي من بين العوامل المساهمة في الرفع من حركية السفح وعدم استقراره؛ وذلك من خلال التكتيف من إنجاز شبكات وأسوار الدعم وقنوات التصريف وما رافقها، والتي تم إنجازها على جنبات الطريق؛ فكل هذه العمليات ونظرا لكثرتها فوق السفح تعتبر أوزانا مهمة تزيد من الضغط على التكوينات الرخوة؛ لتزيد من حركتها في اتجاه السافلة خلال الفصل

المطير. كما تعتبر المواقع التي تشغلها عمليات التهئية نطاقات ضعف تتسرب معها مياه الأمطار نحو العمق. أضف إلى ذلك فوسائل النقل وحركيتها المكثفة تزيد من عدم استقراره. جدول 5: توزيع وتصنيف حركية السير فوق المقطع الطرقي المدروس من خلال العد المرئي المباشر

النوع	وسائل نقل ذات حجم كبير	صنف حركة السير ¹	وسائل نقل ذات حجم متوسط وصغير	صنف حركة السير	المجموع	نقطة العد(ن.ك)	مدة العد
العدد	26	TPL ₄	405	T ₀	431	00+14	4 ساعات
%	6.03		93.97		100		

المصدر: بحث ميداني بتاريخ 2019/04/09 من الساعة 08:00 إلى 12:00

يتجلى دور وسائل النقل في الزيادة من سرعة الدينامية في كونها تتسبب في ارتجاجات متكررة، تعتبر بمثابة أوزان ضاغطة على التكوينات الصخرية الهشة. ويزداد وقع هذا العامل بوجود الماء خلال الفصل المطير؛ حيث تتميه التكوينات أكثر فأكثر، تصبح أنذاك أقل تماسكا وأقل مقاومة للبتير. ونظرا لكونها الوحيدة التي تربط طريق الوحدة بطهر السوق؛ فالطريق الجهوية 510 تعرف حركية كثيفة لوسائل النقل؛ وخاصة أيام الأسواق الأسبوعية (الثلاثاء، الخميس، السبت والاثنين)؛ حيث سجلنا خلال 4 ساعات من العد مرور 431 وسيلة نقل؛ منها 6 % ذات حجم كبير (دون احتساب حمولتها)؛ أي صنف T₀ بالنسبة لوسائل النقل الصغيرة والمتوسطة الحجم و TPL₄ بالنسبة لكبيرة الحجم وذلك على اعتبار نفس العدد هو الذي سيمر خلال الساعات المتبقية من نفس اليوم.

6- التطور المساحي والنوعي للدينامية فوق نطاق ساحل بطويوي

انطلاقا من معطيات الجدول (رقم 6) والصور أسفله، واعتمادا على التتبع الميداني لدينامية السفح نؤكد على الحركية القوية التي تميز هذا السفح والتغيرات المورفولوجية المهمة التي أحدثتها ما بين سنتي 2009 و2018. ذلك أنه يمكن التمييز بين أربعة أجيال تميز صيرورة التطور من خلال التغيرات المورفولوجية والخسائر الناجمة على مدار 11 سنة من التتبع؛ نجملها على الشكل التالي (صور مقارنة أسفله):

6-1- التطور المساحي للدينامية اعتمادا على التتبع الميداني ما بين 2008 و2019

جدول 6: مؤشرات التطور وتردد الظواهر فوق نطاق ساحل بطويوي

السنة	2008	2009	2010	2016	2017	2018	2019
مصدر المعطيات مؤشرات الدينامية	انطلاقا من قياسات ميدانية						
الطول بالمتر*	183	195	195	206	206	246	246
العرض بالمتر*	330	290	290	470	478	556	600
المساحة بالمتر مربع	2352	10250	10250	16460	16460	31900	32860
مدى الجبهة الرئيسية بالمتر +	4.5	10.6	12.0	14	14.3	18.4	19.36

(*) قياسات تمت بوسط الانزلاق (+) بمتوسط أربع نقط ثابتة على طول الجبهة المصدر: قياسات ميدانية

¹ تصنيف حسب الدليل المغربي للبنىات الطرقية الجديدة لسنة 1995: اعتبرنا في هذا التصنيف الحصيلة التراكمية لمجموع وسائل النقل التي من المحتمل مرورها فوق المحور الطرقي خلال 24 ساعة.

الجيل الأول: يمثل شكل الانزلاق لسنة 2008 حيث لم تكن مساحته تتعد 2352.8 م² بطول أقصى 183م وعرض أقصاه 330م. ولقد سجلنا خلال هذه السنة عدم تأثر المقطع الطرقي والمنشآت الفنية بدينامية الانزلاق، عدا ظهور حفر محدودة (لم تتعد إجمالا 1.4 م²) فوق سطح الطريق، وتشوه خفيف للأفصاص الحجرية ببداية المقطع.

الجيل الثاني: يؤرخ لسنة 2016، وهو حصيلة للدينامية القوية التي ميزت السفح خلال سنوات 2009 و 2013 و 2015 التي سجلت فيها كميات قياسية للتساقطات المطرية أحدثت تغيرات جذرية في مورفولوجية السفح وألحقت خسائر مهمة بالمقطع الطرقي والمنشآت الفنية، فبالإضافة إلى اتساع مساحة الانزلاق التي أصبحت تقدر ب 16460م²؛ نشأت بها جبهات اقتلاع ثانوية وسط السفح مداها تراوح بين 8.5م و 48.2م (جبهات 4 و 5) مع خلق منخفض طبوغرافي (6) ذو ميل عكس الانحدار تتجمع به مياه الأمطار، ثم تقبب ناتج عن حركة الافراغ المحدثة بالعالية (7)، بالإضافة إلى اقتلاع كلي لسطح الطريق على مسافة 320م وتدهور شامل لقنوات التطهير والأفصاص الحجرية المدعمة (1 و 2 و 3).

الجيل الثالث: تواصلت الدينامية القوية فوق السفح المدروس خلال سنة 2018 وذلك ارتباطا بتجدد الظروف والعوامل المهيجة والمتمثلة على الخصوص في عدوانية المناخ وقوة تقويض الضفاف، حيث تعتبر هذه السنة استثنائية من حيث كمية الأمطار المسجلة (829.4 ملم خلال موسم 2017-2018) التي زادت من تعميق أزمة وضعية الطريق الجهوية 510 بشكل عام وبالنقطة الكيلومترية 14+00 بشكل خاص. ولقد عرفت مساحة الانزلاق خلال هذه السنة اتساعا مهما بلغت 31900 م² مع تزايد مسافة الطريق المتدهورة التي بلغت 635م منها 364 م ذات اقتلاعات كلية؛ وتسجيل دينامية سطحية جد قوية تمثلت في قوة تقويض الضفة بالسافلة (11) وتدفقات وحلية تسببت في قطع الطريق (12)، بالإضافة إلى تزايد طول ومدى الجبهات سواء منها الثانوية (5 و 8) أو الرئيسية (4) منها مع نشأة جبهات جديدة (9).

الجيل الرابع: يمثل حصيلة الدينامية المسجلة إلى حدود الأسبوع الأخير من أبريل من سنة 2019، وهي السنة التي لم نسجل فيها تغيرا واضحا سواء على مستوى مورفولوجية السفح أو على مستوى الخسائر. ترتبط هذه الوضعية أساسا بضعف كمية التساقطات المطرية التي لم تتعد في المجموع 121.7 ملم خلال ثلاثة أشهر كانت تعتبر الأكثر رطوبة (يناير وفبراير ومارس) وأن المقطع الطرقي وأغلب المنشآت الفنية هي في الأصل متدهورة كلياً خلال سنة 2018 (والتي يمكن اتخاذها كمؤشر عن عنف الدينامية)، ويلاحظ أنه كلما ازدادت مساحة الانزلاق (32860 م² حاليا) كلما ازداد طول المقطع الطرقي المهدد؛ حيث بلغت حسب آخر قياس ما مجموعه 700 م (تدهور كلي وجزئي). وبشكل عام، وبناء على قياسات ميدانية باعتماد القضبان الحديدية يمكن حصر التغيرات الملاحظة خلال هذه السنة في التزايد الطفيف في مدى جبهات الاقتلاع وفي تقدم الكتلة على مستوى سافلة الانزلاق تم تسجيلها يوم 24 يناير 2019 كنتيجة للتساقطات المطرية التي امتدت على ثمانية أيام والتي بلغت ما مجموعه 71.5 ملم.

6-2- التطور النوعي للدينامية فوق نطاق ساحل بطويوي

بالإضافة إلى تحرك كافة أجزاء السفح، فقد نشأت عدة أشكال من الدينامية كأساليب مرافقة للتنقل السريع الذي يميز هذا النطاق؛ ومن أهم هذه الأشكال الانهيارات الصخرية الحثية التي تبرز فوق السفح كنتيجة لآليات الكشط السطحي للمواد، هذه الكتل تتدرج فوق السطح لتنتهي غالبا بجوانب الطريق أو تتوقف حيث توجد السياجات الحجرية (gabions)، إضافة إلى آليات التدفق والسيلان السطحي التي تتردد بشكل كبير خلال الفصول الرطبة (صور 4 و 5)، ثم تطور أساليب التخديد العميق التي تساهم في تركيز الجريان والرفع من حدة الحفر المائي. كما

شهد السطح ابتداء من سنة 2009 نشأة عدة جبهات ثانوية ذات مدى بلغ أقصاه 51 م حسب القياسات الأخيرة ليوم 12 أبريل 2019، وقد ساهمت هذه الجبهات في إحداث تغيرات مورفولوجية مهمة فوق السطح، بحيث زادت من تجزيئه وخلق منخفضات بالمناطق المتهدلة على شكل انحدارات معاكسة (contre pentes) تظهر على شكل انزلاقات دورانية وسط السطح، تشكل مواقع مناسبة لتجمع المياه.

صورة 4: التدفقات الوحلية الناتجة عن التساقطات المركزة خلال سنة 2013: قطع الطريق وطمر المنشآت الفنية مارس 2013

صورة 5: بروز واقتلاع ثم انهيار كتل صخرية واستقرارها فوق الطريق. وضعية ماي 2016



ملصق صور 1: سيرورة تطور الدينامية فوق السطح انطلاقا من المتابعة الميدانية وباستخدام القضبان الحديدية.

الجيل 1: 2008

-مقطع طرقي سليم

- حفر جد محدودة

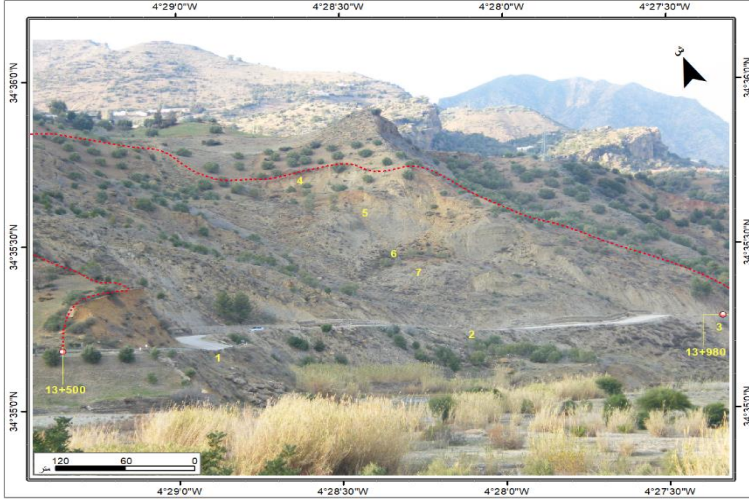
- 1: بداية تدهور القفص الحجري

- 2 و 3: منشآت سليمة



الجيل 2: 2016

- 1- و2 و3: منشآت مندهورة كلياً
- 4: جبهة رئيسية (8.5م)
- 5: جبهة ثانوية (48.2م)
- 6: ميلعكس الانحدار (يصل عمقه 4.4م)
- 7: تقبب تحرك على بعد 51م



الجيل 3: 2018

- 4: جبهة وصل مداها 17.1م
- 5: جبهة وصل مداها 51م
- 6: منخفض على عمق 6.5م
- 8: جبهة مداها وصل 11.3م
- 9: جبهة مداها يصل 1.5م
- 10: جبهة مداها يصل 7م
- 11: وقع قوي لتقوض الضفة
- 12: تدفق وحلي تسبب في انقطاع الطريق



الجيل 4: 2019

- تزايد مساحة الانزلاق

- تزايد طول الطريق المتدهور

- تزايد نسبي في مداخل الجبهات:

- ج.4: 17.4م - ج.5: 5م - ج.8: 12.9 - ج.9: 1.7م - ج.10: 7.2م



6-2- تتبع سرعة الدينامية اعتمادا على القضبان الحديدية (التطور الفصلي والسنوي)

تختلف سرعة الدينامية وحركية السفح اختلافا بينا من سنة لأخرى بل وحتى داخل نفس السنة حسب الفصول. فإذا كانت سنة 2018 هي الأكثر وقعا على مستوى الدينامية بلغ خلالها مستوى هبوط السطح 1.84 م في المعدل وبحركية بلغت 7.36 م خلال ثلاث فصول فقط، فإن سنة 2019 هي أقل دينامية بمعدل لم يتعد 0.17 متر (قياس إلى غاية يونيو 2019). وعلى مستوى الفصول تؤكد نفس الملاحظة، حيث سجلت حركية قوية للسفح خلال شتاء 2018 وبلغت 4.3 م نتيجة للأمطار القوية التي بلغت 471.2 ملم؛ ثم فصول الخريف لسنتي 2016 و2018 بحركية بلغت 1.8 و1.77 م على التوالي. ترتبط الدينامية القوية خلال هذين الفصلين بعدوانية المناخ بتسجيل كميات أمطار هامة (384 و349.8 ملم على التوالي) ثم بالتركز القوي للأمطار وطول مدة التهاطل المطري؛ حيث تم تسجيل 167 ملم ما بين 2 و5 دجنبر سنة 2016؛ كما شهدت الفترة الممتدة ما بين 26 و31 أكتوبر 2018 أمطارا قوية وبدون توقف بلغت 198.9 ملم (حسب وكالة الحوض المائي لسبو)، ساهمت في ارتفاع الرطوبة وتشبع التكوينات الصخرية وبالتالي فقدان التربة للتماسك وتراجع المقاومة؛ كانت لها انعكاسات مورفولوجية جد قوية على السفح وعلى المنشآت الطرقية الموجودة فوقه.

جدول 7: حصيلة سرعة الدينامية حسب الفصول والسنوات بالمت

الفصل	م. التنقل ²	الفصل	م. التنقل	الفصل	م. التنقل	الفصل	م. التنقل	المعدل.
خريف 16	1.8	شتاء 16	0.8	ربيع 16	0.7	صيف 16	00	0.82
خريف 17	0.18	شتاء 17	0.82	ربيع 17	0.3	صيف 17	00	0.32
خريف 18	1.77	شتاء 18	4.3	ربيع 18	1.3	صيف 18	00	1.84
خريف 19	--	شتاء 19	0.22	ربيع 19	0.12	صيف 19	--	0.17
المعدل.	--	--	1.53	--	0.60	--	00	--

س: السنوي ف: الفصلي المصدر: نتائج البحث الميداني ما بين 2016 و2019

نؤكد من خلال ما سبق على أن حركية السفح ترتبط بشكل مباشر بالتساقطات المطرية؛ وما يزكي ذلك عدم تسجيل أية حركة للسفح خلال فصول الصيف الجافة طيلة سنوات التتبع؛ وإن وجدت فإنها تبقى جد ضعيفة لم تتوقف لضبطها نظرا لطبيعة الأساليب المعتمدة في القياس من جهة؛ ونظرا لفقدان بعض القضبان الحديدية من جهة أخرى.

7-انعكاسات الدينامية على الطريق والمنشآت الفنية

أحدثت الدينامية العنيفة تغيرا كبيرا في معالم السطح، وتسببت في خسائر مهمة على مستوى التجهيزات الطريقية، التي أصبحت تشكل نقطة سوداء وعائقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة تاونات، وذلك بالنظر إلى التكلفة الباهظة التي تسجلها سنويا المصالح المختصة على مستوى إعادة إصلاح وترميم المواقع المهددة، حيث كلف هذا الانزلاق حسب المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء خلال سنة 2011 ما يناهز 90 مليون سنتيم وحوالي 120 مليون سنتيم سنة 2013. وتعكس هذه التكلفة قوة الدينامية من جهة، ومن جهة أخرى حجم الأضرار التي تسببها سنويا، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

7-1- تهدل المحور الطرقي: يعتبر تهدل الطريق من أبرز الخسائر التي تسبب فيها الانزلاق؛ فقد اتخذ انخساف الطريق عدة مراحل بلغت اقصاها خلال سنوات 2009، 2010، 2013، 2018، وهي السنوات الأكثر إبطارا خلال العقد الأخير؛ وقد سجلنا اقتطاعات جزئية في عدة مواقع من الطريق، ثمتهدلات كلية في مقاطع أخرى منها (الصورتين 7 و8)، حيث بلغت مسافة التهدل ما يناهز 450 م، وهي المسافة التي عرف فيها مستوى الطريق تدهورا حادا؛ إضافة لما يقارب 250 م مهدد بأشكال الحفر والاقتلاعات والتدفقات الوحلية؛ وبذلك تصل مسافة القطع المهدد على عرض الكتلة المنزقة ما يعادل 700م، تشكل خطرا على مستعملي الطريق، خاصة خلال فصل الشتاء حيث تنشط آليات التعرية السطحية والعميقة التي تسببت في انقطاعات متكررة للطريق وطمر المنشآت الفنية.

صورة 8: تهدل نطاقي وانقطاع على شكل درجة يصعب اجتيازها، واختفاء أشجار وأعمدة الهاتف

صورة 7: انخساف فجائي وتهدل جزئي للمقطع الطرقي نتيجة للأمطار المركزة خلال شهر دجنبر 2012

صورة 6: استقرار نسبي للسفح من خلال وضعية الطريق وموجه المياه الجانبي وكذا وضعية أعمدة الهاتف والأشجار (الثبات وانعدام الميلان)

²مسافة أو مستوى التهدل هو متوسط مجموع النقط (القضبان الحديدية) التي تم اعتمادها لقياس هبوط السطح اعتمادا على القضبان الحديدية المنجزة على طول الجبهة (لقياس هبوط السطح) وتلك الموجودة بأسفل السفح (لقياس تقدم الكتلة).



الصورة بعدسة شخصية 2008 وضعية 31 دجنبر 2012 وضعية 11 مارس 2013
2-7- تصدع وتحطم شبكات وأسوار الدعم: يتجلى دور شبكات الدعم (Ouvrages de Soutènement) في تثبيت الكتل الصخرية والمواد التي تتدفق على الطريق والمنشآت الأخرى الموضوعة بجانبها. ولهذا الغرض تم وضع شبكة دعم على امتداد الطريق يبلغ طولها 480م، كما تم اعتماد تنضيد متوالي لمدرجات حجرية (17 مدرجا متراكبا) تغطي مساحة مهمة في أسفل السفح (صورة 9) كان الهدف منها تثبيت الطريق وإمكانية تجنب ظهور أشكال أخرى للتعرية فوق هذا المستوى من السفح، ونتيجة للأمطار القوية التي سجلت سنة 2009 تعرضت هذه المدرجات إلى تحطم قوي؛ حيث اختفى جزء كبير منها بشكل نهائي وما تبقى منها انزلق وتكدس بجانب الوادي.

صورة 11: تشقق سور الدعم على الجانب الأيسر للطريق

صورة 10: تحطم وانزلاق المدرجات الحجرية بالوضعية السابقة وتكدسها بجانب الوادي.

صورة 9: مدرجات من الحجارة المسبجة بسافة السفح (17 مدرج متراكب)



صورة بعدسة شخصية تعود لسنة 2008

وضعية نونبر 2017

صورة بعدسة شخصية لسنة 2008

ومن أجل تثبيت الكتلة المنزلقة عمدت المصالح المختصة إلى بناء سورين اسمنتيين بعلو 2 م وعلى طول الطريق؛ يبلغ طول الأول منهما 50 م والثاني 270 م (صورة 11)، إلا أن عنف الدينامية من خلال قوة الدفع الممارسة من العالية؛ تسبب في تصدع وتشقق السور بعدة مواقع (حوالي 100 م من السور الثاني مغطى بالأتربة).

3-7- طمر وتحطم قنوات التطهير: نظرا لكون الماء عاملا حاسما وقويا في عدم استقرار السفوح، لجأت المصالح المختصة إلى تكثيف حلول التهئية التي تستهدف تطهير مياه الأمطار (قنوات أفقية وأخرى عمودية مع السفح وأنابيب مغطاة تحت الطريق ثم موجهاً المياه...)، إلا أن تحرك الانزلاق المستمر والتردد القوي للظواهر المرتبطة بالتدفقات الوحلية والانتقال الحر

للكتل الصخرية الحثي، ساهمت من جهة في طمر قنوات التطهير المكشوفة، ثم تصدعها وتحطمها من جهة أخرى (صور 12 و13)؛ وذلك بالرغم من عمليات الصيانة والاستصلاح المتكررة التي تقوم بها سنويا المصالح المختصة.

صورة 12 طمر قناة التطهير الإقفية بسبب التدفقات الطينية الأتية من المالبية تاريخ الصورة: 2009/02/08 صورة 13: اندفاع الكتلة ساهم في تحطم القناة الإقفية رغم أساليب التثبيت المنجزة أكتوبر 2015



بالإضافة إلى ذلك، ساهمت قوة الدينامية في إلحاق أضرار فلاحية بليغة؛ وذلك من خلال اقتلاع الأشجار المثمرة وموتها السريع وطمر المزروعات المتواجدة عند أقدام الحافات (المعاينة الميدانية واستجواب الفلاحين). كما تسببت الدينامية في اضطراب كبير في حركية السير مهددة بذلك سلامة مستعملي الطريق وخاصة خلال فصل الشتاء؛ حيث تتراكم الأوحال والكتل الصخرية فوق قارعة الطريق (الصورتين 14 و15).

صورة 15: تدفقات وحبية وسيلية طينية تغطي الطريق وتعزل حركة السير. الصورة بعدسة شخصية، 14 أبريل 2018



صورة 14: حافلة نقل الركاب من الحجم الكبير عالقة وسط السفح بسبب تدهور حالة الطريق خلال فصل الشتاء. المصدر: محسن العمال 2013.

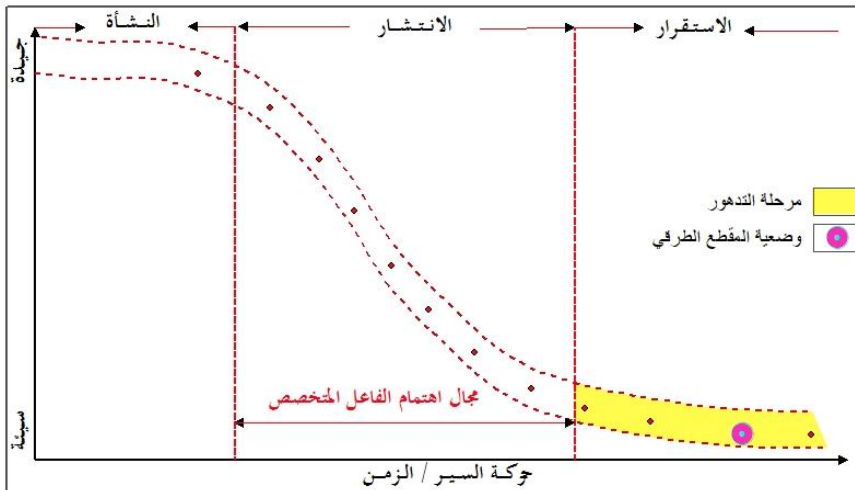


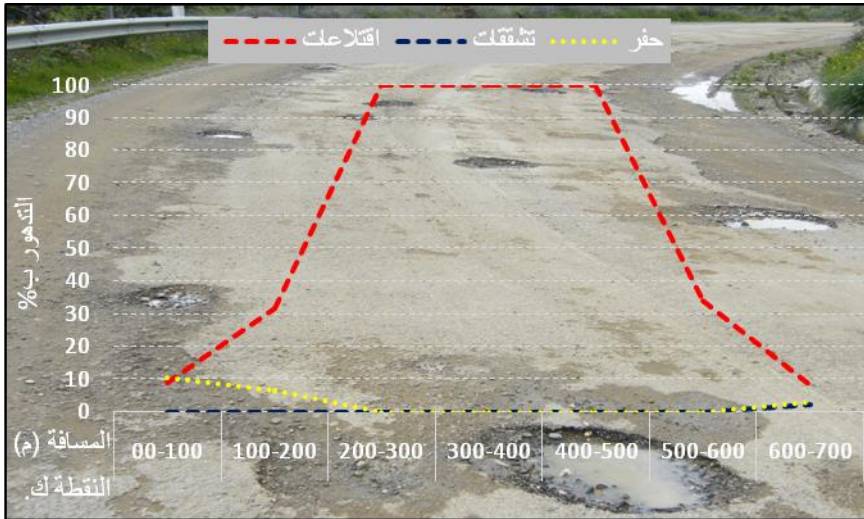
7-4- تراجع سريع لمدة صلاحية الطريق نتيجة عنف الدينامية

ترتبط مدة صلاحية الطريق أساسا بالحالة التي تتراجع من الجيدة إلى السيئة متأثرة بعوامل الزمن (عامل الشيخوخة) وتزايد حركية السير (عامل الحدة) ومرفودينامية السطح المنزلق (العدوانية). وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين 3 مراحل كبرى لتطور التدهور الذي كلما ازدادت حدته كلما تقلصت وتراجعت مدة صلاحية الطريق؛ وهي مرحلة النشأة، مرحلة الانتشار (فترة اهتمام الفاعلين المتخصصين) ثم مرحلة الاستقرار. وانطلاقا من المعطيات التقنية وتحليل منحنيات تطور مظاهر التدهور وتتبعها الزمني (شكل 9)، فإن المقطع الطرقي المدروس يوجد ضمن مرحلة الاستقرار من حيث خطورة التدهور (شكل 8)؛ وهي المرحلة التي تعبر على كون المقطع الطرقي المدروس يوجد خارج موضوع النمذجة؛ وذلك نظرا لكون حالة التدهور تجاوزت العتبة الحرجة أو عتبة السلامة المعمول بها والمرتبطين أساسا بتأخير الصيانة والإصلاح من جهة وبقوة تردد الدينامية وعنفها من جهة أخرى.

من خلال دراسة أشكال التدهور على طول المقطع الطرقي المدروس والمبينة بالشكل رقم 9 نؤكد على كون الحالة جد سيئة للطريق ما بين النقطة الكيلومترية 13+500 و 14+200؛ كنتيجة للتركز القوي للدينامية وما يرتبط بها من أشكال تدهور سطح وبنية المقطع الطرقي؛ والتي يمكن أن نستشفها من خلال ما يلي:

بالنسبة لظواهر الاقتلاعات: نميز فيها فوق المقطع الطرقي المدروس بين الاقتلاعات الدقيقة (plumages) التي تصيب فقط سطح طبقة السير؛ وهي ترتبط بالأساس بظروف تقنية محض، ثم اقتلاعات صفائحية تبدأ بشكل نقطي محلي لتتعمم بعد ذلك على كل مساحة سطح الطريق مهددة في نفس الوقت طبقة القاعدة، يرتبط هذا النوع من الاقتلاعات بالمجال المدروس بضعف سمك طبقة السير وحدة حركية السير وعدوانية المناخ وتأخر الصيانة والإصلاح. تتباين نسب الاقتلاعات فوق المقطع حسب المواقع؛ فهي ضعيفة إلى متوسطة ببداية ونهاية المقطع الطرقي (أقل من 10%) في حين تسجل ارتفاعا مهما ما بين النقطة الكيلومترية 13+670 و 14+134 تصل إلى 100%؛ أي إقتلاعات كلية على مسافة 364م؛ وهي الجزء الذي يوجد بوسط الانزلاق الأكثر تأثرا بالدينامية والحركية الكتلية.





شكل 9: منحنى تطور التدهور على طول المقطع المدروس (700 م) بحيث نسجل:
 + نوع التدهور السائد هو من صنف الانقلاعات.
 + وسط الانزلاق هو المجال الأكثر تضرراً، تبلغ نسبة الانقلاعات به 100% على مسافة 364 م.
 + نسبة الشقوق جد ضعيفة
 + تأثر زمن المرور على طول المقطع (وفقاً للمعاينة الميدانية).
 قياسات أنجزت في 09 أبريل 2019

بالنسبة لظواهر الشقوق: يرتبط ظهورها فوق المقطع المدروس بثلاث عوامل حاسمة، تتمثل فيعامل القدم أو الشيخوخة على اعتبار التأخر الكبير الحاصل على مستوى تجديد وتقوية البنيات، ثم هشاشة هذه الأخيرة نتيجة تزايد حدة الاجهادات، بالإضافة إلى عدوانية المناخ وما يرتبط بها من تأثير للماء على ارتفاع الرطوبة الداخلية للمواد المشكلة لبنيات الطريق وتراجع المقاومة. يبدو من خلال منحنى التدهور (شكل 9) أن نسبة الشقوق لا تتعدى 2.1% عند نهاية المقطع، إلا أن هذه النسبة الضعيفة لا تعكس إطلاقاً سلامة المقطع أو عدم تأثره بهذا النوع من التدهور؛ لأن الشقوق هي بمثابة أشكال أولية أو أصلية لتطور الحفر التي تتطور بدورها في حالة تأخر الصيانة إلى انقلاعات.

بالنسبة لظواهر الحفر: تتخذ فوق المقطع الطرقي أشكالاً دائرية وبأطراف رأسية مهددة طبقتي السير والقاعدة على السواء، وتنتشر بشكل واضح ببداية المقطع إذ تغطي ما يناهز 10.6% و 6.8% ب 100م الأولى والثانية على التوالي، ويرتبط ظهور هذه الحفر بالمقطع المدروس بالاختلالات السابقة وبتراجع المقاومة والتحمل.

من خلال ما سبق ومن خلال المتابعة الميدانية نؤكد على حدة التدهور الذي يصيب المقطع الطرقي عامة وما بين النقطة الكيلومترية 13+670 و 14+134 خاصة. ونفسر هذا التباين على مستوى درجات التدهور هاته بعدة عناصر تركيبية تتفاعل فيها ظروف النشأة وتطور الدينامية بنجاعة أشكال التهينة المنجزة، استنتجناها من خلال البحث الميداني على الشكل التالي:
 كون المجال الممتد من النقطة 13+670 إلى 14+134 هو الجزء الأكثر تأثراً بالدينامية النهرية (نسخ قوي للضفة)، والأكثر تقطعا طبوغرافياً، وتتخلله تقعرات بوسط وعالية السفح تحقن بها مياه الأمطار، ثم جل أساليب الدعم المنجزة مندورة (أفصاف حجرية) ... وبالتالي فإن هذا الجزء يشهد تسارعا قويا لحدة التدهور لدرجة يصعب تحديد الفترات الزمنية الفاصلة بين الأشكال الأولية لبعض أنواع التدهور والأشكال الموروثة عنها (حالة العلاقة بين الشقوق والحفر والانقلاعات).

تعتبر المواقع التي سجلنا فيها نسباً ضعيفة لأشكال التدهور هي المواقع الأقل تأثراً بآلية التعرية النهرية؛ وهي المواقع المهيأة بأساليب الدعم من نوع أسوار إسمنتية التي تبدو الأكثر نجاعة

على مستوى إيقاف الكتل المندفعة بالمقارنة مع الأقفاص الحجرية (رغم ظهور بعض علامات التدهور فوقها).

7-5- تحديد درجة الخطورة واسناد النقط للتدهور السائد فوق المقطع المدروس

تصنف أشكال التدهور التي يعاني منها المقطع الطرقي ضمن النوع B، إلا أنه مع تأخر الصيانة وحدة الدينامية المرتبطة بالحركية القوية للسفوح، يتطور هذا التدهور إلى الصنف A الذي يطل تهديده البنيات الداخلية للطريق وخاصة طبقة القاعدة في حالة الحفر؛ ومجمل طبقات الهيكل الطرقي في حالة الاقتلاعات. وعلى العموم فقد حددنا باعتماد منهجية VIZIR خطورة هذا التدهور؛ وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول 8: تحديد درجة خطورة التدهور حسب النوع

النوع	درجة الخطورة	تعليل اختيار درجة الخطورة
اقتلاعات	3	اقتلاعات دقيقة وأخرى كلية، مستمرة وممتدة، ذات تأثير قوي على طبقة السير والبنيات الداخلية.
حفر	2	كميا: حفر كثيرة نسبيا + متعمقة + تهدد طبقة القاعدة.
تشققات	1	تجزأت وشقوق دقيقة جدا (أقل من 1 سنتمتر)، لا تؤثر على زمن المرور، لا تهدد مستعملها.

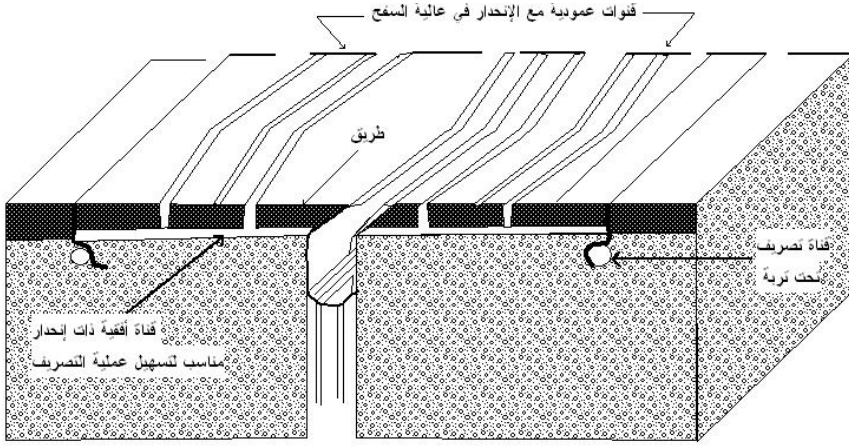
جدول 9: درجات الخطورة وتحديد النقط للتدهورات فوق المقطع الطرقي المدروس باعتماد طريقة

VIZIR

نوع التدهور	درجة الخطورة	% على طول المقطع (700م)	مؤشر التشقق	مؤشر التشوه	النقط
اقتلاعات	3	54,7	5	5	7
حفر	2	2,92	2	2	3
شقوق	1	0,3	1	1	3

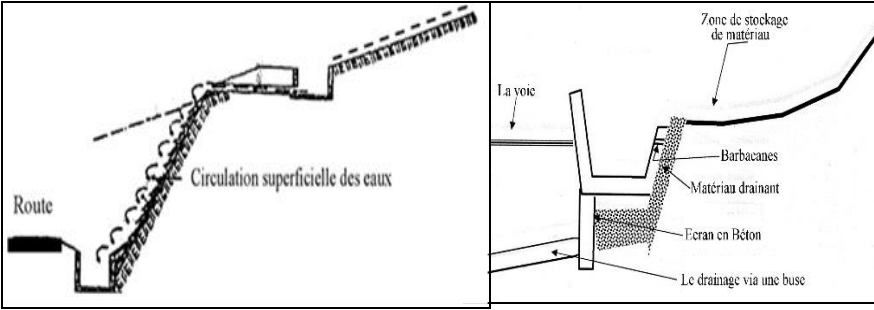
يتضح من خلال معطيات الجدولين (8 و9) بأن درجة الخطورة تصل أقصاها بالنسبة لظواهر الاقتلاعات (درجة 3) وأدناها بالنسبة لظواهر التشققات (درجة 1)، كما أن مؤشري التشقق والتشوه يسجلا أعلى قيمة بالنسبة للاقتلاعات (مؤشر 5) مع قيمة جد عالية لمؤشر تدهور السطح بلغت إلى الدرجة رقم 7؛ في حين لم يتعد هذين المؤشرين (التشقق والتشوه) القيمة 1 بالنسبة للتشققات و2 بالنسبة للحفر؛ مع الدرجة 3 بالنسبة لمؤشر تدهور السطح. فمن خلال الرسم البياني (شكل 9) ومعطيات الجدولين السابقين نؤكد أن الاقتلاعات بمختلف أنواعها هي الأكثر تهديدا للمقطع الطرقي الرابط بين النقطتين الكيلومتريتين 13+500 و14+200؛ وذلك نتيجة للدينامية جد القوية التي تميز نطاق ساحل بطبوي الذي يشكل موقعا مناسباً لتركز مختلف أشكال التعرية السطحية منها والعميقة.

تفيد دراسة هذا المقطع وباعتماد الجرد المرئي للظواهر ومنهجية VIZIR لتكميم أشكال التدهور في اقتراح الحلول المناسبة من أجل التهيئة والتدبير؛ وذلك بالانطلاق من نوع التدهور السائد ودرجة خطورتها ومؤشرات التشقق والتشوه وتدهور السطح... وكلها عناصر تسمح بتحديد طبيعة الأشغال التي يجب القيام بها من جهة، وتجنب بعض الأخطاء على مستوى الاختيار بناء على أشكال التدهور السابقة وتطورها من جهة أخرى.



شكل 10:
تقنية لتطهير
المياه
السطحية عن
طريق انجاز
قنوات تطهير
عمودية تربط
عالية السفح
والمواقع التي
تتجمع فيها
المياه بالقناة
الأفقية
الموجودة
على طول
الطريق

Source :
Dictionnai
re
d'entretien
routier,
volume 5



شكلين 11
و 12: كيفية
إنجاز قنوات
التصريف
السطحية فوق
المنحدرات
الهدف منها
تجميع المياه
وتصريفها.
المصدر : عبد
الغنيكر طيط،
2007

استنتاجات عامة وتوصيات الدراسة: انطلاقا مما سبق نؤكد على أن نطاق ساحل بطيوي هو نطاق للدينامية بكل المقاييس، لم تنفع معه حلول التهيئة المتخذة من الحد أو حتى التخفيف منها. فأساليب الدعم والتثبيت المنجزة لم تستطع إيقاف تحرك كتلة الانزلاق على عمق أكثر من 12.5 م، كما أن أنظمة التصريف المنجزة لم تجد نفعاً على مستوى إبعاد المياه سواء منها السطحية أو العميقة، بحيث أغلب قنوات التطهير العرضية تعرضت إما للطمر أو للتكسر، كما أن أقفاص الحجارة تعرضت للاعوجاج بل بعضها للاختفاء. أضف إلى ذلك، فقد أظهر التنقيب بأن نطاق ساحل بطيوي من حيث المميزات الميكانيكية للتربة هو مجال جد ملائم لنشأة دينامية سريعة، وذلك ارتباطاً بمقاومة التربة والتماسك وعتبات السيولة والليونة. يظهر إذن أن معالجة هذا الانزلاق واستمرار الطريق فوق هذا السفح أمر شبه مستحيل، نظراً لعنف الآليات والعدوانية الشديدة للعوامل المتدخلة، وعلى رأسها قوة الدينامية النهرية، الحساسية المفرطة للصخور في حالة وجود عنصر الماء، الجاذبية المرتبطة بقوة الانحدار، وضعية الطريق على طول قدم السفح، إضافة إلى الإكراه المرتبط بعدم توفر مجال كاف تابع للطريق (Emprise) والذي يمكن اتخاذ مجالا لتطبيق حلول أخرى مثل تقنية التسمير والحد من النفاذية على مستوى العالية. فمن خلال البحث الميداني للظواهر المدروسة وسرعة الدينامية حسب الفصول وارتباطاً بالعوامل المهيبة نقترح من خلال هذه الدراسة ما يلي:

-التهييء القبلي للفترة الشتوية؛ وذلك بتنشيط وتنقية قنوات التصريف وترميم المواقع المتصدعة؛ ثم تحضير المعدات التي تحتاجها الفترة الشتوية، ما دامت الدينامية القوية مرتبطة بالتساقطات المطرية؛

-تنسيق العمليات والتدخلات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في إطار خلية الأزمة؛
-الحد من قوة الدينامية النهرية وخاصة بالجزء الذي يرسم فيه شكله المزوي مع الضفة؛ وذلك عن طريق ترصيع كتل صخرية مقاومة للتآكل والتفسخ؛

-القيام بعمليات التصريف الداخلي للطريق؛ لأن استمرار وجود الماء داخل التكوين يقلل من مدة صلاحيتها ويسرع من تدهورها، كما أن تزايد حجم الماء بالتكوين يفقد التربة خصائصها الميكانيكية وبالتالي يفقد مقاومتها للبتر. وعلى هذا الأساس يجب وضع خنادق تصريف (Tranchées drainantes) طولية من أجل إفراغ مياه الأمطار والمواد الدقيقة، وفي هذا الإطار يجب التخلص من كل المواد التي يمكن أن تعرقل استمرارية الجريان المائي؛
-تنشيط الكتلة المتحركة بإنجاز أسوار إسمنتية بدلا من الأقفاص الحجرية التي لم تثبت نجاعتها إطلاقا فوق السفح؛

-تطهير المياه السطحية والنقليل من نفاذيتها نحو عمق التكوين والتحكم في سرعتها؛ وذلك عن طريق معالجة المواقع المقعرة بوسط السفح وإنجاز قنوات طولية التي تعتبر الأقل تأثرا بحركة السفح، ثم انجاز موجهاً للمياه (شكلين 11 و 12).

قائمة المراجع:

- 1.JANATI IDRISSE (A.), 1999 : Drainage routier, pratique marocaine et impact sur la durée de vie des chaussées. Revue marocaine du Génie Civil, n°83, Edition 1999.
- 2.EL-MOUDNI (KH.), 2008 : Impacts des mouvements de terrain sur l'instabilité des axes routiers dans la région de Taounate (89p). Mémoire de Master en géographie, FLSH Saïs-Fès.
- 3.GARTET (A.), 1994: Morphogenèse et hydrologie dans le bassin versant de l'Oued Lebène (Rif méridional et Prérif Central et Oriental).Thèse Doctorat de l'Université de Provence, 342 p., Aix-en-Provence.
- 4.GARTET (A.), GARTET (J.) & CONESA GARCIA (C.), 2006 : Exploitation des salines au massif diapirique de Tissa et impacts environnementaux (Prérif central, Maroc septentrional).Papeles de Geografia, n° 44, Revue de l'Université de Murcia (Espagne), pp : 23-38, Murcia.
- 5.GARTET (A.) 2007 :Risques naturels, anthropiques et technologiques dans l'agglomération de Fès et son arrière-pays : aménagement, gestion et prévention. Thèse Doct. d'État, FLSH, Univ. Fès, 454 p.
- 6.GARTET (A.) 2010 :Mouvements de terrain et risques environnementaux dans l'agglomération de Fès et son arrière-pays : aménagement, gestion et prévention. 232 p. Édition du Secrétariat d'État auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de

- l'Environnement, chargé de l'Eau et de l'Environnement. Rabat. 1ère Edition 2010, Dépôt légal : 2010 mo-1105, ISBN 978-9954-475-44-7.
7. MARRE A. (1998) : Les mouvements de terrains. SEDES, Dossier 22 : l'érosion entre nature et société. pp : 84-107.
8. MAURER (G.), 1968 : Les montagnes du Rif Central : étude géomorphologique. Trav. Inst. Sci, Série Géol et Geogr. Phys, n°14, Rabat.
9. TRIBAK A. (1997) : Quelques exemples de mouvements de terrain dans le Prérif oriental (Maroc). Méditerranée 1-2. pp. 61-66.
10. TRIBAK A. (2005-2006) : Genèse et évolution de glissements complexes dans les séries marneuses Prérifaines : cas du bassin versant de l'Oued Tarmast (Maroc). Revue Geomaghreb, n° 3, pp : 13-22.
11. TRICART J. (1978) : Géomorphologie applicable. Coll. Géographie applicable. Edit. Masson 1978, 204p.
12. LPEE et DPETL de Taounate, 2014 : Étude géotechnique d'élargissement, renforcement, rectification du tracé de la RR510. Rapport inédit 10 p. et annexes, Fès.
13. LPEE (Laboratoire Public d'Essais et d'Etudes), 2006 : Étude de confortement des exemples de huit zones de glissement dans la route provinciale 5308 à la région de Taounate. Rapport inédit, 31 p., Casablanca.
14. LCPC-SETRA, 1994 : Conception et dimensionnement des structures des chaussées. Guide technique, décembre 1994.
15. DRCR et LPEE, 2000 : Guide pour les études de glissement de terrain. Edition 2000.
16. DRCR et LPEE, 1995 : Catalogue de structures de chaussée neuves. Edition 1995.
17. LABS et DPETL de Taounate, 2017 : Apport géotechnique sur des points noirs de la RR 509. Edition 2017

الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئات التدريس وسبل تطويرها في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة

The Prevalent Educational Strategies and Methods of Teaching among the Teaching Staff Members and Ways of Developing them in Saudi Arabia Universities from the Students' Point View

د. خالد ناصر العوهلي، جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

Khalid Nasser Alo'whly, Al-Qaseem University-Saudi Arabia Kingdom.

ملخص: هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئات التدريس وسبل تطويرها في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة في ضوء بعض المتغيرات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من (30) فقرة توزعت على أربعة استراتيجيات وطرائق تدريسية، وهي: الاستراتيجيات السلوكية، والاستراتيجيات المعرفية، والاستراتيجيات الانفعالية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، تم توزيعها على عينة عشوائية تكونت من (1067) طالباً وطالبة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستراتيجيات السلوكية احتلت المرتبة الأولى، وجاءت الاستراتيجية المعرفية في المرتبة الثانية، واحتلت استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية المرتبة الأخيرة. كما بينت النتائج أن من سبل تطوير تلك الاستراتيجيات منح الطلبة الفرصة الكافية للتساؤل والاستقصاء للوصول إلى الأهداف المرغوبة، وتعزيز الأنماط القيادية لدى الطلبة. وبينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية عند الاستراتيجيات المعرفية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، بينما كانت هناك فروق عند الاستراتيجيات السلوكية، والاستراتيجيات الانفعالية، تعزى لمتغير الجنس، وذلك لصالح تقديرات (الإناث). ووجود فروق دالة إحصائية عند الاستراتيجيات السلوكية، والاستراتيجيات الانفعالية تعزى لمتغير الكلية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الكليات (الانسانية)، وعند الاستراتيجيات المعرفية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، لصالح تقديرات ذوي الكليات (العلمية). وعدم وجود فروق عند جميع استراتيجيات الدراسة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، باستثناء الاستراتيجيات الانفعالية، وذلك لصالح تقديرات ذوي المستوى الدراسي (سنة ثالثة، سنة رابعة).

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات والطرق التدريسية، أعضاء هيئات التدريس، الجامعات السعودية.

Abstract: This study aimed at investigating the prevalent educational strategies and methods of teaching among the teaching staff members and ways of developing them in Saudi Arabia universities from the students' point view in light of some variables. To achieve this goal a questionnaire was designed consisted from (30) items. These items were distributed on four educational strategies: the behavioral strategies, the

cognitive strategies, the emotional strategies, and the technology implementing strategy. The questionnaire was distributed on (1067) male and female students. The study results revealed that the behavioral strategies ranked firstly, the cognitive strategy ranked secondly, while the technology implementing strategy ranked finally. Also the results revealed that to develop these strategies grant students the enough opportunity for the inquiry and the investigation for the desirable arrival to the goals, and consolidation of the leading styles among them. Also the results revealed that there aren't any significant differences between the sample responses on the cognitive strategies and the technology implementing strategy, while there are significant differences on the behavioral strategies and the emotional strategies due to gender variable, in favor of (females). There are significant differences on the behavioral strategies, the emotional strategies due to college variable, in favor of (humanity colleges), and on the cognitive strategies and the technology implementing strategy in favor of (scientific colleges). There aren't any significant differences on all the strategies, except for the emotional strategies due to academic level variable, in favor of (the third and fourth years).

Keywords: The Prevalent Educational Strategies and Methods of Teaching, Teaching Staff Members, Saudi Arabia Universities.

مقدمة:

حيث تعقدت عملية اتخاذ القرارات في ظل البدائل المطروحة لحل المشكلات التي تواجه المجتمعات في ضوء معايير الجودة العالمية التي أوجدت روح المنافسة لتحقيق التميز والإبداع في المنتج أيًا كان نوعه؛ مما فرض واقعاً جديداً تطلب التعامل معه من خلال العمل الحثيث لحفز القدرات العقلية وترجمتها إلى سلوكيات إبداعية تسهم في مواجهة الواقع الجديد. لقد أصبح التحدي الحقيقي للنظم التعليمية هو إعداد الإنسان القادر على مواجهة تحديات المستقبل والتفاعل بإيجابية مع متغيراته ومستجداته (Schunk, 2018).

ومع ذلك ما زالت النظم التعليمية التقليدية التي يتعلم من خلالها الطلبة مختلف المواد التعليمية تتم بشكل آلي، تعتمد على الحفظ والتلقين؛ إذ تقدم المعلومة جاهزة للطالب كي يقوم بالتعامل معها دون استيعاب أو معالجة لها في أغلب الأحيان، وقد قاد هذا النوع من التعليم إلى وجود ما يسمى "بالتربية البنكية" في المدارس والجامعات، وهذا ما أكدته دراسة بوجود وجوليانو (Boujaoud & Giuliano, 2016) والتي بحثت العلاقة بين الطرق التي تتبع في الدراسة والقدرة على التفكير المنطقي، والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة إحدى الجامعات في نيويورك، حيث بينت الدراسة أن الطلبة أكثر اهتماماً بالحفظ الصم للمادة الدراسية.

وفي التقرير الصادر عن مؤسسة كارنيجي لتقييم التعليم (Carnegie Foundation) المعنون بإعادة تعليم الطلبة غير المتخرجين، بين التقرير أن المحاضرات التقليدية التي تلقى

على الطلبة، وطريقة تدوين الملاحظات الصفية، كان قد تم ابتكارها في زمن كانت فيه الكتب قليلة، وباهظة الثمن، فكانت المحاضرة وطريقة التدوين الطريقة المثلى والفعالة لنشر المعرفة آنذاك (Duch, & Allen, 2014).

يضاف إلى ذلك الأدوار التقليدية التي يمارسها المدرسون في عملية التعلم – التعليم، والمتمثلة في الابتعاد عن أساليب التدريس الحديثة التي تستثير التفكير والإبداع. فقد أشارت دراسة دي (Day, 2017) إلى أن ابتعاد المعلمين عن تبني استراتيجيات تعليمية – تعليمية حديثة في عملية التعلم والتعليم تؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي لدى الطلبة.

وفي الوقت نفسه تشير الباحثة كوتن (Cotton, 2016) إلى أن أداء الطلبة على مقاييس مهارات التفكير العليا دون الحد المطلوب. وفي ظل هذا الواقع لحال العملية التربوية، يتنامى إحساس قوي لدى المربين والمهتمين بقضايا التعلم والتعليم في مختلف أنحاء العالم بضرورة تبني المناهج النظرية لعلم النفس التربوي وتطبيقاتها العملية، كأحد الخيارات الناجعة لمواجهة مثل هذه التغيرات الدراماتيكية في العملية التربوية؛ حيث التعلم الاستراتيجي أحد هذه الخيارات المطروحة بقوة في هذا المجال في المدارس والجامعات، في مختلف المواد الدراسية وفق أسس علمية ومنهجية؛ لتلبية الحاجات الضرورية للفرد والمجتمع، بغية مواكبة المستجدات في عصر سريع التغير في مختلف مناحي الحياة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لتمكين الطلبة من التكيف مع طبيعة هذه المتغيرات الكمية والنوعية.

لقد فرض تباين الأفراد في نوع السيطرة الدماغية على المربين ومتخذي القرار في العملية التعليمية – التعليمية، التوجه نحو توفير ذخيرة من الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية لتلبية تنوع السيطرة الدماغية لدى الأفراد، خاصة إذا علمنا أن نظريات الدماغ، ومنها نظرية النصفين الكرويين للدماغ (Two Hemispheres Brain Theory) للعالم روجر سبيري (Roger Sperry) قد أفرزت جملة من الوظائف لكل جانب من جانبي الدماغ؛ إذ يتميز الجانب الأيسر بأنه تحليلي، ويستند إلى المنطق، يعالج المعلومات باستخدام المنطق، كما يستند إلى الحقيقة في معالجة المعلومات من خلال الاعتماد على القوانين والتنظيمات. في حين يتميز الجانب الأيمن للدماغ بأنه كلي يعالج المعلومات من الكل إلى الجزء، يرى الصورة الكبيرة أولاً، ومن ثم التفاصيل، ولعل الوظيفة الأهم لهذا الجانب هي الوظيفة الإبداعية (حسين، 2003).

وتأكيداً على الدور التربوي تتبنى التربية الحديثة نظرية مفادها أن المتعلم كل متكامل؛ إذ تتكون شخصيته من ثلاثة أبعاد أساسية، هي: البعد المعرفي العقلي، والبعد الوجداني الانفعالي، والبعد الثالث يمثل في الجانب النفسي، وهذا يتطلب من المربين أن يوفر استراتيجيات تعليمية- تعليمية تعمل جاهدة على تنمية هذه الأبعاد لنصل في نهاية الأمر إلى الشخصية المتكاملة، والتي تتأتى من خلال التنوع في الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية؛ حيث أن البحث في هذا المجال أفرز ثلاثة اتجاهات أساسية تبنت توليد الاستراتيجيات الملائمة لكل نوع، وهذه الاتجاهات هي: الاتجاه السلوكي، والاتجاه المعرفي، والاتجاه الإنساني. ويلمس الدارس لهذه الاتجاهات رغم اختلاف توجهاتها النظرية وتطبيقاتها العملية أن ثمة تكامل واضح بين هذه الاتجاهات؛ إذ إنها تدرس النفس الإنسانية (Woolfolk, 2015).

لقد تباينت التعريفات النظرية لمفهوم الاستراتيجية التعليمية- التعليمية تبعاً للأساس النظري الذي اشتقت منه الاستراتيجية، حيث عُرفت الاستراتيجيات السلوكية Behavioral Strategies كاستراتيجيات شائعة ومسيطر في التراث النظري؛ إذ تُعرف بأنها مجموعة من الإجراءات أو السلوكيات المحددة والقابلة للقياس والملاحظة. وتتمثل أهداف هذا النوع من الاستراتيجيات في تعديل السلوك غير المناسب، وبالتالي العمل على تعليم سلوكيات مرغوبة.

تتضمن الافتراضات السلوكية تغييراً في السلوك يؤدي إلى تغيير في المشاعر والأفكار، ويمكن للمتعلم تقييم فاعليته بواسطة تغيير السلوك المحدد (مرعي والحيلة، 2004).
وتعرف أكسفورد (Oxford, 2010) استراتيجيات التعلم على أنها أفعال محددة يقوم بها المتعلم لجعل التعلم أسهل وأسرع وأكثر متعة، وموجه ذاتياً بصورة أكبر وأكثر فاعلية، وأكثر نقلاً لمواقف جديدة.

وجاءت الاستراتيجيات المعرفية (Cognitive Strategy) كرد فعل على سلطوية الاستراتيجيات السلوكية، حيث تبنت الإغلاء من دور العمليات المعرفية لدى المتعلم، في مقابل تركيز الاستراتيجيات السلوكية على السلوك الظاهر والقابل للقياس، حيث عرّف ليفنجستون (Livingston, 1997) الاستراتيجيات المعرفية على أنها الخطط التي يستخدمها المتعلم ليتمكن من تحقيق الهدف الذي يصبو إليه؛ إذ يمكن للفرد أن يتعلم استراتيجية التلخيص من خلال تسجيل ملاحظاته كاملة عن النص ثم اختباره فيما قرأ. في حين عرفها ستيرنبرغ ووليامز (Sternberg & Williams, 2018) بأنها تقنيات أو مبادئ أو قواعد، تعمل على تسهيل واكتساب ومعالجة وتذويت وتخزين واسترجاع المعلومات خلال موقف معين.

أما سونغ (Song, 2016) فتشير إلى أن الاستراتيجية المعرفية هي خطط موجهة الأداء أو المهمات بطريقة ناجحة، أو إنتاج نُظم لخفض مستوى التششت بين المعرفة الحالية للمتعلم، والأهداف التي يرغبون في تحقيقها، وتشتمل الاستراتيجيات على مجموعة من الأنشطة تتمثل في اختيار المعلومات وتنظيمها، وربط التعلم الجديد بالتعلم المخزن في الذاكرة، إضافة إلى خلق بيئة إيجابية للتعلم والمحافظة على استمرارها.

أما العتوم (2004) فقد اتجه إلى تعريف الاستراتيجية المعرفية أكثر من اهتمامهم بتعريف استراتيجية التعلم بشكل عام، حيث أشار إلى أنها تعبر عن الأساليب والمبادئ والقواعد التي تسهل عملية اكتساب ودمج وتخزين واسترجاع المعلومات في مواقف وأوضاع متباينة، إضافة إلى أنها أداة رئيسية لتعلم مهارات القراءة والكتابة، والتساؤل، واكتساب المفردات، والتفكير، وحل المشكلات.

كما يمكن تعريف الاستراتيجيات المعرفية بأنها الطرائق التي نرسم بوساطتها إلى المعلومات ونعمل على تخزينها ومن ثم استرجاعها. الاستراتيجية هي طريقة تنظيم المعلومات من أجل تخفيض تعقيدها، أو دمج المعلومات في البناء المعرفي المتوافر لدى الفرد في الدماغ بهدف استخدامها لاحقاً (Ashman & Conway, 2015).

ونظراً لإغفال الجانب الانفعالي والاجتماعي لدى الفرد من قبل كل من الاتجاه السلوكي والاتجاه المعرفي، برز اتجاه ثالث في علم النفس نادى باحترام قدرات الفرد وأنسنة التعلم، والأخذ بالاعتبار الحالة الانفعالية للمتعلم، ذاك هو الاتجاه الإنساني. حيث تعتبر الانفعالات من العوامل الهامة التي تسهم في توفير الصحة النفسية الدافعة لعملية الإنجاز؛ إذ تعمل على تطوير قدرات المتعلمين، وبالتالي يمكن أن يكونوا ناجحين في التعامل مع الآخرين، ويتمتعون بفعالية ناجحة في الحياة (Barling & Slater, 2017).

مما سبق نلاحظ أن الاستراتيجية التعليمية – التعليمية هي إجراء أو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المعلم والمتعلم لجعل عملية التعلم أكثر سرعة ومتعة وسهولة في الموقف التعليمي – التعليمي، وتتصف بأنها موجهة ذاتياً بشكل أكبر، ويمكن أن تنتقل إلى مواقف أخرى.

وبيّنت أبو شعر (Abu Sha'r, 2010) بأن التدريب على الاستراتيجيات ينطلق من افتراض أن النجاح في التعلم يعتمد بشكل رئيس على الاستخدام المناسب للاستراتيجيات وتنوعها، وأن

الطلبة غير الناجحين يستطيعون أن يحسنوا تعلمهم عن طريق تدريبهم على استخدام استراتيجيات فعّالة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولتها الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وسبل تطويرها من وجهة نظر الطلبة؟

وبهدف التحقق من مدى شيوع هذه الاستراتيجيات، فقد حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة؟

- ما سبل تطوير الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لمتغيرات: (الجنس، والكلية، والمستوى الدراسي)؟

محددات الدراسة: يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية في ضوء المحددات الآتية:

- اقتصر الدراسة على عينة من طلبة جامعات المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.
- أداة الدراسة هي أداة تم تطويرها لأغراض الدراسة؛ لذا فإن تفسير النتائج يعتمد بشكل كبير على درجة صدق هذه الأداة وعلى درجة ثباتها، علماً بأنه تم التحقق من صدقها وثباتها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات التي اهتمت باستقصاء الاستراتيجيات التعليمية - التعليمية الشائعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، من وجهة نظر الطلبة، حيث تشير الدراسات المتعلقة بتوظيف استراتيجيات التعلم - التعليم بأن أغلب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لا يستندون إلى استراتيجيات تعليمية - تعليمية واضحة المعالم والإجراءات في أثناء تنفيذ المواقف التعليمية؛ إذ إن جُلَّ استراتيجياتهم المستخدمة تركز على النمط التقليدي المتمثل في النمط السلوكي، لذا فإن أعضاء هيئة التدريس أن يأخذوا بعين الاعتبار الأساليب المعرفية التي تعمل على تطوير أنماط تعليمية - تعليمية إيجابية وفعالة في الوقت نفسه، وهذا يتطلب منهم أن يعطوا قدراً وافراً من التفكير بما يمكن أن يكون جيداً من الاستراتيجيات التعليمية - التعليمية التي يمكن أن تتناغم مع خصائص طلبتهم، وطبيعة المساقات الدراسية، وأنماط التعلم، وفي الوقت نفسه تواكب التطورات المعرفية المتسارعة في شتى مناحي الحياة. كما تتبع أهمية الدراسة من النتائج التي تم التوصل إليها، حيث ستكون دليلاً أما المعنيين بتطوير التعليم الجامعي.

التعريفات الإجرائية:

الاستراتيجيات التعليمية - التعليمية: هي إجراء أو فعل أو مجموعة من الإجراءات أو الأفعال التي يقوم بها عضو هيئة التدريس والطلبة في الموقف التعليمي - التعليمي بهدف تحقيق الأهداف التعليمية - التعليمية المرغوبة. وقد تكون هذه الاستراتيجيات استراتيجيات سلوكية، أو معرفية، أو انفعالية، أو تكنولوجية.

الاستراتيجية التعليمية - التعليمية الشائعة: هي الاستراتيجية التي لا يقل متوسطها الحسابي عن (3.60) من (5) وفق أداة القياس المعدة لهذه الغاية.

الدراسات السابقة: تم استقصاء عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الاستراتيجيات التعليمية – التعليمية في مختلف المراحل التعليمية، حيث وجد الباحث أن هناك ندرة شديدة في تناول الاستراتيجيات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي. وفيما يلي عرضاً لتلك الدراسات.

أجرى بوكي وبومفلد (Pokay&Bumenfeld, 2010) بدراسة بعنوان دور الدافعية واستراتيجيات التعلم في التنبؤ بإنجاز الطلاب في بداية الفصل ونهايته. تكونت عينة الدراسة من (283) طالباً وطالبة من الصفوف التاسع والعاشر والحادي عشر. استخدم الباحثان ثلاثة مقاييس، هي: مقياس مفهوم الطالب عن نفسه، ومقياس أهمية الموضوعات الدراسية وقيمتها بالنسبة للطالب، ومقياس توقعات الطالب بالنجاح. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدافعية للإنجاز تعزى لمتغير الجنس، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لاستراتيجيات الدافعية المستخدمة على علامات الطلبة في بداية الفصل الدراسي ونهايته.

وأجرى براون والديناري وبريسلي (Brown; EL-Dinary and Pressely, 2012) دراسة بعنوان تطوير الكفاءة القرائية في الصفوف الجامعية للإنجليزية كلغة ثانية وهي مناقشة عن تعليم القراءة في الصفوف الجامعية للإنجليزية كلغة ثانية وتعرض لمراجعة في نظرية تعليم القراءة وتبحث عن دور استراتيجيات القراءة والوعي لما وراء المعرفي في القراءة وتصف مهارة طريقة (SQ3Rs) في التعليم، وتختبر فعالية الطريقة في تطوير الاستراتيجيات القرائية المستقلة، والنظرية التي تستند إلى الاستيعاب القرائي المستخدمة هنا عبارة عن نموذج تفاعلي يؤكد على نتائج الاستيعاب القرائي من المحاولات المتعددة لتنظيم معنى النص، ومن المختلف عليه أن الحصيلة الكبيرة في المفردات وقواعد اللغة هي قاعدة أساسية للقراءة الناجحة ويعتمد الاستيعاب أيضاً على استخدام استراتيجيات القراءة كما يعتمد الاستيعاب أيضاً على استراتيجيات التصنيف والتقييم وتنظيم المعلومات في النص. ومن المهم أيضاً أن يمتلك الفرد قدرة مستقلة على استخدام استراتيجيات القراءة كما تعتمد استراتيجيات القراءة على الفهم لما وراء المعرفي الذي يتأتى من خلال تأمل أهداف النص والقراءة الانتقائية ثم استخدام الاستراتيجيات الخاصة بالقراءة أثناء عملية القراءة ومراقبة الأداء.

كما أجرى جرينبرغ (Greenberg, 2014) دراسة هدفت إلى استقصاء فاعلية برنامج توليد استراتيجيات التفكير البديلة على التطور الانفعالي عند أطفال المدرسة. تكونت العينة من (286) طالباً من الصفين الثاني والثالث (167) ذكوراً، و(119) إناثاً، تم تقسيمهم عشوائياً إلى مجموعتين تجريبية وضابطة. تكون البرنامج من ستين لقاءً هدفت إلى تعريف الأطفال كيفية التعرف على انفعالاتهم وإدارتها، والتعبير عنها، تم استخدام مجموعة من الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية في البرنامج: وهي، استراتيجية التفكير اللفظي، ولعب الأدوار، والنمذجة، والتعزيز الذاتي، واستراتيجية مهارة التخاطب، واستراتيجية مهارة حل المشكلات، وصحائف العمل. أسفرت نتائج الدراسة على أن للبرنامج أثراً في تطوير مدى واسع من المعارف الانفعالية عند الأطفال، وتطوير القدرة على إخفاء وإدارة وتغيير الانفعالات، وفهم وملاحظة مشاعر الآخرين.

أما دراسة هوليداي (Holliday, 2015) فقد هدفت إلى استقصاء أثر استراتيجية (Jigsaw) في التحصيل الأكاديمي والعلاقات الاجتماعية في الدراسات الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية. تألفت عينة الدراسة من (90) طالباً من طلبة الصف التاسع؛ إذ تم تدريس أفراد المجموعة التجريبية باستراتيجية (Jigsaw) التعاونية، فيما تعلمت المجموعة الضابطة

بالطريقة التنافسية. استغرق تنفيذ البرنامج (6) أسابيع. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية في التحصيل الدراسي لصالح أفراد المجموعة التجريبية.

قام فوجنيفش (Vojnovich, 2018) بدراسة هدفت إلى تحسين دافعية طلاب الصفوف الثانوية من خلال استخدام مهارات التفكير الناقد واستراتيجيات التعلم التعاوني. تكونت عينة الدراسة من طلبة المدارس الثانوية في ولاية شيكاغو. تكونت عينة الدراسة من (1926) طالباً. تألف البرنامج من مجموعة من الاستراتيجيات بهدف زيادة دافعية الطلاب في عملية التعلم. تم تطبيق ثلاث استراتيجيات أساسية حيث اشتملت على تقديم استراتيجيات التفكير الناقد، واستراتيجيات التعلم التعاوني، واستراتيجيات كتابة مدخلات تأملية لتعزيز التفكير ما وراء المعرفي. أسفرت نتائج الدراسة إلى زيادة مشاركة الطلبة في الأنشطة الصفية، وتناقصت المشكلات الصفية، وتحسن مستوى التفكير الناقد في حل المشكلات.

وفي دراسة مطالقة (2018) التي هدفت إلى الكشف عن أثر استراتيجية العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي لدى عينة من طلبة الصفين الثامن والتاسع الأساسيين. تكونت عينة الدراسة من (454) طالباً وطالبة من مدارس الحكومية في محافظة إربد. طبقت الباحثة مقياس تورنس للتفكير الإبداعي بصورتيه اللفظية والشكلية والمعدلتين للبيئة الأردنية على أفراد الدراسة، ثم طبقت استراتيجية العصف الذهني على عينة الدراسة بواقع أربع جلسات، ثم أعادت الباحثة تطبيق اختبار تورنس بصورتيه اللفظية والشكلية كقياس بعدي. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لاستراتيجية العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي، لصالح أفراد المجموعة التجريبية، كما أظهرت النتائج أن أداء الإناث أفضل من أداء الذكور بفرق ذي دلالة إحصائية على اختبار تورنس للتفكير الإبداعي بصورتيه.

أجرى تمبل (Temple, 2019) دراسة لاختبار فاعلية مشروع القراءة والكتابة للتفكير الناقد (RWCT) الذي تم تطويره عام (1997) وقد اشترك في تطبيق المشروع (15000) معلماً من المرحلة الأساسية الدنيا في عشرين دولة في أوروبا وآسيا، وقد استغرق تطبيق المشروع لمدة (15) شهراً. استخدم الباحث مجموعة من الاستراتيجيات التعليمية – التعليمية، مثل التنبؤ، واختبار الفرضيات، والكشف عن المعرفة السابقة، وتشجيع المناقشة بين الطلبة، والكتابة للتعلم، وطرق الاستجابة، والتعلم التعاوني. أظهرت نتائج الدراسة وجود تغيرات لاحظها المعلمون لدى الطلبة ووجود متعة كبيرة نحو التعلم والتواصل بين الطلبة في غرفة الصف، واستخدام الطلبة للتفكير الإبداعي والتفكير عالي الرتبة، ومنح الطلبة فرصاً أكبر للتعلم الذاتي والتعلم التعاوني، والاستجابات المتعددة للأسئلة.

وأجرت أبو شقير (2019) دراسة هدفت إلى اختبار فاعلية برنامج تدريبي في تنمية دافعية التحصيل الدراسي. تكون البرنامج التدريبي من مجموعة من الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية تمثلت باستراتيجيات التعزيز، والتغذية الراجعة، وتوضيح الأهداف، والعزو الداخلي، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، من خلال محتوى مساق تربية الطفل. تألفت عينة الدراسة من (42) طالبة من طالبات الصف الثاني الثانوي، حيث تكونت المجموعة التجريبية من (21) طالبة، والمجموعة الضابطة من (21) طالبة. أسفرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أفراد المجموعة التجريبية على اختبار الدافعية للتحصيل.

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي اهتمت باختبار فاعلية الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية في مواقف مختلفة إلى وجود فاعلية لها في المواقف التي اختبرت فيها، اهتمت دراسة بوكي وبومفلد (Pokay&Bumenfeld, 2010) بدور استراتيجيات الدافعية في التنبؤ بإنجاز الطلاب، ودراسة جرينبرغ (Greenberg, 2014)

التي استقصت فاعلية برنامج توليد استراتيجيات التفكير البديلة على التطور الانفعالي عند أطفال المدرسة، ودراسة هوليداي (Holiday, 2015) التي هدفت إلى معرفة أثر استراتيجية جيڪسو في التحصيل الدراسي، ودراسة فوجنفيش (Vojnovich, 2018) التي هدفت إلى تحسين دافعية الطلاب من خلال مهارات التفكير الناقد واستراتيجيات التعلم التعاوني، والكتابة التأملية، فيما اهتمت دراسة أبو شقير (2001) أثر برنامج تدريبي في تنمية التحصيل. ولم يعثر الباحث على أية دراسة تناولت استخدام الاستراتيجيات التعليمية في الجامعات سوى دراسة براون والديناري وبريسلي (Brown; EL-Dinary and Pressely, 2012) التي اهتمت بتطوير الكفاءة القرائية في الصفوف الجامعية للإنجليزية كلغة ثانية. وهذا ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الطريقة والإجراءات: فيما يلي وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، ومتغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها للتوصل إلى النتائج.

منهجية الدراسة: قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال جمع وتحليل بيانات هذه المشكلة البحثية باستخدام الاستبانة التي تم تطبيقها على طلبة الجامعات السعودية في المنطقة الشرقية خلال الفصل الثاني للعام الجامعي (1440/1439هـ).

مجتمع الدراسة: شمل مجتمع الدراسة جميع طلبة الجامعات السعودية في المنطقة الشرقية، والبالغ عددهم (45927) طالباً وطالبة، يتوزعون على (ثلاث) جامعات.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، تكونت العينة من (1067) طالباً وطالبة، يشكلون ما نسبته (2.32%) من مجتمع الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيراتها.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	503	47.14%
	أنثى	564	52.86%
الكلية	كلية علمية	436	40.86%
	كلية إنسانية	631	59.14%
المستوى الدراسي	سنة أولى	288	26.99%
	سنة ثانية	234	21.93%
	سنة ثالثة	292	27.37%
	سنة رابعة	253	23.71%
المجموع		1067	100.00%

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة استبانة "الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة وسبل تطويرها". تكونت الاستبانة من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي: الاستراتيجيات السلوكية،

والاستراتيجيات المعرفية، والاستراتيجيات الانفعالية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية.

صدق الاستبانة: للتحقق من صدق الاستبانة قام الباحث بعرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (9) محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية وغيرها، حيث تم الأخذ بتوجيهات ومقترحات أعضاء لجنة التحكيم، فقد تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات وذلك عندما يجمع خمسة محكمين على ذلك.

ثبات الاستبانة: للتحقق من ثبات الاستبانة، قام الباحث بحساب معاملات الثبات لها، بطريقتين: الأولى طريقة التطبيق وإعادة التطبيق، حيث قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية خارج عينة الدراسة وعددهم (27) طالب وطالبة من خارج عينة الدراسة، وذلك بتطبيقها مرتين وبفاصل زمني بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني وقدره أسبوعان. وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت معاملات الثبات للمجالات بين (0.81 - 0.88)، وبلغت قيمة معامل الارتباط للاستبانة الكلية (0.90)، أما الطريقة الثانية، فقد استخدم فيها طريقة كرونباخ ألفا للتعرف على اتساق الفقرات، فتراوحت قيم معاملات الثبات للمجالات بين (0.82 - 0.87)، و(0.91) للاستبانة الكلية. وهي قيم مقبولة لإجراء مثل هذه الدراسة.

تصحيح الاستبانة: تم استخدام استبانة خماسية التدرج على شاكلة مقياس ليكرت الخماسي لتحديد الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، على النحو التالي: (كبيرة جداً، وكبيرة، ومتوسطة، وقليلة، وقليلة جداً)، وتم إعطاء التقديرات الرقمية التالية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب. كما تم استخدام التدرج الإحصائي التالي لتوزيع المتوسطات الحسابية:

أولاً: (1.00 - 2.33) درجة ممارسة منخفضة.

ثانياً: (2.34 - 3.66) درجة ممارسة متوسطة.

ثالثاً: (3.67 - 5.00) درجة ممارسة مرتفعة.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات الوسيطة:

الجنس: وله فئتان (ذكور، وإناث).

الكلية: ولها فئتان: (كليات علمية، وكليات إنسانية).

المستوى الدراسي: ولها أربع مستويات: (سنة أولى، وسنة ثانية، وسنة ثالثة، وسنة رابعة).

ثانياً: المتغير التابع: درجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وسبل تطويرها، والتي يعبر عنها بتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة وفقراتها المعدة لذلك.

المعالجات الإحصائية: استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين المتعدد، وتحليل التباين الثلاثي، واختبار شيفيه.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يلي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها، بعد أن قام الباحث بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة "استبانة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة وسبل تطويرها"، وقام بعرضها وفقاً لأسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها: "ما الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة؟"
للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على مجالات استبانة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (2).

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات درجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	1	الاستراتيجيات السلوكية	3.77	.56	مرتفعة
2	2	الاستراتيجيات المعرفية	3.51	.54	متوسطة
3	3	الاستراتيجيات الانفعالية	3.32	.51	متوسطة
4	4	استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.30	.49	متوسطة
مجالات الاستبانة ككل			3.49	0.41	متوسطة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول رقم (2) أن الاستراتيجيات السلوكية قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.56)، وجاءت الاستراتيجيات المعرفية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.54)، بينما جاءت استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.49)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة ككل (3.49) بانحراف معياري (0.41)، وهو يقابل درجة ممارسة متوسطة.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى طبيعة بناء المساقات التدريسية التي تُصمم في الغالب على أنماط سلوكية يتوقع من المتعلمين القيام بها، وهي أسهل لعضو هيئة التدريس ملاحظتها وتقويمها وتعديلها إن لزم الأمر، بينما جاءت الاستراتيجيات المعرفية في المرتبة الثانية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم توظيف أساليب حل المشكلات، أو عمل ملخصات من قبل الطلبة، أو استخدام استراتيجيات الاستقصاء لتحقيق الأهداف التعليمية. وهذا أوصت به أغلب الدراسات، مثل دراسة براون والديناري وبريسلي (Brown; EL-Dinary and Pressely, 2012)، ودراسة مطالقة (2018)، ودراسة جرينبرغ (Greenberg, 2014).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الاستبانة، حيث كانت على النحو التالي:
المجال الأول: الاستراتيجيات السلوكية:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الاستراتيجيات السلوكية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أسئلة تحتاج إلى إجابات محددة.	4.27	.74	مرتفعة
4	يستخدم أعضاء هيئة التدريس العرض المباشر في تزويد الطلبة بالمعلومات.	4.13	.72	مرتفعة
3	يزود أعضاء هيئة التدريس الطلبة بمدى صحة استجاباتهم أولاً بأول بشكل مستمر.	3.94	.98	مرتفعة
7	يمكن أعضاء هيئة التدريس طلبتهم من توظيف ما تعلموه في مواقف حياتية جديدة.	3.84	.93	مرتفعة
8	يُدرّب أعضاء هيئة التدريس طلبتهم على تعلم سلوكيات بسيطة حتى تصل في النهاية إلى سلوك معقد.	3.76	.82	مرتفعة
2	يعزز أعضاء هيئة التدريس الطلبة على الإجابات المرغوب بها.	3.52	.79	متوسطة
6	يساعد أعضاء هيئة التدريس طلبتهم على محاكاة نماذج مرغوب بها.	3.48	.88	متوسطة
5	يهتم أعضاء هيئة التدريس بتعديل سلوكيات الطلبة غير المرغوب بها.	3.21	.84	متوسطة
المجال ككل		3.77	.56	مرتفعة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (3) أن الفقرة رقم (1) والتي نصت على: "يستخدم أعضاء هيئة التدريس أسئلة تحتاج إلى إجابات محددة" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.74)، وجاءت الفقرة رقم (4) والتي كان نصها "يستخدم أعضاء هيئة التدريس العرض المباشر في تزويد الطلبة بالمعلومات" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.72)، بينما احتلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على "يهتم أعضاء هيئة التدريس بتعديل سلوكيات الطلبة غير المرغوب بها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (0.84)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.77) وانحراف معياري (0.56)، وهو يقابل تقدير ممارسة بدرجة مرتفعة.

المجال الثاني: مجال الاستراتيجيات المعرفية:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الاستراتيجيات المعرفية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
2	ينهي أعضاء هيئة التدريس الموقف التعليمي- التعليمي بربط أجزائه بعضها ببعض.	3.84	.65	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
6	يوظف أعضاء هيئة التدريس الخرائط المفاهيمية في أثناء عملية التعليم – التعلم.	3.76	.92	مرتفعة
7	يرشد أعضاء هيئة التدريس الطلبة إلى المواد المرجعية كالمعاجم والموسوعات ومواقع الإنترنت...	3.68	.72	مرتفعة
4	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أسلوب حل المشكلات في المواقف التعليمية.	3.46	.71	متوسطة
1	يعرض أعضاء هيئة التدريس الأفكار الرئيسة للموضوع التعليمي في بداية المحاضرة.	3.43	.76	متوسطة
3	يبدأ أعضاء هيئة التدريس المواقف التعليمية – التعليمية بعرض مشكلة محيرة على الطلبة.	3.38	.69	متوسطة
8	يُكلف أعضاء هيئة التدريس طلبتهم عمل ملخصات كتابية أو لفظية حول المعلومات التي يحصلون عليها.	3.27	.79	متوسطة
5	يمنح أعضاء هيئة التدريس الطلبة الفرصة الكافية للتساؤل والاستقصاء للوصول إلى الهدف المرغوب.	3.23	.88	متوسطة
المجال ككل		3.51	.54	متوسطة

الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (4) أن الفقرة رقم (2) والتي نصت على " ينهي أعضاء هيئة التدريس الموقف التعليمي- التعليمي بربط أجزائه بعضها ببعض" قد احتالت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.65)، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي كان نصها " يوظف أعضاء هيئة التدريس الخرائط المفاهيمية في أثناء عملية التعليم – التعلم" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.92)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي كان نصها "يمنح أعضاء هيئة التدريس الطلبة الفرصة الكافية للتساؤل والاستقصاء للوصول إلى الهدف المرغوب" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (0.88)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.51) وانحراف معياري (0.54)، وهو يقابل ممارسة بدرجة مرتفعة.

المجال الثالث: الاستراتيجيات الانفعالية:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الاستراتيجيات الانفعالية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
3	يشجع أعضاء هيئة التدريس طلبتهم على التفاعل الإيجابي فيما بينهم.	3.79	.79	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
5	يعمل أعضاء هيئة التدريس على إكساب طلبتهم الثقة بأنفسهم.	3.68	.91	مرتفعة
2	يُكسب أعضاء هيئة التدريس طلبتهم القدرة على تحويل الانفعالات السلبية إلى انفعالات إيجابية.	3.62	.85	متوسطة
4	يدرب أعضاء هيئة التدريس طلبتهم على إرجاع أسباب نجاحهم أو فشلهم إلى قدراتهم الذاتية.	3.42	.86	متوسطة
1	يوظف أعضاء هيئة التدريس التعلم التعاوني في القاعات التدريسية لتحقيق أهداف مرغوبة.	3.35	.71	متوسطة
8	يسهم أعضاء هيئة التدريس في تنمية تحكم طلبتهم في انفعالاتهم.	3.30	.74	متوسطة
6	يُكسب أعضاء هيئة التدريس طلبتهم القدرة على معرفة نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم.	3.12	.87	متوسطة
7	يعزز أعضاء هيئة التدريس النمط القيادي لدى طلبتهم.	2.29	.77	منخفضة
المجال ككل		3.32	.51	متوسطة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (5) أن الفقرة رقم (3) والتي نصت على "يشجع أعضاء هيئة التدريس طلبتهم على التفاعل الإيجابي فيما بينهم" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.79)، وجاءت الفقرة رقم (5) والتي كان نصها "يعمل أعضاء هيئة التدريس على إكساب طلبتهم الثقة بأنفسهم" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.91)، بينما احتلت الفقرة رقم (7) والتي نصت على "يعزز أعضاء هيئة التدريس النمط القيادي لدى طلبتهم" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.77)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.32) وانحراف معياري (0.51)، وهو يقابل تقدير ممارسة بدرجة متوسطة.

المجال الرابع: استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على استراتيجيات توظيف الوسائل التكنولوجية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يوظف أعضاء هيئة التدريس السبورة الذكية أثناء التدريس.	3.79	0.70	مرتفعة
3	يزود أعضاء هيئة التدريس الطلبة بمواقع الانترنت المتخصصة للرجوع إليها لمزيد من المعرفة.	3.72	0.89	مرتفعة
4	يوظف أعضاء هيئة التدريس وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الطلبة.	3.62	0.97	متوسطة
2	يستخدم أعضاء هيئة التدريس العروض التقديمية (Data Show) في العملية التدريسية.	3.55	0.72	متوسطة
5	يستعين أعضاء هيئة التدريس بمقاطع فيديو هادفة لتوضيح المفاهيم الجديدة.	3.02	0.76	متوسطة
6	يصطحب أعضاء هيئة التدريس الطلبة بزيارات الى مراكز البحث العلمية.	2.12	0.79	منخفضة
المجال ككل		3.30	0.49	متوسطة

الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (6) أن الفقرة رقم (1) والتي نصت على "يوظف أعضاء هيئة التدريس السبورة الذكية أثناء التدريس" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.70)، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي كان نصها " يزود أعضاء هيئة التدريس الطلبة بمواقع الانترنت المتخصصة للرجوع إليها لمزيد من المعرفة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.89)، بينما احتلت الفقرة رقم (6) والتي نصت على "يصطحب أعضاء هيئة التدريس الطلبة بزيارات إلى مراكز البحث العلمية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.79)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.30) وانحراف معياري (0.49)، وهو يقابل تقدير ممارسة بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها: "ما سبل تطوير الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلبة؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لسبل تطوير الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (7).

جدول (7): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لسبل تطوير الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية مرتبة تنازلياً

الرقم	مقترحات لتطوير الاستراتيجيات والطرق التدريسية	التكرارات	النسب المئوية
1	منح الطلبة الفرصة الكافية للتساؤل والاستقصاء للوصول إلى الأهداف المرغوبة.	868	81.35%
2	تعزيز الأنماط القيادية لدى طلبتهم.	778	72.91%
3	اصطحاب الطلبة بزيارات علمية إلى مراكز البحث العلمية المتخصصة.	685	64.20%
4	إكساب الطلبة القدرة على معرفة نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم.	648	60.73%
5	الاهتمام بتعديل سلوكيات الطلبة غير المرغوب بها.	602	56.42%
6	الاستعانة بمقاطع فيديو هادفة لتوضيح المفاهيم الجديدة.	575	53.89%
7	توظيف التعلم التعاوني في القاعات التدريسية لتحقيق أهداف التدريسية بكفاءة.	560	52.48%
8	تدريب الطلبة على إرجاع أسباب نجاحهم أو فشلهم إلى قدراتهم الذاتية.	532	49.86%
9	عرض الأفكار الرئيسة للموضوع التعليمي في بداية أية المحاضرة.	519	48.64%
10	استخدام أسلوب حل المشكلات في المواقف التعليمية.	500	46.86%
11	مساعدة الطلبة على محاكاة نماذج مرغوب بها.	483	45.27%
12	تعزيز الطلبة على الإجابات المرغوب بها.	478	44.80%
13	استخدام العروض التقديمية (Data Show) في العملية التدريسية.	467	43.77%
14	إكساب الطلبة القدرة على تحويل الانفعالات السلبية إلى انفعالات إيجابية.	459	43.02%
15	توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الطلبة.	434	40.67%

يبين الجدول (7) أن المقترح "منح الطلبة الفرصة الكافية للتساؤل والاستقصاء للوصول إلى الأهداف المرغوبة" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات (868) ونسبة مئوية (81.35%)، وجاء المقترح "تعزيز الأنماط القيادية لدى طلبتهم" بالمرتبة الثانية بتكرارات (778) ونسبة مئوية (72.91%)، بينما احتل المقترح "توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الطلبة" المرتبة الأخيرة بتكرارات (434) ونسبة مئوية (40.67%).

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن تعزيز الأنماط القيادية لدى الطلبة، والاهتمام بتعديل سلوكياتهم غير المرغوبة، واصطحابهم في زيارات علمية إلى مراكز البحث العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى توظيف التعلم التعاوني في القاعات التدريسية لتحقيق أهداف التدريسية بكفاءة، واستخدام مقاطع فيديو هادفة لتوضيح المفاهيم الجديدة تعمل على إثارة دافعية الطلبة للتعلم، وتجعل العملية التعليمية ممتعة، وذات جدوى وفائدة تعود بالنفع على الطلبة والعملية التعليمية برمتها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة

الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية تعزى لمتغيرات: (الجنس، والكلية، والمستوى الدراسي)؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الاستبانة، حسب متغيرات الدراسة، على النحو التالي:

أ- حسب متغير الجنس:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الاستبانة حسب متغير الجنس

المجال	ذكور (ن = 503)		إناث (ن = 564)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاستراتيجيات السلوكية	3.56	.61	3.86	.46
الاستراتيجيات المعرفية	3.53	.57	3.49	.40
الاستراتيجيات الانفعالية	3.25	.59	3.37	.50
استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.34	.50	3.26	.47
الاستبانة ككل	3.46	.53	3.52	.40

ب- حسب متغير الكلية:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الاستبانة حسب متغير الكلية

المجال	كليات علمية (ن = 436)		كليات إنسانية (ن = 631)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاستراتيجيات السلوكية	3.61	.54	4.11	.48
الاستراتيجيات المعرفية	3.65	.49	3.32	.41
الاستراتيجيات الانفعالية	3.18	.53	3.49	.48
استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.48	.40	3.16	.43
الاستبانة ككل	3.47	.45	3.52	.40

ج- حسب متغير المستوى الدراسي:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الاستبانة حسب متغير المستوى الدراسي

المجال	سنة أولى (ن = 288)		سنة ثانية (ن = 234)		سنة ثالثة (ن = 292)		سنة رابعة (ن = 253)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاستراتيجيات السلوكية	3.61	.54	4.11	.48	3.32	.41	3.49	.48
الاستراتيجيات المعرفية	3.65	.49	3.32	.41	3.49	.48	3.16	.43
الاستراتيجيات الانفعالية	3.18	.53	3.48	.40	3.16	.43	3.52	.40
استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.48	.40	3.16	.43	3.52	.40		
الاستبانة ككل	3.47	.45	3.52	.40				

الاستراتيجيات السلوكية	3.71	.61	3.75	.46	3.81	.69	3.85	.72
الاستراتيجيات المعرفية	3.45	.57	3.49	.40	3.56	.61	3.59	.77
الاستراتيجيات الانفعالية	3.12	.59	3.15	.50	3.56	.58	3.62	.69
استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.29	.50	3.35	.47	3.31	.72	3.37	.76
الاستبانة ككل	3.42	.53	3.44	.40	3.54	.58	3.59	.61

يتبين من الجداول أرقام (8، 9، 10) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية حسب متغيرات الدراسة. ولمعرفة مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين المتعدد، والجدول (11) يبين ذلك. جدول (11): نتائج تحليل التباين المتعدد للفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية حسب متغيرات الدراسة

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية	الدلالة
الجنس قيمة هوتلنغ = 0.162 ح = 0.001	الاستراتيجيات السلوكية	3.561	1	3.561	11.269	*0.000
	الاستراتيجيات المعرفية	0.392	1	0.392	1.431	0.259
	الاستراتيجيات الانفعالية	3.241	1	3.241	10.767	*0.000
	استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	0.255	1	0.255	1.076	0.286
الكلية قيمة هوتلنغ = 0.625 ح = 0.012	الاستراتيجيات السلوكية	4.692	1	4.692	14.848	*0.000
	الاستراتيجيات المعرفية	3.577	1	3.577	13.055	*0.000
	الاستراتيجيات الانفعالية	3.487	1	3.487	11.585	*0.000
	استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	3.004	1	3.004	12.675	*0.000

0.231	1.019	0.322	2	0.644	الاستراتيجيات السلوكية	المستوى الدراسي قيمة ولكس = 0.943 ح = 0.025
0.273	0.887	0.243	2	0.486	الاستراتيجيات المعرفية	
*0.000	17.322	5.214	2	10.428	الاستراتيجيات الانفعالية	
*0.000	13.582	3.219	2	6.438	استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية	
الخطأ						

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يبين الجدول رقم (11):

-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند الاستراتيجيات المعرفية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، بينما كانت هناك فروق عند الاستراتيجيات السلوكية، والاستراتيجيات الانفعالية، تعزى لمتغير الجنس، وذلك لصالح تقديرات (الإناث).

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن عدم استخدام أعضاء هيئة التدريس سواء الذكور أم الإناث الاستراتيجيات المعرفية أو استراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، وذلك لتدريسهم نفس الموضوعات التدريسية، بينما نجد أن أعضاء هيئة التدريس الإناث يركزن على استخدام الاستراتيجيات الانفعالية بالإضافة إلى الاستراتيجيات السلوكية، كونها تساعد وتساهم هذه الاستراتيجيات كثيراً في عمليات الضبط الصفّي للطالبات في القاعات التدريسية، وتتجح أكثر منها عند الذكور.

-وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند الاستراتيجيات السلوكية، والاستراتيجيات الانفعالية تعزى لمتغير الكلية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الكليات (الإنسانية)، وعند الاستراتيجيات المعرفية، واستراتيجية توظيف الوسائل التكنولوجية، لصالح تقديرات ذوي الكليات (العلمية).

وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الموضوعات التدريسية في الكليات الإنسانية التي تتطلب توظيف المشاعر الإنسانية والانفعالية، ومبادئ النظريات السلوكية داخل القاعة التدريسية، أكثر منها لدى الكليات العلمية التي يلزم فيها توظيف مبادئ وأسس النظريات المعرفية، علاوة على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في توضيح المفاهيم العلمية في موضوعاتها.

-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع استراتيجيات الدراسة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، باستثناء الاستراتيجيات الانفعالية.

ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (12).

جدول (12): نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الاستراتيجيات الانفعالية حسب متغير المستوى الدراسي

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	المستوى الدراسي
3.12	3.15	3.56	3.62	المتوسط الحسابي
	0.03	0.44*	0.50*	سنة أولى
		0.41*	0.47*	سنة ثانية
			0.06	سنة ثالثة

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يبين الجدول (12) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات ذوي المستوى الدراسي (سنة أولى، وسنة ثانية) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المستوى الدراسي (سنة ثالثة، وسنة رابعة) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي المستوى الدراسي (سنة ثالثة، وسنة رابعة).

ويمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى طلبة المستويات الدراسية في السنة الثالثة أو السنة الرابعة لديهم القدرة على فهم أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، والتعامل معهم من العلاقات الانسانية، وليس من خلال علاقة مدرس وطالب، حيث يكون الطالب على الأغلب قد قام بدراسة أكثر من مبحث دراسي عند نفس عضو هيئة التدريس، وتولدت بينهم أنواعاً من العلاقات الانسانية، القائمة على الاحترام المتبادل والثقة، مما يسمح للطلبة بناء مشاعر الاحترام والتقدير لعضو هيئة التدريس، الأمر الذي يدفع عضو هيئة التدريس لتقدير الطالب، والتعامل معه على أساس المودة والاحترام.

كما تم إجراء اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد العينة على درجة ممارسة الاستراتيجيات والطرق التدريسية السائدة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ككل حسب متغيرات الدراسة، حيث كانت النتائج، كما هي موضحة في الجدول (13).

جدول (13): اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد العينة على مجالات درجة ممارسة معلمي العلوم للمرحلتين المتوسطة والثانوية لعمليات إدارة المعرفة ككل حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.261	1	0.261	1.249	670.2

0.285	1.086	0.227	1	0.227	الكلية
0.218	1.067	0.223	2	0.446	المستوى الدراسي
		0.209	1061	221.749	الخطأ
			1066	445.507	الكلية

يبين الجدول (13): عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع الاستراتيجيات ككل، تعزى لمتغيرات الجنس والكلية والمستوى الدراسي. **التوصيات:** في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فقد تم صوغ التوصيات الآتية:

- تفعيل استراتيجيات التدريس الحديثة في التدريس الجامعي والمزج بين الاستراتيجيات السلوكية والمعرفية والانفعالية والمحوسبة.
- عقد دورات تدريبية مكثفة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتدريبهم حول كيفية توظيف هذه الاستراتيجيات في التدريس.
- إجراء المزيد من الدراسات لاستقصاء الاستراتيجيات التعليمية- التعليمية الشائعة في تخصصات محددة بعينها كاللغات العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم.

قائمة المراجع:

1. أبو جادو، صالح(2005). استراتيجيات التعلم وتوظيفها في التدريس الصفي. عمان: منشورات معهد التربية (الأنروا – اليونسكو).
2. أبو شقير، نائلة(2001). أثر برنامج تدريبي في تنمية دافعية التحصيل الدراسي لدى طالبات الصف الثاني الثانوي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
3. حسين، محمد عبد الهادي (2003). تربويات المخ البشري. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
4. العتوم، عدنان(2004). علم النفس المعرفي. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. مرعي، توفيق والحيلة، محمد(2004). طرائق التدريس العامة. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. مطابقة، سوزان(2018). أثر أسلوب العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف الثامن والتاسع الأساسي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
7. Abu Sha'r, Awatif(2010). "Strategies for constructing Meaning Used by University Students through Reading Different Types of Texts." Unpublished Doctoral Dissertation. Amman Arab University, Amman, Jordan.
8. Ashman, Adrian & Conway, Robert (2015). Introduction to Cognitive Teaching Strategies. Pad snow: Cornwall. London. UK.
9. Barling, J. & Slater, E. (2017). Transformational Leadership and Emotional Intelligence: An Exploratory Study of leadership. Organization Development Journal. 21(2). PP: 157-161.

- 10.Boujaoud, K. & Giuliano, N. (2016) .The relationship between student's approaches to studying, formal reasoning ability, prior knowledge, and gender and their achievement in chemistry. Paper Presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching. Lake Geneva .WI. April 7-10,2016.
- 11.Brown, Rachel; EL-Dinary, Pamela; Pressely (2012).Developing reading competence in university (ESL) classes.The Reading Teacher, Vol. 49, No. (3): pp. 256-258.
- 12.Cotton, Kathleen (2016) .Teaching thinking skills: School Improvement Research Serious .SIRS National Press. NY: USA.
- 13.Day, Victoria P (2017) .Promoting strategic learning. Retrieved from : EBSCO: Ed-320145-12. May 12, 2019.
- 14.Duch, B., Allen, D. (2014). The Power of Problem – Based Learning. Styles Publishing Press, LLC.USA.
- 15.Greenberg, Mark (2014). Promoting Emotional Competence in School- Aged Children: The Effects of Promoting Alternative Thinking Strategies: PATHS Curriculum Development and Psychopathology, 15(7). PP: 117-13
- 16.Holliday, D. (2015). The Effects of The Cooperative Learning Strategy Jigsaw II on Academic achievement and Cross- Race Relationships in A secondary Social Studies Classroom , DAI, 57(1),162
- 17.Livingston, J. (1997). Met Cognition: An overview.Dissertation Abstract International.No: 294(10). PP: 35-37.
- 18.Oxford , Rebecca .(2010). Language Learning Strategies: What Every Teacher Should know. Newbury House Publishers. New York: USA.
- 19.Pokay, Patricia &Bumenfeld, R. (2010).Predicting Achievement Early andlate in the Semester: The Role of Motivation and Use of Learning strategies. Journal of Educational Psychology, 82(1),(41-50).
- 20.Schunk, D. H. (2018). Learning theories: An educational Perspective.(2nd Ed.). New Jersey: Prentice- Hall Inc.
- 21.Song, Mi-jeong (2016). Teaching Reading Strategies in an Ongoing EFL University Reading Classroom.Asian Journal of English Language Teaching.38(2). PP: 41-54.
- 22.Sternberg, Robert & Williams, Wendy (2018).Educational Psychology.Allyn & Bacon Press. London: UK.
- 23.Temple, C.(2000). What can we learn from 15000 teachers in central Europe and central Asia? Reading Teacher, 54(3),312-315
- 24.Vojnovich, Christine (2018). Improving Student Motivation in the Secondary Classroom through the Use of Critical Thinking

Skills.Cooperative Learning Techniques.Master's Research Project,
Saint Xavier University, Ed 411334

25.Woolfolk, Anita (2015). Educational Psychology.Pearson
Educational Company.Green Hill Press. New-Jersey: USA.

المقاربة البيو طبية للصحة والمرض بين الطبيب البديل والشعبي وسوسيولوجيا الصحة.
**THE BIOMEDICINE APPROACH OF HEALTH AND ILLNESS
BETWEEN BOTH TRADITIONAL AND ALTERNATIVE
MEDICINES AND HEALTH SOCIOLOGY**

بوشتي الزياني، طالب باحث في سلك الدكتوراه، بمختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس- المغرب.

ملخص: تناقش هذه الورقة المفارقات التي تطرحها المقاربة البيوطبية لمفهوم الصحة والمرض؛ باعتبارها مقارنة تحدد المرض كانهرف يصيب الجسد؛ أي حدوث عدم التوازن في الوظائف الفيزيولوجية لأعضاء جسد الإنسان، بينما تكون الصحة استمرارا لهذا التوازن. وأمام النقد الذي تعرضت له هذه المقاربة برزت مقاربات جديدة تحاول تجاوز نموذج الطب الأرثوذكسي، كالمقاربة البيو-سيكو-اجتماعية التي حاولت الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والسيكولوجية في الصحة والمرض. ففي هذا السياق تظهر أهمية الطبيب البديل والشعبي باعتبارهما يسعيان إلى فهم تجربة الصحة والمرض انطلاقا من مقارنة كلية تراعي البعد الإنساني. إن المقاربة البيوطبية لم تسلم إذا من نقد السوسيولوجيين نظرا لإغفالها الأبعاد الإنسانية في التشخيص والعلاج.
الكلمات المفتاحية: المقاربة البيوطبية، الطب البديل، الطب الشعبي، سوسيولوجيا الصحة، الصحة والمرض.

Abstract: This paper treats the paradoxes posed by biomedicine's view of health and illness. Biomedicine defines illness as a deviation that strikes the human body, causing an imbalance in physiological function of the body's members. Whereas the Biopsychosocial approach takes in consideration the psychosocial factors of health, it transcends the orthodox medicine model. In this context the importance of both traditional and alternative medicines appeared. They share a holistic understanding of the causes of poor and good health, focusing on the unity of the mind and body. Thus biomedicine is criticized by sociologists because it ignores the human dimension at diagnostic and treatment.

Key words: Biomedicine, alternative medicine, traditional medicine, health sociology, health and illness

مقدمة:

يعتبر المرض والصحة من بين الظواهر التي حظيت باهتمام الباحثين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نظرا لكونهما ظاهرتين لا ترتبطان بما يحدده مهنيو الصحة من تشخيص وعلاج وغيرهما فقط، بل ترتبطان كذلك بتمثلات وممارسات اجتماعية للفاعلين تتجاوز غالبا المقاربة الطبية المَهْنِيَّة. لذلك سنتطرق في هذا الورقة إلى مفهومي الصحة والمرض، مبيينين مختلف المقاربات التي تناولتهما؛ بداية بالمقاربة البيولوجية والطبية وصولا إلى التصور السوسيولوجي بمختلف مقارباته.

يطرح تحديد مفهومي الصحة والمرض عدة صعوبات، تقتضي من الباحث السوسيولوجي الوقوف عند أبعادهما البيوطبية والسوسيوثقافية، لهذا فمن أجل تجاوز تلك الصعوبات لابد لنا من تناول الأسئلة التالية بالتوضيح والمناقشة: إذ كيف يمكن تحديد ما هو صحي وما هو مرضي في الإنسان؟ وهل المقاربة البيوطبية كافية لتحديد الصحة والمرض وبالتالي التشخيص والعلاج؟ أليس المرض والصحة بناءين اجتماعيين؟

سنناقش في هذه الورقة الإشكالات السوسيولوجية والإشكالات الطبية التي يطرحها مفهوما الصحة والمرض، علاوة على قراءة ومناقشة مختلف المقاربات النظرية في سوسيولوجيا الصحة والمرض، التي حاولت أن تتناول الظاهرتين في بُعدهما الاجتماعي، وليس البيولوجي الطبي الصرف - كما هو الحال مع المقاربة البيوطبية الخالصة - بالإضافة إلى الوقوف عند الانتقادات التي وجَّهها السوسيولوجيون وغيرهم لهذه المقاربة.

تتناول المقاربة البيوطبية أو البيولوجية ظاهرتي الصحة والمرض من زاوية طبيعية، بمعنى أنها تحدد المرض كانحراف يصيب جسد الإنسان؛ أي حدوث عدم التوازن في الوظائف الفيزيولوجية لأعضاء الجسد، بينما تكون الصحة استمرارا لهذا التوازن. وهذا ما يعبر عنه "لوريش" بقوله « الصحة هي الحياة في صمت الأعضاء » (J. Pierret, 1984)، فالمنظور الطبي بهذا المعنى يَفْصِلُ المرض عن سياقه الاجتماعي والثقافي، وعن عوامله البيئية والاجتماعية، وبذلك يكون « المريض هنا ليس سوى مخبرا حول حالة جسد فاشل » (J. Pierret, 1984)، فالخطاب الطبي بحسب "جان كلافرول" هو خطاب حول المرض، وليس حول الإنسان (J. Pierret, 1984). إن هذه المقاربة البيوطبية للصحة والمرض لن تسلم من نقد الفلاسفة، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس نظرا لإغفالها للأبعاد الإنسانية في الصحة من ناحية أولى، ونظرا لكون البحث في تاريخ الممارسة الطبية منذ اليونان، يوضح بجلاء حضور ما هو اجتماعي وبيئي في التشخيص والوقاية والعلاج من ناحية ثانية.

1. الصحة والمرض: بين الفيزيولوجيا والباتولوجيا.

تُحدد المعرفة الطبية المرض كانحراف عن المعيار البيولوجي للصحة، ذلك أن المرض ينشأ داخل الجسد ويمكن معرفته بشكل موضوعي من خلال أعراض جسدية ملموسة، بحيث يتم تشخيص المرض بناء على معرفة بالوظائف الفيزيولوجية لأعضاء الجسد، وعندما تشير نتائج التحاليل الطبية للمريض الذي يشكو من الألم إلى وجود شيء غير عادي أو شاذ بجسد هذا الإنسان (الوحيشي أحمد بيري، عبدالسلام بشير الدويبي، 1989). هكذا نجد العلوم الطبية -

الفيزيولوجيا والتشريح والإتيولوجيا- يعتبرون أن فقدان أعضاء الجسد للتوازن وعدم قيامها بوظائفها الطبيعية على أحسن وجه، يُدْخِل الإنسان في حالة المرض، ويوازي ذلك ظهور الألم وارتفاع في درجة الحرارة على جسده مثلا، لذلك فالمرض حسب "ج. برك" هو « الحالة التي يكون عندها الجسد أو بعض أعضائه أو أجهزته أو مجموعة منها تعاني اضطرابا في وظائفها» (الوحيشي أحمد بيري، عبدالسلام بشير الدويبي، 1989). « وعلى هذا الأساس تضع المهنة الطبية، القواعد الطبية التي تُعرف وتفسر الانحراف البيولوجي، وتسعى إلى فرضها بالقوة بمقتضى سلطتها لعلاج هؤلاء الأشخاص الذين تم تعريفهم بأنهم مرضى» (الوحيشي أحمد بيري، عبدالسلام بشير الدويبي، 1989).

تجد هذه المقاربة أُسُسَهَا في تصور الطبيب الفرنسي " كلود برنار" صاحب كتاب «Introduction à l'étude de la médecine expérimentale» والذي حاول أن يبحث في مسألة المرض من خلال البحث عن قوانين اشتغال أعضاء الجسد، وليس البحث عن أسباب المرض، إذ لا توجد في نظره « اختلافات راديكالية بين طبيعة الظواهر الفيزيولوجية (السليمة) والباتولوجية والعلاجية (...) فكل هذه الظواهر تُسْتَمَدُّ من قانون المادة الحية، باعتبارها ظواهر متماثلة لها نفس الجوهر، ولا تختلف إلا عبر شروط مختلفة التي تتمظهر عبرها الظواهر» (Claude Bernard, 2005). ومن أجل ذلك يرى " كلود برنار" أن الطب التجريبي – الملاحظة والتجربة المقارنة- هو الذي يمكنه معرفة قوانين العضوية في حالة الصحة والمرض بكيفية لا تكتفي بالتنبؤ بالظواهر فقط، ولكن كذلك ببطيها وتعديلها في بعض الحدود (Claude Bernard, 2005)، فالقوانين الفيزيولوجية توجد في الظواهر الباتولوجية، وبالتالي يترتب عن ذلك القاعدة العلمية الحقيقية للعلاج، والذي ينبغي أن يُعْطَى عبر معرفة العمل الفيزيولوجي لأسباب المرض (Claude Bernard, 2005)، ذلك أن الأمراض ما هي إلا تغييرات كمية تصيب العضوية في حالتها الطبيعية (زكرياء الإبراهيمي، 2016)، ولهذه الأسباب ينبغي في نظره أن تكون مناهج الاستقصاء في ظواهر الحياة، هي نفسها سواء تعلق الأمر بالحالة العادية أو بالحالة الباتولوجية (Claude Bernard, 2005). فقد حاول " كلود برنار" إبعاد كل تصور ميتافيزيقي أو تيولوجي حول ظاهرة الصحة والمرض، والنظر إليها من زاوية الحتمية البيولوجية التي اعتقد أنها عندما تقوم على التجربة (الطب التجريبي)، فإنها ستقود حتما إلى معرفة تامة بالجسم في الحالة الفيزيولوجية العادية والباتولوجية المرضية، من جهة أولى، ومن ثم العلاج من جهة ثانية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم تعريفات المقاربة الطبية لمفهوم الصحة إلى قسمين، تعريفات ساكنة تعتبر « الصحة هي الحالة الفيزيولوجية والبيولوجية الحسنة والعمل المنتظم المنسق للجسد خلال فترة زمنية يكون فيها خاليا من العلل والآلام، التي ينتج عنها خلل في الوظائف الحيوية لمختلف الأجهزة» (صالح المازفي، 2008) وتعريفات ديناميكية تعتبر « الصحة هي القدرة على مقاومة المرض والمحافظة على التوازن الفيزيولوجي والبيولوجي المهدد دائما، نظرا لتطور الجسم وتأقلمه المستمر مع المؤثرات الخارجية، جراثيم وبكتيريا وميكروبات (...)»

ومصارعتها، بالإضافة إلى مقاومة التفاعلات الداخلية، والاضطرابات الهرمونية» (صالح المازفي، 2008).

ويخلص السوسيولوجي " أنتوني غينز " إلى أن النموذج الطبي الحيوي في تصوره للصحة والمرض، ينطلق من ثلاثة افتراضات، أولا اعتبار المرض انهيارا ما في الجسد يجعله ينحرف عن حالته السوية؛ لذلك ترى النظرية الجرثومية « Germ theory » أنه لكي يستعيد الجسد صحته، لابد من عزل سبب المرض وعلاجه. وثانيا يُمكنُ معالجة الجسد بمعزل عن النفس، بشكل حيادي بعد جمع البيانات وتحليلها في الملف الطبي الرسمي للمريض؛ لأن الشخص لا يُمَثَّلُ فردا مريضا وإنما جسدا مريضا. وثالثا يُعْتَبَرُ المتخصصون الطبيون المُدْرَبُونَ هم وحدهم الذين لهم المشروعية والقدرة على العلاج داخل المؤسسات العلاجية المخصصة لهذا الغرض؛ إذ لم يعد للمعالجين التقليديين أو الشعبيين مكانا بينهم (أنتوني غينز، 2005).

2. حدود المقاربة البيوطبية:

لقد حاولت المقاربة البيوطبية التأسيس لعلم الطب قائم على التجربة العلمية، من أجل تفسير الظواهر التي يعرفها جسد الإنسان، سواء كانت سليمة أو مرضية، وبذلك جعلت الجسد الإنساني مجرد آلة يمكن معرفة القوانين العلمية المتحركة فيها، والمفسرة لظواهرها في حالة المرض أو الصحة، شريطة احترام صرامة المنهج التجريبي كما أرسى قواعده وخطواته الطبيب التجريبي " كلود برنار " إذا ما أريد التأسيس لطب علمي حقيقي، يضم منطقيا الفيزيولوجيا والبياتولوجيا والعلاج. إن هذا التصور البيولوجي أو الطب التقني-علمي ركز على بعد واحد في ظاهرتي الصحة والمرض؛ أي ركز على منظور النظرية الجرثومية، فمن جهة أولى طور معارفه، ووسائل وتقنيات استقصائه، وإمكانيات عمله العلاجي بخصوص المرض، لكنه من ناحية ثانية تجاهل الكائن الإنساني ككلية بيو-سيكو-سوسيولوجية، تعيش في ظروف بيئية، حيث تصور المرض كشيء طبيعى ينحصر في ما هو بيولوجي فقط.

وبالفعل يركز النموذج البيوطبي في تصوره لصحة ومرض الجسد الإنساني على مجموعة من الخصائص تميز المقاربة البيوطبية، حسب " لاني راسل " وبيانها على النحو التالي:

الجسد كآلة: لقد تم تخيل عمل جسد الإنسان كآلة في النموذج البيوطبي؛ أي أنه يشتغل بشكل ميكانيكي كما لو كان عبارة عن آلة، لذلك كان الأطباء الأوائل جد متحمسين لاكتشاف الكيفية الميكانيكية التي تشتغل بها بشكل جماعي أجزاء الجسد، وبالتالي لا يمكن معالجته إلا كآلة. ولهذا الغرض كان التنافس شديدا بين الأطباء على الحصول على جسد للإنسان بهدف تشريحه خلال القرن التاسع عشر (Lani Russell, 2014)، ذلك أن معرفة وظائف أعضائه تسمح للممارسين الطبيين بعلاج اختلالاته الوظيفية (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

ثنائية جسد-عقل: تأثرت المقاربة البيوطبية بالتصور الديكارتي للصحة، فقد كان " ديكارت " يهدف إلى فهم طبيعة الوجود البشري والوعي والعلاقة بين العقل والجسد. هكذا اعتبر أن هناك انفصالا بين الجسد والعقل، لذلك لا يمكن اختزال أفكار ومعتقدات وقيم الشخص في البيولوجيا وقوانينها المتحركة في الجسد، ولكنها تُنسَبُ إلى مجال العقل الذي يتحكم كذلك في الجسد (Lani Russell, 2014). وهذا ما يظهر بشكل واضح « في تطور الطب خلال القرن الثامن

عشر وأوائل القرن التاسع عشر، الذي ركز على جسد الفرد وبيولوجيا المرض، حيث فهم المرض أولاً كجانب من جسد الشخص المريض، إذ حاول الطب كعلم جديد محاكاة العلوم الطبيعية، من أجل إنتاج تفسيرات موضوعية حول المرض» (Kevin WHITE, 2017). تجاهل وعدم اعتبار العواطف: أعطت المقاربة العلمية الجديدة للصحة قيمة كبرى لمقاربة موضوعية للمعرفة، والتي لا تعطي أهمية لآراء المريض عند التشخيص؛ فمن وجهة نظر هذه المقاربة العلمية المحضة رأي المريض لا قيمة له. إن المهم بالنسبة لها هو معرفة كيفية اشتغال الجسد، الموجه بقوانين طبيعية لا تختلف من فرد لآخر، الأمر الذي جعل المقاربة البيوطبية لا تأخذ بعين الاعتبار أفكار وآراء المرضى (Lani Russell, 2014).

السبب الواحد للمرض (النظرية الجرثومية): كان لظهور النظرية الجرثومية خلال نهاية القرن التاسع عشر حسب "لاني راسل" أثراً واضحاً على المقاربة البيوطبية، حيث بدأ تحديد أسباب الأمراض بإرجاعها إلى سبب واحد وهو الجراثيم، فبعد أن كان المرض يبدأ بمشكل في عضو خاص في الجسد، أصبح بعد ذلك الاهتمام الطبي مركزاً حول كائنات دقيقة جداً، لا ترى بالعين المجردة وهي الجراثيم، التي تقف وراء مجموعة من الأمراض، التي يتم تحديدها من خلال الأعراض التي تحدثها على جسد الإنسان. وقد تم البحث عن طريقة لمقاومتها وإخراجها من الجسد، حيث بدأ استعمال مضادات السموم أو التلقيح لتحقيق ذلك الأمر الذي أدى إلى القضاء على كثير من الأمراض والأوبئة، مثل الجدري، الكوليرا والتيفوئيد، وبالتالي تم إنقاذ حياة الآلاف من الناس (Lani Russell, 2014).

يقوم تشخيص المرض في المقاربة البيوطبية إذا على الأعراض والعلامات، التي يحدثها على جسد الإنسان؛ أي أن هناك ربطاً بين ما يحدث داخل الجسد والأعراض خارجه في التشخيص والعلاج كذلك. غير أن العلاقة بين الأعراض والبيولوجيا، والمرض ليست دائماً بالبساطة التي تصورها بها النموذج البيوطبي؛ إذ يمكن أن تظهر على الشخص أعراض مرض ما دون أن يكون مصاباً به، وكذلك يمكن أن يكون مصاباً، دون أن تظهر عليه علامات وأعراض ذلك المرض. ويظهر ذلك مثلاً من خلال متلازمة العياء المزمن، حيث يناضل المصابون من أجل أن تأخذ الأعراض بجدية، لكن لا يتم الاعتراف بها كأمراض حقيقية، بقدر ما تعاش كتعب، وفقدان للرغبة الجنسية، وطنين الأذن، ودوار الرأس، فهذه الأعراض هي مؤشرات على اختلال سيكولوجي، أكثر منه اختلالاً عضوياً (Hannah Bradby, 2009).

إن الأمراض لا توجد كمجموعة فئات قارة، بل إنها في تحول مستمر، بحسب تغير البيئة الميكروبيولوجية، وتقدم الأبحاث الطبية، وتغير الاتجاهات الاجتماعية كذلك، ذلك أن خلق فئات جديدة من الأمراض، مع غياب آفة خاصة « Specific Lesion »، جانب لا مفر منه بالنسبة للممارسة الطبية. فلنأخذ على سبيل المثال حالة علاج العجز الجنسي عند الرجال، فقبل تسويق عقار « الفياغرا Viagra » كان الضعف الجنسي لدى الرجال، يعتبر تأثيراً جانبياً للمرض، أو لعلاج أمراض أخرى، أو للتقدم في السن، لذلك كان لاستعمال الفياغرا أثر مهم على جودة حياة الناس الذين يعانون من ضعف الانتصاب، رغم أنه يسبب للبعض ألم الرأس واختناق الأنف. وقد دفع النجاح الذي حققته الفياغرا بالنسبة للرجال، إلى التفكير في استخدام نفس العقار بالنسبة

للنساء، اللاني يشعرون بعدم الرغبة في الاتصال الجنسي غير المرتبط بمرض خاص، حيث اعتبر كاختلال في الوظيفة الجنسية لديهن، رغم غياب مؤشرات عضوية على ذلك (Hannah Bradby, 2009).

وثُبِّينَ دراسة لـ "سكامبلر وآخرون Scambler and Al" أن ظهور بعض أعراض المرض خلال الحياة اليومية، والتي يمكن أن تكون مؤشرا على بعض الأمراض، لا تقود الناس بالضرورة إلى طلب المساعدة الطبية. ففي هذا السياق تكشف الدراسة أن واحدا من أصل مائتي حالة ألم الرأس تقود أصحابها إلى استشارة الطبيب، وواحد من أصل أربعة عشر مثالا لألم حقيقي في الصدر، أخذ إلى الطبيب واعتبر مقلقا بشكل كبير (Hannah Bradby, 2009). إن الأمراض البشرية تتزايد وتتحول بشكل كبير في طبيعتها، بفعل سياقات التصنيع، ففي السابق كانت تجربة المرض تعيش في عالم طبيعى معافى، بفضل وجود هواء وماء نظيين، ونمو الغذاء في تربة طبيعية خصبة، كما أن العناصر الملوثة كانت تخضع لعملية امتصاص تتم في سيرورة الحياة الطبيعية. إن ذلك لم يعد ممكنا اليوم، نظرا لوجود مواد ذات أصل غير بيولوجي إضافة إلى سيطرة النماذج الميكانيكية على ما هو طبيعى (توماس بيرى، 2006)؛ لهذه الأسباب ينبغي « على مهنة الطب أن تعيد النظر في دورها الآن، ليس ضمن سياق المجتمع البشري فقط، بل في سياق سيرورة الأرض. إن إبراء الأرض هو الآن المطلوب المسبق من أجل إبراء الإنسان، وإن تكيف الإنسان لشروط وقيود العالم الطبيعى يشكل الوصفة الطبية الأساسية من أجل عافية البشر، ولن يفي شيء آخر بهذا الغرض» (توماس بيرى، 2006).

3. الصحة والمرض من منظور الطب التقليدي (الشعبي) والطب التكميلي أو البديل:

إذا كانت المقاربة البيوطبية للصحة والمرض، تتناول الجسد الإنساني كشيء موضوعي، قابل للدراسة والتشريح بمعزل عن أبعاده الإنسانية والاجتماعية والنفسية - عندما تنظر إليه كآلة تشتغل بشكل ميكانيكي، وتقتصر بين ما هو جسدي، وما هو عقلي في الإنسان- فإن الطِّبِّينَ التقليدي والبديل يتقاسمان فهما كليا لأسباب الصحة الجيدة أو السيئة، حيث لا يَفْصِلان بين الجسد والعقل، ويُبَيِّنان كيف تتأثر هذه الوحدة بالشروط التي يعيش تحتها الشخص. وعلى الرغم من كونهما يلتقيان في رفضهما للفكرة التجزئية للإنسان، إلا أنهما يختلفان في اعتبارات أخرى؛ فالطب التقليدي (الشعبي) وُجِدَ في عالم الجنوب، إذ يقوم على الخبرات والمعتقدات والثقافة، في حين وُجِدَ الطب البديل أو العلاج التكميلي في عالم الشمال، وينتشر بين الناس غير الراضين عن الممارسة الطبية التقليدية « Conventional medicine » (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016). فما هي الخصائص التي تميزهما عن الطب التقليدي أو الممارسة البيوطبية الأرثوذكسية؟

الطب التقليدي (الشعبي): ينتشر هذا النوع من الطب أو العلاج في دول الجنوب، حيث تحدثت منظمة الصحة العالمية سنة 2013 عن حوالي 907 مليون زيارة إلى مقدمي الطب التقليدي، تمت في الصين سنة 2009، كما أن هناك أكثر من 18226 شكلا من الممارسين التقليديين للرعاية الصحية الأساسية لفائدة 80 بالمائة من السكان في جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية. ويشير الطب التقليدي بحسب منظمة الصحة العالمية، إلى مجموع المعارف

والمهارات والممارسات، القائمة على نظريات، ومعتقدات وخبرات السكان الأصليين، في ثقافات مختلفة، سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتفسير، والتي تُستعمل للمحافظة على الصحة، كما في الوقاية والتشخيص، وعلاج الأمراض العضوية والعقلية (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016). فهذا النوع من الطب أو العلاج لا يمكن فصله عن المعتقدات الدينية أو السحرية لممارسيه وزبنائهم؛ لأن الشفاء عندهم لا يحتاج فقط إلى الوصفة، بل يكتمل بطقوس دينية أو سحرية، مثل ما يعرف لدى المغاربة « بالبركة والنية ».

ويختلف الطب التقليدي بحسب البلدان والمناطق، ففي شكله الإفريقي يبحث المعالج التقليدي - خلافا للطبيب الأرثوذكسي - عن أسباب المرض في السياق الاجتماعي والطبيعي والبيئي الروحي، ويتم استخدام نطاق واسع من الأعشاب والنباتات الطبية، أو مصادر حيوانية أو الفعريات وغير الفعريات في تحضير الوصفات العلاجية، ففي هذا السياق لاحظ الباحثان " وليامز ووايتنغ Williams and Whiting " أن استعمال الحيوانات في الطب التقليدي في جنوب أفريقيا، تُوجّه اعتبارات اجتماعية وشخصية وثقافية (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

وتختلف كذلك الأسباب التي تقف وراء اختيار هذا النوع من العلاج، فبالإضافة إلى الأسباب الثقافية تبقى صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، وتكلفتها الباهظة أهم الأسباب التي تجعل الناس يُقبلون على العلاج التقليدي (الشعبي). ففي المناطق التي تكون فيها المراكز الاستشفائية بعيدة، حيث يصعب الوصول إليها بفعل غياب الطرق أو خدمات النقل، أو كونها غير موجودة أصلا، يلجأ السكان إلى المعالج المحلي قصد طلب العلاج، لأنه قريب منهم وتكلفته مناسبة كذلك، فمن خلال تحليل لأسباب الاقتصادية التي تقف وراء الإقبال على العلاج التقليدي في غانا، تبين أن هناك علاقة بين الوضع السوسيو-اقتصادي للأفراد واستعمال الرعاية الصحية. فإذا كان الأفراد المنتمون إلى المجموعات السوسيو-اقتصادية ذات الدخل المتوسط، أو المرتفع تفضل الخدمات الطبية « Orthodox medical health care »، فإن المجموعات ذات الدخل المنخفض هي الفئات الاجتماعية الأكثر إقبالا على العلاج التقليدي، ولكن ما يمكن تسجيله كذلك هو لجوء البعض إلى الطب الشعبي، في الوقت نفسه مع استعمال خدمات الطب الأرثوذكسي (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

الطب البديل: تُعرف هذه الممارسة الطبية بالتصور غير الديكارتي للصحة « Non-Cartesian view of health » (Stephen Bowler, 2013) تحت اسمي الطب البديل أو الطب التكميلي، حيث تضم عددا من الفلسفات والمناهج، بيد أنها تُشكل تحديا لمفهوم الصحة والمرض، كما هما في المقاربة البيوطبية. ويدل مفهوم الطب البديل أو الطب التكميلي في معناه الواسع على تلك الممارسات التي تقع خارج حدود الطب الأرثوذكسي، لكن الباحثة " واست West " تقرر بصعوبة وضع هذه الممارسات في تعريف واحد، غير أنها في نظرها قابلة للتصنيف، إلى فئات الممارسات الجسدية أو المادية والسيكولوجية والخوارق، كما اقترحت تمييزا بين الممارسات التي تتطلب تدريبا عاليا، وتلك التي يمكن أن يقوم بها الشخص بنفسه. ومن جهته اعتبر " ساكس Saks " أن الفرق الأساسي بين الطب الأرثوذكسي والطب البديل

هو تركيز الأول على الجوانب الجسدية، وإغفال العقل والروح، في حين يركز العلاج في الثاني على الجسد والعقل والروح كوحدة (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016)؛ أي أن هذه الممارسات لا تُقيم أي تمييز بين الجسد والعقل والروح كمصادر للمرض (Stephen Bowler, 2013).

ويتصور الطب التكميلي الصحة حسب "أكستر Aakster" كتوازن للقوى المتعارضة داخل الجسد، بخلاف المقاربة البيوطبية التي تحدد الصحة كغياب للمرض، كما يُفهم المرض كدلالة على وجود القوى السلبية والمدمرة داخل الجسد، أما الأعراض بحسب هذا النوع من العلاج فينتجها الجسد في محاولة منه للتخلص من المواد السامة. ويقوم التشخيص على قراءة الجسد وفحص عادات الحماية ونمط الحياة، أما العلاج - فعلى النقيض من المقاربة البيوطبية التي تعمل على محاولة تدمير المرض والقضاء عليه - يركز العلاج في الطب التكميلي أو البديل حسب "أكستر" على محاولة تقوية القوى الحيوية الإيجابية داخل الجسد (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

وانطلاقاً من استنتاجات "شارما Sharma" و"كوارد Coward" يتضح أن الإقبال على استعمال الطب التكميلي أو البديل، يُعزى عن مجتمعات ما بعد الحداثة التي لها رغبة كبيرة في الاختيار وتقرير المصير من جهة، وتحدي ثقافة الهيمنة للطب الأرثوذكسي، والاتجاه نحو المحافظة على الجسد من خلال شراء الخدمات، والمواد الاستهلاكية، من جهة ثانية. ويفسر هذا الإقبال كذلك على الاستفادة من الطب التكميلي، في كونه يعطي تفسيراً لأسباب المرض في سياق نمط الحياة الفردية للشخص، ويعالج الشخص ككل، حيث يقدم بديلاً للتكنولوجيا العالية، كما هو الأمر بالنسبة للطب الأرثوذكسي. إضافة إلى ذلك تتميز العلاقة بين المريض والمعالج في الطب التكميلي بنوع من المساواة، كما أن المعالج يشجع الأفراد على أخذ مسؤولية كبيرة من أجل صحتهم، خلافاً للطب الأرثوذكسي. لذلك يمثل الطب البديل حسب "شارما" و"كوارد" تجاوزاً لحدود المقاربة البيوطبية، المتمثلة في الانشغال بالتخفيف من حدة الأعراض، وفي عدم القدرة على شفاء بعض الأمراض، وعدم إمكانية تلافي الآثار الجانبية للعلاج البيوطبي (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

لقد ظهر الطب البديل أو التكميلي إذا كنتيجة للأزمة التي شهدتها الطب الديكارتية، والمتمثلة في تلك المقاربة البيوطبية الغارقة في التفسير العلمي الموضوعي للمرض، والقائمة على ثنائية العقل والجسد. فقد قام الطب البديل، في نظر "ستيفن بولر S. Bowler" بتجاوز هذه المقاربة، وذلك بإقحام العواطف والمشاعر والأحاسيس في مجال التشخيص، وتوسيع معنى الصحة، ليشمل قضايا تتعلق بمسار حياة الشخص ككل، وليس فيزيولوجيا المرضية، فإذا كان الطب الأرثوذكسي يبحث عن الحقائق، فإن الطب البديل يشتغل مع القيم؛ أي اعتبار الطبيعة كقوة نافعة ومنشطة وروحية في حياة الإنسان. وبذلك تغيّر موضوع الرعاية الطبية، فلم يعد يقوم على تلك الثنائية جسد/عقل التي ورثها الطب عن التصور الديكارتية للصحة، لذلك أضحت هناك اتجاه نحو التخلص من البحث التقني في بيولوجيا الإنسان، إذ ظهرت اكتشافات تربط سمة

معينة لدى الإنسان بجينات معينة، أو تكشف أن أماكن في الدماغ هي المسؤولة عن تحديد المزاج (Stephen Bowler, 2013).

على الرغم من الاختلاف الواضح بين الطب البديل أو التكميلي مع العلاج التقليدي أو الشعبي نجد هناك تداخل بينهما، يتعلق الأمر بتقاسم رفض النظرة التجزئية للإنسان، ويمكن الاستدلال على ذلك بـ « الأيورفيدا » « Ayurveda » كممارسة طبية تقليدية في الهند، والتي يمكن أن تعود إلى العصر البرونزي القديم. إن الأيورفيدا كممارسة طبية تؤكد على مقارنة كلية للحياة من ناحية، وأهمية توازن قوى الحياة مع التمارين والحِمْية من ناحية أخرى، وعلى الرغم من كونها ممارسة ثقافية هندية - لها جذورا عميقة في التاريخ، وتعتبر ممارسة طبية تقليدية- إلا أنها تُمارَسُ من طرف الناس في أوروبا وأمريكا الشمالية، وإن كانوا لا ينتمون للثقافة الهندية، لذلك أصبحت تعتبر طباً بديلاً أو تكميلاً، وليست طباً شعبياً تقليدياً (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

إن ذلك هو ما دفع الطبيب والفيلسوف "جورج كانغليم" في أطروحته في الطب « Le normal et le pathologique » إلى اعتبار أن المرض ليس فئة موضوعية، وإنما نمطا خاصا لتقاطع الواقع الاجتماعي، الذي يُترجم في لحظة معينة للعلاقات بين السليم والمرضي (J. Pierret, 1984) فالصحة في نظره « هي قدرة الإنسان على السيطرة على محيطه المادي بالتوازي مع إمكانية التحكم في ظروفه الاجتماعية » (صالح المازفي، 2008). وبالفعل لا يرتبط تفسير وتعريف الصحة بالعوامل البيولوجية فقط، بل تفسر كذلك بالمحيط البيئي والاجتماعي والسيكولوجي للفرد. ففي هذا السياق ومن منظور فلسفي « أكد الفيلسوف الفرنسي "رينيه ديكارت" على وجود علاقة وثيقة بين سيكولوجية الإنسان وبين الطب، وأنه يجب على الأطباء أن يضعوا في اعتبارهم العواطف الإنسانية أثناء معالجة المريض، ويرى "ديكارت" أن المشكلة الأساسية في الطب (الآن) تتمثل في عدم محاولة الأطباء فهم المريض ككل، حيث إنهم يركزون فقط على الوظائف الفيزيائية (الفيزيولوجية) للجسم » (نادية عمر، 1993).

يبدو أن تصور المقاربة البيوطبية لمفهومي الصحة والمرض، يحمل في طياته كثيرا من القصور، نظرا لاقتصاره على الجوانب الوظيفية الفيزيولوجية في الجسد، وتجاهله ما هو اجتماعي ونفسي عاطفي وروحي في تحديد الصحة والمرض، بخلاف التصورات غير الديكارتية للصحة التي تحدد الصحة ككلية، أي لا يمكن فصل العقل والروح عن الجسد. لذلك تَعَرَّضَ هذا النموذج الطبي للنقد من طرف الفلاسفة وعلماء الاجتماع، في إطار سوسيولوجيا الصحة باعتبارها فرعاً من فروع السوسيولوجيا، تدرس الصحة والمرض في سياق اجتماعي.

4. الانتقادات السوسيولوجية للمقاربة البيوطبية:

تَعَرَّضَ تصور المقاربة البيوطبية للصحة والمرض إلى نقد عميق، من طرف السوسيولوجيين في العقود الأخيرة، حيث أثبتوا علاوة على بعض مهنيي الصحة أن النموذج البيوطبي يتضمن نقط ضعف أساسية. فبالنسبة للسوسيولوجيين كل الأمراض تبني اجتماعياً؛ فهذا لا يعني أن المرض ليس حقيقياً، وليس له بعداً بيولوجياً، ولكن يعني أن الفرد يفهم الصحة

والمرض من خلال المجتمع الذي يعيش فيه؛ أي يفهم تجربته الخاصة مع المرض من خلال ثقافته الخاصة كذلك (Lani Russell, 2014).

لقد وُجّه هذا النقد السوسيولوجي إلى النموذج البيوطبي من طرف " نتليتون Nettleton " لمسألة اعتبار الجسد كآلة، حيث أكدت على أن هذه المقاربة تطرح عدة صعوبات، تتمثل في كون علاج الجسد من خلال إزالة الأعراض يمكن ألا يزيل المشكل؛ بمعنى يبقى المرض كامنا فيه. كما أنها مقارنة تقتصر في العلاج على ما هو داخل الجسد فقط، ولا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية، مثل التلوث، والسكن السيئ، والأحياء السكنية الخطيرة، والعنف المنزلي، والعوز الاقتصادي، الذي يؤثر على صحة الشخص. وتوضح " نتليتون " كذلك أن المقاربة البيوطبية تقتصر على السبب الواحد في تفسير المرض، ذلك أن الأمراض المرتبطة بضغط الحياة اليومية، ونمط الحياة ليس لها سبب واحد، بل إن الأمراض التي تسببها الجراثيم تحتاج إلى شروط خاصة للنمو (Lani Russell, 2014).

ومن جهته، اعتبر " إيليتش Illich " أن النموذج الطبي للصحة بقدر ما يقوم بالعلاج، بقدر ما يمكن أن يسبب أيضا الضرر لصحة الأفراد والسكان، عندما تحدث عن السبب الطبي للضرر» Iatrogenesis «؛ بمعنى أن المرض يكون سببه التدخل الطبي والممارسة العلاجية. لذلك يحدث الضرر الإكلينيكي للمرضى من طرف الممارسين الطبيين، في نظره بسبب استخدام العقاقير المخدرة في العلاج، وبسبب الأطباء أو المستشفى، كما تحدث " إيليتش " عن الضرر الثقافي الذي يعني حسبه التبعية؛ أي تبعية الناس للطب في العلاج، والرعاية الصحية، الأمر الذي يجعل الممارسة الطبية داعمة للمرض، وتكون مجتمعا مريضا يجعل الناس مجرد مستهلكين للطب العلاجي الصناعي والوقائي، وبالتالي يصبح الناس في متاهة الإصابة بالأمراض، التي لا يمكن القضاء عليها إلا بمزيد من التدخل الطبي (Anne-Marie Barry and Chris Yuill, 2016).

وإذا كان البعض يعتقدون أن تحسن الأوضاع الصحية في المجتمع الحديث تعزى إلى التطور الطبي، فإن عالم الاجتماع " ماكاون " يرى أن تحسن الأوضاع الصحية للأفراد، لا ترجع بالضرورة إلى تقدم الطب، وإنما يرجع إلى التغيرات الاجتماعية والبيئية، التي يعيش في كنهها الفرد، وإلى أساليب المحافظة على الصحة العامة ونظافة المياه، وتحسن نوعية الغذاء. وتعتبر فئة أخرى من الخبراء الاجتماعيين أن المهنة الطبية اليوم أصبحت سلطة تتدخل بقوة في تحديد ماهية المرض والصحة، وتُدخل شؤون الحياة اليومية العادية للناس ضمن نطاق الأمراض، إذ أصبح الحمل والولادة، بهذا المعنى مرضين يحتاجان إلى العناية الطبية في المستشفيات، وبحسب عالمة الاجتماع الأمريكية " أن أوكلي " فقد حرّموا المرأة من الولادة في البيت بمساعدة القابلة المحلية، التي كان لها دور فعال في هذا الصدد في أغلب المجتمعات (أنتوني غدينز، 2005).

لقد تعرض النموذج الطبي الحيوي إذن إلى كثير من النقد، للأسباب التي وضعناها سابقا، ذلك أن المرض الذي يصيب الجسم البشري هو حالة يجري تصورها وبنائها اجتماعيا، وليس حالة فردية لا يمكن الكشف عنها إلا بالأساليب العلمية الموضوعية. كما أن تجربة المريض

ومعايشته للمرض هي إحدى العوامل الفاعلة في عملية العلاج، فالمريض ليس كائننا سلبيا (عضوية حية)، يقتصر علاجه على المعرفة العلمية الطبية بالجوانب الجسدية فقط، وإنما هو كائن مفكر له إرادة، كما أن الشفاء من الأمراض لا يتم بالضرورة من طرف خبراء الصحة، وفي المؤسسات الاستشفائية كذلك، بل يمكن أن يلعب الطب الشعبي والطب البديل دورا رياديا في عملية العلاج (أنتوني غدينز، 2005).

إن التفكير الاجتماعي في مسألة الصحة والمرض أصبح ضرورة ملحة من أجل تجاوز حدود ومحدودية المقاربة الطبية الصرفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاضطرابات النفسية والعقلية، التي تكون عصية عن التفسير البيوطبي المحض. كما أن الأمراض الوبائية المعدية التي كانت أكثر انتشارا فيما مضى، لم تعد لها اليوم نفس الخطورة، مثل الكوليرا والملاريا والسل، وشلل الأطفال وغيرها، بل إن المجتمعات أصبحت تشهد أمراضا تعرف بالأمراض المزمنة - أي أصبح العالم أمام ما يسمى بالانتقال الوبائي- وهي أمراض يتطلب علاجها والوقاية منها أن يتم ذلك داخل البناء الاجتماعي، وليس داخل جسد الفرد، ذلك أن أمراض العصر مثل ارتفاع الضغط الدموي، والسكري، والتهاب المفاصل، ترتبط بممارسات وتمثيلات الفرد الاجتماعية حول الصحة والمرض، ومحكومة بظروفه الاجتماعية والبيئية، أكثر مما ترتبط بطبيعته البيولوجية. وإضافة إلى ما سبق إن ازدياد حالات الضغط النفسي والاكتئاب، هي نتيجة لضغوط الحياة الفردية، والجماعية بالمجتمع الصناعي، والتي تتطلب مزيدا من العناية النفسية الاجتماعية داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية، من أجل تلافي آثارها على صحة الفرد والمجتمع ككل.

5. المقاربة البيوسيكو-اجتماعية للصحة « Biopsychosocial of Health »:

يُمثل تشكل هذه المقاربة استجابة للحدود التي تسم المقاربة البيوطبية الأرثوذكسية، وتجاوزا لها؛ فهي بقدر ما تحافظ على مميزات النموذج البيوطبي، بقدر ما تُصَوَّب نقط ضعفه. وقد نُحِث مفهوم النموذج البيوسيكو-اجتماعي من طرف الطبيب النفسي " جورج أنجل George Angel"، ويشير المفهوم إلى مقاربة للصحة والمرض، ترى بأن المرض هو انعكاس للعوامل الاجتماعية والنفسية، بالقدر نفسه للعوامل البيولوجية. فانطلاقا من تجربته مع مرضى الأمراض العقلية كان "جورج أنجل" على وعي بأن فكرة انفصال العقل عن الجسد، كما تصورها "ديكارت" تطرح مشكلا كبيرا، ذلك أنه ليس هناك حدودا واضحة بين الصحة والمرض في نظره، فهما معا يتأثران بالاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية. لذلك ينبغي على هذه المقاربة كممارسة طبية في نظره ألا تصلح فقط الجسد، وإنما تصلح كذلك أفكار الشخص وأحاسيسه، ووجوده الاجتماعي، باعتباره كائنا له أبعاد بيولوجية وسيكولوجية واجتماعية (Lani Russell, 2014).

وتتمثل العوامل الاجتماعية للصحة والمرض، حسب "لاني راسل" في كون النموذج الاجتماعي للصحة « Social model of health»، يؤكد على دور المجتمع ككل في كيفية فهمنا، وعيشنا لتجربة قضايا الصحة؛ فمثلا صحة الفرد هي انعكاس لانتمائه الطبقي، وجنوسته، وسنه، وإثنيته، والاحتياجات الخاصة التي يعاني منها، وكذلك جنسانيته. لذلك

فالعوامل الاجتماعية للصحة، لا تقتصر فقط على التفاعلات بين الناس، وإنما تتمثل في انخراط الفرد في المعايير، والقيم المشتركة الخاصة بالمجموعة الاجتماعية، والتي تحدد للفرد الكيفية الصحيحة للتصرف والسلوك، لهذا فأفكاره حول ما هو صحي أو غير صحي يتم تعلمها من المجتمع، كما أن تلك الأفكار تكون لها آثار على الرعاية الصحية. أما العوامل السيكولوجية للصحة في نظرها، فتتمثل في التجارب الاجتماعية، والبيئة التي تُسبب الضَّغَطَ النفسي للأفراد، وتجعلهم في وضعية هشاشة أمام المرض، إذ بينت الدراسات السوسيولوجية التأثير السلبي لعدم الاستقرار السوسيو-ثقافي على الصحة؛ مثل التغير الاجتماعي السريع، والعزلة وغيرها (Lani Russell, 2014).

ويتجلى كذلك النموذج الاجتماعي للصحة في تصاعد الرعاية الصحية للناس العاديين « Lay Person » باعتبارهم ليسوا خبراء في الصحة، إذ لم تعد هناك هوة كبيرة بين الخبراء وغير الخبراء، فكثير من الناس العاديين – خلافا للمهنيين الطبيين الذين يكون لهم تكوين في الجامعة - اكتسبوا معرفة بيوطية من المدرسة أو انطلاقا من وسائل الإعلام، أو من بعض بحوثهم الخاصة (Lani Russell, 2014). لقد تم الترويج إذ للمقاربة البيو-سيكو-اجتماعية بالموازاة مع انتشار الظروف والأمراض المزمنة « Chronic conditions »، كالتهاب المفاصل الروماتيدي « Rheumatoid arthritis »، والألم المزمن، وقد احتضنت هذه المقاربة أولا من المرضى، ثم لاحقا من طرف المهن العلاجية « Occupational therapy » والعلاج الفيزيولوجي « Physiotherapy » (Lani Russell, 2014).

يتحدد مفهوما الصحة والمرض في المقاربة البيوطية إذا انطلاقا من نتائج الأبحاث البيولوجية والفيزيولوجية، التي تحدد المرض كانهرف، والصحة كغياب للمرض، غير أن هذا النموذج البيوطي الذي ينظر إلى جسد الإنسان كآلة، ويتجاهل شروطه الخارجية، تعرض إلى كثير من النقد، من طرف السوسيولوجيين وعلماء النفس والفلاسفة وأيضا المهنيين. إن هذا الأمر فصح المجال لبروز مقاربات جديدة تحاول تجاوز نقائص نموذج الطب الحيوي، أو الطب الأرثوذكسي، كالمقاربة البيو-سيكو-اجتماعية التي حاولت أن تصلح عيوب المقاربة الطبية، وذلك بتجاوز ثنائية العقل/الجسد، من جهة، والأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والسيكولوجية إلى جانب ما هو بيولوجي عند التشخيص والعلاج؛ أي تبني مقاربة كلية لا تفصل الجسد الإنساني عن العقل والروح من جهة ثانية. في هذا السياق تظهر أهمية الطب البديل أو التكميلي باعتباره يسعى إلى فهم تجربة الصحة والمرض انطلاقا من مقاربة كلية تراعي البعد الإنساني وتتجاوز النظرة التقنية الضيقة للجسد.

قائمة المراجع:

1. أنتوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصُّيَّاع، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى أكتوبر 2005
2. الوحيشي أحمد بيري، عبد السلام بشير الدويبي، مقدمة في علم الاجتماع الطبي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989.

- 3.توماس بيري، الإنسان القابل للحياة، عالم المعرفة، الجزء الأول، الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، تحرير مايكل زيمرمان، ترجمة معين شفيق رومية، العدد 332، أكتوبر 2006.
- 4.نادية عمر، العلاقات بين الأطباء والمرضى، دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 5.صالح المازفي، مدخل إلى علم اجتماع الصحة، مركز النشر الجامعين 2008.
- 6.Ann-Marie Barry and Chris Yuill, Understanding the Sociology of Health, Sage, 4th edition 2016
- 7.Claude Bernard, Introduction à l'étude de la médecine expérimentale, édition du group : Ebooks libres et gratuits, édition électronique 2005
- 8.Hannah Bradby, Medical Sociology : An Introduction, Sage, first published, 2009
- 9.Lani Russell, Sociology for Health Professionals, Sage, first published, 2014.
- 10.J. Pierret, Les significations sociales de la santé: Paris, L'Essonne, L'Herault, Le Sens du mal, anthropologie, histoire, sociologie de la maladie, sous la direction de Marc Auge et Claudine Herzlich, édition des archives contemporaines, 1984 .
- 11.Kevin WHITE, An Introduction to the Sociology of Health and Illness, Sage, third edition
- 12.Stephen Bowler, The objet of Medicine, A Sociology of Health, edited by David Wainwright, Sage, 2013.

أثر ممارسة الرياضة على الصحة النفسية لدى المعاقين حركيا The impact of exercise on the mental health of the physically disabled

د. بوعمامة حكيم، المركز الجامعي تيبازة- الجزائر
د.سعدو سامية، جامعة الجزائر2- الجزائر

Dr.Bouamama Hakim, University Center Tipaza- Algeria

Dr.Sadou Samia, University Alger 2- Algeria

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ممارسة الرياضة على الصحة النفسية عند المعاقين حركيا، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة تقدر بـ 30 فردا من المعاقين حركيا، 15 منهم يمارسون الرياضة و15 فردا آخر لا يمارس الرياضة بهدف معرفة، تأثير ممارسة الرياضة أو التربية البدنية على الصحة النفسية لدى المعاق حركيا، وقد اعتمد الباحث في دراسته على مقياس الصحة النفسية، وللتأكد من نتائج الدراسة تم الاعتماد على اختبار T- لقياس عینتين مستقلتين وهذا باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث توصلت النتائج الدراسة إلى أن الرياضة مفيدة وتؤثر إيجابيا على الصحة النفسية لدى المعاق حركيا من التخفيف من سلوكيات القلق والإحباط والاكتئاب والعزلة عن المجتمع وزيادة الثقة بالنفس لدى المعاق حركيا وشعوره بالأمن والاطمئنان وحب الحياة وفي الخير فإن الفرضية التي تم وضعها لجل الوصول إلى هدفنا قد تحقق من خلال ممارسة التربية الرياضية وآثارها الإيجابية على مستوى الصحة النفسية للمعاقين حركيا.

الكلمات المفتاحية: الصحة النفسية، الإعاقة الحركية، الرياضة، الممارسة.

Abstract: This study aimed to know the effect of exercise on mental health in the physically disabled. This study was applied to a sample of 30 individuals with physical disabilities, 15 of whom exercise and 15 others who do not exercise in order to know, the impact of exercise or physical education. On the mental health of the physically handicapped, the researcher relied on the mental health scale, and to confirm the results of the study was based on the test T - to measure two independent samples and this using the statistical package of social sciences SPSS, where the results of the study found that sports useful and positively affect Health now Physical Disability of the Disabled Alleviate the behavior of anxiety, frustration, depression, isolation from society and increase self-confidence among the physically disabled and a sense of security and tranquility and love of life and in goodness Nom.

Keywords: mental health, motor disabilities, sports, practice.

مقدمة:

تعد مشكلة الإعاقة من أخطر المشاكل الاجتماعية في كل بلدان العالم هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد للمجتمعات والدول والمنظمات العالمية العديدة بهذه المشكلة حيث نجدها تبذل جهودا معتبرة للحد والتقليل منها ومن ناحية أخرى تعمل على إدماج هذه الفئة اجتماعيا ومهنيا وتقديم العلاج والعناية اللازمة لها في جميع النواحي (الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية والصحية..... الخ) وتشمل هذه الجهود المبذولة مختلف المستويات من توفير الوسائل والإمكانيات المادية اللازمة ومن حيث تكوين إطارات كافية متخصصة في ميدان التربية الخاصة واقتراح برامج لتكوين والتأهيل والتعديل بصفة مستمرة، ويعتبر فتح فروع جديدة للبحث في مختلف الكليات في ميدان الإعاقة والتربية الخاصة جانب أساسي ومهم جدا للتحكم في ميدان الإعاقة والتربية الخاصة، ويقدم خدمات كبيرة ومساعدة فعالة لهذه الفئة، ونلمس أيضا هذا الاهتمام من خلال المراسيم لوثائق الدولية الخاصة بفئة المعاقين من طرف المنظمات الدولية والعربية كالأمم المتحدة، والفيديراليات المتخصصة في ميدان الإعاقة الفدراليات الدولية الخاصة بالنشاط الرياضي المكيف، يذكر أن لرعاية المعوقين جانب إيجابي تتميز به المجتمعات الراقية والمتطورة والنظرة المجتمعية لهذه الفئة هي أنها جزء من هذه الثروة البشرية يحتم تنمية هذه الفئة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، وديننا الحنيف يحثنا ويوجها إلى أن الإنسان مهما كانت قدرته يجب أن يحترم كغيره من أفراد المجتمع فهو..... بكامل كرامته ومكلف في حدود طاقته وقد دعا الإسلام إلى الرفق بذوي الاحتياجات الخاصة وحسن معاملتهم، وبعد العتاب الإلهي لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام دستور العمل الاجتماعي والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة عامة والمكفوفين خاصة حين نزل قوله تعالى: **"عسى وتولى (1) أن جاءه الأعمى (2)"** وكان ذلك في الصحابي الكفيف "عبد الله بن مكتوم" وقد قال رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم: **"أهل بمن عاتبني فيه ربي ..."** ثم استخلفه الرسول على المدينة ثلاث عشرة مرة فيما كان يخرج الرسول (ص) في غزواته ... فيقوم على قيادة المسلمين خير قيام ... كما كان حسان بن ثابت شاعر الرسول (ص) معاقا، وإن من أفضل نعم علينا أن هدانا إلى سواء السبيل وأفضل العباد عند الله تعالى من ابتلاه في نفسه وأهله. وصبر وتجلد واحتسب أمره على الله طمعا في رضوان الله تعالى. وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث: **"أن الرجل لتكون له الدرجة عند الله تعالى لا يبلغها بعمل حتى يبلى ببلاء في جسمه فيبلغها بذلك"** أو كما قال الرسول عليه السلام.

وان تجعل صاحب العاهة يتقبل عاهته في حدود الحقيقة لكي يتجنب الوقوع في المواقف المتطرفة أو تدميره الدائم عن عاهته وشعوره بالعجز والنقص وعدم الأمان والإطمئنان وانتقاد النفس ما يؤدي به إلى التشاؤم والقنوط إذا ما عرف الآخرون بوجود هذه العاهة لدى المعاق ثم أمكن للشخص المعوق أن يتغلب عليها وأن يؤدي وظائفه بطريقة مرضية فإن ذلك يكون سبيلا لمساعدة الشخص المصاب للتغلب على مركب النقص وبالتالي للتكيف مع بيئته ولكن لسوء الحظ ان المجتمع لا يقدر في جميع الحالات مدى خطورة العاهات التي تصيب الفرد وتكون النتيجة أن يصبح عصيبا، سريع الغضب والإثارة وعيبا على المجتمع، ولهذا فإن هذه الفئة تحتاج من الرعاية والعناية الفائقة والوقوف على حالاتهم النفسية بكل تفاصيلها، فمن خلال مراجعة مختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع نستخلص أن أهم ما يواجه المعاق هو الشعور بالإحباط والقلق والإحساس بالفشل والشعور بالذنب سواء كان ذلك في محيط تفاعله الاجتماعي

أوعمله وقد اهتم عدة باحثين سيكولوجيين بهذا الموضوع من جوانب عديدة نظرا لارتباط الإعاقة عموما بالقلق والمرض النفسي ويعتبر النشاط الرياضي المكيف أحد الوسائل الحديثة والأساسية في تنمية الفرد المعاق الممارس لها، وتأثير هذا النشاط يكون في مختلف الجوانب والمستويات سواء من حيث قدرات واستعدادات الفرد البدنية والذهنية واسترجاع بعض العضلات التي تعتبر تقريبا ضامرة وكذلك في تنشيط ذوي الاحتياجات الخاصة وجلب السرور والمتعة لهم وتنميته من الناحية النفسية التي تتميز غالبا لدى المعاقين بانخفاض مستواهم من الشعور بالإحباط والشعور بالذنب واحتقار للنفس وعدم الثقة بالنفس والأمن وغيرها من السمات التي ذكرها الدكتور كليمنك في تعدادها للسمات السلوكية التي تنتج عن الإصابة بالإعاقة فالنشاط البدني الرياضي يجعل المعوق يشعر بالقدرات التي يتمتع بها خاصة وأن رياضة المعاقين تعتمد على التصنيف في وضع المجموعات المتقاربة من حيث القدرات والاستعدادات لضمان التنافس العادل وتكافؤ الفرص وهذا ما يجعل مقارنة الفرد مع أفراده ايجابيا وهوما يضمن التناقص بين شخصية الفرد المعاق وبينته والوسط الذي يعيش فيه.

والنشاط الرياضي يتيح الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة لإشباع هوايتهم وممارستها بشكل بناء.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ممارسة النشاط الرياضي لدى الفرد المصاب بالإعاقة الحركية كعامل أساسي لتحقيق الصحة النفسية من الرضا والتوافق النفسي وقد تفرغ هذا الدراسة إلى إطارين (النظري والتطبيقي) وجاء الإطار النظري في ثلاثة فصول، الفصل الأول احتوى على مفهوم الإعاقة الحركية والمعاق حركيا وكذلك أسباب الإعاقة الحركية ومظاهرها والخصائص النفسية والتربوية والاجتماعية للمعاق حركيا بالإضافة إلى تشخيص الإعاقة الحركية، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الصحة النفسية بمفهومها ومظاهرها ومعاييرها ومستوياتها، أما الفصل الثالث فاحتوى على الموضوع الرياضي وتطرقنا إلى مفهوم الرياضة وأهميتها وأهدافها وأهم الرياضات التي يمارسها المعاقون حركيا .

تحديد إشكالية الدراسة:

يعتبر النمو الحركي للفرد مظهرا من مظاهر النمو الجسمي إذ تبدأ مظاهر النمو الحركي للفرد منذ الطفولة حتى نضجه، ويسير النمو الحركي للفرد بطريقة طبيعية وسوية قبل الميلاد أوبعده. إلا أن هناك عوامل تؤدي إلى خلل ما في مظاهر النمو الحركي للفرد مما قد يؤدي به إلى إصابة بالإعاقة الحركية ويصبح ضمن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن ذوي الاحتياجات الخاصة هم فئة موجودة في كل مجتمع ويطلق عليها مصطلحات مختلفة كالأفراد غير العاديين، فهم الذين ينحرفون انحرافا ملحوظا في نموهم العقلي واللغوي والحركي والحسي عن الأفراد العاديين والإعاقة الحركية.

الأفراد المعاقون حركيا هم الذين يعانون من خلل ما في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي بحيث يؤثر ذلك الخلل على مظاهر النمو العقلي والاجتماعي والانفعالي، مما يستدعي التربية الخاصة. فهذه الفئة تحتاج إلى برامج تربوية خاصة تقدم لها وذلك من أجل تطوير قدراتهم إلى أقصى درجة ممكنة تسمح بها إمكانياتهم والعمل على تنمية استقلاليتهم، ليصبحوا منتجين في

مجتمعهم، عن طريق توفير فرص التدريب والتشغيل وحمايتهم بجعل الحقوق والواجبات التي تكفل لهم حقوقهم.

إن من مظاهر أثار الإعاقة على الفرد كثيرة منها المظاهر النفسية. فيظهر لدى الفرد المعاق حركيا اضطراب في الصحة النفسية، بحيث ينتابه الشعور بالنقص الزائد الناشئ عن القصور العضوي. فالصحة النفسية للفرد ضرورية لنمو الجوانب الأخرى من الفرد، العقلية والاجتماعية، الانفعالية واللغوية، على اعتبار أن الصحة النفسية هي تمتع الفرد بالتوافق الشخصي والاجتماعي مع ذاته ومع الآخرين والرضا عن الحياة وما حققه فيها من أهداف والقدرة على مواجهة متطلباتها.

فالمعاق حركيا يشعر بالاكتئاب والقلق والخوف الزائد والانسحاب والخجل والقليل من تقدير الذات إذ يرى (اوليرون 1961). ويتبين كذلك أن اتجاهات المجتمع نحو المعوق تطورت عبر التاريخ، فانتقلت من الاضطهادية واستغلالهم إلى مساعدتهم وهذا التطور ساعد المعوقين على تجاوز بعض الاضطرابات النفسية بفضل تغير اتجاهات الناس ونظرتهم إلى المعاقين. فالمشاكل النفسية التي يواجهها المعوق فريدة من نوعها ويكون سببها سوء التكيف الشخصي أكثر من إعاقة ذاتها (كورت ليفين 1965).

أما داق (1972) فقد كشف عند تطرقه للمضاعفات النفسية للإعاقة الحركية عن المضاعفات الناجمة عن الشعور بالإحباط كالأحاساس بالفشل والشعور بالذنب واحتقار النفس، كل ذلك ليس سوى تعبيرا للمصابين عن قلقهم إزاء مستقبل مترقب بطريقة سلبية. أما بولطسكي (1977) فيرى أن المضاعفات الاجتماعية التي تنجم عن وجود عائق وتأثيره من الناحية النفسية مرتبطة جزئيا بموقف المجتمع إزاء المعوقين.

وفي دراسة أخرى لرابح تركي سنة (1982) بشأن أثر الإعاقة الحركية والحسية على سلوك الفرد، فلقد وجد أن تأثير هذه الإعاقة يختلف باختلاف شخصية الفرد.

ويعتبر النشاط الرياضي البدني للمعاقين إحدى الوسائل الحديثة والأساسية في تنمية الفرد المعاق الممارس لها. ويولد هذا النشاط تأثيرا في مختلف الجوانب والمستويات سواء من حيث قدرات الفرد البدنية أو الذهنية واسترجاع بعض العضلات التي تعتبر ضامرة. فالرياضة جزء من الثقافة الجسدية من خلال أنشطة إيقاعية وقوية تتناول الجوانب الوظيفية البدنية والنفسية. وتشير العديد من الدراسات أثار الإعاقة الحركية على الفرد نفسيا من مشاعر الخوف والقلق وعدم الأمان والاستقرار.

لذا أردنا أن نستفسر في بحثنا هذا عن مدى تأثير ممارسة الرياضة من قبل الشاب المعاق حركيا على صحته النفسية، فطرحنا السؤال التالي:

- هل تؤثر ممارسة الرياضة على مستوى الصحة النفسية لدى الشاب المعاق حركيا؟

فرضية الدراسة: وللإجابة على هذا التساؤل، نقترح الإجابة المؤقتة التالية:

قد تؤثر ممارسة الرياضة على مستوى الصحة للشباب المعاق حركيا من بشكل إيجابي.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف التالي:

- معرفة هل للرياضة تأثير ايجابي في تحقيق الصحة النفسية لدى الأفراد المعاقين حركيا

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- تناولت الدراسة الحالية فئة مهمة في المجتمع ألا وهي فئة المعاقين حركيا.
- تناولت الدراسة الحالية موضوع مهم بالنسبة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يسعون دائما لتحقيقه وهو تحقيق مستوى جيد من الصحة النفسية برغم ظروف الإعاقة وتأثيراتها السلبية عليهم وهذا ما جعلنا نتناولها في علاقتها بممارسة الرياضة.
- تناولت الدراسة الحالية هذا الموضوع من حيث معرفة أهم النقاط الإيجابية التي تتركها أو تلعب بها الرياضة دورا مهما في الوصول بالفرد الى أكبر قدر ممكن من التوافق النفسي الاجتماعي ومنه تحقيق أكبر قدر ممكن من مستوى الصحة النفسية

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الإعاقة الحركية:

التعريف النظري: هي حالات الأفراد الذين يعانون من خلل ما في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي.

بحيث يؤثر ذلك الخلل على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي والانفعالي ويستدعي إلى التربية الخاصة (حابس العوامل، 2003، ص26).

أشار الروسان: أن الإعاقة الحركية تماثل حالات الأفراد الذين يعانون من خلل في قدراتهم الحركية أو نشاطاتهم الحركية بحيث يؤثر ذلك على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي والانفعالي وهذا يستدعي الحاجة إلى التربية الخاصة (تيسير مفلح كوافحة و3. عمر فؤاد عبد العزيز، 2007، ص191).

التعريف الإجرائي: هم الأفراد الذين لديهم إعاقة حركية يمارسون الرياضة بمدينة بوفاريك، حيث تم تطبيق مقياس الصحة النفسية عليهم.

مفهوم الصحة النفسية: هي تمتع الفرد بقدر من التوافق النفسي والاجتماعي أي مع ذاته والآخرين والرضا عن الحياة وما حققه فيها من أهداف والقدرة على مواجهة متطلباتها والسلوك بطريقة يرضيها الواقع وتتفق مع المعايير التي تحكم الجماعة التي ينتمي إليها (بطرس حافظ بطرس، 2008، ص17)

وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة النفسية بأنها حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست الخلو من المرض"

أما الجمعية الأمريكية للصحة النفسية فتشير إلى مجموعة من مظاهر السلوك التي يتحلى بها المتمتع بالصحة النفسية وهي كالآتي:

- الشعور بالرضا على النفس، القدرة على تقدير الآخرين، والقدرة على مقابلة متطلبات الآخرين.

تعريف برنارد هاوولد: هي توافق الأفراد مع أنفسهم ومع العالم بشكل عام بالحد الأقصى من الفعالية والرضا والبهجة والسلوك الاجتماعي المقبول والقدرة على مواجهة الحياة وتقبلها، وهي الحالة التي يحقق فيها الفرد مستوى عال من النجاح يتوافق واستعداداته الطبيعية ويشعر بالرضا (رمضان محمد القذافي، 1998، ص54-57).

التعريف الإجرائي: الصحة النفسية في هذه الدراسة هي مدى توافق الفرد المعاق حركيا والذين يمارسون رياضة كرة السلة بمدينة بوفاريك نفسيا واجتماعيا وكذا تحقيقهم لبعض السلوكات كالرضا عن النفس وتقدير الذات والآخرين، وهي أيضا حالة من الراحة الجسمية للفرد وشعوره بالسعادة في أي بنية وفي مختلف الظروف.

تعريف الرياضة: ترجع كلمة رياضة إلى اللفظ اللاتيني لكلمة desportare والتي اقترنت باعتبارها كلمة مجردة ففي تعريف لويذر 1962 قال بأن الرياضة جزء من الثقافة الجسدية من خلال أنشطة إيقاعية قوية، تتناول الجوانب الوظيفية البدنية والنفسية (أسامة رياض، 2000، ص09). وقد قامت منظمة اليونسكو بتعريف الرياضة بأنها: كل نشاط بدني له خاصية الألعاب، ويمارس بصفة فردية أو مع الآخرين، يعد من طبيعة الممارسة الرياضية.

وهو يشير هذا التعريف إلى الأنشطة البدنية التي تشمل على المنافسات الرياضية كما يجب إتباع اللوائح والقواعد والقوانين التي تنظم تلك الألعاب (إبراهيم ليلى، سيد فرحات، 1998، ص45).

1- الإطار النظري للدراسة:

الإعاقة الحركية:

مفهوم الإعاقة الحركية: هي حالات الأفراد الذين يعانون من خلل ما في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي. بحيث يؤثر ذلك الخلل على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي الانفعالي ويستدعي إلى التربية الخاصة (حابس العواملة، 2003، ص26).

-أشار الروسان: أن الإعاقة الحركية تماثل حالات الأفراد الذين يعانون من خلل في قدراتهم الحركية أو نشاطاتهم الحركية بحيث يؤثر ذلك على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي والانفعالي وهذا يستدعي الحاجة إلى التربية الخاصة (تيسير مفلح كوافحة 3. عمر فؤاد عبد العزيز، 2007، ص191).

مفهوم المعاق حركيا: المعوق حركيا هو الشخص الذي تعوق حركته ونشاطه الحيوي فقدان أو خلل أو مرض أصاب عضلاته أو مفاصله أو عظامه بطريقة تحد من وظيفتها العادية أو فقدان في القدرة الحسية الحركية أو اختلال في التوازن الحركي (بدر الدين كمال عبده. محمد السيد حلاوة، 2001، ص54).

أسباب الإعاقة الحركية: ترجع الإعاقة الحركية إلى العديد من الأسباب منها:

- نقص الأكسجين عن الدماغ مما يؤدي إلى الشلل.
- العوامل الوراثية أي خلل في الكروموزومات، ينتقل من الآباء إلى الأبناء.
- اختلاف دم الأم عن الابن ويقصد به العامل الريزي.
- تعرض الأم للأمراض المعدية أثناء الحمل كالحصبة الألمانية.
- تناول الأم للأدوية والعقاقير وتعرضها للأشعة السينية أثناء الحمل.
- سوء التغذية أثناء الحمل أو بعد الحمل بالنسبة للطفل.
- مرض السحايا فهو من أخطر الأمراض التي تصيب الأطفال لأنه يحدث تلفا في الدماغ أو القشرة الدماغية.

-حالة تسم الحمل نتيجة تورم القدمين عند الأم وارتفاع ضغط الدم وارتفاع نسبة البروتين في البول في الشهور الثلاثة الأخيرة فهو اضطراب غير معروف الأسباب.
-تعرض الفرد للحوادث كحادثة سيارة أو سقوط قوي(صالح حسين الداهري، 2005، ص62-63).

مظاهر الإعاقة الحركية:

الشلل الدماغي: يشير إلى نوع من العجز الحركي ينتج عن إصابة في المخ أو العود الفقري بنوع من التلف .

-أو هو اضطراب نمائي ينتج عن خلل في الدماغ ويظهر على شكل عجز جزئي يصحبه اضطراب حسي، حركي ومعرفي(حابس العواملة، 2003، ص55).
اضطرابات العمود الفقري: هو ذلك الخلل الذي يصيب النمو السوي للعمود الفقري من منطقة الرأس حتى نهاية العمود الفقري. ويذكر بليك(1975) مظاهرها:
-تباعد فقرات العمود الفقري عن بعضها.

-بروز نتوء من العمود الفقري المملوء بسائل الدماغ الذي يحتوي أنسجة عصبية.
وهن أو ضمور العضلات: هو ذلك الضعف الذي يصيب الجسم والذي يبدأ من الرجلين إلى الرأس أو العكس ويذكر (بليك 1975) وزملائه أنواعا من هذه الحالات منها: صعوبة الوقوف المشي، كثرة الوقوع على الأرض وصعوبة انحناء الكتف.

التصلب المتعدد: تبدو مظاهر هذه الحالة في ضعف العضلات وتشنجهما وصعوبة الكلام والمشي ومشكلات حسية انفعالية أخرى.(فاروق الروسان، 1996، ص243).

-**الصرع:** هو اضطراب في وظيفة الجهاز العصبي والذي يؤدي إلى سقوط المصاب به فجأة بنوبات تشنجية والوقوع على الأرض وتصلب الجسم وخروج الزبد من الفم وصعوبة التنفس أو إيذاء الذات أحيانا(حابس العواملة، 2003، ص 72)

شلل الأطفال: هو تلك الإصابة التي تؤدي إلى ضعف شديد في العضلات وتشنجات قوية وشلل كامل. وتشوهات في الهيكل العظمي نتيجة لإصابة الجهاز العصبي المركزي.

-**إصابات الحبل الشوكي:** هي اضطرابات تنتج عن الحوادث والإصابات مما يؤدي إلى فقدان الوظائف الجسمية والحركية الواقعة أسفل منطقة الإصابة وبصاحب إصابة الحبل الشوكي انعدام الإحساس وعدم ضبط التبول والإخراج وعدم ضبط حركات الأطراف الإرادية.

الخصائص النفسية التربوية والاجتماعية للمعاقين حركيا:

- لقد أكدت الدراسات أن الإعاقة بصفة عامة أو الإعاقة الحركية تظهر آثارها على الفرد، ومن بينها الآثار النفسية، الاجتماعية، والتربوية.

- ففي دراسة لأدلريقول:"إن الشعور الزائد بالنقص الناشئ عن القصور العضوي يحمل صاحبه الشعور بالاكتئاب والخوف الشديد والقلق فيميل إلى تقدير ذاته بنسبة منخفضة (تقدير ذاتي منخفض).

- كما يتصفون بالانسحاب والخجل والانطواء، والشعور الزائد بالعجز، وعدم الشعور بالأمن والاطمئنان والحزن وعدو الرضا عن الذات والإحباط والفشل والشعور بالذنب.

- وهذا ما ذكره "داق،1972" في دراسته على المضاعفات النفسية للإعاقة الحركية على الأفراد حيث كشف على المضاعفات الناجمة عن الشعور بالإحباط، كالإحساس بالفشل والشعور بالذنب واحتقار النفس، وهذا كله ليس سوى تعبير عن قلق المصابين إزاء المستقبل.

أما من الناحية الاجتماعية فالفرد المعاق يتأخر نفسيا بواسطة المجتمع وهذا ما أكدته دراسة **بولطانسكي 1977**، فيرى أن المضاعفات الاجتماعية التي تنتج عن عائق، وتأثيره من الناحية النفسية مرتبطة جزئيا بموقف المجتمع إزاء المعوقين.

- وفي نفس السياق تصنيف **فانروي** أن سلوك الطفل المعوق ذو صلة مباشرة بموقف الغير وأن منطلق الإحباط التي تخلق للإعاقة تظهر أساسا من الناحية الاجتماعية.

- أما من الناحية التربوية فنجد أن لديهم مشكلات في الطعام واللباس وصعوبات ومشاكل في التبول وضبط المثانة والأمعاء، كما أن لديهم مشكلات في التفاعل الاجتماعي، والانطواء الاجتماعي ومشكلات مع الآخرين والأقران والإخوة والشعور بالحرمان الاجتماعي (سعيد عبد العزيز، ص 218-219).

الصحة النفسية:

مفهوم الصحة النفسية: هي تمتع الفرد بقدر من التوافق النفسي والاجتماعي أي مع ذاته والآخرين والرضا عن الحياة وما حققه فيها من أهداف والقدرة على مواجهة متطلباتها والسلوك بطريقة يرضيها الواقع وتتفق مع المعايير التي تحكم الجماعة التي ينتمي إليها. (بطرس حافظ بطرس، 2008، ص 17).

تعريف منظمة الصحة العالمية: "الصحة النفسية هي حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست الخلو من المرض"

تعريف الجمعية الأمريكية للصحة النفسية: تشير إلى مجموعة من مظاهر السلوك التي يتحلى بها المتمتع بالصحة النفسية وهي كالآتي:

- الشعور بالرضا على النفس، القدرة على تقدير الآخرين، والقدرة على مقابلة متطلبات الآخرين.

تعريف برنارد هاوولد: هي توافق الأفراد مع أنفسهم ومع العالم بشكل عام بالحد الأقصى من الفعالية والرضا والبهجة والسلوك الاجتماعي المقبول والقدرة على مواجهة الحياة وتقبلها، وهي الحالة التي يحقق فيها الفرد مستوى عال من النجاح يتوافق واستعداداته الطبيعية ويشعر بالرضا (رمضان محمد الفذافي، 1998، ص 57.55-57).

التعقيب: من خلال كل هذه التعاريف تبين لنا أنها اتفقت على أن الصحة النفسية هي توافق الفرد نفسيا واجتماعيا وكذا تحقيقه لبعض السلوكات كالرضا عن النفس وتقدير الذات والآخرين، وهي أيضا حالة من الراحة الجسمية للفرد وشعوره بالسعادة في أي بنية وفي مختلف الظروف.

معايير الصحة النفسية:

- الخلو من الاضطراب النفسي وهذا لا يعني توفر الصحة النفسية.

- التكيف بأبعاده وأشكاله المختلفة: التكيف النفسي الذاتي من حيث التوفيق بين الحاجات والدوافع والتحكم بها وحل صراعاتها والتكيف الاجتماعي بأنواعه المدرسي والمهني والزوجي والأسري.

- تفاعل الشخص مع محيطه الداخلي والخارجي وهذا يتضمن فهم الشخص لذاته ومعرفة قدراته وميوله وفهم الواقع وشروطه (المحيط الخارجي)، والعمل على التوافق معه لإبعاد الخطر عن الذات وتعديل السلوك لينسجم وأخيرا العمل على تحقيق ذاته.

- تكامل الشخصية أي انسجام الوحدات الصغيرة في وحدة أكبر ويقصد بها انتظام مقوماتها وسماتها المختلفة وائتلافها غي صيغة وخضوع هذه المكونات لهذه الصيغة. فالشخصية المتكاملة هي الشخصية السلوكية والشخصية الغير متكاملة هي الشخصية المضطربة دليل اختلال الصحة النفسية (بطرس، 2008، ص 17).

مظاهر الصحة النفسية:

التوافق الذاتي: وهو نجاح الفرد في التوافق بين دوافعه وحسن تكيفه مع نفسه ورضاه عنها والتحكم فيها وحسم صراعاتها.

التوافق الاجتماعي: حسن التكيف مع الآخرين في المجالات الاجتماعية التي تقوم على العلاقات بين الأفراد كالأُسرة والمدرسة والجامعة والعمل، ويتضمن نجاح الفرد هنا إقامة علاقات اجتماعية راضية مرضية وتتم هذه العلاقة بالحب والتسامح والإيثار والثقة والاحترام والتقبل.

الشعور بالسعادة وراحة البال: والأدلة على هذا كثيرة كالشعور بالأطمئنان والأمن والرضا عن النفس وتقبلها، والاستمتاع بالحياة وما بها من متعة مع الإقبال على الحياة ورضا الفرد عنها. **معرفة قدرات النفس وحدودها:** إن لكل فرد قدراته وإمكانات بدرجة معينة ولديه جوانب قوة وضعف، ومن بين مظاهر الصحة النفسية أن يدرك الفرد هذه الحقيقة ويستثمر جوانب قدرته ويتقبل نواحي ضعفه "رحم الله امرئ عرف قدر نفسه" ويعيش شقيا ما لم يعرف قدر نفسه. وعدم معرفة قدر النفس يكون على نوعين: التقريط أو الإفراط، أي المبالغة في تقدير الفرد لذاته أو العكس الحط من قيمة ذاته.

النجاح في العمل: إن نجاح الفرد في عمله ورضاه عنها يبرهن على الصحة النفسية للفرد، ومن أهم عوامل نجاح الفرد في العمل هو رضاه عنه والميل إليه وتناسبه معه ومع قدراته.

مواجهة الإحباط: تخلو الحياة من الشدائد والصعوبات والأزمات التي يتعين على الفرد مواجهتها، والصعود في وجهها ومحاولة حلها والتغلب عليها وكلما كانت درجة الإحباط كبيرة دالا ذلك على قدرة الفرد على مواجهة أو تحمل الشدائد والأزمات.

الإقبال على الحياة: ويعني ذلك التمسك بالحياة والرغبة في العيش والاستمتاع بالحياة وعدم التشاؤم بالمستقبل والتفاؤل بالميز، ويتمتع بما أحل الله له من طيبات والاستمتاع بالجمال والتأثر به.

الاتزان والثبات: يتسم الشخص بالاتزان الانفعالي والثبات الوجداني والاستقرار. الاتجاهات ونضج الانفعالات. فإن فرح أو حزن فإن ينفعل بحد معقول ومتوسط، أي أن يتناسب شدة الفرج مع نوع المثير، وعدم التناسب بين الانفعال ومثيراته في الشدة. أو النوع في واحد من اضطرابات الصحة النفسية إذ يقال للمريض خبر سار فيحزن أو يقال خبر مفرح فيحزن أو يرى الشيء البسيط عظيم.

حسن الخلق: ترى الإنسان ذو الصحة النفسية على خلق عظيم في أكثر تصرفاته فعلا أو قولا إذا تحدث صدق وإذا وعد أوفى إذا أوتمن أدى متواضعا ولا يتكبر يخاط الناس بخلق حسن وقد أكد الباحثون على أهمية هذا الجانب في تحقيق الصحة النفسية فقالوا "إنها حالة يشعر فيها الإتيان بالرضا والارتياح عندما يكون حسن الخلق مع الله ومع نفسه ومع الناس" **الخلو النسبي من الأعراض:** كلما قلت مظاهر الاضطراب النفسي دل ذلك على مدي الاستقرار النفسي للشخص (أحمد محمد عبد الخالق، 2001، ص33-39).

مستويات الصحة النفسية:

المستوى الراقى أو العالي: وهم أصحابا الأنا القوي والسلوك السوي والتكيف الجيد وهم الأفراد الذين يفهمون دواتهم ويحققونها. وتبلغ نسبة هؤلاء 2.5% تقريبا.

المستوى فوق المتوسط: وهم أقل من المستوى السابق، سلوكهم طبيعي وجيد ونسبتهم 13.5% تقريبا.

المستوى العادي (الطبيعي أو المتوسط): وهو في موقع المتوسط بين الصحة النفسية المرتفعة والمنخفضة لديهم جوانب قوة وضعف تبلغ نسبتهم في المجتمع 6.8% تقريبا.

المستوى أقل من المتوسط: أقل مستوى من السابقين في الصحة النفسية وأكثر ميلا للاضطراب وسوء التكيف، فاشلون في فهم ذاتهم وتحقيقها، يقع في هذا المستوى أشكال الانحرافات النفسية والاضطرابات السلوكية غير الحادة، تبلغ نسبتهم 13.5% تقريبا.

المستوى المنخفض: درجتهم في الصحة النفسية قليلة جدا، وعندهم أعلى درجة في الشذوذ النفسي والاضطرابات، يمثلون خطرا على أنفسهم وعلى الآخرين ويتطلبون العزل في مؤسسات خاصة تبلغ نسبتهم 2.5% تقريبا (بطرس، 2008، ص38)

الرياضة:

تعريف الرياضة: ترجع كلمة رياضة إلى اللفظ اللاتيني لكلمة desportare والتي اقترنت باعتبارها كلمة مجردة في تعريف لويذر 1962 قال بأن الرياضة جزء من الثقافة الجسدية من خلال أنشطة إيقاعية قوية، تتناول الجوانب الوظيفية البدنية والنفسية (أسامة رياض، 2000، ص09).

وقد قامت منظمة اليونسكو بتعريف الرياضة بأنها:

كل نشاط بدني له خاصية الألعاب، ويمارس بصفة فردية أو مع الآخرين، يعد من طبيعة الممارسة الرياضية.

وهو يشير هذا التعريف إلى الأنشطة البدنية التي تشمل على المنافسات الرياضية كما يجب إتباع اللوائح والقواعد والقوانين التي تنظم تلك الألعاب (إبراهيم ليلي، سيد فرحات، 1998، ص45).

الرياضة مشتقة من كلمة إنجليزية sport والتي ترجع للكلمة الفرنسية Desportare، الفعل desporte والذي ظهر في القرن 13 حيث كانت تعني الاسترخاء والتسلية. وابتداء من القرن 16 ميلادي أصبحت الرياضة تعني التمرين البدني حيث أصبح كل نشاط بدني يطلق عليه اسم رياضة خاصة تلك الحركات البدنية القادمة في إنجلترا مثل ما يتصل بكرة القدم وألعاب القوى (أمين أنور الخولي، 1996، ص386).

-كما تناولت التربية الرياضية حسب الدكتور "أديب خضور" بنشاطاتها المتعددة في الحياة الاجتماعية والمثل الخلقية والقدرة على التفكير ونمو الأعضاء الحيوية ورفع المستوى الحضاري بمختلف أبعاده الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية كما تسعى لتكوين شخصية الفرد، وبالتالي خلق مجتمع يفهم معنى الإنسانية والأخلاق والمثل العليا (أديب خضور، 1994، ص41)

أهمية التربية البدنية والرياضية:

-اهتم الإنسان في قديم الأزل بجسمه وصحته ولياقته وشكله كما أدرك أن المنافع الناتجة عن ممارسة الأنشطة الرياضية لم تتوقف على الجانب البدني الصحي وحسب وإنما تعرف على الآثار الإيجابية النافعة لها على الجوانب النفسية والعقلية والمعرفية.

كما ذكر المفكر "شيلز" في رسالته جماليات التربية أن الإنسان يكون إنسانا فقط عندما يلعب. ويعتقد المفكر التربوي "هنري ريد" أن التربية البدنية تمكننا إلى حد كبير بتهذيب للإرادة وهو يقول، إن الوقت الذي يخصص للألعاب في مدارسنا هو الوقت الوحيد الذي يمضي على أحسن وجه.

وتناول رائد الفكر التربوي "إسماعيل القباني" أهمية النشاط الرياضي في معرفة حديثة عن التربية عن طريق النشاط هو الرجل صاحب الذكر التربوي مؤلف التربية والتقدم أن التأكيد

على التربية البدنية يهدف إلى تنمية القوى الجسدية في الطفولة بحيث تكون جاهزة للعمل وقت طلب منها ذلك إلى جانب الترويح والترفيه عند الكبار (أسامة رياض، 2000، ص 41-42). ولعل أقدم النصوص التي أشارت إلى أهمية النشاط البدني على المستوى القومي ما ذكره "سقراط" مفكر الإغريق وأبو الفلسفة عندما كتب: "على المواطن أن يمارس التمرينات البدنية للحفاظ على لياقته البدنية كمواطن صالح يخدم شعبه ويستجيب لنداء الوطن إذا دعا الداعي وكما ذكر المربي الألماني "جوستنموتس" أن الناس تلعب من أجل أن يتعارفوا وينشطوا أنفسهم (أمين أنور الخولي، 1996، ص 41).

أهداف الرياضة: إن العناية بالكفاءة البدنية أي بصحة الجسم ونشاطه ورشاقتها وقوته تمكنه من القيام بوظائفه مكتسبا بذلك مختلف المهارات الحركية وهو الهدف الأسمى من الرياضة كما لا يفوتنا أن لها أثر كبير في تكوين الشخصية بتحسين أفكار وخبرة الفرد مع نموه الاجتماعي وتمتعه بالنشاط التروحي وشغل أوقات الفراغ وتنمية الكفاءات والمواهب الخاصة.

والرياضة هي جزء وفن من الفنون التربوية العامة التي تهدف إلى إعداد المواطن الصالح جسديا وعقليا وخلقا (أمين أنور الخولي، 1996، ص 32).

وحسب الدكتور أديب خضور يمكن تحديد أهداف التربية الرياضية على النحو التالي:

- النمو البدني المتزن واكتساب الصحة من خلال تكييف النشاط الرياضي.

- التكيف النفسي والعاطفي والاجتماعي والخلقي.

- اكتساب المهارات الرياضية النافعة.

- الإنتاج في العمل الجدي.

- الاشتراك في الميدان يبعث الفرح والسرور ويقع بعيدا على المتطلبات اليومية.

- استغلال أوقات الفراغ بنشاط نفعي.

- تنمية الكفاية القومية وترسيخ صفات المواطن الصالح (أديب خضور، 1994، ص 41).

وحسب الدكتور "أمين أنور الخولي" فالرياضة تتمثل على أهداف:

تربوية: يشمل هذا الجانب تربية الفرد من طل الجوانب فكريا، خلقيا، علميا وبدنيا مع ربط التربية بالتعليم كعلاقة العلم بالتعليم فثمة مقولة "كويسكن" المشهورة والتي تنص: "أن علاقة التربية بالتعليم كعلاقة العلم بالتعليم فإن كان العلم هو المصباح الضوئي للتعليم فإن التربية البدنية هي دليل قيادة التعليم". وترمي التربية البدنية في هذا الجانب إلى:

- التربية البدنية تعلم الطفل وتعوده على النظام وتحمل المسؤولية.

- تربية التلاميذ على التناول المتزن بين العمل والتدريب.

معرفية: يتصف هذا الهدف بالجانب العقلي والمعرفي، إذ كيف يمكن للتربية البدنية أن تساهم في تنمية المعرفة والفهم والتحليل، والتراكيب من خلال الجوانب المعرفية المتضمنة من نشاطات بدنية ورياضية كثيرة الأبطال والأرقام القياسية، طرق وخطط اللعب فهذه الألعاب المعرفية والتي تسميها الثقافة البدنية والرياضية.

الهدف النفسي الاجتماعي: تستفيد التربية البدنية والرياضية من المعطيات الانفعالية والوجدانية المصلحية لممارسة النشاط البدني في تنمية شخصية الفرد بهدف تكيف نفسي اجتماعي معتمد بذلك على أساليب ومتغيرات التنمية الانفعالية ومراعاة الفروق وأثر التدريب لاستقلالية الفرد بقدرات خاصة مختلفة باعتبار أن القيم النفسية المكتسبة في البرامج المقننة للتربية البدنية والرياضية تنعكس آثارها من داخل اللعب إلى خارجه ومن هذه القيم نجد:

- تحسين مفهوم الذات النفسية والذات الاجتماعية .

- الثقة بالنفس وتأكيد الذات.

-إشباع الميول والاحتياجات النفسية الاجتماعية مع التطلع إلى لتفوق والاجتياز(أحمد الشافعي وسوزان أحمد مرسي، 1998، ص316).

الجانب الميداني للدراسة:

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة المعالجة في ممارسة النشاط البدني الرياضي وأثرها على الصحة النفسية للمعاقين حركيا مقارنة بالمعاقين حركيا الغير ممارسين للرياضة، تم اختيار المنهج الوصفي المقارن والذي يسعى إلى شرح أوجه الاختلاف والتشابه بين مجموعات الدراسة وفقا لمتغير أو متغيرين معينين عن طريق جمع مختلف المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالموضوع عن طريق استخدام الاختبارات والاستبيانات والملاحظات والمقابلات بأنواعها.

مجموعة الدراسة: تتكون مجموعة بحثنا من 30 شابا، 15 شابا يمارسون الرياضة و15 شابا الآخر لا يمارس الرياضة.

أما بالنسبة للمعاقين الممارسين للرياضة فهم من المركب الرياضي ببلدية بوفاريك. وقد تم اختيار هذه العينة قصدا منا لأنهم يمثلون طبيعة الدراسة الذي نقوم به، ويتراوح سن أفراد العينة من 18- 25 سنة ويرجع تحديد هذه الفترة العمرية، حتى نستطيع التعامل معهم بسهولة، وخاصة عند تطبيق المقياس أو الاختبار.

ومعايير اختيار العينة هي كالآتي:

-السن.

-الإعاقة الحركية.

-ممارسة الرياضة.

العدد العينة	عدد الأفراد	%
الممارسين للرياضة	15	50 %
غير الممارسين للرياضة	15	50 %
المجموع	30	100 %

أداة الدراسة: اعتمدنا في بحثنا هذا على اختبار يقيس الصحة النفسية وهو مأخوذ من كتاب للدكتورة ناهدة سكر "اختبارات ومقاييس الصحة النفسية"، وقد حسب معامل ثباته والمقدر بـ 0.85.

وهو اختبار يقيس الأمان والإطمئنان والثقة بالنفس والاتزان الانفعالي والإنسائية والتوافق النفسي للفرد مع نفسه والآخرين والإقبال على الحياة وهذا الاختبار يتكون من 88 عبارة، وعلى كل فرد أن يجيب على هذه العبارة بالصيغة التالية: نعم- لا، في مدة زمنية تتراوح بين 20 إلى 30 دقيقة.

ظروف وإجراءات التطبيق:

-الظروف الزمانية والمكانية:

الظروف المكانية: قمنا بتطبيق بحثنا هذا بولاية البلدية ببلدية بوفاريك على مستوى المركب الرياضي ببوفاريك.

الظروف الزمانية: قمنا بتطبيق بحثنا هذا بداية من 1 جوان 2010 إلى غاية 10 جوان 2010 وقمنا بتطبيق هذا الاختبار في الفترة الصباحية وهذا حتى يكون المبحوثون بحالة جيدة حتى نتمكن من تطبيق الاختبار بصورة جيدة.

إجراءات التطبيق: قمنا بتوزيع الاختبار على كل فرد ثم طلبنا منهم قراءة تعليمات الاختبار والإجابة على كل بند من بنود الاختبار بدون تسرع في مدة زمنية تتراوح بين 15- 30 دقيقة وطبقنا الاختبار في الصباح للسبب السابق ذكره وتم التطبيق بصورة فردية.

الطريقة الإحصائية لتحصيل النتائج: نعتمد في بحثنا هذا على الطريقة المستخدمة في الدراسة العلمي وهو اختبار T- لقياس عينتين مستقلتين.

وقد قمنا باستعمال نظام SPSS لتحصيل النتائج وحساب الاختبار.

عرض تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

عرض النتائج الخاصة بممارسة الرياضة:

ممارسة الرياضة:

النسبة %	التكرار	
50 %	15	نعم
50 %	15	لا
100 %	30	المجموع

يبين الجدول التالي أن 15 من فئة المبحوثين أي ما يمثل نسبة 50 % يمارسون الرياضة، في حين أن 15 % من فئة المبحوثين أي ما يمثل 50 % لا يمارسون الرياضة، أي أن نسبة ممارسين الرياضة وغير ممارسين الرياضة متساوية.

تاريخ بدء ممارسة الرياضة:

النسبة %	التكرار	الفترة
33.33	5	0 – 2
33.33	5	3 – 5
20	3	6 – 8
13.33	2	8 – 10
100 %	15	المجموع

يبين الجدول التالي أن 5 من المبحوثين يمارسون الرياضة منذ سنتين أي ما يمثل 33.33 % أما 5 مبحوثين آخرين يمارسون الرياضة منذ 3 إلى 5 سنوات أي ما يمثل نسبة 33.33 %، أما 3 مبحوثين آخرين فيمارسون الرياضة منذ 6 إلى 8 سنوات، أي ما يمثل نسبة 20 % من المبحوثين فيمارسون الرياضة منذ 8 إلى 10 سنوات أي ما يمثل نسبة 13.33 % أي فترة ممارسة الرياضة تتفاوت من مبحوث لآخر.

بنود ممارسة الرياضة:

أنواع الرياضة	التكرار	النسبة %
كرة السلة على الكراسي المتحركة	15	100%

يمثل الجدول التالي أن 15 من المبحوثين يمارسون رياضة كرة السلة على الكراسي المتحركة أي ما يمثل نسبة 100%.

مبررات ممارسة الرياضة:

المبررات	التكرار	النسبة %
-لأنني أحبها	7	46.66
-لأقضي وقت فراغي بما ينفعني	4	26.66
-لأنها منفذ لي من الضغوطات النفسية	4	26.66
المجموع	15	100

يبين الجدول التالي أن 7 من المبحوثين مبررهم هو حبهم لممارسة الرياضة أي ما يمثل نسبة 46.66% أما 4 من المبحوثين فيمارسون الرياضة لكي يقضوا فراغهم في شيء يفيدهم أي ما يمثل نسبة 26.66% في حين أن 4 من المبحوثين يمارسون الرياضة لأنها تعتبر لديهم المنفذ الوحيد من الآثار النفسية للإعاقة لديهم أي ما يمثل نسبة 26.66% .

نتائج مقياس الصحة النفسية:

الممارسين للرياضة:

الدرجات	التكرار	النسبة %
130 – 134	1	6.66
135 – 139	5	33.33
140 – 144	3	20
145 – 149	2	13.33
150 – 154	4	26.66
المجموع	15	100 %

يبين الجدول التالي أن 1 من المبحوثين كانت درجته بين 130-134 بنسبة 6.66 % و 5 من المبحوثين بنسبة 20% كانت درجاتهم بين 135-139 بنسبة 33.33% أما 3 من المبحوثين فكانت درجاتهم بين 140-144 بنسبة 20% و 2 من المبحوثين كانت درجاتهم بين 145-149 بنسبة 13.33% أما 4 من المبحوثين فكانت درجاتهم بين 150-154 بنسبة 26.66% وهذا ما يبين أن درجة الفرد في مقياس الصحة يختلف من فرد لآخر وأن درجاتهم مرتفعة.

غير الممارسين للرياضة:

الدرجات	التكرار	النسبة %
133 – 131	2	13.33
136 – 134	4	26.66
139 – 137	6	40
142 – 140	3	20
المجموع	15	% 100

يبين الجدول التالي أن 2 من المبحوثين كانت درجاتهم بين 131-133، بنسبة 13.33% و 4 من المبحوثين كانت درجاتهم بين 134-136 بنسبة 26.66%، و 6 من المبحوثين كانت درجاتهم بين 137-139 بنسبة 40%، و 3 من المبحوثين كانت درجاتهم بين 140-142 بنسبة 20%.

عرض ومناقشة نتائج فرضية الدراسة:

الدرجة المعيارية	درجة الحرية	T الجدولة	T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.5	2.8	2.04	2.94	6.76	142.13	ممارسين الرياضة
					136.53	غير ممارسين الرياضة

T المحسوبة = 2.94

T الجدولة = 2.04

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولة، $2.04 < 2.94$ ، فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن الرياضة مفيدة للصحة النفسية للمعاق حركيا، ونرفض الفرضية الصفرية.

كيف نشرح ذلك...

إن الرياضة تساهم في تنمية المعرفة والفهم والتحليل والتركيب وتهدف أيضا إلى تحسين مفهوم الذات وإشباع الميول والاحتياجات النفسية والاجتماعية مع التطلع للاجتياز والتفوق وأيضا تساعد المعاق حركيا، على مواجهة المشكلات والضعف وأعباء الحياة اليومية، وتصل بالمعاق حركيا للرضى عن نفسه، وتوفر له الظروف الاجتماعية والبيئية الملائمة للتنشئة وبناء الشخصية السوية.

وقد أظهرت نتائج دراسات كل من كوبر 1976، كان KANE 1976، وتشور 1977 STUCHUR، ومورجان MORGAN 1980، أن الرياضيين العاديين والمعاقين حركيا مقارنة بغير الرياضيين يتميزون بالسمات التالية: الثقة بالنفس، المنافسة، الاستقرار الانفعالي، والانبساطية.

كذلك أوضحت نتائج دراسات كل من فرغلي 1976، والسنترسى 1976، وعوض 1977، وعبد الله 1982، أن الرياضيين العاديين والمعاقين حركيا مقارنة بغير الرياضيين يتميزون بالسمات التالية: الانبساطية، المسؤولية، الاتزان الانفعالي، العدوانية.

وتوصل هاردمان 1973 خلال مراجعته لنتائج البحوث التي استخدمت اختبار كاتل للشخصية خلال حقبة 1952-1968 إلا أن هناك سمات شخصية أربعة ترتبط بالأداء الرياضي هي، انخفاض القلق، الانبساطية والاستقلالية والذكاء المرتفع.

الاستنتاج العام:

ليس المعاق حركيا بفرد عاجز بل هو كسائر الأفراد الآخرين، له قدراته وميوله، فالإعاقة مهما كان سببها فإنها تعرقل تحركات الفرد، مما قد تعود آثار هذه الإعاقة على الفرد بالسلب من آثار نفسية واجتماعية، فقد تجعله يشعر بالعجز والنقص وكذلك بالنسبة لنوع الإعاقة لأنه يعطي معنى يختلف عن الأفراد وذلك من خلال شعوره نحوها، ومن خلال الصورة التي تعتبر تمثيل لما تأخذه أفكار عن جسمه وعلى ما يقوله الآخرين عنه، وشعور المعاق بالإحباط والاكتمال وضعف الثقة بالنفس ونقص الأمن لديه والكثير من الآثار النفسية للإعاقة.

ولكن لا تقل أهمية المعوقين حركيا عن العاديين، لأن الكائن البشري مهما كانت صفته وطبيعته فإنه يسعى منذ وجوده على العمل وخلق أحسن السبل والظروف المعيشية الحديثة ليسعد ويحي حياة طبيعية راقية وكريمة، ولهذا أتقن في الاكتشافات والإبداعات في جميع الميادين، لما يخدم مصلحته في هذه الحياة، وما التطور إلا دليل على تقدم الكائن البشري في مختلف العلوم والفنون الحديثة، وفي مختلف المجالات، كالمجال الرياضي الذي شهد تطورا، خاصة وأن التربية البدنية والرياضة أصبحت لها مكانة خاصة في المنهج التربوي التعليمي في كل المراحل التعليمية، وسخرت لها كل الوسائل البشرية والمادية، والتربية البدنية أو الرياضة، قادرة على أن تدفع بالمعاق إلى الأمام فهي تلعب دورا هاما لتحسين أسلوب الحياة الاجتماعية للفرد المعوق وهي أفضل وسيلة تربوية حيث تساعد على الاندماج الاجتماعي للمعوقين خاصة وتجعلهم قادرين على بناء حياتهم ومسيرة عصرهم، وذلك من خلال وضع خطط سليمة وكافية عن طريق توعيتهم بأهمية ممارسة الرياضة خاصة في المجال النفسي، إذ تعتبر بمثابة التعبير عن الذات، وسيلة لتحمل المسؤولية، والإعتماد على النفس، وطريقة لتعويد المعاق على الابتعاد عن العزلة والكآبة المصاحبة للإعاقة، وأهميتها النفسية لا تقل عن الأهمية التربوية والاجتماعية والصحية والجسمية البدنية، فهي تنعكس في تعلم السلوك الجيد ومهارات اجتماعية جديدة يمكن استعمالها في المواقف الاجتماعية، وتساعد في تقوية الذاكرة عن طريق تكرار التمارين والنشاطات الرياضية إلى جانب تنمية الصفات الخلقية، والاجتماعية المنشودة.

أما من الناحية الجسمية فالرياضة خير غذاء للجسم فالحركة تنمو العضلة وتكبر وكذا العظام وتقوي الجسم وتقضي على الأمراض كما تقوم بتحسين العضلات الضامرة للمعاق حركيا، كما تكسبه خصائص فيزيولوجية كالسرعة والقوة والجهد العضلي والتحمل النفسي، إلى جانب تحسين الجهاز العصبي وتحسين الجهاز القلبي وعمل الرئتين والكبد.

ولهذا قمنا ببحثنا هذا على عينة تقدر بـ 30 فردا من المعاقين حركيا، 15 منهم يمارسون الرياضة و15 فردا آخر لا يمارس الرياضة بهدف معرفة، تأثير ممارسة الرياضة أو التربية

البدنية على الصحة النفسية لدى المعاق حركيا، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها، بعد تحليل نتائج الفرضية والتغيرات لمقياس النفسية، أن الرياضة مفيدة وتؤثر إيجابيا على الصحة النفسية لدى المعاق حركيا من التخفيف من السلوكات القلق والإحباط والاكتئاب والعزلة عن المجتمع وزيادة الثقة بالنفس لدى المعاق حركيا وشعوره بالأمن والاطمئنان وحب الحياة وفي الخير فإن الفرضية التي تم وضعها لجل الوصول إلى هدفنا قد تحققت من خلال ممارسة التربية الرياضية وآثارها الإيجابية على مستوى الصحة النفسية للمعاقين حركيا.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم حلمي والدكتورة فرحات ليلي السيد. التربية الرياضية والترويح للمعاقين، دار الفكر العربي، ط1، 1998.
- 2- ابراهيم مروان عبد المجيد. الألعاب الرياضية للمعوقين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- 3- أحمد محمد عبد الخالق. أصول الصحة النفسية، دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 4- بدر الدين كمال عبده، محمد السيد حلاوة. رعاية المعوقين سمعيا وبصريا، ط1، دار النشر الإسكندرية، 2001.
- 5- بطرس حافظ بطرس. التكيف والصحة النفسية للطفل، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008.
- 6- تيسير مفلح كوافحة، عمر فواز عبد العزيز. مقدمة في التربية الخاصة، دار الميسرة، عمان، 2007.
- 7- حابس العوامل. سيكولوجية الأطفال غير العاديين، الأهلية، عمان، 2003.
- 8- خضور أديب. الإعلام الرياضي، المكتبة الإعلامية، دمشق سوريا، 1994.
- 9- الخولي أمين أنور. أصول التربية البدنية والرياضة، التاريخ، المدخل، الفلسفة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1996.
- 10- الخولي أمين أنور. الرياضة والمجتمع، دار عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- 11- سعيد عبد العزيز. إرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008.
- 12- الشافعي حسن احمد ومرسي سوزان أحمد. تاريخ التربية البدنية في المجتمع العربي والدولي، منشأة المعارف، القاهرة، 1998.
- 13- صالح حسين الداهري، سيكولوجية رعاية الموهوبين المتميزين وذوي الاحتياجات الخاصة، دار وائل للنشر، ط1، 2005.
- 14- فاروق الروسان. سيكولوجية الأطفال غير عاديين (الإعاقة الحركية)، دار الفكر، عمان، ط4، 1996.

**U.S. Great Transformation: The Contractualization of Citizenship
and the Immigration Regime**

**Karol Gil-Vasquez, PhD., Assistant Professor of Economics,
Department of Economics, Nichols
College, Dudley, Massachusetts, U.S.A.**

Abstract: A “zero-tolerance” immigration policy is an integral part of U.S. political economy. The immigrant “question” is politicized, as its push and pull factors vanish in the midst of xenophobia. This paper provides an institutional perspective to study contemporary immigration. It approaches U.S. migrant “question” from a Great Transformation perspective by interpolating the ideas of labor commodification and citizenship’s contractualization (Somers, 2008). The shift towards criminalizing unauthorized immigrants illustrates the commodifying path of citizenship. Immigrant struggles unfold a Double Movement. A social force that recreates an alternative notion of citizenship, in an attempt to re-embed the economy into its social fabric.

Keywords: U.S. Immigration, Immigrant Workers, Geographic Labor Mobility, Financialization

JEL Classification Codes: A14, B52, D63, J61, F66

U.S. Immigration Policy as an Instrument of Political Exclusion

The United States of America is a nation of immigrants. The share of the foreign-born living in the country has quadrupled since the 1960s. In 2013, immigrants represent 13.1 percent of the population. It is estimated that by 2065, newcomers can potentially constitute 18 percent of the country's inhabitants (Pew Research Center, 2015a). Yet, the Melting Pot nation presents contradictions posed by historical facts that account for the marginalization of specific groups of immigrants, who often absorb the shock embedded in economic transformations (Gerstle, 2001; Ralton, 2017).

In this regard, Karl Polanyi ([2001[1957]])'s most celebrated contribution identifies the origins of the XVIII century's English Great Transformation, by delineating the process of decontextualizing an economy from its social framework (Lucas-Dos Santos, 2016). The increasing productivity of the textile industry could not be possible without forced migration via the enclosure movements. Measures taken by the monarchy to lead the path for the bourgeoisie flourishing. Thus, forced migration sets the foundations for the labor market during the industrializing period in England. Rising pauperism and unemployment transform social principles of assisting those in need through amendments made to the Speenhamland Law (Henry, 2005). Moving forward, labor upswings, along their social implications, are fetishized and accepted as the modern era's growing pains.¹

Recent Marxist approaches to migration shed light on the interests of capitalists in paradoxically incentivizing and restricting labor mobility across borders (Deschacht, 2018; Pradella, 2016; Pröbsting, 2015; and Wilson, 2017). Whenever labor is commodified, it is forced into selling his labor power. Historically, industrial capitalists take contradictory strategies that either allows or deter immigration, depending on the need to control the natives' wage demands if the economy approaches full

1. "Up to the time of Speenhamland no satisfactory answer could be found to the question of where the poor came from. It was, however, generally agreed that pauperism and progress were inseparable. And even Adam Smith in his cautious manner declared that it is not in the richest countries that the wages of labor are highest [...] It was in the first half of the sixteenth century that the poor first appeared in England: they became conspicuous as individuals unattached to the manor [...] and their gradual transformation into a class of free laborers was the combined result of the fierce persecution of vagary and the fostering of domestic industry which was powerfully helped by a contentions expansion of foreign trade" [Polanyi, 2001(1957): 108-109].

employment. Historically, Eastern European immigrants in the late XIX century/early XX centuries, Chinese immigration, women during WWII, and Mexican as well as Central American immigration have been instrumental to ignite U.S. dynamic labor market.

Polanyi's theoretical framework to study the transition from an agricultural/traditional to an industrial/market society is inspiring in studying contemporary migration. U.S. immigrant 'issue' illustrates the social implications of labor's commodification at the transnational level, considering that peasants from Central America (C.A.), primarily Mexico, are massively expelled from their ejidos² during the rise of neoliberalism. In the late 1990s, directly affected by NAFTA's reforms to the Mexican Constitution's article 27, peasants are integrated into regional labor dynamics that absorbed them into U.S. bifurcated labor market.

Michele Cangiani (2017) emphasizes the importance given to the labor market in the Great Transformation, and the connection it has with pauperism as a socially engineered problem. "Chapter three opens with a question which presents the essence of Polanyi's work because it links his historical survey to his basic political concern: [What] was the mechanism through which the old social tissue was destroyed, and the integration of man and nature so unsuccessfully attempted?" (ibid: 920).

Regarding the old social tissue, the comprehensive question addressed by this paper is: what does a social rupture of this sort actually imply, institutionally and regionally within the context of forming a regional labor market, or, in Marxian terminology, an international reserve army of the unemployed under the umbrella of a global and financialized capitalism? According to John Henry (2015), the Industrial Revolution and its aftermath—in particular the new Poor Law of 1834—destroyed much of the older, moral economy standard by which a just, subsistence wage was to be determined.....[I]t was this period in British economic history that occupied much space in Karl Polanyi's *The Great*

2 The origins of Mexican ejidos date back to the Pre-Hispanic era. At the time, the ejido represents the organizing system of agricultural units of production. After the 1910 Mexican Revolution, the ejido encompasses an area of communal land on which members individually labor on designated parcels, while maintaining communal holding. During the 1992 NAFTA's negotiations, ejidos are open to privatization, leading to massive sales of communal land. It is considered that such measures have accentuated rural poverty and the country's food sovereignty (Bello, 2009; Calderon-Salazar, 2012).

Transformation. The near-full commodification of labor that ensued following the elimination of the Old Poor Law in (Speenhamland) and the creation of the New Poor Law. (p. 183)

With the rise of Money Manager Capitalism or Finance Capitalism (Tymoigne and Wray, 2014), industrialized economies like the U.S. have evolved into a system of “accumulation” through “dispossession” (Harvey, 2004). Accumulating through dispossessing relies on a macroeconomic policy that increases productivity and deteriorates real wages in the Global North. Whereas structural adjustment programs intensify labor’s commodification in the Global South through land reform. Land “reforms” represent a transnational enclosure movement.

The repercussions from accumulation by dispossession are illustrated by unprecedented inequality, to a degree that “eighty-two percent of the wealth generated [in 2017] went to the richest one percent of the global population, while the 3.7 billion people who make up the poorest half of the world saw no increase in their wealth” (Oxfam, 2018). The erosion of workers’ rights; the excessive influence of big business over policy-making; and the relentless corporate drive to minimize cost are considered key factors driving corporations’ increasing rewards at the expense of workers’ wages around the globe.

In C.A., under the policy of accumulation through dispossession, contemporary migrants temporarily resolve the negative implications of neoliberalism by simply moving where the jobs are available. In this framework, U.S. immigration policy becomes an instrument that accommodates Finance Capitalism’s needs while ensuring the continuity of migrants’ labor supply, and, at the same time, ensuring their political exclusion, which has been historically determined by the 1790 Naturalization Act.³ U.S. immigration policy’s targets of exclusion change over time, while the degree of marginalization might have remained constant. During U.S. neoliberal era, the turning point is the

³The Naturalization Act of 1790 restricted citizenship to “any alien, being a free white person” who had been in the U.S. for two years, excluding African Americans, immigrants from other ethnicities, indentured servants, and most women. The legislation sets as criteria two years of residency and good moral character. The 1924 Immigration Act was a federal law that set quotas on immigrants from certain regions, it aimed at decreasing immigration from Southern Europe, countries with Catholic majorities, Arabs, and Jews (Cossen, 2018).

1970s. Between 1970 and 2000, U.S.'s foreign-born population increases meaningfully in comparison to previous years, and the migrants' countries of origins drastically shift (Pew Research Center, 2015). It is this period and shift that remain the focus of this paper.

The late 1960s' changing trend represents a fracture of national and international character as migrants' countries of origins swing partially occurs because the 1965 Immigration and Citizenship Act lifted the U.S. quota system. And, an often unaccounted but relevant factor is the rise of neoliberalism as a regional program (Harvey, 2007; Klein, 2008). Over almost four decades, immigrant workers continue to arrive into the United States as 'irregular' or economic migrants from the Central American region, increasing the number of newcomers to unprecedented figures in the U.S., turning the country into the largest recipient of international migrants over consecutive years (United Nations, 2017, Connor & Lopez, 2016).

Contrasting pre- 1964 immigration patterns, the primary factor behind U.S. immigration is a globalized economy that operates based upon a transnational labor market. Its dynamics attract and expulse farmers from their land to be integrated by the market. On the one hand, U.S. immigration policy represents an instrument that accentuates exclusion by allowing, at times, and restricting, at others, migrants' access to U.S. labor market. Within this context, immigration policy determines who 'earns' the rights to have rights, or at least, who is allowed to enter the path to claim them.

After World War II, employment or opportunities for self-sufficiency are available in the C.A. through programs that protected the rights for land communal ownership, a growing informal sector, and economic policies that propelled industrialization. After the 1970s, however, C.A.'s surplus populations (Bauman, 2003)⁴ are pushed out and pulled in by

4 Zygmunt Bauman (2003) states that neoliberal structural adjustments policies are part of comprehensive programs to neglect, and eventually eliminate, the surplus labor. Through income inequality, Financial Capitalism reproduces human waste. That is, "useless" marginalized existences of a market society that must be discarded

processes that also pertain to the rise of U.S. Finance Capitalism (McWilliams, 2000). Furthermore, the strengthened commodification process restructures social relationships, including the one established between the state and the citizenry.

Margaret Somers (2008) criticizes Anglo-American citizenship theory by linking the deteriorated state of civic rights to neoliberalism. Her heterodox critique—that aligns with institutionalist economists—is based on the “non-contractual” nature of the social contract.⁵ The latter is based upon non-contractual obligations determined by community membership, mutual obligations, social inclusion, and reciprocity (Mizrachi, Driori & Anspach, 2007; Alexander, 2006; Block, 2006). From her alternative perspective, inclusive citizenship regimes rest on a delicate balance of power established among the state, the market, and the citizens. Inclusion and civic participation flourishes in environments where political, and hence, economic power is distributed. Within the context of increasing income inequality and unbalanced political power and representation, the conventional social contract as we know it, becomes “the problem, not the solution” (71).

Non-contractual relationships represent the civil society’s core. Without them, the market economy cannot function for the wellbeing of all. When the market’s sphere of influence expands, disrupting state participation, the commodification of other social spheres unfolds. A market expansion of this sort postulates serious threats to the political guarantees of a democracy. In addition, whenever disproportionate income inequality disrupts the carefully constructed balance of ideal democracies, the risks and costs of managing human frailties gets displaced onto vulnerable individuals.

Thus, people who are economically disfranchised and try to improve their position by migrating are being political/economic fodder for what passes as a “rational” approach to migrate, disregarding the context where their decision to migrate takes place.

5 Margaret Somers (ibid) describes two approaches to the social contract. The conventional approach derives its principles from Thomas Hobbes, John Locke, and Adam Smith. Their perspectives underline the state of nature as the origins of individual rights, which in turn is part of a pre-social and pre-political abstraction. The non-conventional paradigm stems from Emilie Durkheim (1893 [1984]), who considers people holding together not by voluntary market-like contracts, instead, by the “noncontractual basis of contract”, a line of thought followed by Karl Polanyi (2001 [1944]).

The most prominent force in this erosion of rights is the contractualization of citizenship, which is understood as the social contract's immersion into the market, and "seen as an effort to reorganize the relationship between the state and the citizenry, from non-contractual rights and obligations to the principles and practices of *quid pro quo* market exchange" (2). Citizenship becomes an individual privilege conditional upon its placement in the workforce, which "epitomizes the contractualization of citizenship. The object of exchange is labor power in a quantity and quality equivalent to the lowest the market will bear [...], or that the government will accept" (ibid: 89). Somers's theoretical contributions are insightful to approach the ongoing criminalization of the most vulnerable migrants. Within the context of Finance Capitalism, migrant workers expand.

the pool of people who are underserved by the market. They mainly function as stepping stones for reshaping U.S. bifurcated labor market. Historically, some U.S. rights-bearing citizens are automatically placed in a more vulnerable position than others. African Americans, for instance, are at the bottom of the social hierarchy given their former status as slaves. African Americans' current condition—engulfed in civic rights' violations, police brutality, and institutional racism—illustrates a clear instance of a *de facto* citizenship negation. Completely disfranchised from the market society, the African American 'underclass' is left behind, automatically losing the protection guaranteed by the U.S. Constitution. Resembling the African American experience, C.A. immigrant workers, particularly the undocumented, remain disfranchised due to their disadvantaged position in the labor market. They fall into the scope of a market-driven social contract that demands in exchange for their inalienable rights something of value in return. Accordingly, [b]ased on this Hobbesian-inflicted conception for the social contract, people with nothing to offer or exchange [...] have no rights because they have no worth [...] In a market society with increasing inequality of wealth and resources, the contractualization of citizenship sets into motion a mechanism leading inexorably to the social exclusion of many, and ultimately to a dystopian citizenship regime. (Sommer, 2008, p. 87)

A brief revision of U.S. political establishment unveils the grounds of a dystopian citizenship regime. In this context, the U.S. is seen as a country that “thrived uneasily on the backs of people who are considered neither fully human nor even partial rights-bearers” (Smith, 1993; 1999; Shklar, 1991 in Somers, 2008:5). This, in part, derives from a Constitution designed to protect “natural rights,” but that simultaneously protects merchants’ “life, liberty, and property” (Horne, 2018).⁶ Consequently, the process of recreating an ideal democracy’s balance becomes incomplete. Federalism functions as the only mechanism to demand protection, serving as the political infrastructure that knits the protective net for the market’s underserved.

For the case of contemporary undocumented immigration, the Double Movement required to prevent and/or ameliorate migrants’ civic exclusion derives from local communities.⁷ A spectrum of measures that either enforce or discredit federal immigration policy are implemented by local and state governmental authorities. Resembling the XVIII century’s notions of deserving and undeserving poor, political and social polarization over immigration influenced by the postures of conservatives and ‘progressive’ politicians concur on the role the government should not play in alleviating the burden. Their positions articulate, in conjunction with their overall vision of international immigration, an attack on the Welfare State, aggravating the degree of marginalization of undocumented migrants.

From a Double Movement’s outlook, on the one hand, the agents that encompass the countervailing force—U.S. grassroots immigrant movements—echo a humane approach and respect for immigrants’ inherited rights, undocumented and documented alike. On the other, the veiling force’s representatives—comprehended by the Republican Party’s ultra-conservative factions—demand respect to the rule of law and aligned with the majority of the democrats on the cost immigrants impose on the state budget. The exclusionary and radical attitudes of the

⁶ Federalist Paper No. 10, James Madison written in 1787.

⁷ U.S. institutionalized forms of grassroots’ resistance are represented by the Constitutional Amendments. For instance, the Bill of Rights’ X Amendment states that the powers not delegated to the United States by the Constitution, nor prohibited by it to the States, are reserved to the States respectively, or to the people. The XIII Amendment includes protective guarantees from

former have set in motion the contractualization of the path of citizenship in the political discourse.

Remarkable is the failure of conservative and ‘progressive’ discourses to acknowledge the role Financial Capitalism plays in pulling migrants’ unskilled workers and/or uprooted peasants into U.S. bifurcated labor market. Furthermore, few politicians inquire into how migrant workers, despite their increasing and economic contribution, continue to find obstacles to climb the ladder of social mobility. Overall, American politicians are unable to eloquently integrate, into their discourses, the question on how contemporary immigrants are cornered in a position to prove their “worth” in order to be able to negotiate their rights.

Thus far, it is sufficient to underline that U.S. immigration policy contributes to U.S. Great Transformation by determining the availability of cheap labor to enable the profitability of some economic sectors. Unfortunately, the economic dynamics that continue to be at work are placed under the rug, leading to the politicization of a market-driven phenomenon. Policy makers tend to interpret the last patterns of U.S. immigration as an external, rather than an endemically determined phenomenon. In this light, the following section elaborates on economic insights related to the migrant issue. It studies the intrinsic relationship that exists between U.S. immigration policy and its Great Transformation, a comprehensive institutional change that incorporates Mexico into its dynamics.

U.S. Immigration: A Regional Great Transformation

By 2015, Latin Americans accounted for a total of 40.4 percent of the U.S. foreign-born population. Mexicans alone represented 13.5 percent (Pew Research Center, 2015a). The majority of these immigrants resided legally in the country (Krogstad & Gonzalez-Barrera, 2018). However, between 1990 to 2015, unauthorized immigrants tripled in size jumping from 3.5 to 12.2 million. Years of incessant immigration from Central American countries led Hispanics to replace African Americans as the largest minority group in 2003 (Clemetson, 2003). Overall, Hispanics jumped from sharing 6 percent of the population in 1980, to 17 percent in 2012 (Pew Research Center, 2015b).

Migrant workers' recent waves did not disperse evenly across the country. Although close to 60 percent settled in traditional recipient states, the majority of immigrants arrived into less-diverse destinations, including the food processing and agro-industrial rural communities of South Carolina, Alabama, Nebraska, Arkansas, Kansas, Georgia, and Pennsylvania (Passel & Cohn, 2016; Pew Research Center, 2016). From the unauthorized migrant population, Mexicans contributed with the biggest share. Northern Triangle's migrants, however, have recently increased their numbers (Krogstad, Passel & Cohn, 2017; Cohn, Passel & Gonzalez-Barrera, 2017).⁸ Classified as 'irregular' or 'illegal' immigrants, in majority, young men from rural regions of Mexico, El Salvador, Guatemala and Honduras, share in common the level of economic disfranchisement. C.A. undocumented immigrants basically represent the region's surplus population of Finance Capitalism.⁹

Present-day U.S. immigration policy ensures neoliberalism's general pattern of neglect, which first allocated undocumented migrant workers to a secondary labor market, and second, to U.S. civil society's corners. Ingrained in immigrants' 'regulations' are the loopholes to utilize migrants as "fictitious commodities" to enhance growth, reducing cost via low wages. Hence, migrant unauthorized workers become means to enhance U.S. Great Transformation as the post 1964's immigration era develops under an economy undergoing financialization (Foster & Magdoff, 2009; Minsky, 1986; Wray, 2009a; 2009b). Financialization leads to concentration (monopolization) and accumulation, intertwining the relationship that brings banks closer to with political establishment (Witko 2014). At the same time, U.S. financialized and de-industrialized economy—in need of lowering cost—boosts a negative political outcome. It alters the balance established between the market, the state, and civil society, as the financial sector gains control.

⁸ The Northern Triangle is identified as the region encompassed by Mexico, El Salvador, Guatemala and Honduras. The number of immigrants from El Salvador, Guatemala and Honduras has rose by 25%, contrasting the decline of Mexican immigrants' arrivals between 2007 and 2015 (Cohn, Passel & Gonzalez-Barrera, 2017).

⁹ Based on the United Nations Human Rights Commission (UNHRC), a refugee is a person trapped in an armed conflict or persecution, under a severe life-threatening condition. A migrant is defined as someone who chooses to move not because of a direct threat of persecution of death, but to improve her/his life by finding work, or to reunite with family members. After the 1980s, some C.A. states' ability to guarantee the rule of law has been reduced, along individual choice to improve their living conditions. Therefore, UNHRC's terminology is outdated for the C.A. case. For additional information on C.A.'s violence as it relates to economic dynamics, refer to Villalobos (2014).

After World War II, the social contract's balance had been guaranteed by an Industrialized State that built a social-safety net to protect the market underserved. Under Financial Capitalism, however, the deteriorated state of social institutions walks along the growing presence of undocumented migrant workers, who play a crucial role in this transition as suppliers of cheap labor needed absorbed by the service and agricultural sectors, including the food processing industry.

In U.S. dystopian citizenship regime, economic transformations combined with demographic changes undermine democratic institutions. Democratic representation is unattainable when a share of the labor force is excluded from civil society and immersed into specific job markets. Overall, the migrant workers' dynamic increases inequality, while Finance Capitalism disfranchises the American underserved. Consequently, a constrained U.S. civil society barely flourishes in an environment characterized by an accentuated individualism, de-unionization, and an apolitical culture nurtured by anti-intellectualism (Williams, 2012).

The scale of the relationship between the state, the market, and citizens has shifted towards favoring the market and disfavoring unskilled workers overall, undocumented migrants more specifically. And, as C.A. countries push out millions of people, in great majority peasants and unskilled urban workers, the contractualization of the path to citizenship is engulfed by the contractualization of U.S.' disfranchised citizens. Both phenomena unfold due to an incessant process of disembedding the U.S. economy from its social framework, as the market moves forward commodifying the public sphere.

U.S. financial neoliberalism also stands as a program that inserts Latin America's reserve army of the unemployed into its dynamics as immigrant's economic participation ensures the policy of accumulation. For a comprehensive optic of contemporary migrant flows, a consideration of Mexico's Great Transformation, as well as the issues unfolding in other C.A. countries, frames the transnational nature of Financial Capitalism as it relates to the migrant 'question.' The study incorporates the analysis of immigration's push factors.

In C.A., the Great Transformation is traced back to the late 1970s (Klein, 2008), the years when neoliberalism entrenches in the region. A

political implication of the rise of neoliberalism is the erosion of civil rights, particularly in the countries that adopted, due to their financial indebtedness, structural adjustment programs and free trade agreements (F.T.A.), including deregulating financial markets. Regional F.T.A.'s mushrooming enables corporate interests' expansion, predominantly those of the growing U.S. financial sector (Correa, 2014a; Correa, 2014b; Villalobos, 2014).¹⁰ In Mexico, severe economic downturns triggered initially by financial crises, exacerbate poverty, unemployment, and destitution since the late 1970s (Seguro-Cobos, 2018).

Simultaneously, other C.A. countries experience market upswings, the social implications of which are worsened by natural catastrophes, including the Hurricane Mitch in Honduras (1998) and El Salvador's disastrous earthquake (2001). Unpredictable and predictable human made disasters uproots massive amounts of people from their lands and communities. In addition, El Salvador and Guatemala's Civil Wars further rises the tide of displaced people. According to a 2014 U.S. Department of Homeland Security report, poverty and violence in the region represent detriments that trigger families to travel with their children to cross the Mexican-U.S. border (Gonzalez-Barrera, Krogstad & Hugo-Lopez, 2014).

The contractualization of citizenship diminishes civic engagement in an already deteriorated civil society. In addition to fundamental economic changes, the lack of civic action turns the non-contractual nature of the social contract into a privilege, conditional upon citizens' ability of exchanging something of value—within the context of a globalized and financialized economy—for their rights. NAFTA's labor dynamics illustrate Margaret Somers (2008)' words. Given their low educational levels, a fair share of the Mexican population is not fit to compete in a market society. Moreover, with the direct attack on the agricultural sector, hundreds of thousands of farmers are turned into the Polanyi's paupers of Mexico's neoliberal economy (Fariza, 2017).

¹⁰Mexico joined the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) in 1986 and signed the NAFTA in 1994. Ever since, Mexico has signed eleven free trade agreements with Central and South American countries, Scandinavian countries like Norway, in addition to Lichtenstein and Switzerland (2010) as well as the European Union and Japan.

The C.A. model of representative democracy continues to erode. Neoliberal policies become the means through which the various branches of commodification grow. The Great Transformation marginalizes the market's impoverished to the corners of political life. In relation, James Galbraith (2005) argues that the Welfare State is substituted by the Predator State in Mexico and the United States simultaneously. As regional ideological exchanges intensify, a group of Mexican politicians educated in U.S. Ivy League's universities take charge of policy making, installing the structure that works on behalf of global financial corporations over last decades.¹¹ The radical shift redefines the state's purpose, which is turned into a regional initiative to dismantle the social safety-net that protected the market's deserving poor. The contemporary Great Transformation consists of a transition from industrial capitalism to Finance Capitalism. The switch has negative implications in the U.S. and the C.A. region alike. The transition implies the further commodification of labor in Mexico. In the U.S., open to world competition, global commerce hijacks the labor market, which creates jobs in the service and professional sectors while exports blue-collar jobs to the world's cheapest sweatshop. U.S.'s F.I.R.E. economy limits the amount of job opportunities to all Americans, stretching the gap between the poor and the rich to unprecedented proportions (Wray 2011, 2018). Similarly, the great majority of NAFTA jobs in Mexico are clustered in the service, financial, communications, and export-oriented sectors (Correa & Seccarecia, 2009). Within this context, farmers and unskilled workers lag behind in Mexican market society.

Mexican structural adjustment programs directly impact the labor market. On average, a worker's income is between two and five times the minimum wage (\$3.75 per day). More than 70 percent of Mexican workers do not earn above these levels. Consequently, they seek informal opportunities. That is, an average (unskilled and semi-skilled) Mexican worker is considered poor even when employed full-time.¹² Thirty years after NAFTA, the informal economy

11 Former Mexican presidents functioned as the guardians of Finance Capitalism. All Mexican presidents since 1982 earned degrees from U.S. Ivy League Universities. De la Madrid, for instance, earns a master's degree in Public Administration from Harvard University, Salinas de Gortari (1988-1994), who signed NAFTA in 1994, holds a M.A. in Public Administration and a Ph.D. in Economics from Harvard University. Zedillo (1994-2000), who bailed out international banks at tax payers' cost, graduated from Yale University with a Ph.D. in Economics. Finally, Fox (2000-2006) worked as a CEO of Coca-Cola's Latin American Division, and Calderon (2016-2012), who declared the War on Drugs in 2006, holds a master's degree in Publication Administration from Harvard University.

12 The situation does not significantly differ for American unskilled workers considering that approximately 7.6 million are considered 'working poor,' according to U.S. Bureau of Labor Statistics (Desmond 2018)

is the engine behind job creation, providing 60 percent of the country's jobs (Esquivel-Hernandez, 2016; Cabrera-Morales, 2016). The sector also includes the booming narcotic industry (Rodriguez, 2011).

According to Cordera (2015), Mexico's Great Transformation consisted of policies that seek to shrink the Welfare State and to attract foreign investment. Years of imposing this model only make the Mexican economy attractive to global exploitation. Cabrera-Morales (2016) states, "the more competitive Mexico becomes, the more capital and income is concentrated, leading to an uncontrollable downward spiral in which the overall economy and society lose out the most" (85). To illustrate the severity of post-NAFTA's Mexico, Torres and Rojas (2015)'s estimates coincide with World Bank's reports that underline the level of pauperization in the country, with more than fifty percent of Mexicans living under the poverty line.

The gap between the 'winners' and the 'losers' of Finance Capitalism has only widened in the U.S and C.A. countries. Uneducated, unskilled, and impoverished men and women keep contributing to statistics on migration and criminality. The arrival of Donald Trump's administration into the White House, attributed to a 'successful' anti-immigrant campaign appears more logical from an economic standpoint. First, Trump's policies guarantee that the super-rich and the growing financial sector continue to maximize profits while dodging taxes, driving down wages, disinvesting in the real sector, and shuffling back their profits into U.S. casino economy (Jo & Henry, 2015). Second, it maintains excluding path for the most vulnerable newcomers: undocumented migrant workers. U.S. policy of widespread destitution goes along an immigration policy that strengthens migrants' exclusion from the public sphere.

This means that a vast pool of undocumented workers experiences the contractualization in the path to citizenship. Migrant undocumented workers are currently living the transition of an immigration system that moves away from a humanitarian approach into a 'merit' based point system, a market driven strategy that automatically discredits undocumented migrant workers from the start. (Pew Hispanic Research, 2015).

By considering U.S. Great Transformation's regionality, the complex issue of immigration takes a robust form, immigrant workers are no longer a sideline. The transnational movement of workers' propeller is ignited by Finance Capitalism's underlying mechanisms. Subordinating Mexico and U.S.'s social policy to market discipline guarantees regional 'accumulation' through 'dispossession.' Likewise, it eliminates any institutionalized force to reduce the pace of social, political, and cultural change. The Northern Triangle's migration into the United States functions as the escape valve that releases steam from its increasing social pressure. In return, U.S. Finance Capitalism motivates unskilled migrant workers and/or uprooted peasants to search for a job across the Rio Bravo. Desperation, not freedom of choice drives the phenomenon. The routes to claim undocumented immigrants' civic rights is blocked as the U.S. excluded population's 'rights to have rights' are also commodified.

The contractualization of the path to citizenship is unfolding into the blunt criminalization of the undocumented. In an effort to shed light on the role immigration policy currently plays in creating a market of civil rights—that is, the contractualization of the path to citizenship—the following section analyzes immigration policies. The latter marries forced migration with criminalization, which constitutes a degree of exclusion that can potentially unfold into a human rights' crisis. The 2018 summer's scandal on children's detention centers and the ongoing migrant C.A. caravan marching towards the Mexican-U.S. border to request asylum solely represent an ongoing process of institutional dehumanization.

U.S. Immigration Era: Contractualizing the Path to Citizenship

Starting in 1942, the Bracero Program became a building block for establishing the U.S. agricultural system. In order to address the dilemma embedded in mass producing at a low cost, immigration policies were redesigned to grant access to labor—both documented and undocumented—while maintaining migrant workers excluded from civic society. U.S. immigration policy's contradictory nature was evident during this era. For instance, a 1952 law known as the McCarran-Walter Act made it unlawful to "harbor" a person who resides in the country without proper documentation. However, nowhere in the law

was prohibited to employ the undocumented. The legislation encompassed a loophole, the “Texas Proviso”—to satisfy Texan business interests that relied heavily on migrant workers. At the end of the Bracero Program, restrictions placed specifically on Mexican immigration developed rationales to turn a blind eye to the escalating number of migrants, while maintaining the arrivals under a temporary status or with no documentation. For instance, Mexicans nationals were not required to present documentation at U.S. ports of entry up to the 1973. The year when the narrative of the ‘illegal’ migrant begins (Chomsky, 2014).

Starting in the late 1980s, with the enforcement of internal measures and external border security, undocumented migrants are unable to return to their countries of origin in fear of apprehension on their way back to the U.S. The restriction of workers’ free movement in an economically linked region remains a key feature of U.S. immigration policy that applies to C.A. migrant workers. From the 1980s onwards, neoliberal policies prioritize the flow of capital and merchandise, turning the Rio Bravo into the busiest world’s border,¹³ while mitigating migrant workers’ lives to that of a mere commodity in the production chain. As any input of production, migrants’ ‘worth’ must remain low in order to guarantee an industry’s profitability. The process ensures the migrant workers’ future inability to exchange something of value in the market of state rights, despite their economic contribution in terms of productivity.

In 1986, the Immigration Reform and Control Act (I.R.C.A.) became a legal initiative that opened the path to earn citizenship to hundreds of thousands of undocumented immigrants.¹⁴ However, within the neoliberal context, I.R.C.A. also symbolized a criminalizing initiative

¹³ The bordering states of Mexico and the United States represent the world’s fourth-largest economy. The Mexican-U.S. border’s bilateral trade amounts to some \$500 billion a year, approximately 300,000 vehicles crossing every day, representing the world’s busiest land crossing (Financial Times, 2015).

¹⁴ Former President Ronald Reagan signed I.R.C.A., the major immigration reform in U.S. history. I.R.C.A. required employers to attest their employees’ immigration status, making it illegal to recruit and/or hire unauthorized immigrants knowingly. It is estimated that about 4 million unauthorized immigrants would apply for legal status, with roughly 2 million being eligible to earn it (Coutin 2007).

that aggressively moved into penalizing the undocumented directly at the workplace. By far, I.R.C.A. was a paradoxical watershed in U.S. immigration policy. The so-called amnesty created the pull factor that impelled marginalized C. A. nationals to undocumented cross the border. Synchronically, the legislation formalized migrants' prosecution by setting as a pre-requisite proof of work eligibility, without necessarily obligating employers to check the validity of submitted documentation.

Setting this important legal loophole aside, oligopolistic competition in the economic sectors that heavily relied on cheap labor, also stimulated 'Northern Triangle's surplus populations to adventure into the migrant journey. Intrinsically, U.S. oligopolies represented the pull factor to attract surplus populations. The further exclusion of immigrants from U.S. civic society was in turn facilitated by an immigration policy that ultimately favors market dynamics over workers' rights. This gradual commodification (degradation) of undocumented workers' rights have led to their entire criminalization decades later after I.R.C.A.

According to David Hernandez (2018), immigration policy has uninterruptedly shifted bureaucratic umbrellas. Initially, immigration was a 'matter' to be administered by the Department of Commerce and Labor (1903- 1913). It then became a 'nuisance' to be dealt by the Labor Department (1913-1940) and the Justice Department (1940-2003). Only over last decades immigration is seen as a serious 'threat' to national security, as such, to be resolved by the Department of Homeland Security (D.H.S) (2003-present).

Consequently, immigration policies, characterized by attrition or self-deportation, proliferated at the beginning of the 1990s. The purpose of attrition constituted making life unbearable to migrant workers and their families while residing in the U.S. California's Proposition 187, Arizona's SB1070, H.R. 4437, and more recently Alabama's HB 56

attempt to accomplish this purpose. Issued in 2012, the Alabama Taxpayer and Citizen Protection Act made it a crime to rent a house or give a job to an "illegal." Police officers and school administrators were instructed to request immigration status proof to children, turning entire

migrant communities and elementary schools into marginalized silent battlefields.

During the administrations of George W. Bush and Barack Obama, the U.S. government displayed its monopoly of violence via a bureaucratic measure (E-Verify) and manpower (raids) against the undocumented, respectively. During Obama's terms, more than 2.5 million people were deported between 2009 and 2015, the highest figure in immigration enforcement history. Obama's discrete strategies were successfully carried out due to a sophisticated legal infrastructure that previously precluded migrants from the public sphere.

By the 2000s, Immigration and Customs Enforcement (I.C.E.) officers already coordinated efforts with local law enforcement to massively deport workers and their families. The states that supported federal policy were in charge of setting up the criminalizing stage, starting with the implementation of punitive legislation that clustered the undocumented into ghettos that could effortlessly be identified by law enforcement. Economic marginalization facilitated, for instance, massive raids and road 'check-points.'

During the 2008 Global Financial Meltdown, I.C.E. and local law enforcement officers were already descending on food processing plants and agricultural fields across the country. In one of these coordinated efforts, a total of six Swift meat packings plants in Iowa, Minnesota, Nebraska, Texas, Colorado and Utah were simultaneously raided. From the 7,000 day-shift workers, 1,300 were arrested and processed for deportation (Chozick, 2007; Preston, 2006a; 2006b; 2008). An eloquent description of a 2008 I.C.E. raid that took place at the Agri-processors Plain Plains Farms in Postville, Iowa—considered as the largest single-site operation—provided insights into the process of dispossessing undocumented workers from their basic civil rights, in theory guaranteed by the U.S. Constitution (Camayd-Freixas, 2009).

According to Erik Camayd-Freixas (ibid), the divergent narratives presented by undocumented Guatemalan workers, on the one hand, and U.S. judges, attorneys, and hearing officers on the other, portray the erosion of human rights at an 'industrial scale.' Massive civil rights' violations illustrate the consequences of U.S. immigration policy so called 'failure.' The Postville's case demonstrates the social implication

of intertwining the market principles with a view of justice that entertains a contractual notion of citizenship. This kind of “right to have rights” is reduced to migrant workers’ dehumanization, particularly when economic dynamics are ignored.¹⁵

The client, a Guatemalan peasant afraid for this family, spent most of that time weeping at our table, in a corner of the crowded jailhouse visiting room [...] This man, like many others, was in fact not guilty.

“Knowingly” and “intent” are necessary elements of the [criminal] charges, but most of the clients we interviewed did not even know what a Social Security number was or what purpose it served. This worker simply had the papers filled out for him at the plant, since he could not read or write Spanish. Let alone English. But the lawyer still had to advise him that pleading guilty was in his best interest. He was unable to make a decision. “You all do and undo,” he said. “So, you can do whatever you want with me.” To him, we were part of the system keeping him from being deported back to his country, where his children, wife, mother, and sister depended on him[...] None of the “options” really mattered to him[...] His Native American spirit was broken, and he could no longer think. He stared for a while at the signature page pretending to read it, although I knew he was actually praying for guidance and protection. Before he signed with a scribble, he said: “God knows you are just doing your job to support your families, and that job is to keep me from supporting mine. (p.130)

The rise of U.S. Finance Capitalism coincides with an immigration policy that evolves into criminalizing unauthorized migrants. The display of force against those who have been considered suspects of illegality is proved by the growing industry of migrant detention centers, militarized borders, increasing presence of U.S. border patrol, and internal policing (Hernandez, 2013). Under Finance Capitalism, despite their civic exclusion, immigrant workers have maintained the

¹⁵Erik Camayd-Freixas describes moving episodes as court-appointed lawyers tried to explain criminal charges to arrested undocumented Guatemalan workers:

profitability of some economic sectors, such as the agricultural and food processing industries.

Cost-benefit studies point out that immigrants' contributions by far outweigh the costs they incur on the public sector (Eaton, 2013; New American Economy, 2016a; New American Economy, 2016b). From a greater scope, their contributions have recreated middle-class American families' comfortable lifestyle by not only subsidizing, but also expanding the service sector. Subsidies paid by the low earnings of an army of heavily productive baby sitters, cooks, gardeners, roofers, construction workers, etcetera (Chomsky, 2014; Desilver, 2017).

U.S. immigration policies, attrition or self-deportation, are part of a disturbing reality under the Trump's administration. Resting upon a neoliberal critique of big government, Trump ended two temporal programs: D.A.C.A. (Deferred Action for Childhood Arrivals) and T.P.S. (Temporal Protected Status). Enacted in 1990 and 2008, respectively, T.P.S. and D.A.C.A. provide a temporal and legal stay to refugees and undocumented immigrants affected by unpredictable natural disasters, armed conflicts, and their parents' decisions to migrate without documentation. The latter grants a temporal legal status to worker migrants' children from mostly Mexico and Central American countries in order to prevent their deportation.¹⁶

The despair ingrained in the push (NAFTA, structural adjustment policies, natural disasters and civil conflict) and pull (U.S.'s Great Transformation: Financial Capitalism) factors of the migrant 'issue' finds outlets of expression in immigrants' dissent, it represents a developing Double Movement. Discontented with their relegated positions, undocumented immigrants have organized to cope with the immigration regime. Their struggles are supported by collaborative networks that operate at the community level. Immigration organizations' impetus is based on the non-contractual nature of the social contract that sees citizenship as a right, not as a privilege. The following section presents a short reflection on the DREAMers as it relates to the institutional framework of U. S. undocumented immigration. It is to this optimistic study that I reserve room for the conclusive remarks.

¹⁶For detailed information on the national origins of DACA recipients please refer to Gustavo Lopez and Jens Manuel Krogstad (2017).

Conclusions

The forthright attack on undocumented migrant workers only accelerates the well-established process of incriminating C.A. surplus population in the United States. Trump's aggressive rhetoric promotes dehumanization, as criminalizing the market society's most vulnerable systematically moves forward. By now, radical measures include deploying military forces to the Mexican-U.S. border as well as incentivizing the detention centers' industry by increasing the number of 'customers' to fill the industry's pocket (Lowry, 2018).

Immigrants' civil society moves forward to protect their communities. A lucid illustration of a grassroots phenomenon that transnationally connects issues that pertain to the regional Great Transformation is the DREAMers, an organization founded by migrants'

children who were brought to the U.S. during the 1990s. Their immigration status embodies the contradictions of an immigration policy that favored labor commodification and ignored the civic state of undocumented migrant workers (Vargas, 2011). Currently, DREAMers are at the front battle with the federal government. Proposed in 2001, their first legal proposal, the Dream Act (Development, Relief, and Education for Alien Minors Act) represents a proposal for a multi-phase process that would first grant conditional residency and, upon meeting specific qualifications, permanent residency.

DREAMers' discourse has captured the attention of congressional debates, causing two government shut-downs in 2018. DREAMers often corner the political rhetoric by raising interesting questions regarding their legitimacy as Americans, burying the debate into discussions of identity. The young activists contend the type of rights DREAMers are entitled to possess, even after unlawfully residing in the U.S. most of their lives.

Building on the Bracero era's historical memory, DREAMers' struggle represents only the surface of a developing countervailing force. Unsurprisingly, California is now a leading 'Sanctuary State' under U.S. Justice Department's scrutiny over laws implemented to protect undocumented immigrants (Krikorian, 2018; Meckler & Cadwell, 2018; Bromwich, 2017). Between 2006 and 2007, when restrictive policies are

implemented in California, massive demonstrations that initiated in Los Angeles stretched throughout the country. The largest nationwide day of protest occurred on April 10, 2006, with a total of 102 cities joining Los Angeles' Gran Marcha with over one million participants. Coordinated, spontaneous, and authentic efforts to de-contractualize U.S. dystopian regime build up across the very same communities that have been turned into I.C.E.'s silent battlefields.

DREAMers represent a challenge to the temporality of U.S. immigration policies. By connecting their stories and fates with that of their parents, DREAMers link the comprehensive reality of a globalized economy that entailed an aggressive commodification of labor. As children, they are brought into the U.S. as a result of poverty and unemployment, their discourses point out. Their exclusion from American society becomes inevitable given immigration policies, their reflections nail down. The young Americans continue to untangle this contradiction. A process that is unfolding by linking U.S. immigration regime with neoliberalism through embracing class consciousness. That is, connecting their immigration status to the Great Transformation's regional dynamics of the migrant "question."

Still, the development of a Double Movement capable of "defend[ing] society from the consequences of its own economic organization is needed" (Cagliani, 2017: 927). This movement requires incorporating Finance Capitalism's dynamics into the migrants' social movement discourse, something that DREAMers are working on. In 2010, as the Comprehensive Immigration Reform Act and the Dream Act are derailed in U.S. Congress, the DREAMers reorient their cause and radicalize their discourse by taking a more critical stand to their potential role as supporters of immigration policies: their earned status as "desirable" immigrant counter that of their "undesirable" parents, thus, rejecting.

all together the notion of citizenship as an "earned" privilege (Nicholls, 2008). That is, DREAMers discard engaging in transactions with the civil rights' market by presenting themselves as 'valuable' Americans, their worth subjected to the public's approval, in turn driven by their economic success.

DREAMers begin to acknowledge the regional political economy's dynamics that pushed-out their parents from the countries of origin.¹⁷ Accordingly, their parents have committed no crime in seeking a way to make a better life for their children, when the means to do so were no longer available, a consideration that reflects an inclusion of economic dynamics into rationalizing their migratory status.

Insights from the young activists present irreplaceable instances of class and ethnic consciousness. They are a strong criticism to the contractualization of the path to citizenship. As the immigrants' struggle moves into an era characterized by increasing racism and xenophobia, not only in the United States but also in other parts of the world, contemporary responses by U.S. civil society opens opportunities for the developing of a Double Movement.

The DREAMers phenomenon presents invaluable opportunities to study: ongoing process of transnational identity re-appropriation, the rise of class consciousness among U.S. marginalized communities—stemming from labor transnational commodification, and ultimately the reconstruction of a countervailing force at the grassroots levels that operates based upon networks of solidarity established among communities, peer associations, religious organizations, and higher-ed institutions.¹⁸

DREAMers illustrate an immigrant portray that resembles more accurately C.A. reality. Their radical discourses identify the complexity of the push and pull factors of a transnational Great Transformation. Furthermore, the limbo of these young Americans ultimately represents the implications of an immigration policy that accentuated political exclusion and favored the dynamics of Finance Capitalism's labor market. The present analysis ends with an optimistic note, that of the role young people can play into the future. That is, the positive angle of a complex and disturbing reality, that of developing Double Movements, as the market gasps for air to confront mounting resistance from the most disfranchised sectors of Finance Capitalism.

¹⁷For DREAMers' explosive open-ed published by Dissent magazine, please visit: https://www.dissentmagazine.org/online_articles/the-dreamers-movement-comes-of-age

¹⁸The University of California—Los Angeles' Undocumented Student Program (UCLA-USP) support undocumented students by providing services and resources to ensure students achieve their highest potential. Through a variety of programs, workshops, and partnerships, UCLA-USP strives to support all members of its community by advocating for educational equity. For more information, please visit: <https://www.usp.ucla.edu/About/Mission>

BIBLIOGRAPHY

- Alexander, Jeffrey C. *The Civil Sphere*. Oxford, U.K.: Oxford University Press, 2006.
- Bauman, Zygmunt. *Wasted Lives: Modernity and Its Outcasts*. Cambridge, U.K.: Polity Press, 2014.
- Bello, Walden. *The Food Wars*. New York, U.S.A: Verso, 2009.
- Block, Fred. "A Moral Economy." *The Nation*, Mar. 8, 2006.
<https://www.thenation.com/article/moral-economy/>
- Bromwich, Jonah E. "California Today: What It Means to Be a 'Sanctuary State.'" *The New York Times*, Sept. 12, 2017. <https://www.nytimes.com/2017/09/12/us/california-today-what-it-means-to-be-a-sanctuary-state.html>
- Cabrera-Morales, Sergio. "Las Reformas en México y el TLCAN." *Problemas del Desarrollo* 180, no. 46 (2015):77-101.
- Calderón-Salazar, Jorge A. "Desarrollo Rural y Crisis Alimentaria en México." Senado de la República Mexicana. México, D.F.: Instituto Belisario Domínguez, 2012.
- Camyad-Freixas, Erik. "Interpreting After the Largest ICE Raid in US History: A Personal Account." *Journal of Latino Studies* 7, no. 1 (2009): 123-139.
- Cangiani, Michael. "Social Freedom" in the Twenty-First Century: Rereading Polanyi." *Journal of Economic Issues* 51, no. 4 (2017): 915-938.
- Chomsky, Aviva. *Undocumented: How Immigration Became Illegal*. Beacon Press: Boston, Massachusetts, 2014.
- Chozick, Amy. "Raids of Illegal Immigrants Bring Harsh Memories, and Strong Fears." *The New York Times*, Jan. 2, 2017.
<https://www.nytimes.com/2017/01/02/us/illegal-immigrants-raids-deportation.html>
- Clemetson, Lynette. "Hispanics Now Largest Minority, Census Show." *The New York Times*, January 22, 2003.
<https://www.nytimes.com/2003/01/22/us/hispanics-now-largest-minority-census-shows.html>
- Cohn, D'Vera, Passel, Jeffrey S., and Ana González-Barrera. "Rise in U.S. Immigrants from El

- Salvador, Guatemala and Honduras Outpaces Growth from Elsewhere.” Pew Research Center: Hispanic Trends, Dec. 7, 2017. <http://www.pewhispanic.org/2017/12/07/rise-in-u-s-immigrants-from-el-salvador-guatemala-and-honduras-outpaces-growth-from-elsewhere/>
- Connor, Phillip and Gustavo Lopez. 2016. “5 Facts About the U.S Rank in Worldwide Migration.” Pew Research Center: Factank News in the Numbers, May 18, 2016. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/05/18/5-facts-about-the-u-s-rank-in-worldwide-migration/>
- Cordera, Rolando. “The ‘Great Transformation’ of the Mexican Miracle. 20 Years After NAFTA: From Adoption to Adaptation.” *Problemas de Desarrollo* 46, (2015:180-211).
- Correa, Eugenia. “Institutional Changes in Financial Crises: Lessons from Latin America.” *Journal of Economic Issues* 158, no. 201 (2014a): 323- 329.
- . “Mexico’s Financial Reforms: Bank Credit Without a Single Currency.” *International Journal for Political Economy* 43, no. 2 (2014b): 47-60.
- . and Seccareccia, Mario. “The United States Financial Crisis and its NAFTA Linkages.” *International Journal of Political Economy* 38, no. 2 (2009): 70-99.
- Cossen, William, S. “Donald Trump isn’t The First Politician to Focus on the ‘Right’ Kind of Immigrant.” *Washington Post*, Jan. 12th, 2018. https://www.washingtonpost.com/news/made-by-history/wp/2018/01/12/donald-trump-isnt-the-first-politician-to-focus-on-the-right-kind-of-immigrant/?noredirect=on&utm_term=.a7270219686c
- CouDeschacht, Nick. “The Economics of Migration, Open Borders and Marxist Political Economy.” (paper presented at the 8th International Initiative for Promoting Political Economy, Juraj Dobrila University of Pula, Croatia, Sept. 15, 2018).
- Desilver, Drew. “Immigrant Don’t Make Up a Majority of Workers in Any U.S. Industry.” Pew Research Center: Factank News in Numbers, March 16, 2017. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/03/16/immigrants-dont-make-up-a-majority-of-workers-in-any-u-s-industry/>
- Desmond, Mathew. “Americans Want to Believe Jobs are the Solution to Poverty They are Not.” *The New York Times Magazine* Sept. 11, 2018. <https://www.nytimes.com/2018/09/11/magazine/americans-jobs-poverty-homeless.html>

- Durkheim, Emile. *Division of Labor in Society*. New York: Free Press, [1893] 1984.
- Eaton, Peter. "Economic and Fiscal Contribution of International Immigrants in the State of Missouri." University of Missouri-Kansas City—Center for Economic Information, Oct. 1st, 2013.
https://www.growyourgiving.org/sites/default/files/resources/immigration-study-mo_0.pdf
- Esquivel-Hernández, Gerardo. *Desigualdad Extrema en México: Concentración del Poder Económico y Político*. Oxfam-México, 2016.
https://www.oxfamMexico.org/sites/default/files/desigualdadextrema_informe.pdf
- Fariza, Ignacio. "El Campo Mexicano ha Sido el Gran Sacrificio del TLC." *El País*. Nov. 19, 2017.
https://elpais.com/economia/2017/11/18/actualidad/1510965306_254648.html
- Financial Times. "Mexico-US Frontier: The Facts," Dec. 8, 2015
<https://www.ft.com/content/cb7d765a-9d20-11e5-8ce1-f6219b685d74>
- Foster, John B. and Magdoff, Fred. *The Great Financial Crisis: Causes and Consequences*. New York: Monthly Review Press, 2009.
- Galbraith, James K. *The Predator State: How Conservatives Abandoned the Free Market and Why Liberals Should Too*. U.S.A.: Free Press, 2008.
- Gerstle, Gary. *American Crucible: Race and Nation in the Twentieth Century*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.
- González-Barrera, Aana., Jens M. Krogstad and Mark Hugo-López. "DHS: Violence, poverty and driving children to flee Central America to U.S." Pew Research Center: Factank News in the Numbers. Jul. 1, 2014. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/07/01/dhs-violence-poverty-is-driving-children-to-flee-central-america-to-u-s/>
- Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford, U.K.: University Press, 2007.
- _. (2004). "The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession." *Socialist Register* 40: 63-87.

Henry, John F. "Classical Political Economy: The Subsistence Wage, and Job Guarantee

Concerns." *Journal of Post Keynesian Economics* 38, no.3 (2015): 280-301.

Hernandez, David. "The Wall Within: Migration Policy Under the Trump Era." (paper presented at Nichols College, Dudley, Massachusetts, February 7th, 2018).

_____. "Detained in Obscurity: the U.S. Immigration Detention Regime." *NACLA Report on*

the Americas 46, (2013:3), 58-63. Horne, Gerald. *The Apocalypse of Settler Colonialism: The Roots of Slavery, White Supremacy, and Capitalism in the 17th Century North American and the Caribbean*. New York: Monthly Review, 2018.

Huerta, Gustavo and Jens M. Krogstad. "Key Facts About Unauthorized Immigrants Enrolled in

DACA." *Pew Research Center Factank News in the Numbers*. Sept. 25th, 2017. *ntin*, S. B. *Nation of Emigrants*. Ithaka, N.Y.: Cornell University Press, 2007.

<http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/09/25/key-facts-about-unauthorized-immigrants-enrolled-in-daca/>

Jo, Tae-Hee and John F. Henry. "The Business Enterprise in the Age of Money Manager

Capitalism." *Journal of Economic Issues* 49, no. 1 (2015): 23-46.

Klein, Naomi. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York: First Picador, 2008.

Krikorian, Mark. "California Goes Rogue." *National Review*, Apr. 26, 2018.

<https://www.nationalreview.com/magazine/2018/05/14/california-sanctuary-state-defies-federal-law/>

Krogstad, Jens Manuel, and Ana González-Barrera. "Key Facts About U.S. Immigration

Policies and Proposed Changes." *Pew Research Center, Fact Tank News in the Numbers*.

Feb. 26, 2018. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/02/26/key-facts-about-u-s-immigration-policies-and-proposed-changes/>

_____. Passel, Jeffrey and Cohn, D'Vera Cohn. "5 Facts About Illegal

Immigration in the U.S." *FacTank News in the Numbers*. *Pew Research Center*, Apr. 27, 2017, <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/27/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/>

Lopez, Gustavo and Jens Manuel Krogstad. "Key Facts About Unauthorized Immigrants Enrolled

- in DACA.” Pew Research Center, Factank News in the Numbers, Sept. 27, 2017. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/09/25/key-facts-about-unauthorized-immigrants-enrolled-in-daca/>
- Lowrey, Annie. “How America Treats its Own Children.” *The Atlantic*, Jun. 21, 2018. <https://www.theatlantic.com/politics/archive/2018/06/how-america-treats-children/563306/>
- Lucas-Dos Santos, Luciane. “Under the Flyover: Homeless people, Power of Choice and the Practice of Autonomy Through an Exchange Fair.” *Conjunctions, Transdisciplinary Journal for Cultural Participation* 5, no. 1 (2018): 3-22.
- Madison, James. The Federalist Paper no.10., 1787 <http://www.constitution.org/fed/federa10.htm>
- McWilliams, Carey and Donald C. Sackman. *Factories in the Field: The Story of Migratory Farm Labor in California*. Oakland, California: University of California Press, 2010.
- Meckler, Laura. and Alice A. Caldwell. “Justice Department Sues California Over ‘Sanctuary’ Immigration Laws.” *The Wall Street Journal*, Mar. 7, 2018. <https://www.wsj.com/articles/justice-department-sues-california-over-sanctuary-immigration-laws-1520388055>
- Minsky, Hyman. *Stabilizing an Unstable Economy*. New York City: McGraw Hill, (2008 [1986]).
- Mizrachi, Nissim, Israel, Drori, and Renee R. Anspach. “Repertoires of Trust: The Practice of Trust in a Multinational Organization Amid Political Conflict.” *American Sociological Review* 72, (2007):143-65.
- New American Economy. “The Contributions of New Americans in Georgia.” *The New American Economy*. August, 2016a. <http://www.newamericaneconomy.org/wp-content/uploads/2017/02/nae-ga-report.pdf>
- _____. (2016b). “The Contributions of New Americans in California.” *The New American Economy*, August, 2016b. <http://research.newamericaneconomy.org/wp-content/uploads/2017/02/nae-ca-report.pdf>
- Nicholls, Walter J. *The DREAMers: How the Undocumented Youth Movement Transformed the Immigrant Rights Debate*. Sandford, CA: University Press, 2013.

Passel, Jeffrey. and D'Vera. Cohn. "State Unauthorized Immigrant Populations." Pew Research Center Hispanic Trends. Sept. 20th, 2016. <http://www.pewhispanic.org/2016/09/20/2-state-unauthorized-immigrant-populations/>
Pew Research Center. "From Ireland to Germany to Italy to Mexico: How America's

Source of Immigrants has Changed in the States, 1850-2013." Pew Research Center Hispanic Trends. Sept. 28, 2015a
<http://www.pewhispanic.org/2015/09/28/from-ireland-to-germany-to-italy-to-mexico-how-americas-source-of-immigrants-has-changed-in-the-states-1850-to-2013/>

_. "Modern Immigration Wave Brings 59 Million to U.S. Driving Population Growth and Change Through 2065." Pew Research Center Hispanics Trends, Sept. 28, 2015b. <http://www.pewhispanic.org/2015/09/28/modern-immigration-wave-brings-59-million-to-u-s-driving-population-growth-and-change-through-2065/>

_. "U.S. Unauthorized Immigration Population Estimates." Pew Research Center Hispanic Trends. Nov. 3rd, 2016. <http://www.pewhispanic.org/interactives/unauthorized-immigrants/>

Pradella, Lucia. 2016. "Postcolonial Theory and the Making of the World Working Class." *Critical Sociology* 43, Issue 4-5 (2016): 573-586.

Preston, Julia. "U.S. Raids 6 Meat Plants in ID Case." *The New York Times*, Dec. 13, 2006a
<https://www.nytimes.com/2006/12/13/us/13raid.html>

_. "270 Illegal Immigrants Sent to Prison in Federal Push." *The New York Times*, May 24, 2006b. <https://www.nytimes.com/2008/05/24/us/24immig.html>

_. "Rabbis Debate Kosher Ethics at Meat Plant." *The New York Times*, Aug. 22, 2018.
<https://www.nytimes.com/2008/08/23/us/23kosher.html>

Pröbsting, Michael. "Migration and Super-Exploitation: Marxist Theory and the Role of Migration in the Present Period of Capitalist Decay." *Journal of Socialist Theory* 43, Issue 3-4(2015): 329-346.

Seguro-Cobos, Samuel. "Apuntes Sobre Inseguridad, Violencia, Narcotráfico y la Balanza de Pagos III/III." *Nexos, Economía y Sociedad*. Apr 10, 2018.

<https://economia.nexos.com.mx/?p=1287>

Somers, Margaret. R. *Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness, and the Right to Have Rights*.

Cambridge, U.K.: Cambridge Press University, 2008.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our*

Times. Boston: Beacon Press, (2001 [1944]).

Oxfam International. "Richest 1 Percent Bagged 82 Percent of Wealth Created Last Year—

Poorest Half of Humanity Got Nothing." Oxfam International, Jan. 22, 2018.

<https://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2018-01-22/richest-1-percent-bagged-82-percent-wealth-created-last-year>

Ralton, Ben. "DACA, The 1924 Immigration Act and American Exclusion." *Huffpost*, Sept.

7, 2017. https://www.huffingtonpost.com/entry/daca-the-1924-immigration-act-and-american-exclusion_us_59b1650ee4b0bef3378cde32

Rodríguez, Israel. "El Narcotráfico, El Que Genera Mas Empleos: 600 Mil, Afirma Experto." *La*

Jornada, Jul. 17, 2011.

<http://www.jornada.com.mx/2011/07/17/economia/024n1eco>

Shklar, Judith N. *American Citizenship: The Quest for Inclusion*. Cambridge, MA: Harvard

University Press, 1991.

Smith, Roger M. "Beyond Tocqueville, Myrdal, and Hartz: The Multiple Traditions in

America." *American Political Science Review* 87, no. 3 (1993): 549-66.

—. *Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in U.S. History*. New Haven, CT: Yale

University Press, 1999.

Torres, Felipe and Agustin Rojas. "Economic and Social Policy in Mexico: Disparities and Consequences." *Problemas de Desarrollo* 46, no. 182 (2015).

Tymoigne, Eric and Randall Wray. *The Rise and Fall of Money Manager Capitalism: Minsky's*

Half Century from World War Two to the Great Recession. New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2014.

United Nations. "The International Migration Report." UN Department of Economic and Social

Affairs. Dec. 18, 2017.

<https://www.un.org/development/desa/publications/international-migration-report-2017.html>

- Vargas, Jose Antonio. "My Life as an Undocumented Immigrant." *The New York Magazine*, Jun. 22, 2011. <https://www.nytimes.com/2011/06/26/magazine/my-life-as-an-undocumented-immigrant.html?module=inline>
- Villalobos, Joaquín. "El Infierno al Sur de México." *Nexos*, Sept. 1, 2014 <http://www.nexos.com.mx/?p=22331>
- Williams, Patricia. "Anti-Intellectualism is Taking Over the U.S." *The Guardian*. May 18, 2012. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/may/18/anti-intellectualism-us-book-banning>
- Witko, Christopher. "The Politics of Financialization in the United States, 1949-2005." *British Journal of Political Science* 46, no.2 (2014): 349-370.
- Wray, Randall. "Money Manager Capitalism and the Global Financial Crisis." *Real-World Economics Review*, September 51 (2009a):55-69.
- _____. "The Rise and Fall of Money Manager Capitalism: A Minskian Approach." Cambridge
- _____. (2011). "Waiting for the Next Crash: The Minskian Lessons We Failed to Learn." *Levy Economics Institute of Bard College. Public Policy Brief No. 120.* <http://www.levyinstitute.org/publications/waiting-for-the-next-crash>
- _____. (2018). "Does the United States Face Another Minsky Moment?" *Levy Economics Institute of Bard College. Policy Note 2018/1.* <http://www.levyinstitute.org/publications/does-the-united-states-face-another-minsky-moment>.

Enjeux internationaux et politique migratoire en Europe

Christian MICOULEAU

Institut d'Etudes Politiques (Bordeaux)

Introduction

Les Etats-Nations sont aujourd'hui confrontés à différents enjeux, liés notamment au développement d'une mondialisation des échanges qu'il s'agisse des biens, des services, des capitaux ou des informations, qui transcendent les frontières, et à l'émergence de nouvelles puissances qui entendent contester le leadership économique des Etats-Unis.

Dans ce monde multipolaire les Etats-Nations cherchent à préserver leur culture et leur identité face au cosmopolitisme et au multiculturalisme qui pourrait porter atteinte à leur souveraineté, alors même qu'ils ne sont pas hostiles aux échanges économiques.

Ce repli identitaire, qui se traduit le plus souvent par un nationalisme assumé, comme c'est le cas en Inde et dans plusieurs pays européens, fait du contrôle des frontières et des migrations un enjeu majeur qui fait débat entre les tenants du multiculturalisme et ceux qui ont une perception négative des migrants.

On verra que l'enjeu est donc civilisationnel avec les migrations, principalement issues de pays musulmans, qui accèdent à l'idée d'une menace pesant sur la liberté de conscience, d'opinion, la séparation du politique et du religieux, la tolérance, l'égalité entre les hommes et les femmes, qui sont précisément les valeurs communes constitutives d'une identité européenne.

L'Europe pourra-t-elle à la fois défendre sa puissance économique, protéger ses frontières, promouvoir les valeurs communes et réguler l'immigration ?

Tels sont les enjeux que doit relever l'Union Européenne.

1 – La mondialisation et le multiculturalisme menacent-ils les valeurs occidentales ?

Traditionnellement on oppose deux civilisations, la civilisation occidentale, qui a engendré les grandes idéologies politiques du XXème siècle, le libéralisme, le socialisme, l'anarchisme, le marxisme, le communisme, la social-démocratie et le fascisme et les civilisations dites non occidentales. Aucune autre civilisation n'a engendré d'idéologie politique importante. Toutefois l'Occident n'a jamais suscité de grande religion alors même que ce qui peut définir une civilisation demeure souvent la religion.

A cet égard on dira que ce qui définit une civilisation, ce sont à la fois des éléments objectifs comme la langue, l'histoire, la religion, les coutumes et les institutions et des éléments subjectifs d'auto-identification comme une identité culturelle.

Si les occidentaux peuvent estimer leur civilisation unique elle n'est toutefois pas universelle.

Or les distinctions majeures entre les peuples ne sont pas idéologiques, comme ce fut le cas au moment de la guerre froide entre le monde soviétique et le monde dit libre, mais davantage politiques, économiques ou culturelles.

Samuel Huntington, (Le Choc des civilisations édité en 1993) tout comme Oswald Spengler, (Le déclin de l'Occident édité en 1918) voient 7 à 8 grandes civilisations (Occidentale, Latino-américaine, Africaine, Chinoise, Hindoue, Bouddhiste, Japonaise, Islamiste)

Toutefois à la différence d'Huntington qui considère que les civilisations peuvent être pérennes à la différence des empires qui peuvent disparaître ou des gouvernements, Spengler estime que les civilisations sont des êtres vivants soumis à la croissance, à la maturité et au déclin.

C'est dire que les civilisations transcendent les Etats qui sont des entités qui peuvent au cours des siècles connaître des évolutions voire des révolutions qui, si elles modifient leurs systèmes de gouvernement ou leurs frontières ne changent pas fondamentalement les éléments qui constituent leur unité civilisationnelle.

Une civilisation peut donc englober une ou plusieurs entités politiques qu'il s'agisse de cités-Etats, des empires (l'Empire Austro- Hongrois est à cet égard emblématique de cette situation, il était peuplé à la fois d'Autrichiens, de Hongrois, de Tchèques de Serbes, de Slovénes, de

Polonais, de Ruthènes etc...Après la défaite des empires centraux (1918) le traité de Saint-Germain-en-Laye (1919) fit disparaître l'Empire, que remplacèrent des Etats indépendants) des fédérations, des confédérations, des Etats-nations ou des Etats multinationaux qui avaient des formes de gouvernement très diverses.

Ce qui ne veut pas dire non plus que les civilisations ne peuvent pas disparaître, ce fut le cas pour la Mésopotamie, l'Egypte, la Crète, la civilisation byzantine etc...

Dans le monde d'après la guerre froide, la culture est une force de division et d'unité. Les conflits actuels et sans doute à venir, sont des conflits essentiellement culturels et le renouveau du religieux dans le monde accroît encore les différencialismes culturels (Cf ce qui se passe en Inde)

La thèse de Francis Fukuyama (La fin de l'histoire et le Dernier Homme, 1992) comme quoi nous aurions atteint le terme de l'évolution idéologique de l'humanité et de l'universalisation de la démocratie libérale en tant que forme définitive de gouvernement, même si cette thèse était rationnellement démontrée, ne mettrait pas fin aux divergences culturelles.

N'oublions pas qu'une nation c'est à la fois un peuple, une culture, une langue, un territoire et une histoire partagée. Ce n'est pas qu'un plébiscite de tous les jours, comme l'écrivait Ernest Renan dans son essai « Qu'est-ce qu'une nation ? », mais une communauté de destin ou l'histoire à certes sa part et où un peuple se reconnaît aussi dans des valeurs communes et partagées.

Nous sommes passés aujourd'hui d'un monde bipolaire à un monde multipolaire constitué de 190 Etats plus ou moins indépendants qui, et c'est le paradoxe, face à une mondialisation des échanges économiques et des informations, souhaitent préserver voire renforcer leur souveraineté, défendre leur identité et garantir leur sécurité et les alliances qui se forment peuvent être des alliances de circonstances, politiques stratégiques ou économiques.

L'économie et le contrôle des ressources rares devenant le nouvel enjeu des Etats pour assurer leur leadership, leur indépendance et renforcer leur souveraineté.

S'il est aujourd'hui difficile d'imaginer un conflit direct entre grandes puissances, qui serait politiquement et économiquement fortement préjudiciable aux belligérants, le commerce comme l'écrivait Benjamin Constant, a remplacé la guerre comme moyen d'arriver au même but, celui de posséder ce que l'on désire.

Mais face à l'hyperpuissance américaine d'autres nations souhaitent contester ce leadership que ce soit la Chine, l'Inde ou la Russie pour établir une forme d'équilibre des puissances dans un monde géopolitique très instable.

Et comment affirmer ce statut de grande puissance sinon par une croissance de ses moyens militaires comme le font la Chine et l'Inde qui sont par ailleurs des puissances nucléaires au même titre que le Pakistan, la Russie et la Corée du Nord.

C'est également le cas du Japon qui, face à la montée des menaces régionales avec la Corée du Nord, la Chine mais aussi la Russie, augmente son budget défense qui atteindra 47 milliards de dollars en 2019.

Dans ce concert des nations, l'Europe joue un rôle particulier. Si elle apparaît comme la plus grande puissance économique mondiale, elle n'est pas véritablement un ensemble géopolitique homogène.

Les Etats qui la constituent demeurent à bien des égards indépendants les uns des autres, chacun d'eux conservant son armée et ses propres lois en dépit des efforts pour harmoniser la législation dans des domaines non régaliens.

On rappellera à cet égard que le traité signé par six Etats en 1952 visant la création d'une armée européenne de défense (CED) n'a pas été ratifié par la France en 1954 alors même que c'est la France qui avait fait cette proposition.

Ce sujet revient périodiquement dans les débats européens, sans pour cela trouver un consensus tant les enjeux sont complexes. A l'époque il s'agissait de placer cette armée européenne sous la supervision du commandant en chef de l'OTAN, ce qui vu les déclarations de Donald Trump appelant à consacrer 2% du PIB à la défense, ne serait sans

doute plus le cas, mais les questions de coordination de cette armée et d'harmonisation des matériels demeurent.

L'entrée dans l'Union Européenne de dix nouveaux membres en 2004 (Chypre, Estonie, Hongrie, Lettonie, Lituanie, Malte, Pologne,

République tchèque Slovaquie et Slovénie) pour des raisons essentiellement de stabilité géopolitique, n'a pas été accepté par tous les Etats membres qui auraient préféré un élargissement progressif.

De même les Balkans représentent encore une zone de tension en Europe. Plus de deux décennies après la fin de l'ex-Yougoslavie, les tensions demeurent dans cette région. Certes la Slovénie et la Croatie ont déjà rejoint l'Europe, mais la Macédoine du Nord n'est parvenue que récemment à résoudre son conflit diplomatique avec la Grèce.

Quant à la Serbie elle n'a toujours pas accepté l'indépendance de son ancienne province du Kosovo et les relations entre les deux pays sont au plus bas.

La situation de la Turquie montre que cet élargissement ne se fait pas que sur des critères économiques mais bien sur des critères à la fois géostratégiques et culturels.

Ce grand dessein européen visant à former une communauté de destin au travers d'un grand marché et d'une monnaie unique afin de garantir une stabilité politique et un bon niveau de vie est aujourd'hui en panne, contesté par ceux-là mêmes qui furent à l'origine de sa création et qui veulent notamment remettre en question l'espace Schengen pour reprendre le contrôle de leurs propres frontières.

On voit qu'on s'éloigne d'une Europe fédérale qui consisterait à accroître nos solidarités tout en préservant nos particularismes.

C'est toute la difficulté dans un monde à la fois ouvert mais instable de maintenir une fédération d'Etats qui ont pourtant des enjeux similaires une histoire et une culture commune.

Parallèlement on assiste à des évolutions qui peuvent compromettre l'unité et la souveraineté de certains Etats par l'émergence d'entités infra-étatique, voire régionale, avec des revendications autonomistes ou sécessionnistes comme en Espagne. Ce qui pourrait donner des idées à d'autres entités y compris en France dès lors qu'elles considèrent avoir tous les attributs d'un Etat, un territoire, une langue, des traditions communes, une culture.

Ce repli identitaire que l'on constate actuellement au Royaume-Uni avec le Brexit qui déchire la classe politique, mine l'économie et divise le peuple n'est pas fait pour donner un nouvel élan à l'Union Européenne qui doit définir une nouvelle vision pour ne pas apparaître comme seulement un marché unique.

On sait que la Chine vise la conquête par le commerce et la technologie et que les Etats-Unis de Donald Trump sont centrés sur les intérêts économiques américains exclusifs (America fist) alors qu'au-delà de ses objectifs nous avons collectivement des défis à relever sur la transition énergétique.

Dans ce contexte l'Europe peut et doit définir une grande ambition politique car elle a les moyens économiques et financiers pour relever les défis de demain, encore faut-il une volonté politique commune.

2 – La fragmentation de l'Europe est-elle inéluctable ?

Le Brexit est là pour nous rappeler que nous assistons à une double crise en Europe.

D'une part, la dérive ultralibérale de la dérégulation engagée par l'Union européenne a nourri le scepticisme des peuples qui s'estiment mal protégés par une mondialisation sans gouvernance et sans éthique.

D'autre part, l'idéologie du multiculturalisme a favorisé une immigration incontrôlée qui nourrit aujourd'hui le fondamentalisme islamiste qui désintègre au lieu précisément de favoriser l'intégration.

Face à ces craintes, nous assistons à un repli identitaire lié à une immigration considérée comme négative, car non maîtrisée, qui donne le sentiment que notre identité, notre culture, nos valeurs peuvent demain être affectées par ces vagues migratoires qui remettent en cause le fondement même des démocraties, qui subissent plutôt qu'elles ne maîtrisent ce phénomène.

L'émergence dans la plupart des pays européens de partis xénophobes, nationalistes et populistes, n'est que le résultat de cette crainte des peuples européens de perdre leur identité, au-delà de l'insécurité que ces migrations inspirent.

Toutefois ces partis n'ont pas pour seules revendications la politique migratoire.

L'Occident dans son ensemble est confronté à des problèmes internes qu'il a du mal à régler : une croissance économique relativement faible, un chômage parfois élevé (Espagne, Grèce et même la France qui ne parvient pas à descendre sous les 5,9millions de chômeurs) un vieillissement de la population, notamment en France et en Allemagne qui s'accompagne d'une stagnation démographique et dans certains pays, une corruption endémique dans les affaires qui mine la confiance du peuple vis-à-vis des politiques.

L'ensemble de ces éléments font que les peuples ne font plus confiance aux partis politiques traditionnels pour résoudre ces problèmes de société qui conditionnent directement la qualité de vie de nos concitoyens.

D'où l'émergence de partis politiques d'extrême droite ou populistes qui veulent remettre le citoyen au cœur de l'action politique sans trop préciser la façon dont ils entendent le faire puisqu'ils se gardent bien de remettre en cause la démocratie représentative.

Le mouvement des gilets jaunes en France est emblématique de cette réaction des peuples qui, d'une part, ne font plus confiance aux dirigeants en place pour résoudre leurs difficultés, d'autre part remettent en question la démocratie représentative en rappelant que le peuple est souverain.

Cette évolution est propice à l'émergence de revendications identitaires qui dans la culture occidentale marquée par un indéniable individualisme ne peut que renforcer le sentiment que l'action publique est davantage centrée sur l'intégration de populations étrangères qui se voient octroyées des avantages déniés aux autochtones. (logement, aides sociales, gratuité des soins, etc ...)

Il est indéniable que l'émergence de partis politiques d'extrême droite en Europe ne tient pas qu'à des problématiques économiques ou sociales mais aussi à la question cruciale de l'immigration.

La refondation de la politique migratoire en Europe n'est plus un sujet tabou, mais est au cœur des politiques européennes.

La porosité de l'espace Schengen a entraîné de la part de certains Etats membres la nécessité de reprendre le contrôle de leurs frontières pour maîtriser les flux migratoires. L'Europe ne semble pas remettre en question le droit d'asile mais souhaite mettre un terme à une immigration subie plutôt que choisie, comme c'est souvent le cas.

Ce qui est en effet envisagé c'est à la fois refonder Schengen pour renforcer la protection de nos frontières extérieures avec l'ensemble des Etats qui partageraient cet objectif, et de modifier le règlement de Dublin qui stipule, notamment, que seul l'Etat par lequel les demandeurs d'asile sont entrés en Europe est responsable de l'examen de leur situation.

En réalité, au terme de six à dix-huit mois d'attente, un migrant peut déposer une demande d'asile dans un autre Etat de l'Union Européenne. Certains le font souvent après avoir été déboutés une première fois dans

un Etat membre. Ces personnes sont devenues le principal problème de la politique migratoire dans l'Union, ces « mouvements secondaires » créant des tensions entre les Etats membres. Par exemple, un tiers des demandeurs d'asile en France sont des « dublinés », en provenance d'un autre pays européen. C'est la raison pour laquelle la Commission européenne voudrait allonger à huit ans la durée de responsabilité du pays d'entrée

Aujourd'hui en Europe de nombreux partis politiques se montrent résolument xénophobes en présentant l'immigration comme un danger pour la liberté et l'identité des peuples européens et font pression sur leurs gouvernements pour infléchir les politiques migratoires.

Ce repli identitaire peut paraître légitime car un Etat souverain se doit de protéger ses frontières et de maîtriser ses flux migratoires.

C'est le cas en Italie avec Le leader de la Ligue, Matteo Salvini, en Hongrie avec Victor Orban, en Allemagne avec l'AFD, en Autriche avec le FPÖ et son chancelier Sébastien Kurz, avec le parti du peuple Danois (Les vrais Finlandais) le parti pour la liberté néerlandais (PPV) le parti d'extrême droite tchèque SPD (liberté et démocratie) et en France avec le Rassemblement National.

En Estonie, l'extrême droite est rentrée au gouvernement sous la direction du centriste et Premier Ministre Jüri Ratas alors que ce parti, qui se dit conservateur (EKRE) n'est arrivé qu'en 3ème position lors des législatives du 3 mars avec 17,8 % des votes.

Créé en 2015, l'EKRE, parti eurosceptique et anti-migrants, a fait campagne sur le rejet des élites et du multiculturalisme, du droit à l'avortement, des droits des homosexuels et de ceux de la minorité russophone.

Ces évolutions ont deux conséquences, d'une part elles fracturent et divisent les européens à un moment de l'histoire où l'Europe devrait au contraire se donner un nouvel élan et notamment, envisager la politique migratoire comme une opportunité face, notamment, au ralentissement démographique et au vieillissement de sa population, d'autre part elles conduisent les partis de gouvernement, les médias et les opinions publiques à faire de ce sujet un élément central de leur préoccupation et à occulter les vrais problèmes.

A cet égard il est instructif d'analyser les évolutions démographiques dans le Monde depuis 1950 à ce jour, la démographie déterminant le dynamisme et la puissance des Etats.

C'est ainsi que la proportion des Européens (Russes compris) et des Nord-Américains, qui était de 33 % en 1900, de 17 % en 2000, devrait être de 12 % vers 2025.

Aujourd'hui l'Europe et la Russie comptent 730 millions d'habitants et vont connaître dans les années qui viennent un déclin démographique progressif du fait du vieillissement de leur population et de la faiblesse de leur natalité.

Parallèlement, l'Asie et l'Afrique représentent aujourd'hui plus de 4 milliards d'habitants (Afrique : 900 000, Inde, 1, 339 milliard, Chine, 1, 386 milliard, Indonésie 230 millions)

Seuls les Etats-Unis avec 326 millions d'habitants se classent en 3ème position d'un point de vue démographique, derrière l'Inde et la Chine, même si cette dernière connaît un vieillissement important de sa population.

Mais c'est aussi le cas de l'Europe et du Japon vieillissant du fait de son endogamie.

L'Allemagne, pays le plus peuplé d'Europe après la Russie, est passé de la 5ème place en 1900 à la 14ème en 2005 et ne sera plus dans les vingt premiers d'ici quelques années, déjà dépassée par le Brésil (200 millions) le Pakistan (160 millions) le Bangladesh (150 millions) le Mexique (110 millions) ainsi que le Nigéria, le Vietnam, les Philippines et l'Ethiopie.

La conséquence majeure de la relative stagnation ou du faible développement d'une population réside dans son vieillissement ce qui est le cas de l'Europe et du Japon notamment.

Mais ces évolutions ne peuvent pas être sans conséquences sur le dynamisme d'un pays et sa puissance. D'autant que la faiblesse de l'Europe réside essentiellement dans son incapacité à définir une politique étrangère commune et à mettre en place une armée européenne. Dans ces conditions des pays comme la France et L'Allemagne sont les seuls avec, dans une moindre mesure le Royaume-Uni, à contre balancer les puissances montantes que sont l'Inde et la Chine et à apparaître pour les Etats-Unis des alliés sur lesquels on peut compter. D'autant que le

Président américain a clairement exprimé sa volonté de voir l'Europe s'organiser pour sa défense ce qui est une nouvelle forme de la doctrine Monroe (1823) qui condamnait toute forme d'intervention européenne dans les affaires de l'Amérique et réciproquement aucune ingérence de l'Amérique dans les affaires européennes.

La Russie qui aimerait retrouver sa puissance et son influence du temps de la guerre froide (1948-1962) peine à retrouver cette ambition de jouer un rôle important sur la scène internationale. Elle dispose toutefois d'atouts indéniables, un territoire de 17 millions de kilomètres carrés, ce qui en fait l'Etat le plus vaste du monde, mais qui peut être aussi une faiblesse car l'occupation de la Sibérie est très parcellaire, une quasi indépendance énergétique, mais qui est confrontée à une décroissance de sa population et à une économie qui peine à se développer et à se diversifier. Ecartelée entre l'Europe et l'Asie, son centre de gravité démographique étant en Europe et son territoire couvrant l'ensemble de la masse asiatique, elle aura du mal, du fait d'une perte incontestable de sa puissance militaire et de son économie de se donner les moyens de son ambition géostratégique.

Même si l'Europe demeure le premier client de la Russie elle ne peut être considérée comme un allié sûr. Son rôle trouble en Ukraine, ses liens avec la Turquie et la Chine ne clarifient pas son ambition géostratégique et rien ne dit qu'elle aura les moyens économiques et humains à la hauteur du statut qu'elle prétend se donner.

3 – L'Union européenne peut-elle définir une politique migratoire consensuelle ?

Dans ce contexte les pays européens doivent définir une politique démographique en lien avec leurs problématiques propres, politiques natalistes notamment et recul de l'âge de départ à la retraite pour sauvegarder le système de retraite par répartition et leurs systèmes sociaux relativement protecteurs.

Mais ils doivent aussi collectivement définir une politique d'asile et migratoire qui puisse faire consensus en Europe.

Les situations de conflit dans de nombreux pays d'Afrique subsaharienne, du Proche-Orient, d'Asie centrale et plus récemment en Lybie ont accéléré les migrations vers l'Europe.

Beaucoup de ces migrants demandent légitimement à bénéficier du droit d'asile, mais une majorité n'étant pas éligibles au statut de réfugiés, il est

très difficile pour un Etat de les débouter du droit d'asile et de procéder à leur expulsion. Parallèlement les ONG humanitaires ne feraient pas que sauver des migrants mais faciliteraient leur passage, ce qui pourrait s'apparenter à un trafic d'êtres humains.

Toutefois, la définition d'une politique commune dans ce domaine est plus complexe à appliquer car il s'agit d'un sujet par définition régalién. En effet, l'attribution d'un permis d'entrée et de séjour aux ressortissants étrangers, comme la détermination des règles d'acquisition de la nationalité, sont une des prérogatives de l'Etat nation et ce alors même que les Etats européens ont décidé d'organiser la libre circulation des habitants au sein de l'Union européenne.

Cet espace de libre circulation ne peut aujourd'hui que contraindre les Etats de l'Union européenne à s'accorder sur une politique migratoire qui ne soit pas en contradiction avec ce principe et avec les valeurs humanitaires et de liberté.

C'est la raison pour laquelle le contrôle de l'accès à l'espace Schengen est primordial.

On peut comprendre que la décision adoptée à la majorité qualifiée de répartir les réfugiés sur tout le territoire de l'Union européenne, pour que tous les Etats membres contribuent à leur accueil – on a même parlé de quotas – ne pouvait que se heurter à un refus de certains Etats qui estiment qu'il s'agit là d'une atteinte à leur souveraineté.

Le groupe dit de Visegrad, nom d'un village Hongrois de 1800 habitants, et qui regroupe la Hongrie, la Pologne, la République tchèque et la Slovaquie, n'a pas manqué de manifester son refus vis-à-vis d'une telle mesure.

La question migratoire prend une ampleur particulière en raison de son caractère extrêmement clivant. Comment trouver un accord quand des citoyens européens estiment que l'on doit accueillir tous les migrants et d'autres qui les rejettent ou les différencient selon leur pays d'origine ou leur situation réelle (réfugiés politiques ou migrants économiques) ?

Ainsi deux postures inconciliables s'affrontent entre d'une part, les réactionnaires qui au nom de la préservation des identités nationales sont hostiles aux migrants, d'autre part, ceux qui estiment que l'on doit accepter toutes les migrations quelle qu'en soit la raison.

L'Allemagne qui défendit avec constance l'intégration dans l'UE des pays anciennement socialistes et qui entrèrent dans la zone mark, c'est-

à-dire la zone économique sous influence allemande, s'est trouvée confrontée à l'afflux sur son territoire d'immigrants

venus de ces pays, auxquels s'ajoutent les travailleurs venus de Turquie, les migrants Afghans ou ceux venus suite au conflit en Syrie.

On sait que, entre 2014 et 2018, les 28 Etats membres de l'Union européenne ont enregistré plus de 4,5 millions de demandes d'asile dont plus du quart pour la seule Allemagne, notamment en Bavière et que 1,5 millions de demandes d'asile ont été rejetées, ce qui a multiplié le nombre de personnes sans statut qui ont tenté leurs chances dans d'autres Etats de l'Union.

Après la nuit de Cologne en 2015, le débat s'est déplacé en Allemagne de l'accueil des réfugiés à la compatibilité de l'islam avec la culture allemande pour ne pas dire la culture occidentale.

Pour la première fois depuis 1945, l'extrême droite est entrée au Bundestag lors des élections de 2017 ; l'AFD (Alternative pour l'Allemagne) disposant de 94 sièges, faisant de ce parti la deuxième force d'opposition au Parlement.

Cologne a marqué la fin du « Wir schaffen das » d'Angela Merkel, malgré l'accord avec le dirigeant turc Recep Tayyip Erdogan, pour qu'il retienne les migrants dans son pays. Si depuis les arrivées de migrants se tarissent, le débat se poursuit, notamment sur les milliards d'euros consacrés aux réfugiés (23 milliards d'euros en 2018) même si 8 milliards sont destinés à lutter contre l'immigration et ses causes dans les pays de départ.

Toutefois, face aux pénuries de main-d'oeuvre, le Bundestag envisage d'ouvrir le territoire aux travailleurs non européens sous certaines conditions puisqu'il n'est, a priori, prévu que de n'en faire entrer que 25 000 par an, ce qui serait estimé nettement insuffisant pour combler les besoins en main-d'oeuvre.

Mais les conditions pour ces migrants seront particulièrement exigeantes puisqu'ils devront parler correctement la langue et posséder une formation professionnelle correspondant aux critères allemands.

L'Allemagne ne fermerait pas la porte aux migrants mais s'assurerait ainsi de recruter des étrangers souhaitant s'intégrer par le travail et non pas pour bénéficier uniquement des avantages sociaux.

La France, terre d'accueil du fait de son passé colonial, se trouve également toujours confrontée à une migration magrébine en provenance

du Maroc, de l'Algérie et de la Tunisie, mais aussi de la Lybie, depuis la déstabilisation de ce pays, et par une migration qui n'est pas récente, issue de l'Afrique francophone.

Les flux migratoires entrants sont parfaitement connus, l'Espagne, l'Italie, la Grèce tout comme Malte offrant des points d'entrée difficiles à contrôler, ce qui n'est pas sans créer des frictions entre pays européens qui ne partagent pas tous la même approche en matière migratoire.

Dans ces conditions on comprend mieux la difficulté de définir des critères consensuels en matière de droit d'asile et de politique migratoire qui soient conformes aux valeurs occidentales et à la Déclaration universelle des Droits de l'Homme et partagés par l'ensemble des pays européens.

La problématique étant de contrôler et de maîtriser les flux migratoires entrants pour accueillir de préférence des étrangers dont l'Union européenne peut avoir besoin, par notamment une redéfinition de l'espace Schengen, qui peut ne pas comprendre l'ensemble des pays européens afin que les pays qui le souhaitent protègent mieux leurs frontières et de mettre en place dans ce nouveau cadre les moyens appropriés pour contrôler nos frontières extérieures et mettre un terme aux différents trafics, d'êtres humains, d'armes et de drogue.

Mais c'est aussi se protéger de toute menace terroriste, l'Europe étant une cible privilégiée de l'islamisme radical puisqu'elle héberge plus de 12 millions d'habitants d'origine musulmane, principalement en France, en Grande-Bretagne et en Allemagne.

D'autant que pour la mouvance salafiste, considérée comme la plus violente de l'islamisme, l'Europe est considérée comme une terre de combat, c'est-à-dire de djihad (guerre sainte).

On sait que la sécurité de l'Europe repose largement sur ses frontières extérieures qui représentent 13 000 kilomètres mais également 66 000 kilomètres de côtes.

Mais protéger les frontières extérieures ce n'est pas que contrôler l'immigration illégale, c'est aussi assurer la libre circulation en Europe qui est à la base de l'accord de Schengen signé en 1985 par la France, l'Allemagne et les pays du Benelux et qui concerne aujourd'hui 26 Etats. Il semble désormais qu'il y ait un consensus, face à la pression de plusieurs gouvernements, pour renforcer les moyens de l'agence Frontex chargée de la gestion des frontières et des migrations dont le budget

passerait de 13 milliards d'euros à 34 milliards et ses effectifs de 1500 agents à 10 000 d'ici 2027.

Mais il faut aussi s'attaquer plus efficacement aux causes réelles des migrations que ce soit les conflits armés ou la famine et aider les pays concernés pour qu'ils retrouvent stabilité, développement et redressement de leur économie.

Si les pays européens ne parviennent pas, à la fois, à mieux contrôler leurs frontières et parallèlement à aider les pays concernés à stabiliser leur situation et à développer leur économie, la situation deviendra ingérable et source de divisions et de conflits entre les pays de l'Union Européenne.